

الرقم التسلسلي:
رقم التسجيل: 5076679

أطروحة
مقدمة لنيل شهادة
دكتوراه الطور الثالث
في: علوم التسيير
تخصص: إدارة مالية
العنوان

أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية وآليات إدارتها - دراسة عينة من المصارف
التجارية في الجزائر-

من إعداد:

الطالبة بوشاكر زينب

تاريخ المناقشة: 2024 / 06 / 04.

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة	الصفة
عبد الرؤوف عز الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
نبيلة نوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفاً ومقرراً
أحمد بن السيلت	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	ممتحنا
أنفال بوجلال	أستاذ محاضر أ	جامعة برج بوعريبيج	ممتحنا
فانزة محلب	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف 01	ممتحنا
مهني بوريش	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفاً مساعداً

السنة الجامعية: 2024/2023

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية الناشطة في الجزائر، بالاعتماد على بيانات بانل Data panel لعينة اشتملت 14 مصرفاً تجارياً ناشطاً في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020 والتي فاق حجم أصولها 95% من إجمالي أصول المصارف التجارية الناشطة بالجزائر سنة 2020. تم تقدير نماذج الدراسة بطريقتين، الأولى بواسطة نماذج بانل الساكن والتي تم فيها اختيار نموذج التأثيرات الثابتة المقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) مع الاستعانة بتقنية Pcse لتصحيح الأخطاء القياسية، والثانية تمثلت في التقدير الديناميكي باستخدام طريقة GMM. حيث استخدمنا في ذلك البرنامجين الإحصائيين Eviews و STATA.

خلصت الدراسة إلى وجود أثر سالب ذو دلالة معنوية لكل من مخاطر الائتمان، نسبة عدم الكفاءة، مخاطر أسعار الفائدة GAP على ربحية المصارف التجارية محل الدراسة، ووجود أثر موجب ذو دلالة معنوية لكل من هامش الفائدة الصافي والتنوع على الربحية معبرا عنها ب ROAA و ROAE. كما تم الكشف عن وجود أثر سلبي ذو دلالة معنوية لمخاطر رأس المال على مؤشري ROAA و NIM، في حين كان هذا الأثر ايجابياً ذو دلالة إحصائية على مؤشر ROAE.

الكلمات المفتاحية: المخاطر المالية؛ إدارة المخاطر؛ الربحية؛ المصارف التجارية.

Abstract

This study aimed to measure the impact of banking risks on the profitability of commercial banks during the period (2011–2020) based on Panel data, the study included a sample of 14 commercial banks active in Algeria, whose assets represent 95% of the total assets of commercial banks active in Algeria in 2020.

In the static model, we used the fixed effects model estimated by the Ordinary Least Squares (OLS) method, using the Pooled OLS technique to correct standard errors, while we chose the GMM method in the dynamic model, using the statistical programs Eviews and STATA.

we concluded a negative and significant effect of credit risk, inefficiency ratio and interest rate risk (GAP) on the profitability of the commercial banks studied. There is a positive and significant effect of net interest margin and diversification rate on the profitability. We concluded also the negative and significant effect of capital risk on the ROAA and NIM indicators, while this effect was positive and significant on the ROAE indicator.

Keywords: financial risks; risk management; profitability; commercial banks.

Résumé

Cette étude vise à mesurer et analyser l'effet des risques financiers sur la rentabilité des banques commerciales actives en Algérie, en l'appliquant sur des données de panel pour un échantillon comprenant 14 banques commerciales actives en Algérie pour la période entre 2011– 2020, dont le montant de ces actifs dépassait 95% du total des actifs des banques commerciales actives en Algérie.

Notre étude utilise deux modèles, un modèle statique, estimé par la méthode des moindres carrés ordinaires (OLS) en utilisant la technique Psc pour corriger les erreurs statistiques, et le second modèle utilise une estimation dynamique à l'aide de la méthode GMM, dans laquelle nous avons utilisé les deux programmes statistiques Eviews et STATA.

L'étude a conclu qu'il existe un effet négatif et significatif pour le risque de crédit, le ratio d'inefficacité, et le risque de taux d'intérêt (GAP) sur la rentabilité des banques commerciales étudiées. Il existe également un effet positif et significatif de la marge nette d'intérêt NIM et de la diversification sur la rentabilité exprimée en ROAA et ROAE. Il a été révélé qu'il y avait un effet négatif et significatif du risque en capital sur les indicateurs ROAA et NIM, tandis que cet effet était positif et significatif sur l'indicateur ROAE.

Mots clés: risques financiers ; gestion des risques ; rentabilité ; banques commerciales.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت، نحمدك ربي على جزيل عطائك وجود كرمك،

اللهم علمنا ما ينفعنا وأنفعنا بما علمتنا وأنر دروبنا بالعلم أبدا ما أحبيتنا

أشكرك ربي على توفيقني لإتمام أطروحتي هذه.

إن أحسنت فمن الله، وإن أسأت أو أخطأت فمن نفسي.

ولقوله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس، لم يشكر الله عز وجل"

واعترافا بالجميل أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان

إلى أستاذتي الفاضلة: **الدكتورة نوي نبيلة** على تفضلها بقبول الإشراف على هذه الأطروحة،

وعلى إرشاداتها ونصائحها القيمة.

الشكر موصول كذلك للمشرف المساعد الدكتور بوريش مهني على ما قدمه من توجيهات، وإلى لجنة المناقشة

على تكرمها بقراءة ومناقشة وتقويم هذا العمل وإظهاره بصورة

علمية لائقة.

وإلى كل من علمني أو نصحني ووجهني ولم يبخل علي من جهده ووقته.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي

إلى روح الغالي والدي الثاني "والد زوجي" محب العلم والمعرفة رحمه الله وطيب ثراه

إلى أمي الغالية وأبي العزيز، اللذان لولاهما ما كنت لأصل هنا

إلى زوجي سندي ومسندي، عزي وقوتي وضلعي الثابت الذي لا يميل

إلى ابنتي مدللتي "ميسم" وأميري الصغير "سند الدين"

إلى أخي وأخواتي

إلى معلمي العزيز الذي علمني الكتابة والقراءة "خوجة الميلود"

إلى كل من علمني أو ساهم في تعليمي

إلى كل من ساعدني ووقف بجانبني ولو بكلمة طيبة.

الصفحة	التعيين
	الملخص باللغة العربية
	الملخص باللغة الإنجليزية
	الملخص باللغة الفرنسية
	شكر وتقدير
	إهداء
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الرموز والمختصرات
أ-ل	مقدمة
الفصل الأول: المصارف التجارية وربحيته	
14	تمهيد
المبحث الأول: التعريف بالنظام المصرفي والمصارف التجارية	
المطلب الأول: الجهاز المصرفي ومكوناته	
15	1.1. التعريف بالجهاز المصرفي
15	2.1. أهمية الجهاز المصرفي
18	3.1. مكونات الجهاز المصرفي
18	1.3.1. المصرف المركزي
20	2.3.1. المصارف التجارية
21	3.3.1. المصارف المتخصصة
21	4.3.1. مصارف الاستثمار
22	5.3.1. المؤسسات المالية

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: المصارف التجارية	
22	1.2. نشأة المصارف وتطورها
24	2.2. التعريف بالمصارف وأهميتها
28	3.2. التعريف بالمصارف التجارية وتقسيماتها
31	4.2. موارد واستخدامات المصرف التجاري
المطلب الثالث: وظائف المصارف التجارية	
40	1.3. قبول الودائع
43	2.3. توظيف الأموال في الائتمان
49	3.3. توظيف الأموال في الاستثمار
51	4.3. العمليات المصرفية الحديثة
المبحث الثاني: ربحية المصارف التجارية	
المطلب الأول: عموميات حول ربحية المصارف التجارية	
53	1.1. الأهداف الرئيسية للمصارف التجارية
56	2.1. مفهوم الربحية
57	3.1. وسائل تعظيم الربحية
57	4.1. هدف الربحية والقرارات المالية
60	5.1. الربحية وهدف تعظيم ثروة الملاك
61	6.1. إيرادات ونفقات المصرف التجاري
المطلب الثاني: المحددات الداخلية لربحية المصارف التجارية	
62	1.2. حجم المصرف Bank size
63	2.2. كفاءة التشغيل Operating Efficiency
63	3.2. كفاية رأس المال Capital Adequacy
66	4.2. السيولة Liquidity

فهرس المحتويات

67	5.2. جودة الأصول (Assets Quality AQ)
68	6.6. التنوع Diversification
المطلب الثالث: المحددات الخارجية لربحية المصارف التجارية	
69	1.3. المتغيرات الخاصة بالصناعة
71	2.3. متغيرات الاقتصاد الكلي
المبحث الثالث: قياس ربحية المصارف التجارية	
المطلب الأول: الأداء المالي وربحية المصارف التجارية	
77	1.1. تقييم الأداء المالي
78	2.1. مفهوم مؤشرات الربحية
79	3.1. أهمية نسب الربحية في المصارف التجارية
80	4.1. خصائص نسب ربحية المصارف التجارية
80	5.1. الجهات المهتمة بنسب ربحية المصارف التجارية
82	6.1. حدود نسب ربحية المصارف التجارية
المطلب الثاني: مؤشرات قياس الربحية في المصارف التجارية	
82	1.2. نسب الربحية المحاسبية
83	1.1.2. معدل العائد على الأصول (ROA)
85	2.1.2. معدل العائد حقوق الملكية (ROE)
88	3.1.2. هامش الفائدة الصافي NIM
89	4.1.2. هامش الربح الصافي (NPM)
90	5.1.2. العائد على الودائع (ROD)
91	6.1.2. العائد على الأموال المتاحة (ROR)
92	2.2. مؤشرات السوق
92	1.2.2. نصيب السهم العادي من الأرباح المحققة (EPS)
93	2.2.2. نصيب السهم العادي من الأرباح الموزعة (DPS)

فهرس المحتويات

94	3.2.2. نسبة السهم إلى الربحية (P/E)
96	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: المخاطر المالية في المصارف التجارية وسبل إدارتها	
98	تمهيد
المبحث الأول: المخاطر المالية في المصارف التجارية	
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول المخاطرة	
99	1.1. مفهوم المخاطرة
100	2.1. المخاطرة في المصارف الإسلامية
101	3.1. الفرق بين مفهوم الخطر ومفهوم عدم التأكد
102	4.1. العوامل المؤثرة على المخاطرة
المطلب الثاني: تصنيفات المخاطر المالية في المصارف التجارية	
104	1.2. تصنيفات المخاطر المصرفية
105	1.1.2. المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة
105	2.1.2. المخاطر الديناميكية والمخاطر الاستاتيكية
105	3.1.2. المخاطر المالية والمخاطر غير المالية
108	2.2. تصنيف المخاطر المالية في المصارف التجارية
109	1.2.2. المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية
110	2.2.2. مخاطر السيولة في المصارف التجارية
112	3.2.2. مخاطر رأس المال في المصارف التجارية
113	4.2.2. مخاطر السوق في المصارف التجارية
المطلب الثالث: أنواع المخاطر المالية في المصارف الإسلامية	
116	1.3. تعريف المصارف الإسلامية
116	2.3. الطبيعة المميزة لعمل المصارف الإسلامية
119	3.3. المخاطر المالية في المصارف الإسلامية

فهرس المحتويات

120	1.3.3. المخاطر المالية المشتركة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية
122	2.3.3. المخاطر التي تتفرد بها المصارف الإسلامية
123	3.3.3. صيغ التمويل الإسلامي والمخاطر الناتجة عنها
المبحث الثاني: قياس وإدارة المخاطر المالية في المصارف التجارية	
المطلب الأول: عموميات حول إدارة المخاطر المصرفية	
127	1.1. نشأة ومفهوم إدارة المخاطر المصرفية
130	2.1. أهمية إدارة المخاطر المصرفية
130	3.1. مهام إدارة المخاطر المصرفية
131	4.1. أهداف إدارة المخاطر المصرفية
132	5.1. مكونات إدارة المخاطر المصرفية
134	6.1. مبادئ إدارة المخاطر المصرفية
135	7.1. مراحل إدارة المخاطر المصرفية
المطلب الثاني: قياس المخاطر المالية في المصارف التجارية	
140	1.2. قياس المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية
146	2.2. قياس مخاطر السيولة في المصارف التجارية
148	3.2. قياس مخاطر رأس المال في المصارف التجارية
149	4.2. قياس مخاطر السوق في المصارف التجارية
المطلب الثالث: أساليب إدارة المخاطر المالية في المصارف التجارية	
158	1.3. أساليب التعامل مع الخطر
163	2.3. آليات إدارة المخاطر المالية في المصارف التجارية حسب كل نوع
169	3.3. لجنة بازل الدولية ودورها في الحد من المخاطر المالية في المصارف التجارية
المبحث الثالث: أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية حسب النظرية المالية	
181 - 177	المطلب الأول: نظرية العائد والمخاطرة

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: نظرية تسعير الأصول الرأسمالية ونظرية المحفظة المعاصرة	
181	1.2. نظرية تسعير الأصول الرأسمالية capital assets pricing theory
184	2.2. نظرية المحفظة المعاصرة Modern Portfolio Theory
المطلب الثالث: نظريات أخرى	
187	1.3. نظرية الضائقة المالية Finance distress theory
188	2.3. نظرية مقايضة السيولة والربحية Liquidity–profitability trade–off theory
188	3.3. نظرية تفضيل السيولة LiquidityPreference Theory
189	4.3. نظرية الرافعة المالية Financial leverage Theory
190	5.3. نظرية تكلفة الإفلاس Bankruptcy Costs Theory
191	6.3. نظرية الإشارة The Signal Theory
192	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها	
194	تمهيد
المبحث الأول: تقديم مجتمع، عينة، متغيرات ومنهجية الدراسة	
المطلب الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري وهيكليته	
195	1.1. نشأة النظام المصرفي الجزائري
196	2.1. تطور النظام المصرفي الجزائري
206	3.1. هيكل النظام المصرفي الجزائري في الوقت الحالي
المطلب الثاني: تقديم عينة ومتغيرات الدراسة	
210	1.2. تقديم المصارف عينة الدراسة

فهرس المحتويات

215	2.2. متغيرات الدراسة
المطلب الثالث: نماذج البائل والاختبارات المستخدمة في الدراسة	
217	1.3. مدخل لنماذج بائل Data Panel
217	1.1.3. مفهوم بيانات بائل
218	2.1.3. أهمية التحليل باستخدام نماذج بائل
218	3.1.3. نماذج بائل الساكنة
219	4.1.3. نماذج بائل الديناميكية
219	2.3. الخطوات والاختبارات المستخدمة في الدراسة
220	1.2.3. الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة
220	2.2.3. اختبارات مدى ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي
221	3.2.3. تقدير نماذج بائل الساكن
223	4.2.3. التقدير باستخدام نماذج بائل الديناميكية (بافتراض ديناميكية الربحية)
المبحث الثاني: تحليل تطور مؤشرات الدراسة لدى المصارف التجارية الناشطة بالجزائر	
المطلب الأول: تحليل تطور مؤشرات المخاطر المالية في المصارف التجارية محل الدراسة	
226	1.1. تحليل تطور مؤشرات مخاطر الائتمان في المصارف التجارية محل الدراسة
234	2.1. تحليل تطور مؤشرات مخاطر السيولة لدى المصارف التجارية محل الدراسة
250	3.1. تحليل تطور مخاطر رأس المال في المصارف التجارية الجزائرية محل الدراسة
255	4.1. تحليل تطور مؤشرات مخاطر أسعار الفائدة لدى المصارف التجارية محل الدراسة
المطلب الثاني: تحليل تطور مؤشرات الربحية في المصارف التجارية محل الدراسة	
262	1.2. تحليل تطور مؤشرات الربحية لدى بنك الجزائر الخارجي (BEA)
263	2.2. تحليل تطور مؤشرات الربحية لدى بنك الوطني الجزائري (BNA)
264	3.2. تحليل تطور مؤشرات الربحية لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)
265	4.2. تحليل تطور مؤشرات الربحية لدى بنك التنمية المحلية (BDL)
266	5.2. تحليل تطور مؤشرات الربحية لدى القرض الشعبي الجزائري (CPA)

فهرس المحتويات

267	6.2. تحليل تطور مؤشرات الربحية لدى المؤسسة المصرفية العربية - الجزائر (BANK ABC)
268	7.2. تحليل تطور مؤشرات الربحية لدى بنك SOCIETE GENERALE - الجزائر
269	8.2. تحليل تطور مؤشرات الربحية لدى مصرف الثقة الجزائري TRUST BANK
270	9.2. تحليل تطور مؤشرات الربحية لدى بنك BNP PARIBAS - الجزائر
271	10.2. تحليل تطور مؤشرات الربحية لدى بنك الخليج - الجزائر (AGB)
272	11.2. تحليل تطور مؤشرات الربحية لدى بنك الإسكان للتجارة والتمويل - الجزائر (Housing Bank)
273	12.2. تحليل تطور مؤشرات الربحية لدى بنك ناتكسيس -الجزائر (NATIXIS)
274	13.2. تحليل تطور مؤشرات الربحية لدى بنك البركة الجزائري
275	14.2. تحليل تطور مؤشرات الربحية لدى مصرف السلام - الجزائر
المبحث الثالث: دراسة أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر	
المطلب الأول: تحليل أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية الناشطة بالجزائر بافتراض سكون الربحية	
281	1.1. الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة
284	2.1. اختبارات مدى ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي
284	1.2.1. التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة
284	2.2.1. التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة
286	3.1. تقدير نماذج الدراسة
286	1.3.1. التقدير باستخدام نماذج بانل الساكنة (افتراض سكون الربحية)
292	2.3.1. اختيار نموذج بانل الساكن الأنسب
293	4.1. تقييم جودة التقدير في النموذج الأنسب
298	5.1. ضبط نموذج بانل الساكن باستخدام تقنية تصحيح الأخطاء PCSE
المطلب الثاني: التقدير باستخدام نماذج بانل الديناميكية (بافتراض ديناميكية الربحية)	

فهرس المحتويات

303	1.2. التحقق من شروط تطبيق طريقة العزوم المعممة GMM
305	2.2. المتغير الداخلي المنشأ والمتغيرات الأداة Instrument Variables
306	3.2. التقدير الديناميكي لنماذج الدراسة باستخدام طريقة GMM واختبار صلاحية النماذج المتوصل إليها
المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة، اختبار الفرضيات واقتراح آليات إدارة المخاطر	
315	1.3. تحليل نتائج الدراسة
315	1.1.3. تحليل نتائج أثر مخاطر الائتمان على ربحية المصارف المدروسة
316	2.1.3. تحليل نتائج أثر مخاطر السيولة على ربحية المصارف المدروسة
317	3.1.3. تحليل نتائج أثر مخاطر رأس المال على ربحية المصارف المدروسة
318	4.1.3. تحليل نتائج أثر مخاطر أسعار الفائدة على ربحية المصارف المدروسة
319	5.1.3. تحليل نتائج أثر نسبة عدم الكفاءة التشغيلية على ربحية المصارف المدروسة
319	6.1.3. تحليل نتائج أثر مؤشر التنوع على ربحية المصارف المدروسة
320	2.3. نتائج اختبار فرضيات الدراسة
321	3.3. الآليات المقترحة لإدارة المخاطر المالية حسب نوع الخطر
322	1.3.2. الآليات المقترحة لتسيير مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الناشطة في الجزائر
323	2.3.3. الآليات المقترحة لتسيير مخاطر السيولة في المصارف التجارية الناشطة في الجزائر
324	3.3.3. الآليات المقترحة لتسيير مخاطر رأس المال في المصارف التجارية الناشطة في الجزائر
325	4.3.1. الآليات المقترحة لتسيير مخاطر أسعار الفائدة في المصارف التجارية الناشطة في الجزائر
326	خلاصة الفصل
339 - 329	الخاتمة

فهرس المحتويات

357 -340	قائمة المراجع
384-358	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	تطور أصول الصيرفة الإسلامية خلال الفترة 2015-2021	31
2-1	ميزانية المصرف التجاري	32
1-2	جدول توصيف الخطر	137
2-2	النسب المالية المستخدمة في نموذج بيفر BEAVER	144
3-2	أهم نسب السيولة	148
4-2	إيجابيات وسلبيات طرق حساب القيمة المعرضة للخطر.	152
5-2	تطور إطار لجنة بازل للتعامل مع مخاطر أسعار الفائدة	157
6-2	حالات الاحتفاظ بالمخاطرة	159
7-2	مقارنة تطور الحدود الدنيا لمتطلبات رأس المال بين بازل او بازل III	174
1-3	تطور عدد الوكالات المصرفية المختصة في الصيرفة الإسلامية	209
2-3	جدول يلخص متغيرات الدراسة	280
3-3	جدول الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	281
4-3	مصفوفة الارتباط	285
5-3	نتائج تقدير نموذج معدل العائد على متوسط الأصول ROAA	287
6-3	نتائج تقدير نموذج معدل العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE	289
7-3	نتائج تقدير نموذج صافي هامش الفائدة NIM	291
8-3	نتائج اختبار فيشر المقيد للكشف عن الأثر الفردي	292
9-3	نتائج اختبار (Hausman) لتحديد نوع الأثر الفردي	293
10-3	ملخص تقدير نماذج بانل الأنسب وفق اختبارات المقاضلة	294
11-3	اختبار Wooldridge للارتباط الذاتي	295
12-3	نتائج اختبار Modified Wald للكشف عن مشكلة عدم تجانس التباين.	296
13-3	نتائج اختبار Pesaran-CD للارتباط المقطعي	297
14-3	نتائج اختبارات جودة التقدير باستخدام نموذج (FEM)	297

قائمة الجداول

299	نتائج تقدير نماذج بانل الساكن باستخدام طريقة PCSE	15-3
304	اختبار Wu-Hausmen للكشف عن مشكلة Endogeneity	16-3
307	نتائج تقدير نموذج ROAA بطريقة GMM	17-3
310	نتائج تقدير نموذج ROAE بطريقة GMM	18-3
313	نتائج تقدير نموذج NIM بطريقة GMM	19-3
321	جدول يلخص اختبار فرضيات البحث	20-3

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

رقم الصفحة	الشكل	الرقم
ك	نموذج الدراسة	أ- 1
38	مصادر أموال المصرف التجاري واستخداماته	1-1
39	المصرف كوسيط مالي	2-1
52	الوظائف الأساسية للمصارف التجارية	3-1
58	قراري الاستثمار والتمويل في المصرف التجاري	4-1
60	القرارات المالية للمصرف وهدف تعظيم الربحية	5-1
72	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2011-2020	6-1
74	تطور معدل نمو إجمالي الناتج المحلي GDP في الجزائر خلال الفترة 2011-2020.	7-1
76	محددات ربحية المصارف التجارية	8-1
87	العناصر المكونة للعائد على حقوق الملكية	9-1
104	العوامل المؤثرة على المخاطرة	1-2
178	منحنى العلاقة بين العائد والمخاطرة	2-2
179	أشكال منحنى المنفعة الحدية للعائد والمخاطرة	3-2
181	منحنى المبادلة بين العائد والمخاطرة	4-2
284	منحنى نموذج تسعير الأصول الرأسمالية	5-2
186	الحد الفعال لماركويتز	6-2
227	تطور مؤشر مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض (CR) في المصارف محل الدراسة للفترة 2011-2020	1-3
233	تحليل تطور مؤشر Z-Score في المصارف التجارية الجزائرية للفترة 2011-2020	2-3
235	تطور مؤشرات مخاطر السيولة لدى بنك (BEA)	3-3
236	تطور مؤشرات مخاطر السيولة لدى بنك (BNA)	4-3

قائمة الأشكال

237	تطور مؤشرات مخاطر السيولة لدى بنك BADR	5-3
238	تطور مؤشرات مخاطر السيولة لدى بنك BDL	6-3
239	تطور مؤشرات مخاطر السيولة لدى بنك CPA	7-3
240	تطور مؤشرات مخاطر السيولة لدى بنك ABC	8-3
241	تطور مؤشرات مخاطر السيولة لدى بنك سوسيتي جينيرال	9-3
242	تطور مؤشرات مخاطر السيولة لدى بنك الثقة الجزائري	10-3
242	تطور مؤشرات مخاطر السيولة لدى بنك BNP PARIBAS - الجزائر	11-3
243	تطور مؤشرات مخاطر السيولة لدى بنك AGB	12-3
244	تطور مؤشرات مخاطر السيولة لدى بنك الإسكان للتجارة والتمويل	13-3
245	تطور مؤشرات مخاطر السيولة لدى بنك ناتكسيس-الجزائر	14-3
246	تطور مؤشرات مخاطر السيولة لدى بنك البركة	15-3
247	تطور مؤشرات مخاطر السيولة لبنك السلام - الجزائر	16-3
248	تطور مستويات السيولة لدى المصارف محل الدراسة للفترة 2011-2020.	17-3
251	تطور مؤشر كفاية رأس المال CAR لدى المصارف محل الدراسة للفترة 2011-2020.	18-3
257	تطور مؤشر هامش الفائدة الصافي NIM لدى المصارف محل الدراسة للفترة 2011-2020	19-3
259	تطور نسب حساسية الفجوة لمخاطر أسعار الفائدة للمصارف التجارية بالجزائر للفترة 2011-2020.	20-3
262	تطور مؤشرات الربحية لدى بنك (BEA)	21 -3
263	تطور مؤشرات الربحية لدى بنك (BNA)	22 -3
264	تطور مؤشرات الربحية لدى بنك BADR	23 -3
265	تطور مؤشرات الربحية لدى بنك BDL	24 -3

قائمة الأشكال

266	تطور مؤشرات الربحية لدى بنك CPA	25 -3
267	تطور مؤشرات الربحية لدى بنك ABC	26 -3
268	تطور مؤشرات الربحية لدى بنك سوسيتي جينيرال	27 -3
269	تطور مؤشرات الربحية لدى بنك الثقة الجزائري	28 -3
270	تطور مؤشرات الربحية لدى بنك BNP PARIBAS - الجزائر	29 -3
271	تطور مؤشرات الربحية لدى بنك AGB	30 -3
272	تطور مؤشرات الربحية لدى بنك الإسكان للتجارة والتمويل	31 -3
273	تطور مؤشرات الربحية لدى بنك ناتكسيس-الجزائر	32 -3
274	تطور مؤشرات الربحية لدى بنك البركة	33 -3
275	تطور مؤشرات الربحية ل بنك السلام - الجزائر	34 -3
277	تطور مؤشر معدل العائد على متوسط الأصول لدى المصارف محل الدراسة خلال الفترة 2011-2020.	35-3

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	كشوف مالية ووثائق خاصة بالمصارف محل الدراسة	359
02	تقدير نماذج بانل الثلاثة للمتغير التابع ROAA	370
03	تقدير نماذج بانل الثلاثة للمتغيرات التابع ROAE	371
04	تقدير نماذج بانل الثلاثة للمتغير التابع NIM	373
05	اختبارات المفاضلة بين نماذج بانل الساكن للمتغير ROAA	374
06	اختبارات المفاضلة بين نماذج بانل الساكن للمتغير ROAE	375
07	اختبارات المفاضلة بين نماذج بانل الساكن للمتغير NIM	375
08	الاختبارات التشخيصية لنموذج ROAA	376
09	الاختبارات التشخيصية لنموذج ROAE	376
10	الاختبارات التشخيصية لنموذج NIM	377
11	تقدير نموذج ROAA بطريقة Pcse لتصحيح الأخطاء	378
12	تقدير نموذج ROAE بطريقة Pcse لتصحيح الأخطاء	379
13	تقدير نموذج NIM بطريقة Pcse لتصحيح الأخطاء	380
14	نتائج اختبار مشكلة المنشأ الداخلي	381
15	تقدير نموذج ROAA بطريقة العزوم المعممة GMM	382
16	تقدير نموذج ROAE بطريقة العزوم المعممة GMM	383
17	تقدير نموذج NIM بطريقة العزوم المعممة GMM	384

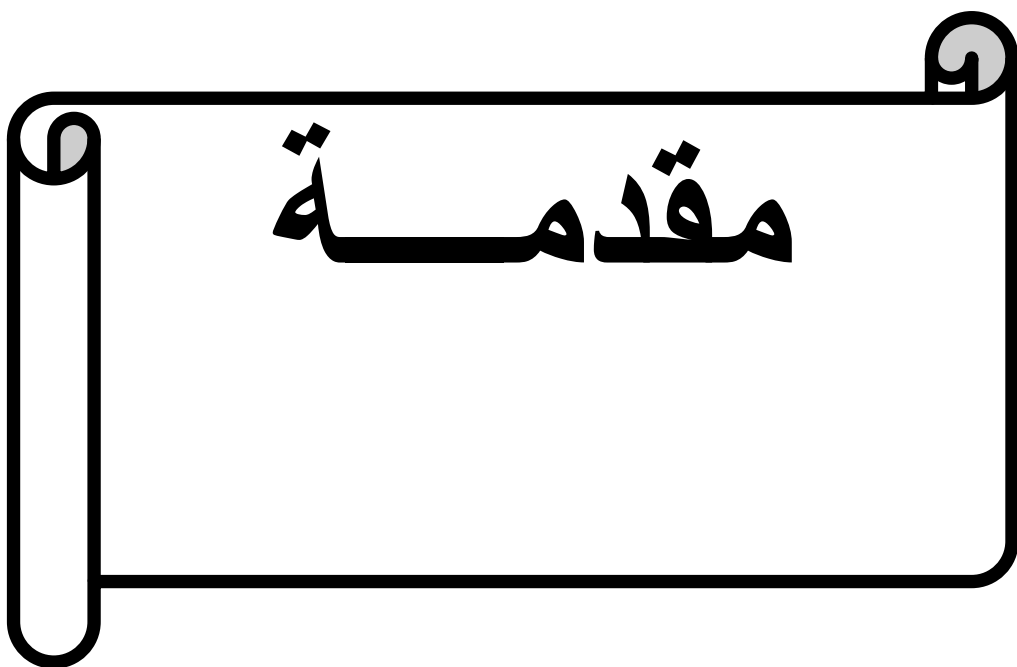
قائمة الرموز والمختصرات

قائمة الرموز والمختصرات:

الرمز	المعنى باللغة الاصلية	المعنى باللغة العربية
ROAA	Return on average Assets	معدل العائد على متوسط الأصول
ROAE	Return on average Equity	معدل العائد على متوسط حقوق الملكية
NIM	Marge Nette d'intéret	هامش الفائدة الصافي
NPM	Net Profit Margin	هامش الربح الصافي
ROD	Return on Deposits	العائد على الودائع
ROR	Return on Resources	العائد على الأموال المتاحة
EPS	Earning Per Share	نصيب السهم العادي من الأرباح المحققة
DPS	Dividends Per Share	نصيب السهم العادي من الأرباح الموزعة
ifsb	Islamic Financial Services Board	مجلس الخدمات المالية الإسلامية
COSO	Committee Of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission	لجنة المنظمات الراعية للرقابة الداخلية
ISO	International Organization for Standardization	المنظمة الدولية للتقييس
VAR	Value At Risk	القيمة المعرضة للخطر
Basel	Basle Committee on Banking Supervision	لجنة بازل للرقابة المصرفية
CR	Loan Loss Provisions to Gross Loans	نسبة مخصصات خسائر القروض (التمويلات) إلى إجمالي القروض
LIQ	liquid assets to total assets	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول
LTA	loans to total assets	نسبة القروض (التمويلات) إلى إجمالي الأصول
LTD	Loans to Deposits	نسبة القروض (التمويلات) إلى الودائع
CAR	Capital Adequacy Ratio	نسبة كفاية رأس المال

قائمة الرموز والمختصرات

نسبة عدم الكفاءة	Efficiency	Eff
نسبة التنوع	Diversification	Dive
نموذج الأثر الثابت	Fixed Effect Model	FEM
نموذج الانحدار التجميعي	Pooled Regression Model	PRM
نموذج الأثر العشوائي	Random Effect Model	REM
طريقة المربعات الصغرى	Ordinary Least Squares	OLS
طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة	Least Squares Generalized Method	EGLS
طريقة تصحيح الأخطاء القياسية لبانل	Panel-Corrected Standard Error Method	PCSE
طريقة العزوم المعممة	Generalized Method of Moments	GMM



يمثل النظام المصرفي عامة والمصارف التجارية خاصة الركيزة الأساسية للنظام الاقتصادي والمالي في البلد، باعتبارها حلقة الوصل بين أصحاب العجز وأصحاب الفوائض، فهي الوسيط الذي يُعنى بتعبئة الموارد المالية لتمويل احتياجات واستثمارات مختلف الأعوان الاقتصاديين، مما ينعكس إيجاباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتعاضد دور المصارف التجارية في ظل افتقار الدولة إلى سوق مالي متطور، مثلما هو الحال بالنسبة للدولة الجزائرية التي تعاني من تأخر في مواكبة التطورات الدولية في العمل المصرفي.

لا شك أن الصناعة المصرفية محفوفة بمخاطر متنوعة تهدد استقرار المصارف التجارية واستمرارها، وخير دليل على ذلك ما شهده القطاع المالي في العقد الأخيرين من أزمات متعددة مست الكثير من الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء. ومع تزايد حدة الأزمات المالية أعلنت العديد من المصارف التجارية الكبرى عن إفلاسها، الأمر الذي خلق ضرورة ملحة لتعزيز دور الهيئات الرقابية والإشرافية الخاصة بالعمل المصرفي سواء على الصعيد المحلي أو الدولي، والتي بادرت لوضع معايير من شأنها أن تعزز الصلابة المالية للمصارف التجارية وتدعم قدرتها على الصمود اتجاه الأزمات المختلفة، كما فرض على كل مصرف السهر على تتبع مختلف المخاطر المالية المهددة له والإدارة الفعالة لها، الأمر الذي يضمن لهذه المصارف استقرارها وبقائها وتعظيم ربحيتها.

أضحى تكيف المصرف مع المخاطر المالية والكفاءة في إدارتها والتحكم فيها من المهام الأساسية لإدارة المصرف، بداية بالكشف عن مختلف المخاطر المالية التي تهدد أنشطة المصرف، ثم القياس الفعال لهذه المخاطر مع فهم تأثيرها على ربحية المصرف التجاري، ليتم اختيار الإستراتيجية الملائمة للتعامل مع هذا الخطر والتي من شأنها أن تقلل من الخسائر المحتملة وتسمح للمصرف بتعظيم أرباحه.

1- إشكالية البحث

نظراً لتفاقم حدة المخاطر المالية وما قد تخلفه من تأثير سلبي على مداخل المصارف التجارية وربحيتها، ظهرت جملة من المؤشرات التي تقيس الربحية، ومؤشرات أخرى تقيس مختلف أنواع المخاطر المالية، مما يسمح بمعرفة طبيعة ومعامل تأثير كل نوع من أنواع المخاطر المالية على الربحية المحققة، ومن ثمة اختيار التقنيات الأنسب لإدارة مختلف المخاطر مما يسمح بتعظيم ربحية المصرف.

من خلال ما سبق، فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية محل الدراسة؟ وما هي الآليات المناسبة لإدارة هذه المخاطر بغرض تعظيم ربحيتها؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما أثر مخاطر الائتمان على ربحية المصارف التجارية محل الدراسة؟
2. ما أثر مخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية محل الدراسة؟
3. ما أثر مخاطر رأس المال على ربحية المصارف التجارية محل الدراسة؟
4. ما أثر مخاطر أسعار الفائدة على ربحية المصارف التجارية محل الدراسة؟

2- فرضيات الدراسة

سعيًا للإجابة على الإشكالية الأساسية للبحث، قمنا بصياغة فرضيات بحثنا كالتالي:

- ✓ يوجد أثر معنوي سلبي لمخاطر الائتمان على ربحية المصارف التجارية محل الدراسة؛
- ✓ يوجد أثر معنوي سلبي لمخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية محل الدراسة؛
- ✓ يوجد أثر معنوي سلبي لمخاطر رأس المال على ربحية المصارف التجارية محل الدراسة؛
- ✓ يوجد أثر معنوي سلبي لمخاطر أسعار الفائدة على ربحية المصارف التجارية محل الدراسة.

3- أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذا البحث من خلال الوقوف على إحدى أهم الإشكاليات التي تواجه المصارف التجارية والمتمثلة في أثر المخاطر المالية على الربحية، حيث يوفر البحث للجهات القائمة في المصارف قاعدة تمكنها من إدراك البعد الحقيقي لهذه المخاطر على الربحية التي تعتبر الهدف الأساسي لكل مصرف تجاري، مما يمكنها من وضع السياسات الكفيلة بالإدارة الجيدة للمخاطر المالية بهدف تعظيم الربحية، حيث تبنى هذه السياسات على أسس كمية وقياسية تضمن الدقة والفعالية في إدارة المخاطر والتحكم فيها.

كما تكتسب الدراسة أهميتها من الخصائص التي تتمتع بها العينة المختارة، إذ أنها تتضمن 14 مصرفًا من أصل 20 مصرفًا تجاريًا ناشطًا بالجزائر، أي ما نسبته 70% من مجتمع الدراسة، والتي تُدرج حجم أصولها بحوالي 95% من إجمالي أصول مجتمع الدراسة المتمثل في المصارف التجارية الناشطة بالجزائر. بمعنى أن عينة الدراسة شملت أغلب المصارف التجارية الناشطة في الجزائر وأهمها مما يجعل دراستنا دراسة حصرية وشاملة.

4- أهداف الدراسة

يمكن توضيح ما نتوخاه من هذه الدراسة في هدفين رئيسيين:

1- **الهدف الأول:** تطوير نموذج لقياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية محل الدراسة.

2- **الهدف الثاني:** اقتراح الآليات المناسبة لإدارة المخاطر والتي تؤدي إلى تعظيم الربحية، تستند إلى أساليب كمية ونتائج النموذج القياسي المتوصل إليه.

5- أسباب اختيار الموضوع

توجد عدة دوافع لاختيار هذا الموضوع دون غيره من المواضيع، نذكر منها:

- تزايد أهمية موضوع إدارة المخاطر المصرفية في كافة بلدان العالم؛
- الرغبة في توسيع المعارف في هذا المجال؛
- الرغبة في معرفة وضع المصارف التجارية الجزائرية من حيث مستويات المخاطر المالية التي تواجهها ومدى تأثير كل نوع من أنواع المخاطر على ربحيتها.
- محاولة إضافة جديدة للمواضيع السابقة من خلال وضع نموذج أشمل لتأثير المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية.

6- حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على قياس كل من مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال ومخاطر أسعار الفائدة، ثم تحديد أثر كل من هذه المخاطر على ربحية المصارف التجارية محل الدراسة معبرا عنها بثلاثة مؤشرات محاسبية.

الحدود المكانية: شملت عينة الدراسة 14 مصرفا تجاريا ناشطا بالجزائر، حيث قُدر حجم أصول العينة المختارة سنة 2020 حوالي 95% من إجمالي أصول مجتمع الدراسة المتمثل في المصارف التجارية الناشطة بالجزائر. بمعنى أن عينة الدراسة شملت أغلب المصارف التجارية الناشطة في الجزائر وأهمها، وتميزت بتنوع المصارف المختارة، فمن حيث طبيعة الملكية شملت مصارف عمومية، خاصة ومختلطة، ومن حيث طبيعة نشاطها شملت مصارف تقليدية وأخرى إسلامية. الأمر الذي يجعل دراستنا حصرية وشاملة.

الحدود الزمنية: غطت الدراسة الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020، وهي الفترة التي تلي الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 حيث يفترض أن المصارف التجارية أدركت البعد الحقيقي للمخاطر وأهمية تتبعها والسعي للإدارة الجيدة لها.

7- مصادر جمع البيانات

بغرض تحقيق أهداف الدراسة، واختبار فرضياتها يتم تجميع البيانات المالية الخاصة بالمصارف قيد الدراسة بالاعتماد على مجموعة من المصادر لضمان صحة المعطيات ودقتها، والتي تمثلت في:

- قاعدة بيانات ORBIS التي يحتفظ بها Buerau Van Djik؛
- قاعدة بيانات Bankscope؛
- التقارير السنوية للمصارف المختارة كعينة للدراسة.

8- منهج الدراسة والأدوات المستخدمة

بغرض تحقيق أهداف الدراسة يتم الاعتماد في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل تطور المؤشرات المالية للمصارف محل الدراسة والتي تخدم إشكالية الدراسة، وذلك بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel. بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج الإحصائي بهدف الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها، وذلك باستخدام أساليب القياس الاقتصادي Econometrics باعتبارها تخدم الهدف الأساسي للدراسة والمتمثل في قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية الناشطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020، وهذا بالاعتماد على برنامجي Eviews وStata، باعتبارهما من أهم البرامج المختصة في التحليل القياسي لبيانات البانل Data Panel

9- الدراسات السابقة

حاولنا في هذا الجزء حصر الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع بحثنا.

1- دراسة: Imane AMEUR, Messaoud ZEROUTI and Mehdi

BOUCHETARA(2023)

« **INTERNAL DETERMINANTS OF PROFITABILITY IN PUBLIC ALGERIAN BANKS** », Journal of Financial Studies, Vol.13, Special Issue, National Taiwan University, Taiwan.

تطرقت الدراسة إلى فهم أثر العوامل الداخلية للمصرف على ربحية المصارف العمومية الناشطة في الجزائر خلال الفترة 2011 - 2019، وذلك باستخدام الطريقة المعممة للعزوم (GMM) على بيانات بانل لعينة تضم 6 مصارف تجارية عمومية.

تم استخدام كل من ROA و ROE كمقاييس للربحية، في حين تمثلت المتغيرات المستقلة في نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، مؤشر التنوع، نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول، نسبة القروض إلى إجمالي الأصول ونسبة الرافعة المالية.

توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لكل من مؤشر التنوع، نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول ونسبة القروض إلى إجمالي الأصول على ربحية المصارف العمومية الجزائرية، فضلا عن وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لكل من نسبة رأس المال ونسبة الرافعة المالية على ربحية المصارف العمومية الجزائرية.

2- دراسة: Fatima Benchenna and Mohamed Djemoui Korichi (2023)

«**Credit risk management and its impact on the profitability of Algerian banks: An applied study using Panel –Data model during the period 2009–2020** », Socio–Economic Perspectives, BC Publishing, Vol. 8, No.1.

اشتمل البحث على تحليل أثر إدارة مخاطر الائتمان على ربحية المصارف التجارية أثناء الفترة الممتدة من 2009 إلى 2020، وذلك بتقدير نماذج بانل الساكن لبيانات عينة تضم تسعة مصارف تجارية ناشطة بالجزائر.

توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي ذو دلالة معنوية لنسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض على ربحية المصارف التجارية الجزائرية محل الدراسة، فضلا عن وجود ارتباط إيجابي

و ذو دلالة معنوية بين نسبة كفاية رأس المال والربحية، وكذا وجود علاقة سلبية غير معنوية بين نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع وربحية المصارف الجزائرية.

3- دراسة: (Farah BENSALÉM and Khemissi GAIDI (2021)

« The impact of bank-specific and macroeconomic Factors On banks profitability: Panel evidence From Algeria”, Economics and Sustainable Development Review, University of El Oued, Algeria, Vol.04, No:03.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر جملة من المتغيرات على ربحية المصارف الناشطة بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2019. تم تحليل بيانات البانل لعينة مكونة من تسعة مصارف تجارية بالجزائر خلال المدة 2012-2019 باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية.

في هذه الدراسة تم أخذ ROA و ROE كمقاييس لربحية المصارف، بينما تمثلت المتغيرات المستقلة في متغيرات خاصة بالمصرف شملت كفاية رأس المال معبرا عنه بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، السيولة معبرا عنها بنسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي القروض، الكفاءة باستخدام نسبة المصاريف التشغيلية إلى الدخل الصافي، نمو الودائع وقد تم حسابها بقسمة ودائع العام الحالي على ودائع العام السابق، مخاطر الائتمان والتي تم قياسها باستخدام نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض وحجم المصرف معبرا عنه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول. بالإضافة إلى معدل التضخم ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات تعكس الاقتصاد الكلي.

أسفرت الدراسة على النتائج التالية:

- ✓ وجود أثر معنوي موجب وهام لنسبة كفاية رأس المال (CAR) على مؤشرات الربحية ROA و ROE في المصارف التجارية الناشطة بالجزائر؛
- ✓ وجود أثر معنوي سالب للكفاءة (EFF) على مؤشرات الربحية ROA و ROE في المصارف محل الدراسة؛
- ✓ للتضخم أثر موجب كبير ذو دلالة إحصائية على مؤشرات الربحية في المصارف التجارية بالجزائر؛
- ✓ لباقي المتغيرات المستقلة تأثير ضعيف وغير معنوي على ربحية المصارف المدروسة.

4- دراسة: (Ishaq Hacini, Abir Boulenfadand Khadra Dahou (2021)

« **The Impact of Liquidity Risk Management on the Financial Performance of Saudi Arabian Banks**», Emerging Markets Journal, Pitt Open Library Publishing, United States, Vol.11, No.01.

هدفت الورقة البحثية إلى تحليل أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي لعينة من المصارف التقليدية الناشطة بالمملكة العربية السعودية للفترة الممتدة من 2002 إلى 2019. تم التعبير عن مخاطر السيولة باستخدام نسبة القروض إلى الودائع ونسبة النقد إلى الودائع، بينما تم قياس الأداء المالي باستخدام معدل العائد على حقوق الملكية، كما تضمن نموذج الدراسة نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول كمتغير ضابط. تم اختبار فرضية الدراسة بتقدير نماذج بانل الساكن والمفاضلة بينها لاختيار النموذج الأنسب.

أظهرت نتائج البحث أن مخاطر السيولة لها أثر سلبي كبير على الأداء المالي للمصارف السعودية محل الدراسة، وتم تفسير ذلك بحاجة المصارف لمصادر تمويل جديدة لتلبية طلبات القروض، وذلك عن طريق الاقتراض من سوق النقد أو بيع بعض الأصول.

5- دراسة: (Jullie SONDAKH, Joy Elly TULUNG and Herman K (2021)

« **The Effect Of Third-Party Funds, Credit Risk, Market Risk, And Operational Risk On Profitability In Banking** »,Journal of Governance and Regulation, Vol. 10, No.2,Virtus Interpress, USA.

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر كل من مخاطر الطرف الثالث، مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية على الربحية في الصناعة المصرفية، انطلاقاً من تحليل الانحدار الخطي المتعدد للبيانات المالية المتعلقة بعينة مكونة من 54 مصرفاً مدرجاً في فئة (BUKU 2) خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2017.

أظهرت نتائج الدراسة أن مخاطر الطرف الثالث ومخاطر الائتمان لم يكن لها تأثير كبير على الربحية، في حين كان لمخاطر السوق تأثير إيجابي كبير على الربحية، بينما كان لمخاطر الائتمان تأثير سلبي على ربحية المصارف محل الدراسة؛

« Financial Risk and Financial Performance of Banks in Egypt », PhD

thesis, Cardiff School of Management, UK.

هدف البحث إلى تحديد أثر المخاطر المالية وجملة من المتغيرات الأخرى على ربحية المصارف باستخدام البيانات التي تم جمعها من التقارير المالية الربع السنوية لإحدى عشر مصرفاً مدرجاً ببورصة مصر للفترة (2005-2015).

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ لكفاية رأسمال المصرف تأثير إيجابي على العائد على الأصول ROA وتأثير سلبي على العائد على حقوق الملكية ROE ؛
- ✓ وجود أثر سلبي لرأس المال التنظيمي على ربحية المصارف؛
- ✓ تؤثر مخاطر السيولة، الكفاءة التشغيلية والهيكل المالي تأثيراً سلبياً على ربحية المصارف؛
- ✓ يؤثر حجم المصرف، تنوع الإيرادات وسعر الفائدة على ربحية المصرف بشكل إيجابي.

7- دراسة: Limei CHENG Et Al. (2020)

«Credit Risk, Operational Risk, Liquidity Risk On Profitability. A Study On South Africa Commercial Banks, A PLS-SEM Analysis, Revista Argentina De Clínica Psicológica», Vol.29, N.05, Raffles Connect, Singapore, 2020.

هدفت الدراسة لتحديد أثر كل من مخاطر الائتمان، مخاطر التشغيل و مخاطر السيولة على ربحية المصارف، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى الجزئية The Smart PLS-SEM methodology على عينة مكونة من 54 مصرفاً مدرجاً ببورصة جوهانسبرغ (جنوب إفريقيا) خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2018.

توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لمخاطر الائتمان على ربحية المصارف، كما كان لمقاييس مخاطر السيولة أثر إيجابي وهام على الربحية، بينما أثرت المخاطر التشغيلية تأثيراً سلبياً على ربحية المصارف محل الدراسة.

8- دراسة: جرودي رنده (2019-2020)، "أثر مخاطر السوق على الأداء المالي للمصارف الإسلامية وآليات إدارتها وفق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ولجنة بازل -دراسة قياسية- 2008-2018"، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

هدفت الأطروحة إلى تحديد أثر مخاطر السوق على الأداء المالي للمصارف الإسلامية والبحث في آليات إدارة هذا النوع من المخاطر وفقا لمعايير بازل ولمجلس الخدمات المالية الإسلامية. تم تطبيق نماذج بانل الساكن على عينة من عشرة مصارف إسلامية من عدة دول عربية (السعودية، الكويت، قطر، البحرين والأردن) خلال الفترة 2008-2018.

أظهرت نتائج الدراسة أن مخاطر السوق المعبر عنها بالتضخم، وبأسعار السلع الممثلة بسعر المرابحة وسعر الإجارة ذات أثر هام على الأداء المالي للبنوك الإسلامية، أما مخاطر السوق المعبر عنها بأسعار الصرف والنتائج المحلي الإجمالي فهي تؤثر على العائد على حقوق الملكية ولا تؤثر على معدل العائد على الأصول، في حين أن المخاطر السوقية الممثلة بأسعار الفائدة لا تؤثر على الأداء المالي لبنوك الدراسة.

09- دراسة: سارة ادبوب (2019/2020): "إشكالية فائض السيولة في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2001-2019"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل إشكالية فائض السيولة في المصارف الجزائرية انطلاقا من تقييم تطور سيولة المصارف التجارية في الجزائر ومسبباتها خلال الفترة 2001-2019، وتقييم أثر فائض السيولة على ربحية المصرف.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين كل من: نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول وROE، نسبة الرصيد النقدي وROA، نسبة الرصيد النقدي وROD، فضلا عن وجود علاقة عكسية بين كل من: نسبة الرصيد النقدي وROE، نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول وROA، نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول وROD.

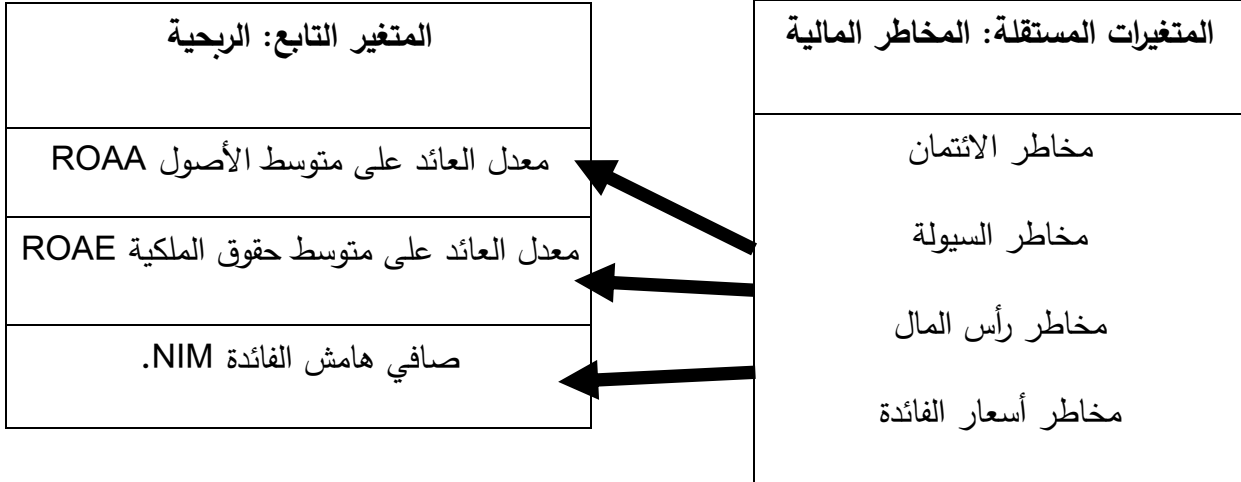
10- نموذج الدراسة وما يميزها عن الدراسات السابقة

انطلاقا مما سبق فإن المتغير التابع لدراستنا يتمثل في الربحية معبرا عنه بمعدل العائد على متوسط الأصول ROAA، ومعدل العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE، وصافي هامش الفائدة

مقدمة

NIM. في حين تمثلت المتغيرات المستقلة في مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال ومخاطر أسعار الفائدة. يمثل الشكل الموالي نموذج دراستنا:

الشكل رقم (أ-1): نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى الدراسات السابقة

ما تتميز به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

- ✓ تسعى الدراسة لبناء نموذج قياسي يشمل جميع أنواع المخاطر المالية (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال ومخاطر أسعار الفائدة) على عكس العديد من الدراسات السابقة التي اكتفت بنوع واحد من المخاطر المالية أو نوعين، مما سيسمح ببناء نموذج أكثر شمولية ودقة.
- ✓ اشتملت عينة الدراسة على المصارف الإسلامية الناشطة في الجزائر والتي أصبحت جزء لا يتجزأ من المنظومة المصرفية الجزائرية خاصة مع التوجه الهام نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر سواء من خلال فتح نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية أو من خلال المصارف الإسلامية الناشطة فيها على غرار مصرف السلام ومصرف البركة.
- ✓ شملت عينة الدراسة 14 مصرفا من أصل 20 مصرفا تجاريا ناشطا بالجزائر، أي ما نسبته 70% من مجتمع الدراسة، حيث قُدر حجم أصول العينة المختارة سنة 2020 حوالي 95% من إجمالي أصول مجتمع الدراسة المتمثل في المصارف التجارية الناشطة بالجزائر. بمعنى أن عينة الدراسة شملت أغلب المصارف التجارية الناشطة في الجزائر وأهمها، الأمر الذي يجعل دراستنا حصرية وشاملة.
- ✓ تستخدم الدراسة مؤشر هامش الفائدة الصافي NIM كمؤشر لقياس ربحية المصارف التجارية إضافة إلى مؤشري العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية اللذان تم الاكتفاء بهما في الدراسات التي

طبقت على المصارف التجارية الناشطة بالجزائر. في حين يتضح أن أغلب الدراسات التي تمت في بيئات أخرى أعطت أهمية لهذا المؤشر كونه يعبر عن ربحية المصرف التجاري الناتجة عن أنشطته الأساسية والمتمثلة في قبول الودائع وإقراض الأموال.

✓ تستعمل الدراسة بيانات بانل لتحليل الأثر الديناميكي للمخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية الناشطة بالجزائر، فضلا عن تحليل الأثر الثابت باستخدام نماذج بانل الساكن الذي اقتصر عليه الدراسات السابقة التي تناولت أثر المخاطر على ربحية المصارف التجارية في نفس البيئة عكس ما رأيناه في الدراسات التي تناولت الموضوع في بيئات أخرى، إذ أن الربحية متغير ديناميكي من خلال تأثير ربحية سنة معينة على ربحية السنوات الموالية عن طريق قيمة الأرباح الموزعة التي تدخل في تشكيل رأس المال.

11- خطة البحث:

سيتم تقسيم البحث إلى قسمين كالتالي:

✓ **القسم الأول** يتمثل في الجانب النظري ويتضمن فصلين، في الفصل الأول يتم التطرق لتعريف الجهاز المصرفي والمصارف التجارية، ثم إلى ربحية المصارف التجارية من حيث محدداتها ومؤشرات قياسها. في حين سنتناول في الفصل الثاني المخاطر المالية في المصارف التجارية، طرق قياسها وآليات إدارتها. في مرحلة موالية نحاول التطرق إلى ما توصلت إليه النظريات بخصوص العلاقة بين المخاطر وربحية المصرف.

✓ **القسم الثاني** يتمثل في الدراسة التطبيقية، والذي سيتم تقسيمه إلى ثلاث مراحل والتي تمثل المراحل الرئيسية لإدارة المخاطر في المصارف. في المرحلة الأولى نقوم بتحديد أنواع المخاطر التي يواجهها كل مصرف من المصارف محل الدراسة، في المرحلة الموالية نقوم بحساب كل نوع من المخاطر باستخدام عدد من المؤشرات ثم بناء نموذج قياسي يبين أثر هذه المخاطر على ربحية المصارف محل الدراسة، في المرحلة الأخيرة نحاول اقتراح إستراتيجية لإدارة المخاطر في المصارف محل الدراسة بناءً على النتائج المتوصل إليها.

12- صعوبات الدراسة:

إن أهم الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة هي نقص البيانات المالية المتعلقة بالمخاطر المالية وصعوبة الحصول عليها، خاصة تلك المتعلقة بمخاطر السوق، نسبة القروض المتعثرة وكذا نسبة كفاية رأس المال ونسب السيولة المحددة من قبل لجنة بازل.

الفصل الأول:
المصارف التجارية
وربحيتها

تمهيد:

في الوقت الراهن أضحى تطور الجهاز المصرفي من أهم متطلبات نمو وازدهار النظام الاقتصادي والمالي في البلد، نظرا للمساهمة الهامة لهذا الجهاز في حشد الموارد المالية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد يكون ذلك في شكل قروض وتسهيلات ائتمانية، أو شكل استثمارات مباشرة.

يسعى المصرف التجاري من خلال نشاطه القائم على الثقة بينه وبين متعامليه، والمتمثل في تجميع أموال الغير وإعادة توظيفها في مختلف القطاعات الاقتصادية لتحقيق عوائد مناسبة وتعظيم ربحيته، كون ربحية المصرف التجاري هي سر استمراره ونموه، وتعظيمها هو غاية المصرف التجاري، لذلك يكتسب هدف الربحية اهتمامًا كبيرًا.

قمنا بتقسيم هذا الفصل للمباحث التالية:

المبحث الأول: التعريف بالجهاز المصرفي والمصارف التجارية؛

المبحث الثاني: ربحية المصارف التجارية؛

المبحث الثالث: قياس ربحية المصارف التجارية.

المبحث الأول: التعريف بالنظام المصرفي والمصارف التجارية

يلعب الجهاز المصرفي دوراً بالغ الأهمية في النهوض باقتصاديات الدول والمساهمة في تنميتها، فهو المخبأ الآمن للأموال الفائضة عن حاجة مختلف الأعوان الاقتصاديين، وهو المصدر الممول لمختلف مشاريعهم الاستثمارية، وقد افتتحنا هذا المبحث بعرض الجهاز المصرفي، ثم الانتقال للتعرف على المصارف بصفة عامة، ليتم التركيز فيما بعد على المصارف التجارية.

المطلب الأول: الجهاز المصرفي ومكوناته

يتم التطرق في هذا المطلب لتعريف الجهاز المصرفي، أهميته ومختلف مكوناته.

1.1. التعريف بالجهاز المصرفي

الجهاز المصرفي هو "مجموعة القوانين، التشريعات، الأنظمة والمؤسسات المصرفية التي تعمل في ظلها وتتألف منها المصارف في بلد ما.¹ ويُعرف أيضاً بأنه: "ذلك النظام الذي يتكون من مجموعة من الوسطاء الماليين والذي يتم من خلاله تدفق الأموال السائلة والمدخرات نحو القروض والاستثمارات والتي تمثل الأساس الائتماني للاقتصاد الوطني، ويعمل في إطار عدد من السياسات والتوجيهات التي يتولاها البنك المركزي وبالتنسيق مع السياسات الاقتصادية العاملة في ظل القوانين الحاكمة".²

مما سبق يتضح أن الجهاز المصرفي هو ذلك الجهاز الذي يضم مجموع المؤسسات المصرفية في بلد ما، كما يشمل جملة القوانين والتشريعات المنظمة لعمل هذه المؤسسات المصرفية، ويهدف أساساً إلى تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

2.1. أهمية الجهاز المصرفي

يلعب الجهاز المصرفي دوراً أساسياً في خدمة الاقتصاد الوطني، إذ أنه يحافظ على أموال المودعين ويعمل على تنميتها من جهة، ويسعى لتوفير التمويل اللازم لعملية التنمية الاقتصادية في شتى

¹ جميل السعودي، إدارة المؤسسات المالية المتخصصة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 12.

² عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 19، 20.

المجالات من جهة أخرى، حيث أن دور الجهاز المصرفي في تمويل عملية التنمية الاقتصادية يشمل على تمويل النشاط الجاري والنشاط الاستثماري للمشاريع.

إن دور الجهاز المصرفي في تمويل النشاط الجاري للمشروعات يتمثل في منح القروض قصيرة ومتوسطة الأجل للمؤسسات عند حاجتها للسيولة، بالإضافة إلى تقديم الكثير من الخدمات المالية للغير والتي قد تهدف لضمان العميل اتجاه طرف ثالث، أو لتزويد الأفراد بالسيولة عند الحاجة لذلك أو تسعى لتسهيل التبادلات التجارية المحلية والدولية. في حين يتلخص دور الجهاز المصرفي في تمويل النشاط الاستثماري للمشروعات في منح القروض طويلة الأجل بغرض تشجيع المستثمرين على إنشاء مشاريعهم ومؤسساتهم، وتمس عملية تمويل العمليات الاستثمارية شتى المجالات، حيث يضم الجهاز المصرفي ما يعرف بالمصارف المتخصصة والتي تختص في التمويل طويل الأجل لمشروعات قطاع معين كالمصارف الزراعية والصناعية.

أصبح من غير الممكن الحديث عن نمو الاقتصاد الوطني وتطوره دون التطرق إلى الجهاز المصرفي ودوره الهام في ذلك، فالائتمان الممنوح من طرف الجهاز المصرفي يؤثر على الوضعية الاقتصادية للبلاد. فإذا قام الجهاز المصرفي بالإفراط في منح الائتمان في ظل غياب ضوابط محددة، فإن ذلك يؤدي لظهور التضخم، وهو ما ينتج عنه صعوبة استمرار المشاريع، وبالتالي الحد من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن امتناع الجهاز المصرفي عن منح الائتمان يؤدي إلى زيادة الركود الاقتصادي ودخوله في حالة انكماش. أي أن الحاجة للائتمان ترتبط بشكل وثيق بدرجة النمو الاقتصادي للبلاد، حيث أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي تؤدي إلى زيادة الحاجة للائتمان المصرفي، فيزيد الطلب عليه، ويظهر هنا دور الائتمان الفاعل وتأثيره على الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في تحقيق التوازن الاقتصادي وذلك بتحديد حجم ذلك الائتمان ومدته والهدف منه وتنظيم إجراءات منحه لكي يتناسب مع الاحتياجات التمويلية الفعلية لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة.¹

إن عمليات منح الائتمان من قبل المصارف التجارية تساهم في عملية خلق النقود الائتمانية والتي تؤثر على عرض النقد وحركة الاقتصاد بشكل عام، لذلك فإن هذه العملية تخضع لرقابة البنك المركزي، حيث يتولى هذا الأخير عملية توجيه السياسات الائتمانية للمصارف التجارية وتنظيمها، بغية

¹ نبيل ذنون الصائغ، الائتمان المصرفي، دار الكتاب العلمية، بيروت، لبنان، 2018، ص ص 21، 22.

جعلها تخدم السياسة العامة للدولة، فإن كانت الدولة تُعاني من التضخم فيمكنها معالجته أو التخفيف من جذته عن طريق سحب جزء من العملة المتداولة في السوق، أما في حالة الركود الاقتصادي فتقوم الدول بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب.¹

تعتمد السلطات على عدة سياسات لخلق التوازن الاقتصادي والقدرة على التحكم في حالات التضخم والانكماش ومعالجه العجز والفائض، من أهمها:²

❖ **السياسة النقدية:** تتمثل السياسة النقدية في جملة الأدوات والسياسات والإجراءات المتخذة من طرف السلطة النقدية بُغية التحكم في عرض النقد والأداء الاقتصادي عموماً، وذلك انطلاقاً من إدارة النقد والائتمان وإدارة السيولة العامة للاقتصاد الوطني. تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الرقابة على حجم العملة المتداولة وعرضها واستخدامها، إدارة الائتمان المصرفي، السيطرة على عرض النقود، تعزيز الثقة بالعملة الوطنية والعمل على ثبات سعرها ومحاربه التضخم باستعمال وسيلتين تتمثلان في إصدار النقود الائتمانية وتنظيم عمليات الاقتراض وضبط سعر الفائدة.

❖ **السياسة المالية:** تتمثل السياسة المالية في جملة الأدوات والسياسات والإجراءات المتخذة من طرف السلطات العامة بغرض جمع إيرادات الدولة من مصادرها المختلفة كالضرائب والقروض وتخصيصها لتغطية مختلف النفقات العامة، وذلك سعياً منها لتحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة.

تستخدم الدول السياسة النقدية جنباً لجنب مع السياسة المالية بغرض تحقيق التوازن الاقتصادي عن طريق التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ومختلف متغيراته، كما أن هاتين السياستين تكملان بعضهما البعض في تحقيق العديد من الأهداف كمواجهه مختلف المشاكل الاقتصادية وعلى رأسها التضخم، حاله الكساد، البطالة، عدم توازن ميزان المدفوعات.

¹ نبيل ذنون الصانع، مرجع سابق، ص 22.

² عثمان سلمان غيلان العبودي، الإشكاليات الدستورية والقانونية في تنظيم الاختصاصات المالية الاتحادية، المركز العربي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2019، ص ص 271-273.

3.1. مكونات الجهاز المصرفي

يتكون الجهاز المصرفي من المصرف المركزي، المصارف التجارية، المصارف المتخصصة، المصارف الاستثمارية والمؤسسات المالية.

1.3.1. المصرف المركزي Central Bank

أ- تعريف المصرف المركزي

يلعب المصرف المركزي دورا اقتصاديا هاما في أي بلد إذ انه يعتبر مصرف الحكومة والمشرف على جميع أعمالها المصرفية، والقائم بمهمة إصدار العملة القانونية، كما ويشرف على جميع المصارف الأخرى المتواجدة في بلده ويراقب نشاطاتها خاصة ما تعلق بإصدار النقود الائتمانية. وتتميز المصارف المركزية بأنها لا تسعى لتحقيق الربح ولا تتعامل مع الأشخاص الطبيعيين، فهدفها الأساسي الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة والقيام بوظيفة المستشار النقدي لها.¹

عرف الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض في المواد من 09 إلى 11 البنك المركزي الجزائري بأنه: " مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يُعد تاجرا في علاقته مع الغير، يحكمه التشريع التجاري ما لم يخالف ذلك أحكام هذا الأمر. كما يتبع قواعد المحاسبة التجارية ولا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية ومراقبة مجلس المحاسبة. تمتلك الدولة رأس مال بنك الجزائر كلية، يقع مقره في مدينة الجزائر، يمكن له أن يفتح فروعاً أو وكالات في كل المدن حيث يرى ضرورة لذلك".²

¹ إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 73.

² الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والعرض، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، المؤرخ في 27 أوت 2003، ص 04.

ب- وظائف المصرف المركزي

يقع المصرف المركزي في قمة النظام المصرفي، حيث يحمل على عاتقه جملة من الوظائف الأساسية، أهمها:¹

- ✓ يُعد المصرف المركزي مصرف الحكومة ومستشارها، إذ أنه يقدم لها خدمات كحفظ أموالها، ومنحها قروضا عند حاجتها لذلك، وإبداء التوجيه والنصح لها في الكثير من الحالات؛
- ✓ يتولى المصرف المركزي دون غيره مهمة إصدار العملة، فهو الجهة الوحيدة المخول لها إصدار النقود القانونية في البلد، لذلك يطلق عليه مصرف الإصدار؛
- ✓ يقدم المصرف المركزي خدمات مختلفة للمصارف التجارية لذلك يطلق عليه تسمية بنك البنوك، تتمثل في:

- الإشراف الفعلي على أنشطة المصارف التجارية بهدف ضمان تطبيقها للقواعد التي تُنظم العمل المصرفي؛
- السهر على مراقبة المصارف التجارية في عمليات منح الائتمان وإصدار النقود الائتمانية (النقود الخطية²، النقود الرقمية* وبطاقات الائتمان*)؛
- تسوية الحسابات بين المصارف التجارية عن طريق المقاصة بين حساباتها.
- تقديم قروض لهذه المصارف عند حاجتها لذلك؛

¹ مبارك بن الطيبي، بنك الجزائر ومدى استقلاليته في ظل إصلاح المنظومة المصرفية، مجلة الحقيقة، مجلد 17، العدد2، 2018، ص ص 6-8.

* النقود الخطية: هي عبارة عن أرصدة في حسابات المودعين لدى المصرف التجاري، يتم تداولها بواسطة الصكوك وغيرها من أوامر الدفع الأخرى، وعند الطلب يلتزم المصرف بمنح المبلغ المحدد من النقود لصاحب الحساب أو لأمره.

* النقود الرقمية: هي عبارة عن أرصدة نقدية مُسددة سلفاً مُخزنة على وسائط إلكترونية، يمتاز هذا النوع من النقود بأنه يسمح للعميل من تسديد مختلف معاملاته عن بعد باستخدام شبكة الانترنت. (رمزي محمود، النقود والبنوك والتجارة الإلكترونية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص 28)

*بطاقات الائتمان: هي بطاقات دفع تصدرها المصارف التجارية، حيث يستخدم العميل هذه البطاقة في تسوية معاملاته التجارية كتسديد ثمن مشترياته من السلع والخدمات شرط عدم تجاوز سقف محدد، ويلتزم مقابل ذلك بتسديد المبلغ الأصلي بالإضافة إلى عمولة للمصرف في نهاية المدة المحددة. (حميد فثيت واخرون، واقع وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 3، ماي 2011، ص 206)

- القيام بإعادة خصم الأوراق التجارية التي سبق وأن خصمتها المصارف التجارية لعملائها مقابل تقاضي عمولة، حيث تلجأ المصارف التجارية إلى هذه العملية عند حاجتها للسيولة؛
- يحتفظ المصرف المركزي بنسبة معينة من سيولة المصارف التجارية بصفة إلزامية كاحتياطي قانوني لمجابهة أية ظروف طارئة؛
- للمصرف المركزي حق الترخيص بفتح البنوك والمؤسسات المالية وتعديل قوانينها.

2.3.1 . المصارف التجارية Commercial Banks

تعرف المصارف التجارية بأنها مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تقوم بتلقي ودائع الجمهور القابلة للسحب عند الطلب أو بعد أجل، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل.¹

إن المصارف التجارية هي أكثر المصارف انتشارا، وتتمثل وظيفتها الأساسية في تجميع الأموال من أصحاب الفوائض (الودائع)، مع الالتزام بردها لهم بمجرد الطلب أو في تاريخ استحقاقها، كما وتختلف أنواع هذه الودائع فمنها من تُدر فوائداً على أصحابها ومنها من لا يستفيد مودعوها من فوائد. تقوم المصارف التجارية بتوظيف الأموال التي يتم تجميعها في قروض واستثمارات متنوعة بهدف تعظيم أرباحها. (سيتم التطرق إليها بالتفصيل لاحقاً)

عرف القانون الجزائري البنك التجاري في المادة 70 من القانون رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، بأن المصارف التجارية هي المصارف المخولة دون سواها لممارسة جميع العمليات المنصوص عليها من المواد من 66 إلى 68 على أساس أنها مهنتها العادية.² وبالنظر لهذه المواد القانونية نجد أن المصارف التجارية هي المصارف التي تقوم بالعمليات التالية:

- ✓ تجميع الأموال من الغير وبالأخص قبول الودائع؛
- ✓ منح الائتمان بمختلف أشكاله،
- ✓ وضع وسائل الدفع اللازمة تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل.

¹ محمد الفاتح محمود بشير المغربي، الرقابة الإدارية: رؤية تأصيلية، الطبعة الأولى، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2020، ص ص 83، 84.

² الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، المؤرخ في 27 أوت 2003، ص 12.

3.3.1. المصارف المتخصصة

المصارف المتخصصة هي مصارف غير تجارية تهتم بمجالات محددة من الأعمال، حيث تقدم خدمات مالية طويلة الأجل بهدف تمويل مجال اقتصادي محدد كالصناعة أو الزراعة مثلاً، ويتم تحديد مجالات خدمات المصارف المتخصصة انطلاقاً من احتياجات التطور الاقتصادي، مما يجعل هذه البنوك في غاية الأهمية ويصعب الاستغناء عنها.¹

تعتمد هذه المصارف في تمويل أنشطتها على مواردها الذاتية والمتمثلة في رأس المال والاحتياطيات والقروض طويلة الأجل المتمثلة في السندات، أما قبول الودائع فليس هدفاً أساسياً لهذا النوع من البنوك، كما وأنها لا تقبل الودائع تحت الطلب (الودائع الجارية).² وتتفرع المصارف المتخصصة إلى أصناف متعددة أهمها:³

- ✓ المصارف الزراعية،
- ✓ المصارف الصناعية؛
- ✓ المصارف العقارية؛
- ✓ مصارف التصدير والاستيراد.

4.3.1. مصارف الاستثمار

هي مصارف ظهرت خصيصاً للتعامل في الأسهم والسندات الخاصة بالمؤسسات الصناعية والتجارية، فهي تهدف لتمويل المشاريع الإنتاجية والتجارية لأجل طويل، انطلاقاً من إصدار الأوراق المالية طويلة الأجل.⁴ فدور هذه المصارف يتمثل في الوساطة بين أصحاب المدخرات بتجميع مدخراتهم

¹ Jeffrey Yi-Lin FORREST, A Systems Perspective on Financial Systems, CRC Press, London, England, 2014, p. 71.

² Ibid, p. 71.

³ K.Srujan RAJU et al., proceedings of the third international conference on computational intelligence and informatics, Springer, Berlin, Germany, 2020, P. 167.

⁴ Ibid, p.71.

والمستثمرين بالكشف لهم عن الاستثمارات المتاحة، وتقديم خدمات دراسة الجدوى الاقتصادية لهذه المشروعات، وإنشاء الشركات والمساهمة في رأس مالها والترويج لها.¹

5.3.1. المؤسسات المالية

المؤسسات المالية هي أشخاص معنوية وظيفتها الرئيسية منح القروض، تسويق الأوراق المالية وتقديم الخدمات المصرفية الأخرى كالتأمين وخطط التقاعد. واستنادا إلى ما نص عليه المشرع الجزائري بموجب الأمر رقم 11/03 يمكن تعريف المؤسسات المالية بأنها المؤسسات التي يخول لها مزاوله مختلف الأعمال المصرفية باستثناء قبول الودائع، بمعنى أنها لا تقوم بوظيفة تجميع الأموال الفائضة عن حاجة الأعوان الاقتصاديين، ولا تعتبر الودائع من مواردها المالية بل تعتمد على أموالها الخاصة وعلى الاقتراض من الغير سواء قروض عادية أو غير عادية للقيام بوظائفها المختلفة كمنح القروض.²

المطلب الثاني: المصارف التجارية

يتناول هذا المطلب في أوله عرضا للمصارف بصفة عامة، وذلك من خلال التطرق لنشأة المصارف وتطورها، تعريفها، أهميتها، والمبادئ التي تحكمها. ليتم بعد ذلك التطرق للمصارف التجارية بصفة خاصة، بتناول تعريف وتقسيمات المصارف التجارية، مواردها واستخداماتها.

1.2. نشأة المصارف وتطورها

إن المؤسسات المصرفية ليست مؤسسات حديثة النشأة فقد وجدت منذ أزمنة بعيدة، لكن لم تكن بالشكل الذي هي عليه اليوم، فقد تطورت المصارف تدريجيا مع تطور النشاط الاقتصادي وبما يتماشى مع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للأفراد. ظهر أول مصرف بدائي عام 3500 ق م ببلاد الرافدين، كما ظهرت أول نصوص تنظيمية للعمل المصرفي سنة 1675 ق م والتي تمثلت في مبادئ حمورابي.³ وتواصلت التطورات في مجال التبادلات التجارية بين المجتمعات التي عانت كثيرا من عيوب المقايضة

¹ عبد الرزاق رحيم الشمري، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دار الكتاب الثقافي، عمان، الأردن، 2018، ص 49.

² حدة صبرينة قسنطيني ونصر الدين سما، الإطار التنظيمي للبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، مجلة افاق للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد 02، 2023، ص ص 303، 304.

³ إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سابق، ص 11.

وحاولت إيجاد بديل يتمتع بالوظائف والخصائص المرغوب فيها إلى أن ظهرت النقود فسهلت العمليات التجارية، مما أدى إلى ظهور نقود فائضة يحتاج الأفراد إلى إيداعها في أياد آمنة، إضافة إلى المعادن الثمينة التي يمتلكونها كالذهب، فكان أنسب الأماكن التي يمكن أن تُحفظ فيها النقود في تلك الفترة هي الأماكن التي يعمل بها الصيارفة مقابل حصولهم على أجر بسيط لتقديم هذه الخدمة، فاقترصت وظيفتهم آنذاك على قبول الودائع والمحافظة عليها مقابل أجر زهيد.¹ ثم أصبح الصيارفة يصدرن الإيصالات كوثائق إثبات عن الودائع التي يقبلونها سواء كانت نقود أم معادن نفيسة، حيث حظيت بالقبول العام من طرف الأفراد لإمكانية تحويلها لنقود أو معادن ثمينة فاستعملت الإيصالات في تلك الحقبة من الزمن كوسيط في المبادلات التجارية، وبدأت المرحلة الثانية من نشأة المصارف عندما اتجه الصيارفة إلى فتح أماكن أموال المودعين من الأمراء والنبلاء وكبار التجار، وأطلقوا عليها اسم (البنك) نسبة إلى (بانكو) وهي الطاولة التي كانوا يقفون عليها فأصبحت المصارف تسمى بأسماء أصحاب هذه الطاولات.²

ظلت وظيفة قبول الودائع الوظيفة الوحيدة للمصارف لفترة طويلة، لكن مع مرور الزمن وتطور المبادلات التجارية واستخدام الأفراد الإيصالات كوسيط في عمليات المبادلة، ولما كانت تتمتع به هذه الإيصالات من قبول عام وثقة من طرف الأفراد أصبحت القلة القليلة فقط تعود للمصارف طالبة استعادة ودائعها أو تحويل الإيداعات التي بحوزتها إلى نقود أو معادن نفيسة مساوية لقيمة إيداعاتها، مما أدى إلى تشكل فائض من الأموال المودعة لدى البنوك فهي بذلك أموال معطلة غير مستثمرة، ومن هنا تولدت فكرة توظيف الأموال الفائضة مع المحافظة على نسبة معينة من السيولة لتلبية طلبات المودعين في حالة المطالبة بتحويل إيصالاتهم إلى نقود أو ما يساويها، أي أن المعاملات المصرفية أصبحت تشمل عمليات قبول الودائع وعمليات منح القروض، وهكذا شيئاً فشيئاً توسع نشاط المصارف إلى أن اكتسب خصائص جديدة، أهمها:³

✓ فضلا عن تعامل المصارف مع الخواص أصبحت تتعامل مع الحكومات بمنحها قروض عند حاجتها لذلك؛

¹ محمد صلاح الكردي، صيغ التمويل الإسلامي المعاصر ودورها في تنمية التجارة الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2023، ص 49.

² محمد علي محمد أحمد البناء، القرض المصرفي: دراسة تاريخية مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2006، ص 14.

³ محمد صلاح الكردي، مرجع سابق، ص 50.

✓ اكتسبت المصارف أهمية بالغة فبات من الصعب على أي تاجر التعامل بدونها؛

✓ ظهور الشيكات لتسهيل التعاملات؛

✓ الإقراض بالربا أي مقابل فوائد؛

✓ الإقرار بمنح فوائد للمودعين الذين يودعون أموالهم لمدة معينة لاستقطاب كم أكبر من الودائع.

يتفق الباحثون على أن أول مصرف نشأ سنة 1157م بمدينة البندقية، ليليه ميلاد ثاني مصرف سنة 1170م بمدينة جنوة الإيطالية، ليتم بعد ذلك تأسيس مصرف الودائع سنة 1401م مدينة برشلونة، إلا أنه ورغم ذلك يعتبر الميلاد الحقيقي للمصارف الحديثة في الربع الأخير من القرن السادس عشر الميلادي.¹

فقد واصلت فكرة المصارف تطورها إلى أن أنشأ أول مصرف حديث منظم تحت إسم "بنك رياتو" في مدينة البندقية عام 1587م، ليكون نقطة انطلاق لتأسيس العديد من المصارف في أوروبا، نذكر منها مصرف أمستردام في هولندا عام 1609، وفي ألمانيا مصرف هامبورغ سنة 1619، ثم سنة 1694 أنشأ مصرف إنجلترا، بعدها ظهر بنك فرنسا سنة 1800م.²

2.2. التعريف بالمصارف وأهميتها

1.2.2. تعريف المصارف

أ- أصل كلمة مصرف

كلمة مصرف هي الكلمة العربية التي تقابل كلمة بنك، وأصل كلمة "مصرف" مأخوذة من الصرف بمعنى بيع النقد بالنقد.³ أي أن المصرف هو تعريب لكلمة (Bank) في اللغة الإنجليزية.

ب- أصل كلمة بنك

كلمة بنك (Banque, Bank) مستلة من الكلمة الإيطالية بانكو "Banco" وكانت تعني في البداية المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد به

¹ عبد الرزاق رحيم الشمري، مرجع سابق، ص 37.

² إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سابق، ص 11، 12.

³ كمال يوسف الدويني، إعادة هيكلة القطاع المصرفي العربي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2017، ص 31.

المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات، لتصبح فيما بعد تشمل المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة، وتجري فيه المتاجرة بالنقود.

ج- تعريف المصرف (البنك)

تعددت تعريفات المصرف نظرا لتعدد أنواع هذا الأخير وكثرة وظائفه واستمرار تطوره، حيث نجد أنه من الصعب تحديد تعريف واحد شامل لمفهوم المصارف، وبصفة عامة المصرف هو "مؤسسة تجارية تعمل بصفة رئيسية وعلى وجه الاعتياد في المضاربة على النقود والائتمان"¹، ويُعرف أيضا بأنه "مكان النقاء عرض النقود بالطلب عليها، أي أن المصارف تعمل كأوعية تتجمع فيها المدخرات ومن ثم تتولى عملية ضخ هذه الأموال إلى الأفراد على شكل استثمارات، أي أنها حلقة وصل بين المدخرين والمستثمرين"². كما عرف المعجم الوسيط المصرف بأنه: "مؤسسة تقوم بعمليات الائتمان والاقتراض والإقراض"³.

أما من المنظور الحديث فيمكن تعريف المصرف على أنه: "مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجل محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي، كما تباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يُقرّها المصرف المركزي"⁴.

مما سبق يتجلى أن المصارف عبارة عن مؤسسات تتعامل بالنقود، فهي تقبل الودائع، تقترض من الغير وتمنح الائتمان، فهي بذلك همزة وصل بين أصحاب الودائع من مدخرين وأصحاب القروض من مستثمرين بهدف الاستغلال الأمثل للموارد والنهوض بالنمو الاقتصادي.

¹ عبد الله محمد عبد الرحمان العجلان، حساب المضاربة في المصارف الإسلامية -دراسة تأصيلية تطبيقية-، الطبعة الأولى، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2015، ص 31.

² خالد أحمد علي محمود، الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2019، ص 14.

³ عبد الله محمد عبد الرحمان العجلان، مرجع سابق، ص 31.

⁴ ناصر خليفة عبد المولى ومحمد الصيرفي، البنوك الإسلامية -المفهوم الإداري والمحاسبي-، السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2010، ص ص 11، 12.

2.2.2. أهمية المصارف

اكتسبت المصارف أهمية بالغة منذ ميلادها، ومع مرور الوقت وتطور المجتمعات وتزايد الأنشطة الاقتصادية تضاعفت هذه الأهمية. نحاول ذكر أهمها في النقاط التالية:¹

- ✓ يلعب المصرف دور الوسيط بين المقرضين والمقترضين ولولا وساطته هذه لوجب على كل طرف البحث بنفسه عن طرف آخر يقبل بالمدة المحددة وباقي الشروط؛
- ✓ يقتصر الأفراد على الاستثمار في مشروع واحد مما يزيد من المخاطرة بينما تشارك المصارف في استثمارات متنوعة فنقل المخاطرة بسبب توزيعها، وهو الأمر الذي يمكن المصاريف من الدخول في استثمارات ذات مخاطرة كبيرة؛
- ✓ للمصارف أرصدة معتبرة تمنحها القدرة على المشاركة في استثمارات طويلة الأجل؛
- ✓ المصرف كوسيط مالي يضع بحوزة الأفراد أصولاً مشابهة للنقود تُدر دخلاً مما يؤدي إلى ضعف في طلب النقود فيصبح اقتصاد البلد أكثر سيولة؛
- ✓ تعمل المصارف على تلبية مختلف رغبات المودعين والمستثمرين إذ أنها تُقدم خدمات مختلفة ذات شروط وميزات متنوعة؛
- ✓ تعمل المصارف على تنشيط الأسواق المالية التي تتداول فيها أوراق مالية أكثر مخاطرة والتي تعاني بطبيعة الحال من امتناع الأفراد عنها تقادياً للمخاطرة.

3.2.2. المبادئ التي تحكم المصارف

تخضع المصارف لمجموعة من المبادئ الأساسية التي تضمن لها النجاح وكسب وفاء العميل. تتمثل هذه المبادئ في:²

- ❖ **السرية:** لا يجوز للمصرف تسليم بيانات عملائه للغير إلا بموافقة العميل، ويستثنى من ذلك الجهات الرقابية العاملة في الدولة التي يحق لها الاطلاع على بيانات العملاء عند الحاجة لذلك.

¹ محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص 13، 14.

² إياد منصور حسن، إدارة العمليات البنكية والنقدية، الطبعة الأولى، دار ابن النفيس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019، ص ص 29، 30.

- ❖ **حسن المعاملة:** تلعب المعاملة الحسنة من طرف القائمين على المصرف دورا كبيرا في كسب رضا العملاء، فالعميل يميل للتعامل مع المصرف الذي يحسن معاملته ويقدره ويجب على مختلف انشغالاته.
- ❖ **الراحة والسرعة:** من الطبيعي أن يتعامل الفرد مع المصرف الذي يوفر له سبل الراحة وسهولة الاستفادة من مختلف الخدمات التي يطلبها دون تعقيد وفي أوانها دون أي تأجيل.
- ❖ **كثرة الفروع:** أحد أهم مزايا المصارف هي تعدد فروعها، فكلما كثرت فروع المصرف في مناطق مختلفة كلما كان أكثر قربا وخدمة لعملائه، لذلك نلاحظ في الوقت الحالي انتشار فروع المصارف بشكل كبير عبر مختلف ربوع الوطن مما يضمن قربهم من العملاء وتسهيل خدمتهم وتسريعها وكسب وفائهم.
- فضلا عما سبق نشير أيضا لعامل الثقة كمبدأ أساسي من مبادئ المصارف. الثقة أساس نجاح العمل المصرفي، فكلما كانت ثقة عملاء المصرف فيه أقوى كلما استقطب عملاء أكثر وحافظ على وفائهم، مما يساهم في استمرارية المصرف ونجاحه وتعميم ربحيته. حيث تتولد ثقة العملاء في المصرف عند توفر مجموعة من العوامل، من بينها:¹
- استعداد المصرف للوفاء بديونه وذلك بمنح المودعين ودائعهم عند الطلب أو في التاريخ المتفق عليه؛
- على المصرف أن يكون حاضرا لتلبية التزاماته الناتجة عن كفالة عملائه في الوقت المتفق عليه ودون تأجيل أو تلاعب؛
- الحرص على عامل الدقة عند القيام بمختلف معاملاته لضمان صحتها، فالأخطاء تجعل المتعاملين يشككون في مصداقية المصرف وأقل ثقة فيه؛
- الاحتفاظ بسيولة كافية لتلبية طلبات سحب المودعين لودائعهم، مع إعلام الأفراد بذلك من خلال نشر الكشوف المالية والتقارير السنوية للمصرف بكل شفافية؛
- الاجتهاد لإيجاد خدمات أو عروض مصرفية خالية من الربا الذي حرمه الإسلام بغرض إراحة ضمير المتعاملين المسلمين وزيادة ثقتهم في المصرف؛

¹ زياد رمضان ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 06.

- العمل على نشر الوعي المصرفي بين الأفراد؛
- قيام المصرف المركزي بفرض قوانين وإجراءات وسن تعليمات وإرشادات هادفة لضمان حقوق العملاء، كتحديد رأس المال الأدنى والحد الأقصى للتسهيلات الائتمانية للمصارف التجارية والمتخصصة، وتحديد القيمة الدنيا للأصول السائلة الواجب الاحتفاظ بها لدى المصارف التجارية؛

بالإضافة إلى أن توفر المصرف على قوانين تضمن سرية حسابات المودعين من إيداعات وقروض وأرصدة يُعتبر عاملاً مهماً لكسب ثقة العملاء.¹

3.2. تعريف المصارف التجارية وتقسيماتها

1.3.2. تعريف المصارف التجارية

بالنظر إلى نشأة المصارف يظهر جلياً أن المصارف التجارية تمثل أقدم أنواع المصارف نشأة إذ أنها المصرف البكر للنظام المصرفي، ومن الملحوظ أن هذا النوع من المصارف هو الأكثر شيوعاً في وقتنا الحالي، إذ تتميز هذه المصارف بتنوع أنشطتها ووظائفها بينما لم تكن قبل قرون سوى مكان للاحتفاظ بالودائع والممتلكات الثمينة للأفراد وحمايتهم من السرقة، ثم توسعت وظائفها شيئاً فشيئاً بداية بظهور الايصالات واستخدامها كوسيط للمبادلة، ما نتج عنه ظهور إشكالية الفائض في الأموال المودعة وصولاً إلى فكرة توظيفها وتمويل المستثمرين الذين هم بحاجة لسيولة من جهة وتحقيق فوائد من جهة أخرى، وهكذا استمرت هذه المصارف في التوسع إلى أن وصلت إلى ما هي عليه اليوم.

المصارف التجارية هي "مؤسسات تعتمد على قبول ودائع الأفراد والهيئات بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو لأجل ثم إعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل، عن طريق تسهيلات ائتمانية للمساهمة في تنشيط وتنمية حركة التجارة الخارجية والداخلية"²، لذلك تسمى هذه المصارف أيضاً بمصارف الودائع فهي تقوم بتوظيف الأموال العاطلة التي هي بحوزة المدخرين.

¹ محمد عبد الله شاهين محمد، البنوك الإسلامية بين الواقع والمأمول، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2021، ص 107.

² نوال بوعلام سمر، دليك في المالية، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2021، ص 67.

كما يُعرف المصرف التجاري بأنه "المؤسسة التي تقبل ديونها في تسوية الديون بين أفراد ومؤسسات المجتمع"¹ فالودائع هي ديون في ذمة المصرف وهي التي يتم توظيفها في عمليات منح الائتمان بمختلف أشكاله، فبذلك تساهم في تسوية ديون العملاء المستفيدين من الائتمان.

تجدر الإشارة إلى أن الميزة الأساسية للمصرف التجاري تتمثل في قدرته على خلق الائتمان انطلاقاً من منح القروض والتسهيلات الائتمانية والتي يتجاوز حجمها مقدار الودائع التي بحوزته، وهو ما يميزه عن غيره من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى.²

مما سبق يمكن تعريف المصارف التجارية بأنها المصارف المتمثلة دورها في الوساطة بين فئة المدخرين (أصحاب الودائع) وفئة المستثمرين (طالبو الائتمان)، فنشاطها الأساسي يتمثل في تجميع ودائع الجمهور الفائضة عن حاجاتهم، والمتاجرة فيها بغرض تحقيق الأرباح، وذلك إما عن طريق منح القروض ومختلف أشكال الائتمان قصيرة الأجل لمن يطلبها أو بالتوظيف المباشر في استثمارات مختلفة، وتحرص المصارف التجارية على الاحتفاظ بنسبة سيولة كافية تمكنها من الوفاء بهذه الودائع عند الطلب أو في تاريخ متفق عليه مما يمنح عملاءها هامشاً من الأمان والثقة في المصرف.

2.3.2. تقسيمات المصارف التجارية

يختلف تقسيم المصارف التجارية وفقاً للمعيار المستخدم في ذلك، حيث نجد التقسيمات التالية:

أ- مصارف عامة ومصارف خاصة

وفقاً لمعيار الملكية تقسم المصارف التجارية إلى مصارف عامة ومصارف خاصة. والمصارف التجارية العامة هي التي تعود ملكية رأسمالها للدولة فهي بذلك تخضع لرقابة وسيطرة الدولة، كما يمكن للدولة السيطرة على المصارف التجارية العامة باستخدام الودائع الحكومية أو باستخدام رقابة بنك الحكومة لها.³ أما المصارف الخاصة فترجع ملكية رأسمالها إلى الخواص.

¹ محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2010، ص 73.

² زكريا الدوري ويسرا السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص 88.

³ ميراندا زغلول رزق، النقود والبنوك، جامعة بنها- التعليم المفتوح- كلية التجارة، 2008-2009، بنها، مصر، ص 117.

ب- مصارف وطنية ومصارف أجنبية

تنقسم المصارف التجارية إلى مصارف وطنية ومصارف أجنبية. المصارف التجارية الوطنية هي المصارف التي تعود ملكية رأسمالها للدولة أو لمواطنيها أي الأفراد الحاملين لجنسية البلد، حيث تخضع هذه المصارف لرقابة البنك المركزي. أما المصارف التجارية الأجنبية فتعود ملكيتها لأطراف أجنبية مقيمين بالبلد أو خارجه، أو قد تكون ملكيتها مختلطة بأغلبية أجنبية، وغالبا ما تكون المصارف الأجنبية عبارة عن فروع لبنوك أجنبية مركزها الرئيسي خارج إقليم البلد، حيث يُسمح لهذه المصارف القيام بجميع الأنشطة والوظائف الخاصة بالمصارف التجارية، وقد تخضع أو لا تخضع لرقابة المصرف المركزي حسب النظام الاقتصادي السائد.¹

ج- مصارف تقليدية ومصارف إسلامية

يمكن تصنيف المصارف التجارية إلى مصارف تقليدية ومصارف إسلامية. حيث تُعتبر المصارف التقليدية أقدم أشكال المصارف نشأة، وتقوم بعمليات قبول الودائع بمختلف آجالها والالتزام بإرجاعها لأصحابها عند حلول تاريخ استحقاقها ودفوع فوائد للمودعين تُحسب على أساس فترة الإيداع (باستثناء الودائع تحت الطلب)، كما تقوم بتوظيف هذه المدخرات في الائتمان مقابل حصولها على فوائد محددة أو استثمارها في أوجه متعددة.

تحقق المصارف التجارية عوائدها من الفرق الحاصل بين سعر الفائدة الذي يمنحه للمودعين مقابل عملية التوظيف وبين سعر الفائدة الذي يتحصل عليه من مختلف أشكال الائتمان والاستثمارات التي يقوم بها.²

أما المصرف الإسلامية فيعرف بأنه "مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي"، كما يمكن تعريفه بأنه "كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية على أساس الشريعة الإسلامية وقواعدها الفقهية".³ فالمصرف الإسلامي هو مصرف تجارى يهدف لتقديم عمليات مصرفية مطابقة

¹ ميراندا زغلول رزق، مرجع سابق، ص ص 118، 119.

² زكريا الدوري ويسرا السامرائي، مرجع سابق، ص 89.

³ الطاهر قانة، المصارف الإسلامية ودورها في رفع الكفاءات الإنتاجية للملكية الوقفية -البنك الإسلامي الأردني نموذجاً، الطبعة الأولى، دار الخليج، عمان، الأردن، 2018، ص 33.

لمتطلبات الشريعة الإسلامية وضوابط أخرى، لتكون بذلك معاملات خالية من الربا الذي حرّمته مبادئ الإسلام.

يشهد هذا النوع من المصارف انتشارا كبيرا في جميع أنحاء العالم مما يؤكد أهمية الصيرفة الإسلامية وضرورتها. حيث أنّ انتشار الصيرفة الإسلامية لم يقتصر على تطور عدد المصارف الإسلامية وحجمها فحسب، بل امتدّ إلى إقبال المصارف التجارية التقليدية على فتح فروع إسلامية تابعة لها، فضلا عن أن أغلب المصارف التجارية اليوم قامت بفتح نوافذ على مستواها خاصة بتقديم خدمات الصيرفة الإسلامية.

يبين الجدول الموالي تطور حجم الأصول المصرفية الخاصة بالتمويل الإسلامي في العالم خلال السنوات الأخيرة.

الجدول رقم (1-1): تطور أصول الصيرفة الإسلامية خلال الفترة 2015-2021

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
إجمالي أصول الصيرفة الإسلامية	2.170	2.347	2.501	2.601	2.961	3.390	3.958

Source: The Islamic Corporation for the Development of the Private Sector (ICD), Islamic finance development indicator, report 2022, p.08, www.refinitiv.com, consulté le 25/12/2023.

يُظهر الجدول تزايدا مستمرا لمقدار أصول التمويل الإسلامي خلال الفترة 2015-2021، الأمر الذي يعكس تطور وتوسع المصارف الإسلامية، إذ نلاحظ أن حجم أصول الصيرفة الإسلامية قدر ب 2.170 مليار دولار أمريكي سنة 2015 وارتفع شيئا فشيئا إلى أن بلغ 3.958 مليار دولار أمريكي سنة 2021.

4.2. موارد واستخدامات المصرف التجاري

1.4.2. مفهوم ميزانية المصرف التجاري

هي عبارة عن جدول ذو جانبين، يتضمن الجانب الأول استخدامات المصرف (الأصول) بينما يحتوي الجانب الآخر على مصادر أموال المصرف (الموارد) عند تاريخ معين، يخضع لمبدأ القيد المزدوج، أي أن جميع التدفقات تسجل في جانبين مرة في جانب الاستخدامات ومره في جانب الموارد، مما ينتج عنه توازن ميزانية المصرف من الناحية المحاسبية أي مجموع الاستخدامات يساوي مجموع موارد المصرف. ويوضح الجدول رقم (1-2) ميزانية المصرف التجاري عند تاريخ معين.

جدول رقم (1-2): ميزانية المصرف التجاري

السنة	السنة	الخصوم	السنة	السنة	الأصول
ن-1	ن		ن-1	ن	
		1- البنك المركزي			1- الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية
		2- ديون تجاه الهيئات المالية			2- أصول مالية مملوكة لغرض التعامل
		3- ديون تجاه الزبائن			3- أصول مالية جاهزة للبيع
		4- ديون ممثلة بورقة مالية			4- سلفيات وحقوق على الهيئات المالية
		5- الضرائب الجارية -خصوم			5- سلفيات وحقوق على الزبائن
		6- الضرائب المؤجلة -خصوم			6- أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق
		7- خصوم أخرى			7- الضرائب الجارية- أصول
		8- حسابات التسوية			8- الضرائب المؤجلة- أصول
		9- مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء			9- أصول أخرى
		10- إعانات التجهيز - إعانات أخرى للاستثمارات			10- حسابات التسوية
		11- أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة			11- المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة
		12- ديون تابعة			12- العقارات الموظفة
		13- رأس مال			13- الأصول الثابتة المادية
		14- علاوات مرتبطة برأس مال			14- الأصول الثابتة غير المادية
		15- احتياطات			15- فارق الحياة
		16- فارق التقييم			
		17- فارق إعادة التقييم			
		18- ترحيل من جديد (+/-)			
		مجموع الخصوم			مجموع الأصول

المصدر: نظام رقم 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات

المالية ونشرها، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، 29 ديسمبر 2009، ص ص 18، 19.

انطلاقاً من الجدول السابق يتضح أن موارد المصرف تتمثل في الموارد الذاتية، الودائع،

الاقتراض، أرصدة دائنة متنوعة ونتيجة السنة المالية. في حين تتمثل استخدامات المصرف التجاري في

الأرصدة النقدية، الاستثمارات، الأوراق المخصومة، القروض والسلفيات والموجودات الأخرى.

2.4.2. مصادر أموال المصرف التجاري (الموارد أو المطلوبات)

يقصد بها الأموال المتاحة للمصرف سواء رأس ماله أو التي تحصل عليها من مصادر خارجية كالودائع، والتي يستخدمها في عمليات الإقراض وتمويل الأصول والاستثمارات المختلفة. وتتكون موارد المصرف التجاري من موارد ذاتية (داخلية) وموارد غير ذاتية (خارجية).

أ- الموارد الذاتية للمصرف التجاري

انطلاقاً من الجدول رقم (1-2) فإن الموارد الذاتية أو ما يُعرف بحقوق الملكية تتكون من رأس المال المدفوع، الاحتياطات والأرباح غير الموزعة (المحتجزة). وفيما يلي شرح لكل منهم:¹

- ❖ **رأس المال المدفوع:** يتمثل في إجمالي الأموال الفعلية المستلمة من المساهمين عند التأسيس وهو يمثل نسبة ضعيفة من موارد أموال المصرف لكن له دور هام في كسب ثقة عملاء المصرف.
- ❖ **الاحتياطات:** نظراً لكون المصرف تاجراً في أموال الغير يتوجب عليه أن يكون مستعداً لتلبية طلبات المودعين، خاصة الودائع تحت الطلب التي تتيح لصاحبها حق سحبها في أي وقت يشاء، لذلك يحتفظ المصرف باحتياطات لمواجهة حالات السحب المفاجئة أو الحالات الطارئة الأخرى، حيث يتم إنشاء هذه الاحتياطات بالاحتفاظ بجزء من الأرباح السنوية. والاحتياطات في المصرف التجاري تنقسم إلى:

• **الاحتياطات القانونية** يحدد المصرف المركزي نسبة معينة يلزم المصارف التجارية بالاحتفاظ بها كاحتياطات قانونية إجبارية.

• **احتياطات اختيارية:** تقرها إدارة المصرف فهي ليست إجبارية لكنها تلعب دوراً هاماً في كسب ثقة المودعين وتوفير الأمان لهم، بحيث يشعر المودعون أن هذه الاحتياطات تضمن لهم استرداد ودائعهم في وقتها المحدد دون أي تأجيل من المصرف.

❖ **الأرباح غير الموزعة (المحتجزة):** هي جزء من الأرباح لم يتم توزيعه على المساهمين، والذي تتحدد قيمته من طرف إدارة المصرف ليتم الاحتفاظ به لمواجهة أية خسائر محتملة وضمان حقوق المودعين في حالة تدني القيمة الحقيقية لعناصر أصول المصرف.

¹ Clifford GOMEZ and Financial Markets, Institutions And Financial Services, PHI Learning Private Limited, New Delhi, India, 2008, p.196.

ب- الموارد الخارجية: تتمثل في الودائع وقروض من المصارف الأخرى وفيما يلي شرح كلٍ منهما:¹

❖ الودائع: الودائع هي الأموال التي يضعها العملاء في حوزة المصرف ويمنحونه حق التصرف فيها شريطة استردادها عند الطلب أو في تاريخ متفق عليه مسبقاً، حيث تعتبر الودائع المصدر الرئيسي لموارد المصارف التجارية وسيتم التطرق لها في المطلب اللاحق بالتفصيل. حيث تصنف الودائع إلى:

- ✓ ودائع تحت الطلب؛
- ✓ ودائع بإشعار؛
- ✓ ودائع لأجل؛
- ✓ ودائع ادخارية.

ما يميز نشاط المصرف التجاري عن غيره من المصارف هو تعامله بالودائع تحت الطلب التي تُخول لصاحبها سحبها في الوقت الذي يريد دون أية شروط، وهو ما يضع المصرف التجاري أمام إشكالية السحوبات المفاجئة من قبل أصحاب هذه الحسابات، مما يفرض الاستعداد الدائم لتلبية سحباتهم عن طريق الاحتفاظ بالكم الكافي من السيولة. في حين تعطي الأنواع الأخرى من الودائع للمصرف نوعاً من الأمان، إذ أن تاريخ سحب الوديعة يرتبط بتاريخ متفق عليه سابقاً أو على الأقل بعد إشعار مسبق للمصرف من طرف المودع تعبيراً عن إرادته في سحب وديعته كاملة أو جزء منها لمدة لا تقل عن المدة المتفق عليه، فهذا يكون للمصرف الوقت الكافي لتحضير الوديعة التي تم إشعار المصرف بسحبها. حيث أن الودائع الجارية هي مصدر السيولة الأساسي للمصرف، وتعكس نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع أهمية الودائع الجارية للمصرف، وتعتبر هي الركيزة التي يستند عليها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية والاستثمارية، فكلما ارتفعت هذه النسبة وجب على المصرف أن يكون أكثر حذراً، إذ أنه لا يمكن أن يوظف المصرف موارده في قروض واستثمارات طويلة الأجل فيخاطر بالمركز المالي للمصرف وسمعته في الأجل القصير. أما في حالة انخفاض هذه النسبة فإن هذا المؤشر يعني أن مركز السيولة لدى المصرف جيد مما يمنح أماناً للمصرف ويدفعه نحو تقديم قروض والمشاركة في استثمارات متنوعة ولأجل مختلفة.

¹ محمد أحمد الأفندي، محمد أحمد الأفندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2020، ص ص 201-204.

❖ قروض من المصارف الأخرى

تمر المصارف التجارية ببعض المواقف الطارئة كمشكلة عدم كفاية السيولة المتاحة لدى المصرف لتمويل عملياته المصرفية، فتلجأ في هذه الحالة إلى الحصول على قروض مختلفة من المصارف التجارية الأخرى، وعند الضرورة تلجأ للاقتراض من المصرف المركزي، حيث أن المصرف المركزي يتخذ قرار منح القروض للمصارف التجارية بناءً على أولوياته وأهدافه الاقتصادية، فإذا كان هدفه توسيع النشاط الاقتصادي وتنشيطه فإنه يُحبذ إقراض المصارف التجارية، أما إذا كان يهدف إلى الحد من النشاط الاقتصادي والمحافظة على ثبات الأسعار فإنه يفضل عدم منح هذه القروض.

❖ أرصدة دائنة متنوعة

يتضمن هذا العنصر باقي الخصوم الأخرى للمصرف التي لم تتضمنها البنود السابقة الذكر كالضرائب المدفوعة لفائدة الدولة، الفوائد على الودائع، حسابات المؤسسات المتعلقة بمصاريف التشغيل، مختلف الشيكات، الحوالات، الاعتمادات الدورية وأوامر الصرف مستحقة الدفع،... الخ.¹

3.4.2. استخدامات المصرف التجاري (الأصول)

تقسم عادة أصول المصارف التجارية إلى البنود التالية:

أ. أرصدة النقدية الجاهزة

تشمل الأرصدة النقدية إجمالي الوحدات النقدية الورقية والمعدنية التي يمتلكها المصرف سواء تلك المتواجدة في خزينته، أو التي يحتفظ بها لدى المصرف المركزي أو التي يحتفظ بها لدى المصارف الأخرى. فالمصرف المركزي يفرض على المصارف التجارية الاحتفاظ بنسبة نقدية معينة من إجمالي الودائع بخزائنه يطلق على هذه النسبة الاحتياطي القانوني للمصرف، كما يحتفظ المصرف التجاري أحياناً ببعض النقدية لدى المصارف التجارية الأخرى والتي لا يهدف لاستثمارها.²

¹ محمد الفاتح محمود بشير المغربي، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2018، ص ص 86، 87.

² المرجع نفسه.

يتجسد الهدف الجوهرى من احتفاظ المصارف التجارية بهذه الأرصدة النقدية في حماية حق المودعين المتمثل في توفير السيولة الكافية لتلبية طلبات سحب ودائعهم دون تأخير.¹ مما يعني أن انخفاض قيمة الاحتياطات النقدية أقل مما تتطلبه شروط الأمان يعرض المصرف لخطر السيولة، إذ أنه قد يفشل في تلبية طلبات السحب المفاجئة لأصحاب الودائع الجارية، مما يفقدهم ثقتهم في المصرف فيؤدي ذلك حتماً لتدهور سمعته، كما أن ارتفاع هذه النسبة يعكس فشل المصرف في توسيع عمليات توظيف الأموال مما ينعكس سلباً على ربحية المصرف، فهذه الاحتياطات النقدية التي تفوق المستوى المطلوب تعتبر أموالاً معطلة كان من الممكن توظيفها وتحقيق أرباح من وراء ذلك.

ب- الاستثمار في الأوراق المالية

توظف المصارف التجارية بعضاً من أموالها في استثمارات مختلفة من بينها اقتناء الأوراق المالية التي تكتسب أهميتها من كونها تُدر ربحاً معتبراً، لكن في المقابل يعيبها أنها الأدنى سيولة من بين عناصر أصول المصرف لأن حامل الأوراق المالية لا يسترد قيمتها إلا بعد مرور فترة زمنية مما ينتج عنه تذبذب القيمة الرأسمالية لهذه الأوراق فتارة ترتفع وتارة أخرى تتدهور، حيث أنها تتماشى بشكل عكسي مع سعر الفائدة السائد في السوق، وعلى الرغم من كون الأوراق المالية تمثل استثمارات ذات سيولة ضعيفة نسبياً إلا أنه يمكن بيعها بسهولة في حالة توفر سوق مالية واسعة.² وتحتوي محفظة الأوراق المالية على:³

- ❖ **السندات الحكومية:** هي أوراق مالية عامة تطرحها الدولة أو إحدى المؤسسات التابعة لها للاكتتاب العام على الجمهور، يكون الغرض من إصدارها مجابهة النفقات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية المحلية، حيث تميل المصارف التجارية لاقتناء هذا النوع من السندات لاكتسابه جملة من المزايا التي تميزه عن غيره من السندات والتي يمكن اختصارها في أن السندات الحكومية أكثر أماناً وأدنى مخاطره وأوفر سيولة.
- ❖ **الأوراق المالية الأخرى:** الأوراق المالية الأخرى تتمثل في الأوراق المالية الخاصة من أسهم وسندات صادرة عن مؤسسات غير تابعة للدولة.

¹ جميل السعودي، مرجع سابق، ص 69.

² إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سابق، ص 191.

³ محمد الفاتح محمود بشير المغربي، النقود والبنوك، مرجع سابق، ص 89، 90.

ج- محفظة الحوالات المخصوصة

تشمل هذه المحفظة الحياة على أدوات الخزينة والأوراق التجارية كالكيميالات التي تمثل استثمارات قصيرة الأجل، حيث تعتبر أصولاً جيدة لاكتسابها جملة من الخصائص والمتمثلة في:¹

- تاريخ استحقاقها محدد، أي أن المصرف يدرك موعد تحصيل أمواله؛
- يعتبر هذا النوع كقرض إنتاجي قصير الأجل قابل للتحويل لسيولة، نظراً لكون هذه الأوراق مدعومة بصفحة تجارية حقيقية، فإن القروض قابلة للسداد بالسعر الذي تم تحصيله من بيعها؛
- هو أصل سائل، لأنه قابل للتحويل إلى سيولة عن طريق إعادة خصمه لدى المصرف المركزي للبلد؛
- يدر دخلاً على المصرف يعرف بسعر الخصم، حيث أن المصرف التجاري عند خصمه للحوالات يدفع للعميل رصيماً مخصصاً منه سعر الخصم المحدد.

د- القروض والسلفيات

تمثل القروض والسلف المكون الأساسي لأصول المصرف التجاري، وأكثر أصول المصرف إدراة للربح رغم عدم امتيازها بسيولة فائقة، وذلك راجع لارتفاع معدل الفائدة الذي تفرضه المصارف على القروض والسلف مقارنة بمتوسط معدلات الفائدة المحصل عليها من كافة عناصر استخدامات المصرف، حيث تواجه المصارف مشكلة تعذر تحصيل هذه القروض والسلف قبل موعد استحقاقها وأيضاً من احتمال عدم تحصيل قيمة القرض وفوائده مما دفعها إلى الميل للاستثمار في القروض قصيرة الأجل.²

هـ- أصول أخرى

هي موجودات لدى المصرف لم يسبق ذكرها ضمن التقسيمات السابقة، ومن بينها الأصول الثابتة سواء كانت مادية كالأراضي والمباني والتجهيزات، أو غير مادية كبرامج المعلوماتية. حيث أن هذه الأصول الثابتة تنقسم إلى ثلاثة أقسام هي:³

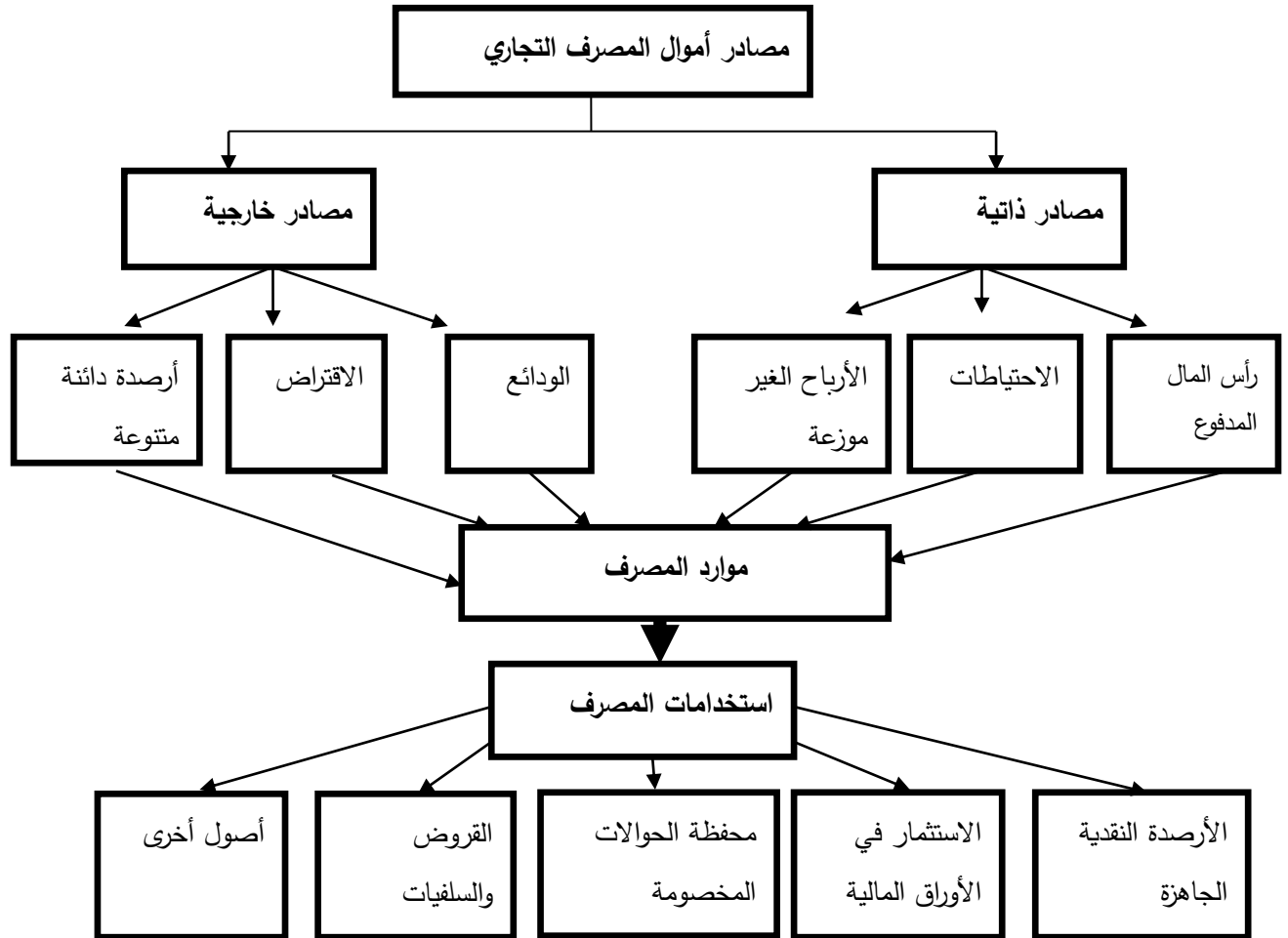
¹ Clifford GOMEZ, Op.Cit, p.198.

² إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سابق، ص ص 191، 192.

³ علي سيد إسماعيل، مصادر توفير السيولة في البنوك الإسلامية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2020، ص 209.

- ❖ أصول ثابتة بغرض الاستخدام: هي استخدامات ثابتة ملك للمصرف يستعملها في القيام بنشاطاته المختلفة مثل المباني، الأثاث، الأجهزة وغيرها.
 - ❖ أصول ثابتة بغرض الاستثمار: تتضمن الأراضي والبناءات والآلات والمعدات وغيرها من التثبيتات التي حاز عليها المصرف بغرض استثمارها، حيث يقوم المصرف بإعادة بيعها وفق صيغ مختلفة وتحقيق أرباح تتناسب مع درجة المخاطرة الذي تحملها هذه الاستثمارات.
 - ❖ أصول ثابتة آلت للمصرف نتيجة تعثر بعض المقترضين: هذه الأصول عبارة عن ضمانات مقدمة من طرف العملاء مقابل التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهم، ونتيجة لتعثر بعضهم تنتقل ملكية هذه الأصول للمصرف الذي يقوم ببيعها بغية تحقيق أرباح مناسبة.
- يُلخص الشكل رقم (1-2) المصادر التي يتحصل منها المصرف التجاري على موارده، وأوجه استخدامها.

الشكل رقم (1-1): مصادر أموال المصرف التجاري واستخداماته



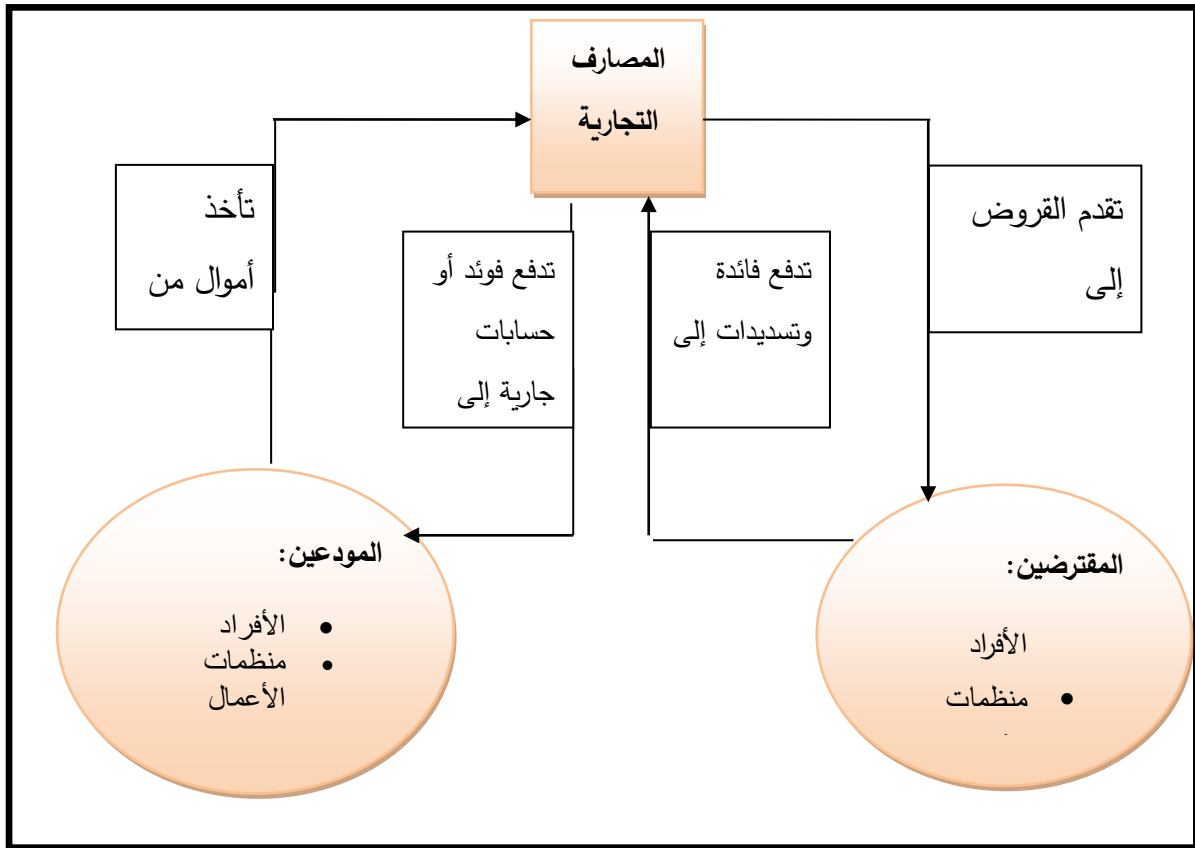
المصدر: من إعداد الباحثة بناء على ما سبق.

المطلب الثالث: وظائف المصارف التجارية

تضمن هذا الجزء وظائف المصارف التجارية والمتمثلة في قبول الودائع وتوظيف الأموال سواء في الائتمان أو في الاستثمار، كما تم الإشارة للوظائف الحديثة للمصارف التجارية.

تتبع وظائف المصرف من كونه وسيطاً مالياً بين مجموعتين، تمتلك الأولى فائضاً من الأموال وتحتاج إلى تميمتها وضمانها من أي خطر، في حين تحتاج المجموعة الثانية لتلك الأموال لاستثمارها بأشكال مختلفة، فوظيفة المصرف التجاري تتمثل في تجميع الأموال الفائضة عن حاجة مختلف الأعوان الاقتصاديين مقابل منحهم فوائد وخدمات مختلفة، ومن ثم العمل على توظيف الودائع المجمعة بمنح قروض واستثمارات مختلفة لمن يطلبها مقابل فوائد مالية محددة. ويوضح الشكل (1-2) دور الوساطة المالية الذي تلعبه المصارف التجارية بين المودعين والمقرضين.

الشكل رقم (1-2): المصرف كوسيط مالي



المصدر: محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لندنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 08.

انطلاقاً من الشكل يتضح أن العلاقة الممثلة تمس ثلاثة أطراف، يتمثل الطرف الأول في المصارف التجارية التي تتوسط الطرفين الآخرين، فهي بذلك همزة وصل بينهما، الطرف الثاني على

اليسار يمثل فئة المودعين وهم أصحاب الفوائض النقدية والذين يقومون بإيداعها لدى المصارف التجارية حفاظا عليها من الضياع والسرقة من جهة والرغبة في تنميتها والحصول على فوائد مقابل عمليه التوظيف من جهة أخرى، فالمودع يستفيد من فوائد ماليه لقاء توظيف أمواله لفترة معينه لدى المصرف أو من خدمات أخرى كفتح الحسابات الجارية، فهذه الجهة المتمثلة في المدخرين هي مصدر أموال المصرف التجاري، لذلك تشهد المصارف منافسة مهمة لاستقطاب اكبر عدد ممكن من المدخرين عن طريق تحسين خدماتها المقدمة لزيائنها، عمليات الإشهار والإعلام، كثرة الفروع وسرعة تقديم الخدمات فكلما زادت الودائع لدى المصرف التجاري كلما أدى ذلك إلى زيادة الأرباح. أما الفئة الأخرى الموجودة على جهة اليمين فهي فئة المقرضين أي الجهات التي هي بحاجة للأموال بغرض تمويل مشاريعها الاستثمارية لذلك يطلق عليهم أيضا تسمية المستثمرين وهي الجهة التي تحتاج تمويل مشروعاتها بالسيولة لفترات مختلفة وبضمانات مختلفة مع استعدادها التام لدفع الفوائد عن هذه القروض وإعادتها في الوقت المتفق عليه.

1.3. عمليات قبول الودائع

إن ما يميز المصارف التجارية عن غيرها من المصارف الأخرى هي قيامها بوظيفة قبول الودائع، حيث تمثل هذه الودائع مصدرا أساسيا لموارد المصرف التجاري.

1.1.3. تعريف الوديعة

عرف الاقتصاديون الودائع النقدية المصرفية بأنها "النقود التي يعهد بها الأفراد والهيئات إلى المصرف على أن يتعهد الأخير بردها إليهم أو برد مبلغ مساوٍ لها عند الطلب أو بالشروط المتفق عليها"¹.

فقبول الودائع هي عملية تتم بين طرفين، المودع وقد يكون شخصا طبيعيا أو معنويا والمصرف التجاري، بموجبها يقرض المودع مبلغا نقديا للبنك فيمنحه بذلك حق التصرف فيه، بشرط أن يلتزم المصرف بإعادة هذا المبلغ أو جزء منه عند الطلب أو في التاريخ المتفق عليه.

¹ صادق راشد الشمري، إدارة العمليات المصرفية - مداخل وتطبيقات-، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 334.

2.1.3. أنواع الودائع

أ- ودايع تحف الطلب

الودائع تحف الطلب هي الودائع التي يلتزم المصرف بدفعها في أي وقت يطلبها العميل، فهي ودايع لا ترتبط بتاريخ معين مما يخول لأصحابها إمكانية سحبها كاملة أو سحب جزء منها متى أرادوا. والودائع تحف الطلب نوعان:¹

- ❖ **حساب الصكوك:** يستخدم حساب الصكوك عادة من طرف الموظفين، حيث يتمتعون بحرية سحب ودايعهم في أي وقت أرادوا على أن لا يكون لهم الحق في فوائد مقابل عملية التوظيف، ولا يسمح لهم سحب أكثر من أرصدهم مما يجعل رصيد حساب الصكوك دائما دائما.
- ❖ **الحساب الجاري:** يستخدم الحساب الجاري من قبل الشركات التجارية والمنظمات التي تقوم بمعاملات مصرفية منتظمة، في هذا النوع من الودائع لا توجد أية قيود على سحب الودائع، ولا تلتزم المصارف بدفع أي فوائد على هذا الحساب. ويتيح المصرف لأصحاب هذا الحساب تسهيلات السحب على المكشوف.

إن الحساب الجاري يشبه حساب الصكوك من حيث حرية سحب الوديعة في الوقت الذي يشاءه المودع، وفي عدم إدرار الفوائد فالمودع أيًا كان حسابه حسابا جاري أو حساب الصكوك فليس له حق الاستفادة من فوائد. بينما يكمن الاختلاف بينهما في طبيعة المودعين وفي أن الحساب الجاري يسمح بتسهيلات السحب على المكشوف أي أن العميل يمكنه سحب مبلغ يفوق رصيده فيكون رصيد الحساب الجاري مدينا في هذه الحالة، وهو ما لا يتيح حساب الصكوك الذي يكون دائما دائما، فيعتبر المصرف في هذه الحالة مُقرضا ويلتزم العميل بدفع فوائد للمصرف تحسب على أساس المدة التي يظل فيها رصيد حسابه مدينا.

¹ Oswal GURUKUL, H.S.C Sample Papers Maharashtra Board, ubkar printing unit, agra, India, 2022, p. 257.

ب- الودائع بإشعار

الودائع بإشعار هي مبالغ نقدية يودعها أصحابها لدى المصرف لفترة زمنية محددة عادة ما تكون قصيرة، ويستفيد المودع من ميزتين أساسيتين، هما:¹

- حق الحصول على فوائد تحسب على أساس مدة التوظيف؛
- إمكانية سحب الوديعة قبل تاريخ الاستحقاق لكن يشترط الإشعار المسبق للمصرف، ويكون الإشعار قبل وقت السحب بمدة محددة متفق عليها مع المصرف مسبقاً.

ج- الودائع لأجل

يطلق عليها أيضاً مصطلح الودائع الثابتة، وهي المبالغ النقدية التي يودعها أصحابها لدى المصرف لفترة محددة كسنة أو سنتين أو أكثر، ولا يُسمح للمودع بسحبها أو سحب جزء منها قبل انتهاء الفترة المحددة، الميزة التي يستفيد منها أصحاب هذا النوع من الودائع هي الحصول على فوائد معتبرة أعلى منها في أنواع الودائع الأخرى.²

أما في حالة أراد المودع سحب الوديعة قبل تاريخ الاستحقاق، يكون للمصرف الحق في اختيار بديل من بين البدائل التالية:³

- الامتناع عن الدفع إلى غاية تاريخ الاستحقاق؛
- فرض غرامة الفائدة، أي للمودع سحب الوديعة شرط حرمانه من الفوائد؛
- أخذ قرض من المصرف بضمان وديعته، والالتزام بدفع فوائدٍ معدلها يفوق معدل فائدة وديعته.

¹ مبارك بن سليمان بن محمد آل سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة - الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2005، ص 379.

² F. SHARMA, Financial Market Operations (NEP 2020), First Edition, SBPD Publications, Agra, India, 2022, p.95.

³ زياد رمضان ومحفوظ جودة، مرجع سابق، ص 59.

الوديعة الادخارية هي كل الأموال المودعة من قبل الأفراد والتي تستوفي مجموعة من الشروط منها:¹

- يتلقى أصحاب هذه الودائع دفترا تُدون فيه قيم التدفقات النقدية المودعة والمسحوبة من حساباتهم؛
- يحدد المصرف حدا أقصى للمبلغ المودع فلا يمكن لصاحب الحساب تجاوزه؛
- يستفيد صاحب الحساب من معدل فائدة محدد وثابت.

2.3. التوظيف في الائتمان

1.2.3. مفهوم الائتمان

يعرف الائتمان بأنه "عملية التنازل عن قيمة حالية مقابل وعد بالحصول على قيمة مساوية لها مستقبلا مضافا إليها قيمة الفائدة، عادة ما تتمثل هذه القيمة في شكل نقود، تتم هذه العملية بين جهتين، تتمثل الجهة الأولى في المصرف مانح الائتمان (الدائن) والثانية في المقترض المستفيد من الائتمان (المدين)".²

كما يعرف الائتمان المصرفي بأنه: "الثقة التي يمنحها المصرف التجاري لعملائه عندما يقرضهم مبلغا نقديا، أو عندما يضمنهم تجاه طرف ثالث في حدود مبلغ معين خلال فترة زمنية متفق عليها مسبقا، حيث يلتزم العميل بتسديد ما عليه في نهاية المدة".³

مما سبق يتضح أن الائتمان يتمثل في قيام المصرف بمنح عملائه قروضا لمدة محددة مقابل التزام العميل بإرجاع المبلغ مع الفوائد في التاريخ الموعد المتفق عليه، كما قد يتمثل الائتمان في منح العميل تعهدا يضمنه تجاه طرف ثالث بأن يدفع عنه في حالات معينة حسب الاتفاق مقابل عمولة يتقاضاها المصرف. فالائتمان قائم على أساس الثقة المتبادلة بين المصرف وعملائه.

¹ محمد أحمد الأفندي، مرجع سابق، ص 203.

² محمد كمال كامل عفانة، إدارة الائتمان المصرفي، الطبعة الأولى، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2022، ص 13.

³ صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص 40.

2.2.3. أهمية الائتمان المصرفي

في الوقت الراهن يكتسب الائتمان المصرفي في أي دولة أهمية بالغة، تتمثل في:¹

- ❖ **زيادة الإنتاج:** بغرض توسيع نشاط المؤسسات وزيادة إنتاجها تلجأ هذه الأخيرة في أغلب الأحيان لعملية الاقتراض من الغير نظرا لعدم كفاية مواردها الذاتية لتغطية إجمالي نفقات الاستثمار، حيث تمنح المصارف قروضا متوسطة وطويلة الأجل للمؤسسات بغرض تمويل مشاريعها الاستثمارية باختلاف أنواعها، فالمصارف بذلك تساهم في نمو أنشطة المقترضين وزيادة إنتاجهم.
- ❖ **زيادة الاستهلاك:** تقدم المصارف قروضا استهلاكية للأفراد بغرض شراء ما يلزمهم من السلع الاستهلاكية والخدمات، في أغلب الأحيان يكون الغرض منها اقتناء السلع المعمرة كالأجهزة الكهرومنزلية، فهذا النوع من الائتمان ينتج عنه ارتفاع الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية.
- ❖ **توزيع الموارد المالية والائتمانية على مختلف الأنشطة الاقتصادية:** يلعب الائتمان دورا مهما في توزيع الموارد المالية المتاحة للجهاز المصرفي بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية بما يضمن الاستخدام الكفء لهذه الموارد، من خلال توزيعها على جميع المشاريع وفقا لاحتياجاتها بما يحقق نموا اقتصاديا متوازيا يخدم كل من السياسة الائتمانية والسياسة الاقتصادية.
- ❖ **توظيف الأموال العاطلة:** تقوم المصارف بتوظيف الأموال الفائضة عن حاجة الأعوان الاقتصاديين الآخرين عن طريق منح الائتمان بمختلف أنواعه لطالبيه والاستثمار في مشاريع مختلفة، فالائتمان بذلك يساهم في توظيف أموال المودعين بدل بقائها عاطلة.

3.2.3. صور الائتمان المصرفي

تتعدد صور الائتمان والتسهيلات المصرفية حسب المعيار المعتمد، وقد ارتأينا تصنيفها في بحثنا هذا وفق معيار طبيعة الائتمان الممنوح للعميل، أي إن كان يترتب عليه مبلغ نقدي يمنح للعميل (نقدي مباشر) أو إن كان يتمثل في تعهد أو ضمان (نقدي غير مباشر)، وفيما يلي شرح لكل منهما:

¹ زكريا الدوري ويسرا السامرائي، مرجع سابق، ص ص 62، 63.

أولاً: الائتمان المصرفي النقدي المباشر

في هذا النوع من الائتمان يلتزم المصرف بالدفع نقداً للمستفيد بعد الاتفاق المسبق على الغرض الذي سيتم إنفاق هذا المبلغ عليه. وأكثر صور الائتمان المصرفي النقدي المباشر استعمالاً نجد:

أ- القروض والسلف

يعتبر هذا الشكل من أشكال الائتمان أكثرها أهميةً وتأثيراً على النشاط الاقتصادي في البلد. حيث أن قبول المصرف منح القرض يترتب عنه فتح حسابٍ مصرفي باسم العميل وجعله دائناً بقيمة القرض، مما يمكنه من التصرف في رصيده باستخدام دفتر الشيكات الممنوح له، أي أن المصرف لا يمنح المقرض المبلغ النقدي مباشرة بل يستغل هذه العملية لكسب عميلٍ جديد، فبموجب القرض الذي تم صبه يضمن أنه سيستلم لاحقاً وديعة جديدة تصنف ضمن الودائع الجارية (المبلغ المقرض).¹

تختلف تصنيفات القروض حسب المعيار المعمول به، فقد تصنف حسب آجالها أو حسب نوع المقرضين أو حسب أغراض استخدامها، وقد اعتمدنا في دراستنا على معيار أجل الاستحقاق، حيث تنقسم القروض وفقاً لهذا المعيار إلى:

❖ القروض المصرفية قصيرة الأجل

هي مبالغ نقدية يتم إقراضها لمدة قصيرة لا تتجاوز السنة، عادة ما تكون ثلاثة أو ستة أو تسعة أشهر، توجه لتمويل العمليات الجارية²، فالمؤسسات الاقتصادية تلجأ للقروض قصيرة الأجل في حالة نقص السيولة اللازمة لتغطية مختلف التكاليف المتعلقة بعمليات التموين بالمواد الأولية اللازمة وعمليات الإنتاج بمختلف مراحلها وعمليات تسويق بضائعها أو منتجاتها.

❖ القروض المصرفية متوسطة الأجل

سابقاً كانت المصارف التجارية تكتفي بتقديم القروض قصيرة الأجل فقط، لكن توسعت عمليات الإقراض فيما بعد لتشمل القروض ذات الآجال المتوسطة والتي تتراوح مدتها بين السنة والخمس سنوات، حيث يفرض المصرف على هذا النوع من القروض سعر فائدة يفوق ذلك المرتبط بالقروض قصيرة

¹ إبراهيم المصري، الاقتصاد النقدي (نقود، بنوك، بازل)، الطبعة الأولى، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014، ص 103.

² محمد كمال كامل عفانة، مرجع سابق، ص 25.

الأجل، كما تربط المصارف القروض متوسطة الأجل بعدة شروط يجب توفرها في طالب القرض بغرض ضمان قدرته على تسديد القرض وفوائده في الموعد المحدد، حيث تُمول القروض متوسطة الأجل حافة دائمة للمشروع كتمويل عمليات شراء الأصول الثابتة من آلات وبناءات وغيرها أو لتمويل مشروعات استثمارية قيد الإنجاز والتي تستغرق عدة سنوات.¹

❖ القروض المصرفية طويلة الأجل

تحتاج الاستثمارات طويلة الأجل كبناء المصانع رؤوس أموال ضخمة لتمويلها، فمن جهة يقف المستثمر عاجزاً عن تمويل هذه التدفقات تمويلاً ذاتياً فيلجأ إلى الاقتراض، ومن جهة أخرى يتميز هذا النوع من الاستثمارات بطول فترة الاسترداد الأمر الذي يجعل المقترض غير قادر على سداد القرض في مدة قصيرة، لذلك تمثل القروض طويلة الأجل الحل الأمثل لتمويل المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل، حيث تتراوح مدة هذا النوع من القروض بين السبع سنوات (07) والعشرين سنة (20). كما تجدر الإشارة أن المصارف التجارية لا تقوى على تمويل هذا النوع من الاستثمارات نظراً لخصائص هذه الأخيرة والمتمثلة في طول المدة والمبلغ المعتبر، وإنما توجد مؤسسات مصرفية متخصصة تمول الاستثمارات طويلة الأجل.²

ب- اعتمادات الصندوق

اعتمادات الصندوق هي عبارة عن قروض قصيرة الأجل توجه لتمويل الحساب الجاري في حالته المدينة، أي أنها مبالغ مالية إضافية يسمح البنك للعميل صاحب الحساب الجاري باستخدامها في حالة عدم وجود رصيد كاف في حسابه، الهدف منها السماح للمتعاملين أصحاب الحسابات الجارية من رجال أعمال ومؤسسات بتسوية مختلف عملياتهم، حيث يلتزم العميل المستفيد من هذه الخدمة بدفع فائدة تحسب على أساس المبلغ المُقترض والمدة التي يظل فيها الحساب مديناً.³

¹ محمد الفاتح محمود بشير المغربي، تمويل ومؤسسات مالية، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 225.

² إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سابق، ص 259.

³ Gerard O'REGAN, A Guide to business mathematics, First edition, CRC press, États-Unis, 2023, p.103.

ج- الخصم وإعادة الخصم

تنتج الأوراق التجارية عن عمليات الشراء والبيع على الحساب، إذ يلجأ الطرف المدين لتحرير ورقة تجارية كالكمبيالة مثلاً، يتعهد فيها بأنه سيف بتسديد قيمة دينه في تاريخ محدد يعرف بتاريخ الاستحقاق. وخصم الورقة التجارية يعني أن يقوم العميل حامل الورقة التجارية بتظهيرها ناقلاً ملكيتها إلى للبنك قبل حلول آجالها في مقابل أن يعطيه البنك قيمتها بعد أن يخصم من هذه القيمة الأجر الذي يستحقه عن العملية.¹

أي أن الخصم عملية مصرفية يلجأ إليها العميل صاحب الورقة التجارية عند حاجته للسيولة قبل تاريخ استحقاق الورقة التجارية التي بحوزته، وتتم هذه العملية بالتنازل عن الورقة التجارية للمصرف التجاري قبل تاريخ استحقاقها، مقابل قيام هذا الأخير بتسديد قيمة الورقة التجارية لمصلحة العميل واستفادته بجزء من قيمتها يُسمى بسعر الخصم سعر الخصم.

يُفضل المصرف التجاري الاحتفاظ بالورقة التجارية حتى حلول تاريخ استحقاقها وتحصيل قيمتها كاملة، لكن إذا تعرض لأزمة سيولة فله إمكانية إعادة خصم الأوراق التي بحوزته لدى البنك المركزي مقابل عمولة تتمثل في سعر إعادة الخصم.²

ثانياً: الائتمان المصرفي النقدي غير المباشر

الائتمان المصرفي النقدي غير المباشر لا يتيح للعميل حق الاستفادة المباشرة من الأموال واستعمالها، لذلك هو لا يعتبر ديناً في ذمة العميل إلا إذا استفاد من الاعتماد الممنوح له، وأكثر صور الائتمان المصرفي النقدي غير المباشر استخداماً نجد:

أ- خطابات الضمان:

خطابات الضمان هي عبارة عن عقد مكتوب يصدره المصرف بناءً على طلب من العميل، حيث يتعهد فيه المصرف بضمان العميل اتجاه طرف آخر في حدود مبلغ معين لفترة زمنية محددة مقابل عمولة. حيث يلجأ العميل لهذا النوع من صور الائتمان عند نشوء دين في ذمته تجاه دائن يشترط

¹ طه عبد العظيم محمد، الإصلاح المصرفي للبنوك الإسلامية والتقليدية في ضوء مقررات بازل III، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2020، ص 36.

² محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص 47.

ضماناً، كقيام العميل بعمليات شراء على الحساب يشترط فيها المورد ضماناً لعدم ثقته فيه فيلجأ العميل للمصرف ليكفله بواسطة خطابات الضمان مقابل فائدة.¹

ب- الاعتماد المستندي

يعتبر من أهم وسائل الدفع في التجارة الخارجية، إذ يلجأ الطرف المستورد للمصرف التجاري ليكون وسيطاً في عملية المبادلة بينه وبين المصدر (البائع الأجنبي)، وذلك بتحرير تعهد يلتزم فيه المصرف بدفع قيمة السلع المستوردة للمصدر عبر مصرف آخر في نفس بلد البائع مقابل استلام مستندات مطابقة للشروط المتفق عليها والواردة في الاعتماد، حيث يتقاضى المصرف مقابل ذلك عمولة.² والاعتماد المستندي يأخذ عدة أشكال أهمها:³

- ✓ تسهيلات الصندوق؛
- ✓ اعتمادات البريد الوارد؛
- ✓ اعتماد الموسم؛
- ✓ السحب على المكشوف؛
- ✓ قروض شخصية.

ج- بطاقات الائتمان

البطاقة الائتمانية هي بطاقة دفع يتم إصدارها من طرف المصرف التجاري لصالح عميله بناءً على طلب منه، وتتميز هذه البطاقة بأنها ذات سقف ائتماني محدد، تُمكن صاحبها من دفع قيمة مشترياته من السلع والخدمات، وعند نهاية المدة يلتزم صاحب البطاقة بدفع المبلغ الأصلي بالإضافة إلى الرسوم الإضافية المتفق عليها للمصرف (مصدر للبطاقة).

البطاقة الائتمانية هي شكل من أشكال النقود الحديثة التي تصدرها المصارف التجارية تحت رقابة المصرف المركزي في البلد، فهي ليست نقوداً إلزامية ويحق لأي شخص رفض التعامل بها. والبطاقة الائتمانية هي بطاقة بلاستيكية يتم منحها من طرف المصارف التجارية، تسمح لصاحبها بتسوية عملياته

¹ محمد غياث شيخة، محمد غياث شيخة، التمويل (المبادئ، السياسات، التوجيهات الحديثة)، الطبعة الأولى، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2022، ص 114.

² طه عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص 51.

³ إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سابق، ص ص 264، 265.

التجارية المختلفة عن طريق استخدامها في دفع قيمة مشترياته دون الحاجة لاستخدام النقود القانونية ولا الشيكات.

3.3. التوظيف في الاستثمار

بعد قيام المصرف التجاري بإشباع مختلف حاجات الأعوان الاقتصاديين من القروض ومختلف أشكال الائتمان، تتجه هذه المصارف لتوظيف الأموال المتبقية بحوزتها في استثمارات مختلفة بهدف تحقيق أرباح، ويعرف هذا الاستثمار بأنه "العملية التي تتم بعد توفير متطلبات السيولة وبعد منح القروض المطلوبة، فهي استثمارات للأموال الفائضة"¹. ومن القواعد المهمة التي تنظم استثمارات المصارف قاعدة العلاقة الطردية بين المخاطر والربحية أي أنه كلما زادت المخاطر زاد الربح، أما في حال كان الاستثمار آمناً من ناحية الأرباح فحتماً تكون هذه الأرباح ضعيفة، لذلك تمس أهداف المصارف مزيج من ثلاثة أهداف وهي الربحية والسيولة والأمان ولتحقيق ذلك تسعى المصارف لتنويع استثماراتها.² يمكن تصنيف الاستثمارات التي تقوم بها المصارف التجارية إلى:

1.3.3. استثمارات مباشرة

يُقصد بالاستثمار المباشر توظيف المصرف لموارده في تأسيس مشاريع معينة أو في شراء الأصول المادية غير المالية كالعقارات وغيرها.³

2.3.3. استثمارات غير مباشر

يقصد بالاستثمار غير المباشر توظيف المصرف لموارده في الحيازة على الأسهم والسندات وأذون الخزينة علاوة على الاستثمار في الأوراق التجارية التي تصدرها وحدات الحكم المحلي، وللموازنة بين هدفي الربحية والسيولة تسعى المصارف لتنويع محفظة أوراقها المالية لتشمل سندات القروض الحكومية، أذونات الخزينة وسندات الشركات.⁴ وفيما يلي شرح لكل منهم:

¹ أحلام بوعبدلي، سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 119.

² محمد عبد الله شاهين محمد، البنوك الإسلامية بين الواقع والمأمول، مرجع سابق، ص 122، 123.

³ محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص 54.

⁴ أحلام بوعبدلي، مرجع سابق، ص 119.

أ- أدونات الخزينة

هي عبارة عن سندات إذنية بفئات محددة الدين لأجل قصير، يتم إصدارها من طرف الدولة لأغراض تمويل النفقات العامة وتغطية العجز الحاصل في الإيرادات العامة، تتميز بانخفاض معدل الفائدة ويقصر مدتها التي لا تتجاوز في أغلب الأحيان ستة أشهر، كما تتميز بسهولة تحويلها لنقود سائلة ودون خسائر.¹

ب-سندات القروض الحكومية

سندات القروض الحكومية هي سندات (متوسطة أو طويلة الأجل) عامة صادرة عن الدولة والمؤسسات التابعة لها، فعندما تعاني الدولة من مشكلة السيولة وتكون في حاجة للأموال بغرض التنمية الاقتصادية تلجأ إلى عرض هذا النوع من السندات للاكتتاب العام على الجمهور، فالسندات الحكومية هي عبارة عن دين في ذمه الدولة اتجاه الأفراد أو المؤسسات لتمويل عمليات التنمية، وهي تتميز بأنها:²

- أكثر أماناً للمستثمر فغالبا ما تكون مضمونة من الحكومة؛
- أكثر سيولة من السندات الأهلية؛
- تكون معفاة من الضريبة.

ج-سندات الشركات

سندات الشركات هي سندات غير حكومية تتسم بالمخاطرة وعدم الأمان، فهي غير مضمونة كونها صادرة عن مؤسسات لا تتسم بالثقة التي تحظى بها الحكومة، إذ أن الحكومة تستطيع سداد ما عليها في معظم الأحوال حتى وإن لجأت لفرض الضرائب على الناس مستقبلا، بينما هذه المؤسسات قد تفشل في سداد ما عليها، لذلك تقوم المؤسسات المصدرة لهذا النوع من السندات بإغراء الجمهور وجذبهم بمنحهم نسب فائدة تفوق تلك الممنوحة على السندات الحكومية.³

¹ محمد الفاتح محمود بشير المغربي، النقود والبنوك، مرجع سابق، ص 90.

² أحمد السعد، الأسواق المالية المعاصرة، دار الكتاب الثقافي، عمان، الأردن، 2012، ص 60.

³ جميل عبد القادر محمد أكبر، قص الحق -العقل وحتمية الفساد-، المجلد الأول، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، 2020، ص ص 14- 17.

4.3. العمليات المصرفية الحديثة

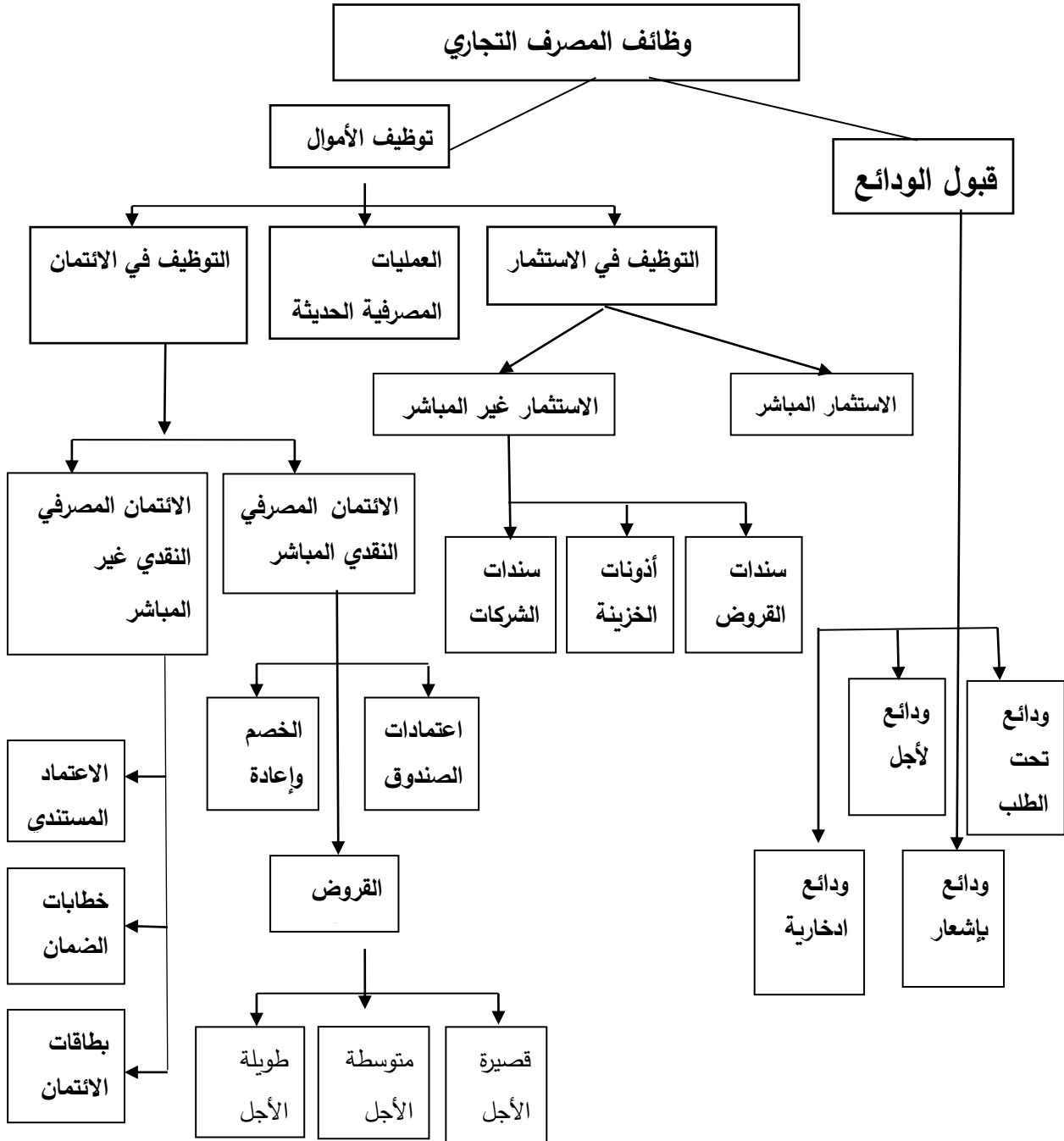
إضافة إلى العمليات المعتادة للمصارف التجارية والتي سبق ذكرها، ظهرت جملة من العمليات الحديثة نتيجة تنافس هذه المصارف في تلبية احتياجات عملائها، ومن بينها:¹

- التأجير التمويلي؛
- خدمات الإرشاد والنصح المالي؛
- إدارة النقدية للمشروعات؛
- المساهمة في تمويل المشروعات؛
- بيع الخدمات التأمينية؛
- تقديم الخدمات الاستثمارية للمضاربة في الأسهم؛
- تقديم صناديق الاستثمار، وصناديق العوائد السنوية الدورية؛
- تقديم خدمات لمصارف الاستثمار والمصارف المتخصصة؛

بناءً على ما تقدم قمنا بإعداد الشكل رقم (1-3) الذي يلخص مختلف الوظائف التي تقوم بها المصارف التجارية، والمتمثلة في وظيفة قبول الودائع مع الإشارة لأنواعها، وعمليات توظيف الأموال سواء في الائتمان أو في الاستثمار أو في العمليات الحديثة للائتمان.

¹ إياد منصور حسن، مرجع سابق، ص 28.

الشكل رقم (1-3): الوظائف الأساسية للمصارف التجارية



المصدر: من إعداد الباحثة استنادًا إلى ما سبق.

المبحث الثاني: ربحية المصرف التجاري

تكتسب العوامل ذات التأثير على ربحية المصارف التجارية اهتمامًا كبيرًا في الدراسات الأكاديمية وإدارات المصارف والأسواق المالية والهيئات المشرفة على القطاع المصرفي، وتؤكد اغلب الأبحاث على تأثير ربحية المصارف التجارية بالعديد من المتغيرات الداخلية والخارجية. لذلك أضحى لزامًا على هذه المصارف أن تأخذ بالحسبان المتغيرات ذات التأثير على ربحيتها، وذلك بمراقبة مختلف العوامل الداخلية والخارجية التي تعتبر محددات محتملة لربحيته بغرض ضبط هيكلها وضمان تحقيق الربحية المناسبة مقابل أنشطتها.

المطلب الأول: عموميات حول ربحية المصرف التجاري

يتم التطرق في هذا المطلب إلى أهداف المصرف التجاري، ثم يتم التوسع بعد ذلك في هدف الربحية من حيث تعريفه، وسائل تعظيم الربحية، علاقة القرارات المالية بهذا الهدف، الفرق بين هدف الربحية وهدف تعظيم ثروة الملاك، ثم عرض إيرادات ونفقات المصارف التجارية.

1.1 الأهداف الرئيسية للمصارف التجارية

إن نجاح واستمرار المصارف التجارية يرتبط أساسًا بقدرتها على تحقيق ثلاثة أهداف أساسية تتمثل في الربحية والسيولة والأمان.

1.1.1 الربحية

تعرف الربحية بأنها العلاقة بين أرباح المصرف والاستثمار الذي ساهم في تحقيق هذه الأرباح، فهي هدف المصرف وهي أيضا مؤشر قياس الأداء الكلي أو الجزئي للمصرف.¹ كما يمكن تعريفها بأنها الفرق بين إجمالي الإيرادات وإجمالي النفقات خلال فترة زمنية معينة، فهي تعكس النتيجة النهائية للنشاطات التجارية للمصرف.²

¹ Farah BENSALAM and Khemissi GHAIKI, The impact of bank-specific and macroeconomic factors on Banks profitability: Panel evidence from Algeria, Economics and Sustainable Development Review, Vol.04, No.03, 2021, p. 295.

² PILLAI and BAGAVATH, Management Accounting, 4th Edition, S.Chand & Company Ltd, India, 2006, p.72.

فالربحية هي الهدف الرئيسي للمصرف، إذ أنه لا يكف أن يتمكن المصرف من تلبية طلبات المودعين عند الطلب أو عند حلول أجلها ولا تسديد باقي التزاماته، بل يجب أن يحتفظ باحتياطات كافية وأن يوزع أرباحا مناسبة على المساهمين. وبما أن الربحية هي الفرق بين الإيرادات الكلية والنفقات الكلية، فالمصارف تسعى باستمرار لتعظيم إيراداتها وتدنية مختلف النفقات.

2.1.1. السيولة

تعرف السيولة بأنها "مدى قدرة المصرف على تلبية سحبات المودعين وتلبية احتياجات العملاء من القروض في الوقت المناسب ودون اللجوء إلى التنازل عن الأوراق المالية بخسائر كبيرة أو الحصول على قروض عالية التكلفة".¹ بمعنى أن سيولة المصرف تتمثل في مدى استطاعة المصرف وقدرته على توفير النقود اللازمة للوفاء بالتزاماته تجاه عملائه في أوانها، سواء باستخدام النقود السائلة بخزينته أو الأرصدة النقدية التي يودعها في المصارف الأخرى، أو عن طريق استبدال الأوراق المالية التي بحوزته وعناصر الأصول الأخرى القابلة للتحويل بسهولة وسرعة ودون انخفاض في قيمتها السوقية إلى نقود فورية عند الحاجة إليها، بغرض تلبية طلبات المودعين خاصة الودائع الجارية باعتبار أنها غير مرتبطة بتاريخ معين مما يسمح للمودعين بسحب ودائعهم متى أرادوا وكذا تلبية طلبات المقترضين.

إن السيولة من أهم العوامل المحددة لثقة العملاء في المصرف، فقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته وتلبية طلبات المودعين في وقتها دون تأخير يُكسب المصرف رضا وثقة ووفاء الزبون، في حين أن عجز المصرف على توفير السيولة اللازمة وتأخره في صب ودائع عملائه عن التاريخ المتفق عليه سيؤدي ذلك حتما إلى تدمير المودعين وزوال ثقتهم ووفائهم للمصرف.

3.1.1. الأمان

بما أن المصرف يتعامل بأموال المودعين يتعين عليه أن يجعل من عامل الأمان مبدأ مهماً يجب مراعاته عند تنقيته للأصول التي يحوز عليها، فهذا المبدأ يُعد مبدأ أساسياً لضمان الاستقرار المالي للمصرف واستمراره.² ويقصد بالأمان ضمان المصرف بأن ودائع الأفراد قد تم توظيفها توظيفاً صحيحاً

¹ مولود مرياح، عامر رضوان وعون الله سعاد، أثر السيولة على ربحية مصرف السلام - فرع الجزائر، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 8، العدد 2، 2023، ص 284.

² R.CAUVERY et al., Monetary Economics (For Undergraduate students of Economics), S.Chand And Company Limited Publishing, India, 2003, P. 171.

يضمن تحصيلها في تاريخ الاسترداد مع الحصول على فائدة ملائمة.¹ وبالتالي، لا ينبغي للمصارف الإقراض مقابل الأوراق المالية غير الكافية أو غير الملائمة، كما لا ينبغي أن يقرض مبلغًا ضخماً لنفس الشخص أو مجموعة محددة أو نشاط صناعي معين، لأن المصرف سيتضرر كثيراً في حالة إفلاس هذا الفرد أو المجموعة أو الصناعة المحددة. فعلى المصرف توزيع القروض المصرفية على عدد كبير من المقترضين. حيث أن العديد من البلدان، تحتوي لوائحها المصرفية قيوداً على القروض التي يمكن للمصارف منحها للأفراد.

من الملاحظ أن عامل الربحية وعامل السيولة عاملان متناقضان ومتعارضان، بمعنى أن زيادة أحدهما تكون على حساب الآخر.² فمن جهة، نجد أن حرص المصرف على الاحتفاظ بنسبة عالية من السيولة وهو ما يتمناه المودعين كونه يوفر لهم الأمان الكافي سيجعله عرضة لخسارة أرباح كان من الممكن تحقيقها بتوظيف تلك السيولة، ومن جهة أخرى إذا احتفظ المصرف بنسبة ضعيفة من السيولة أقل من اللازم ووجهها نحو الاستثمارات المتنوعة فإن ذلك سيساهم في تحقيق الأرباح التي يطمح إليها ملاك المصرف لكن قد يؤدي به إلى الفشل في تلبية طلبات المودعين عند الطلب أو في تاريخ استحقاقها مما يفقد المودعين الثقة في المصرف وبالتالي الفشل في تحقيق هدف الأمان، فالتوفيق بين هدفي السيولة والربح والأمان يعد مشكلة عميقة تتطلب من متخذي القرار دراسة جادة للتمكن من المحافظة على السيولة الكافية مع ضمان تحقيق ربح مناسب.

تعتبر هذه المبادئ الثلاثة: السيولة والربحية والسلامة هي ركائز سياسة الاستثمار السليمة للمصرف أو إدارته لمحافظة الأصول. ويمكن تحقيق ذلك إذا اتبع المصرف مبدأ التنوع، أي بالاستثمار في مجموعة متنوعة من الأوراق المالية ومؤسسات مختلفة. مع الاحتفاظ بأصول أو أوراق مالية قابلة للتحويل لسيولة وقت الحاجة دون انخفاض في قيمتها. وعموماً ينبغي أن تشمل محافظة أصول المصرف استثمارات مربحة وأخرى غير مربحة، فتضمن الأولى هدف الربحية بينما تضمن الأخيرة هدفي الأمان والسيولة.³

¹ نبييل ذنون الصائغ، مرجع سابق، ص 95.

² محمد عبد الله شاهين محمد، البنوك الإسلامية بين الواقع والمأمول، مرجع سابق، ص 104.

³ R.CAUVERY et al., Op cit, p.171.

2.1. مفهوم الربحية

قد يتم استخدام مصطلحي "الربح" و "الربحية" كمفهومين مترادفين في بعض الأحيان، لكن الأصل هناك فرق كبير بين الاثنين، إن الربح مفهوم مطلق، في حين أن الربحية مفهوم نسبي. إن الربح يعكس إجمالي الدخل المحقق من طرف المؤسسة خلال فترة زمنية محددة، بينما تعكس الربحية الكفاءة التشغيلية للمؤسسة ومدى قدرتها على تحقيق ربح من المبيعات وتحقيق عائد على رأس المال.¹

فالقائمة المطلقة للربح لا تعط صورته الحقيقية عن ربحية المنظمة، فإذا افترضنا أن منظمة ما تحصلت على ربح سنوي يقارب عشرة مليون دينار جزائري فإنه لا يمكننا تحديد ما إذا كان هذا الرقم مؤشرا إيجابيا أم سلبيا إلا بعد النظر إلى حجم هذه المنظمة وحجم أصولها ومقدار رأس مالها، فإذا كانت المنظمة صغيرة كورشنة نجارة مثلا فلا شك أنه يعتبر مؤشرا إيجابيا يعكس نجاح المنظمة، في حين إذا تعلق الأمر بمنظمة كبيرة كمصرف مثلا فذلك يدل على الوضعية المالية الحرجة واعتبر من بوادر الإفلاس.²

تعرف الربحية بأنها " المؤشر الكاشف لمركز المصرف التنافسي في الأسواق المصرفية وجودة إدارتها، وتوفر وقاء ضد المشكلات قصيرة الأجل"³، كما تعرفها العديد من المراجع بأنها "العلاقة بين الأرباح التي يحققها المصرف والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق تلك الأرباح"⁴. وبالتالي فإن الربحية تُعد الهدف الأساسي للمصرف وهي التي تُمكنه من تحقيق أهدافه الأخرى، والمحدد الأساسي لاستقرار المصرف واستمراره، لذلك تحظى باهتمام كل من مُلاك المصرف والدائنين عند تعاملهم معها.

¹ Asikhia OLALEKAN and Sokefun ADEYINKA, Capital Adequacy and banks' profitability: an empirical evidence from Nigeria, American International Journal of Contemporary Research, Vol. 3, No. 10, October 2013, p. 89.

² سعدون حمود جثير الربعاوي وحسين وليد حسين عباس، إدارة التسويق - أسس ومفاهيم معاصرة-، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 36.

³ نبيل دنون الصائغ، مرجع سابق، ص 94.

⁴ أحمد بن السيليت وموسى بن منصور، دراسة وتحليل الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل النظام المالي الإسلامي -الجهاز المصرفي السوداني أنموذجا خلال الفترة 2008-2018، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 6، العدد 2، 2022، ص 228.

3.1. وسائل تعظيم الربحية

يسعى المصرف لتعظيم ربحيته اعتمادا على العديد من الطرق، نذكر منها:¹

- ✓ زيادة الفرص الجديدة أو ما يسمى بالاستثمار التوسعي وذلك عن طريق القيام بأنشطة حديثة وتقديم خدمات جديدة للعملاء الحاليين، فتح فروع في مناطق جديدة وغيرها من الطرق التي تسمح بجذب وكسب زبائن جدد؛
- ✓ الزيادة في بعض فئات الفوائد والعمولات وذلك بالزيادة في أسعار خدمات مصرفية معينة والتي تسمح التشريعات المصرفية بزيادتها، وتُستثنى من ذلك العمليات ذات العمولة الموحدة بين المصارف من طرف السلطات التشريعية وبالنسبة للعديد من العمليات يكون سعر الفائدة الخاص بها محددًا بين قيمة دنيا وقيمة قصوى، فللبنك فرصة اختيار المعدل الذي يحقق له أهدافه والذي يرتبط بطبيعة العملية وظروف الزبون؛
- ✓ الانتفاع التام بالأموال والممتلكات المتاحة للمصرف استعمالها، وذلك من خلال ترشيد استخدامها بطريقة عقلانية تسمح بتدنية التكاليف وزيادة الربح؛
- ✓ محاولة ترشيد النفقات في مختلف المجالات بما فيها المصاريف العامة ووضع الرقابة عليها.

4.1. هدف الربحية والقرارات المالية

تسعى المصارف التجارية جاهدة لتحقيق هدف الربحية اعتمادا على ترشيد قراراتها ومن أهم هذه القرارات قراري الاستثمار والتمويل، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

¹ صبري مقيم، محددات الربحية في البنوك التجارية -دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري، مجلة الحقيقة، المجلد 13، العدد 4، 2014، ص 383.

الشكل رقم (1-4): قراري الاستثمار والتمويل في المصارف التجارية



المصدر: هيام حسن وهبة وسحر محمد مهران، الإدارة المالية، كلية التجارة- جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2020-

2021، ص 16.

1.4.1 قرار الاستثمار

إن المصارف التجارية تتعامل بأموال المودعين بهدف جني الأرباح، لذلك يتعين عليها المتاجرة في هذه النقود بكفاءة إلى أقصى حد والعمل على تحقيق الاقتصاد في نفقاتها المختلفة وزيادة أرباح استثماراتها دون التضحية باعتبارات السيولة والسلامة. البنوك ملزمة بسداد الودائع التي بحوزتها عند الطلب أو في تاريخ الاستحقاق، وعليها أيضاً دفع فوائد لمودعيها، مما يترتب عنه ضرورة أن تكون مداخل المصرف أكثر من الفوائد الواجبة الدفع ومختلف النفقات الأخرى التي يتكبدها المصرف وذلك بغرض تحقيق أرباح كافية، وسعي لتحقيق الغرض ذاته تقوم المصارف بالاحتفاظ بحصة كبيرة من استثماراتها في شكل أدون الخزينة والقروض والسلف متوسطة وطويلة الأجل بأشكال مختلفة. لكن هناك تعارض بين السيولة والربحية فالاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل ذات الربحية الأكبر تتميز بكونها قليلة السيولة أي لا يمكن تحويلها إلى نقود سائلة بسهولة لذلك يلجأ المصرف إلى الاحتفاظ بجزء من أمواله في شكل أصول نقدية وشبه النقدية، واستثمارات قصيرة الأجل بغرض توفير السيولة اللازمة.¹

إن قرار الاستثمار يهدف إلى التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمصرف على مختلف استخداماته بكيفية تحقق الاستثمار الأمثل في كل بند من بنود أصول المصرف، فلا تكون هناك زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد ولا نقص يؤدي إلى ضياع الفرص، مما يُمكن المصرف من تحقيق أكبر عائد ممكن مع

¹ Ravi Kant PATHAK, Financial Market and Services, Shanti Publications, Agra, India, 2020, p.40.

المحافظة على السيولة اللازمة.¹ فقرار الاستثمار يسعى للملاءمة بين مستويات الربحية ودرجة السيولة المطلوبة²، وبما أن المصرف يحتاج إلى سيولة قد تزيد في الظروف الاستثنائية وجب عليه تخصيص جزء من موارده للاستثمارات قليلة المخاطرة سريعة التحول إلى سيولة دون انخفاض في قيمتها رغم قلة عائدها مثل السندات الحكومية، أما الجزء الآخر من أمواله فيُخصص للاستثمارات طويلة الأجل ذات الربح العالي رغم ارتفاع درجة المخاطرة فيها وذلك لضمان تحقيق هدف الربحية.³

2.4.1. قرار التمويل

قرار التمويل هو القرار المرتبط بطريقة اختيار المصادر المناسبة لجمع الأموال اللازمة للمصرف من أجل تمويل الاستثمار في موجوداته بشكل يسمح له بتحصيل أكبر عائد ممكن.⁴ وينعكس أثر قرار التمويل على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال حسب الأولوية بطريقة تسمح للمصرف بجني أكبر دخل ممكن، وتتمثل هذه المصادر في الأرباح غير الموزعة، الودائع، القروض، وإصدار الأسهم الجديدة. إن المصرف الذي يحقق معدلات ربحية مرتفعة له فرصة تخصيص جزء أكبر كأرباح محتجزة، والتي بدورها توفر عامل أمان للأفراد مما يؤدي لاستقطاب أكبر قدر ممكن من الودائع ومن ثمة التقليل من لجوء المصرف للاقتراض واعتماده بدرجة كبيرة على حقوق الملكية مما ينتج عنه تدنية التكاليف وبالتالي تعظيم الربحية. يُلخص الشكل رقم (1-5) سعي القرارات المالية للمصرف والمتمثلة في قرار الاستثمار وقرار التمويل نحو تعظيم الربحية مع الأخذ بعين الاعتبار كل من عامل السيولة، العائد والمخاطرة.

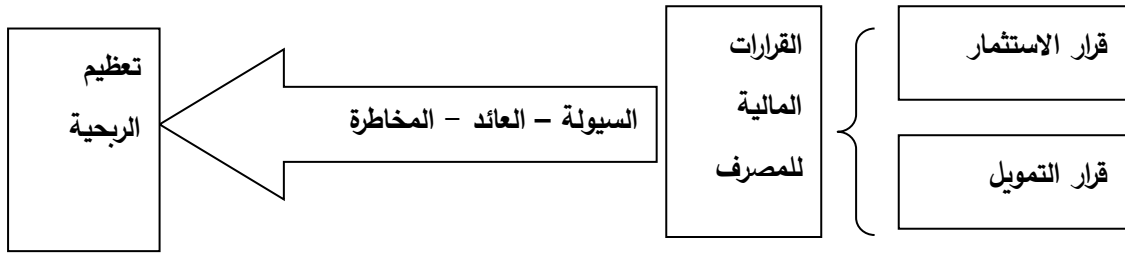
¹ صبري مقيم، مرجع سابق، ص 382.

² محمد الفاتح محمود بشير المغربي، التمويل والاستثمار في الإسلام، الطبعة الأولى، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2018، ص 331.

³ طلال محمد الجاوي وساكنة السلطاني، SWOT لتقييم المصارف التجارية، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2016، ص 137.

⁴ محمد غياث شيخة، مرجع سابق، ص 153.

الشكل رقم (1-5): القرارات المالية للمصرف وهدف تعظيم الربحية



المصدر: من إعداد الباحثة استنادًا إلى ما سبق.

5.1. الربحية وهدف تعظيم ثروة الملاك

يعتقد الكثيرون أن هدف تعظيم الربحية هو نفسه هدف تعظيم ثروة الملاك، أو أن هدف تعظيم الربحية يؤدي حتماً إلى تحقيق هدف تعظيم ثروة الملاك، لكن في الواقع إن هذين الهدفين مختلفين وتحقيق هدف تعظيم الربحية لا يؤدي بالضرورة إلى تعظيم عائد الملاك.

غالباً ما تقيس المصارف أرباحها بدلالة ربحية السهم الواحد، والذي يمثل حاصل قسمة الأرباح المحققة خلال فترة زمنية معينة على عدد الأسهم العادية، فربحية السهم تعبر عن نصيب السهم العادي من الأرباح المحققة خلال فترة زمنية محددة، في حين تُقاس ثروة الملاك من خلال قيمة السهم العادي في السوق. لكن هدف تعظيم الربحية يتجاهل العديد من النقاط المهمة عند اتخاذ القرارات المالية الخاصة بالمصرف كإهمال التدفقات النقدية المتاحة للملاك، حيث أن زيادة أرباح المصرف لا تؤدي حتماً إلى رفع التدفقات النقدية المتاحة لمالكيه، فزيادة أرباح المصرف لا تقابلها بالضرورة قرارات تقضي بزيادة التوزيعات، فقد تتخذ إدارة المصرف قرارات تقضي بثبات التوزيعات وفي الوقت ذاته تتم المحافظة على أسعار الأسهم في السوق المالية بغرض تمويل المشاريع الاستثمارية المخطط لها. كما أنه ليس من الضروري أن تؤدي زيادة الأرباح إلى زيادة أسعار أسهم الملاك في السوق المالية والسبب يرجع إلى تعدد العوامل المؤثرة في أسعار الأسهم. ونظراً لعدم استطاعة هدف تعظيم الربح على زيادة ثروة مالكي المصرف أصبحت الإدارة المالية تُركز على هدف تعظيم عائد الملاك باعتبار أنهم من يضعون أموالهم

تحت تصرف المصرف ويتحملون مختلف المخاطر الناتجة عن استثماراته، حيث يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال مراعاة عدة عوامل كالوقت اللازم لتحقيق العائد ومقدار العائد المتوقع ودرجة المخاطرة.¹

بناء على ما سبق أصبح المدير المالي عند اتخاذ لأي قرار سواء كان قرار استثمار أم تمويل يحرص بالدرجة الأولى على أن يكون القرار المتخذ مؤدياً إلى زيادة سعر السهم في السوق المالية أو بعبارة أخرى يؤدي إلى زيادة ثروة ملاك المصرف وذلك بمراعاة العوامل المتعلقة بالعائد والمخاطرة ومحاولة تحقيق التوليفة المثلى بينهما.

6.1. إيرادات ونفقات المصرف التجاري

ذكرنا سابقاً أن ربحية المصرف تتحدد انطلاقاً من الفرق بين إجمالي الإيرادات وإجمالي النفقات، وبما أن المصارف التجارية تسعى لتعظيم ربحيتها فإنه يتوجب عليها الرفع من إيراداتها وتدنية نفقاتها المختلفة.

1.6.1. إيرادات المصرف التجاري

تمثل الإيرادات العنصر الإيجابي في الربحية لذلك تعمل المصارف التجارية على زيادة إيراداتها وتعزيز مصادر هذه الإيرادات سعياً لتحقيق ربحية أكبر، وتشمل إيرادات المصرف التجاري ما يلي:²

- ✓ الفوائد الدائنة التي يكتسبها المصرف نظير ما يقدمه من خدمات لعملائه؛
- ✓ رسوم العمليات المصرفية المقدمة من طرف المصرف للآخرين، كأصدار الصكوك المصرفية، قبض قيمة سندات الشحن، تحرير خطابات الضمان وغيرها من الخدمات؛
- ✓ أتعاب الخدمات المقدمة من قبل المصرف والتي لا ترتبط بطبيعة النشاط المصرفي، كالقيام بالاستثمارات وإنجاز دراسات الجدوى الاقتصادية؛
- ✓ فروقات العملة الأجنبية: وهي الفوائد المتحصل عليها انطلاقاً من الحيازة على عملات الدول الأخرى؛
- ✓ إيرادات أخرى، مثل أرباح عمليات الاستثمار في الأوراق المالية والفوائد الناتجة عن خصم الأوراق التجارية.

¹ هيام حسن وهبة وسحر محمد مهران، مرجع سابق، ص 15 - 19.

² محمد غياث شيخة، مرجع سابق، ص 117، 118.

2.6.1. نفقات المصرف التجاري

كلما ارتفعت تكاليف أو نفقات المصرف التجاري أدى ذلك لانخفاض الربحية، لذلك تجتهد المصارف التجارية لتحديد تكاليفها والعمل على تخفيضها لأدنى حد ممكن الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الربحية، وتشمل تكاليف المصرف التجاري عموماً العناصر التالية:¹

- ✓ الفوائد المقدمة للعملاء نتيجة توظيف الودائع؛
- ✓ النفقات الإدارية المختلفة؛
- ✓ فوائد عن خدمات مقدمة إلى المصرف؛
- ✓ خسائر على رأس المال والتي تنتج عادة عن انخفاض القيمة السوقية لبعض الموجودات عن صافي قيمتها المحاسبية.

المطلب الثاني: المحددات الداخلية لربحية المصارف التجارية

تتأثر ربحية المصارف التجارية بعوامل مختلفة صنفها أغلب الدراسات إلى ثلاث مجموعات أساسية، تتمثل في متغيرات خاصة بالمصرف (داخلية)، متغيرات خاصة بالصناعة المصرفية ومتغيرات الاقتصاد الكلي (خارجية)، حيث يتم في هذا المطلب التطرق إلى المتغيرات الخاصة بالمصرف عن طريق عرض كل عامل منها ثم تبين أثره على الربحية.

1.2. حجم المصرف Bank size

يعتبر حجم المصرف من بين المحددات المهمة للربحية فالحجم له تأثير على مختلف أنشطة المصرف كالاستثمار، تنوع المحفظة والسمة وغيرها. ويتم قياس حجم المصرف اعتماداً على إجمالي أصوله أو ما بجوزته من ودائع، فكلما كانت أصول المصرف أو ودائعه أكبر كلما دل ذلك على كبر حجمه، وتستخدم أغلب الدراسات اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول كمؤشر للتعبير عن حجم المصرف.²

¹ نبييل ذنون الصائغ، مرجع سابق، ص 95.

² Mohamed Morshedur RAHMAN et al, Determinants of bank profitability: Empirical Evidence from Bangladesh, International Journal of Business and Management, Vol. 10, No. 8, July 2015, p.140.

إن العلاقة بين حجم البنك والربحية مثيرة للجدل. عموماً، كلما زاد الحجم زاد الناتج، فكبر الحجم قد يؤدي إلى وفورات الحجم التي تساهم في تقليل بعض التكاليف كتكلفة جمع المعلومات ومعالجتها، ومن مزايا وفورات الحجم أيضاً أنها تجعل أشكال الائتمان أكثر تنوعاً وتتيح للمصرف فرص الوصول إلى أسواق رأس المال غير المتاحة للمصارف الصغيرة. ومع ذلك، فقد يكون تأثير الحجم أحياناً سلبياً بالنسبة للمصارف الكبيرة بسبب البيروقراطية وغيرها من الأسباب الأخرى.¹

2.2. كفاءة التشغيل Operating Efficiency

تعتبر الكفاءة التشغيلية أو إدارة النفقات من أهم العوامل التي تؤثر على ربحية المصرف، ويُعبر عنها باستخدام نسبة كفاءة التشغيل أو نسبة التكلفة إلى الدخل من خلال أخذ نسبة إجمالي النفقات إلى الدخل، حيث تشير هذه النسبة إلى مدى كفاءة استخدام المصرف لأصوله وإيراداته وقدرته على تقليل النفقات، بمعنى آخر، توضح مدى قدرة المصرف على تقليل التكاليف وتحسين الإنتاجية.²

بما أن الكفاءة التشغيلية تشير لنسبة تقلبات تكاليف المصرف فإن سوء إدارة النفقات يؤدي إلى زيادة التكاليف أي زيادة نسبة الكفاءة التشغيلية مما ينتج عنه انخفاض الربحية، في حين أن أداء المصارف بكفاءة ينتج عنه انخفاض النفقات التشغيلية مما ينعكس إيجابياً على ربحية المصرف، فانخفاض نفقات التشغيل على مستوى المصرف يشير إلى ممارسات إدارية أفضل وكفاءة تشغيلية أعلى الأمر الذي سيحسن ربحية المصرف والعكس صحيح. لذلك فإنه يُفترض أن يؤثر هذا المتغير تأثيراً سلبياً ذو دلالة إحصائية على ربحية المصرف.³

3.2. كفاية رأس المال Capital Adequacy

يعتبر رأس مال المصرف عاملاً مهماً من عوامل توفير الحماية والأمان للمودعين، فهو بمثابة ضمان لهم، مما يعزز ثقتهم في المصرف وفي قدرته على الوفاء بودائعهم عند الطلب أو في التاريخ المتفق عليه، هذا بالإضافة إلى كون العمل المصرفي مُهدد بالمخاطر المختلفة مما يجعل المصرف

¹ Farah BENSALAM and KhemissiGHAIIDI, Op. Cit, p. 296.

² Saima JAVAID and Suha ALALAWI, Performance and Profitability of Islamic Banks in Saudi Arabia an Empirical Analysis, Asian Economic and Financial Review, Vol.8, No. 1, 2018, p. 42.

³ Karim EL-FAHAM, Financial Risk and Financial Performance of Banks in Egypt, Published doctoral thesis, Cardiff School of Management, Cardiff, Britain, July 2020, p.p. 135, 136.

عرضة لها ففي حالة تحقق أي من هذه المخاطر فإن رأس المال المحتفظ به يعتبر موردا أساسيا لتغطية العجز الحاصل. لذلك فإنه بغرض تجنب هلاك مال البنوك وإفلاسها من جهة ولحماية حقوق المودعين من جهة أخرى وجب على المصرفيين منح نسبة كفاية رأس المال الأهمية الكافية، إذ أنها تمثل أحد العوامل الحاسمة في تقييم صحة المصرف وأدائه.¹

فكفاية رأس المال تعتبر مقياسا لمدى تعرض المصرف للمخاطر، مما دفع بالمصرفيين إلى استخدام نسبة كفاية رأس المال كمقياس مهم لأمن واستقرار المصارف كونهم يرون أن رأس المال أداة لامتناع الخسائر وأن كفاية رأس المال وسيلة لتلبية متطلبات المصرف وتوفير السيولة الكافية للحفاظ على قاعدة أصولها.²

تعكس كفاية رأس المال مدى استعداد المصرف واستطاعته على تحمل المخاطر التي قد تواجهه وأهمها تلك الناتجة عن عدم تحصيل أقساط القروض والفوائد من المقرضين أو انخفاض العائد على الاستثمارات، فهذه النسبة تقيس قدرة البنك على كسب ثقة ووفاء المودعين بالنظر إلى مقدار رأس ماله المحتفظ به.³ وهذا المبلغ هو بمثابة ضمان للمودعين وبغرض توفير الأمان لهم وكسب ثقتهم وجب أن تتناسب نسبة كفاية رأس المال مع حجم المصرف وحجم الودائع بالنسبة لإجمالي موارده ومع مقدار الخسائر المهددة له. ويتم حساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لما جاءت به لجنة بازل بالعلاقة الحسابية التالية:⁴

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{الأصول المرجحة بالمخاطر}}$$

¹ Do Hoai LINH et al, Determinants of Capital Adequacy Ratio of Vietnamese Commercial Banks, International Journal of Business, Economics and Law, Vol. 18, No. 5, April 2019, p. 300.

² Halit SHABANI, Fisnik MORINA and Valdrin MISIRI, The Effect of Capital Adequacy on Returns of Assets of Commercial Banks in Kosovo, European Journal of sustainable Development, vol. 8, No.02, 2019, p. 202.

³ Maroua BELDI and Khemissi GAIDI, Evaluating Bank's Performance Using Financial Ratios: A Study of a Sample of active Banks in Algeria During the Period (2012-2019), Al Bashaer Economic Journal, Vol. 7, No. 02, August 2021, p. 869.

⁴ محمد أحمد الأفندي، مرجع سابق، ص 161.

كما يتم التعبير عنه أيضا بإجمالي حقوق المساهمين كنسبة مئوية من إجمالي الأصول، أي باستخدام الصيغة التالية:¹

$$\frac{\text{إجمالي حقوق المساهمين}}{\text{إجمالي الأصول}} = \text{نسبة كفاية رأس المال}$$

لتفسير أثر كفاية رأس مال المصرف على ربحيته وجب التطرق إلى نظرية الإشارة signal theory التي طورها الاقتصادي ROSS وآخرون سنة 1977، إن نظرية إشارات هيكل رأس المال تقوم أساسا على مشاكل عدم تكافؤ المعلومات وعدم تماثلها.² أي أن جميع الأطراف لا تمتلك نفس المعلومات وحتى لو امتلكت نفس المعلومة فإنها لا تفسرها بنفس الطريقة، وكل معلومة يصدرها مسيرو المصرف أو أي قرار يتخذونه هو بمثابة إشارة للمستثمرين في السوق المالية، لذلك يجب الحرص على جعل هذه المعلومة مقنعة في السوق المالية بحيث تعكس قدرة المصرف وثقته من تحقيق النمو والربحية مما يشجعهم للتعامل معه، وأحد أهم هذه الإشارات هي زيادة رأس المال فإذا أقبل المسيريون على زيادة رأسمالهم اعتُبر ذلك إشارة جد إيجابية بالنسبة للسوق المالية.³ وبالتالي فإن نسبة كفاءة رأس المال هي محدد قوي لربحية المصارف، فكلما تحسنت هذه النسبة كلما تمتع المصرف بافتراضات جيدة ذات تكاليف فائدة منخفضة مما يؤدي إلى ارتفاع ربحية المصرف.

كما أشارت نظرية تكلفة الإفلاس التي تشير إلى أن نسبة رأس المال المثلى للمصرف ترتفع بارتفاع العوامل الخارجية لتكاليف الإفلاس المتوقعة، فكلما لاحظ المصرف حدوث تغيرات تشير إلى خطر فشله وتوقع عجزه عن تغطية خسائر التصفية القصوى في حالة إفلاسه، يقبل على زيادة نسبة رأسماله استعدادا لمواجهة تلك المخاطر مما يؤدي إلى انخفاض نسبة الديون، ومنه فإن الزيادة في رأس المال تؤدي إلى زيادة الربحية. بمعنى أن كلا من نظرية الإشارة وتكلفة رأس المال يبرران وجود علاقة

¹ Saima JAVAID and Suha ALALAWI, Op.Cit, p.42.

² Maria k. MARKOPOULOU and Demetrios L.PAPADOPOULOS, Capital structure Signaling Theory: Evidence From The Greek Stock Exchange, Portuguese Journal of Management Studies, Vol.14, No.03, 2009, p.201.

³ شوقي بورقية، دور نظرية الإشارة في الرفع من كفاءة الأسواق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، 2010، ص 146.

إيجابية بين كفاية رأس المال وربحية المصرف. لكن في المقابل نجد نظرية عائد المخاطرة التي تفترض أن زيادة المخاطر أو زيادة الرافعة المالية ينتج عنه تحقيق أرباح أكبر وبالتالي فإن لزيادة رأس المال المحتفظ به لدى المصرف تأثيراً سلبياً على ربحيته.¹

4.2 السيولة Liquidity

تعطي المصارف التجارية أهمية كبرى لمسألة السيولة أكثر من أي وسيط مالي آخر، وهذا بسبب الارتفاع الكبير في نسبة مطلوباتها النقدية إلى إجمالي مواردها، بالإضافة إلى أن أغلب مطلوباتها عبارة عن التزامات ذات أجل قصير أهمها الودائع.² لذلك تعتبر إدارة السيولة من أهم مكونات إدارة موجودات ومطلوبات المصرف، حيث تحظى باهتمام واسع من طرف المصارف خاصة الكبيرة منها.

حيث نصت لجنة بازل المصارف على وضع متطلبات احترازية تفسر احتياج المصرف للسيولة مع التأكد من توفر إستراتيجية تشجع على قيام إدارة حكيمة لمخاطر السيولة بحيث تأخذ في الحسبان طبيعة المخاطر ومدى قدرة المصرف على تحملها بالإضافة إلى الظروف السوقية والاقتصادية.³ تناولت الكثير من الأبحاث العلمية عامل السيولة وقياسه باستخدام نسب مختلفة، من بينها:

✓ نسبة القروض إلى إجمالي الأصول L1

تشير هذه النسبة لذلك الجزء من الأصول الذي تم توظيفه في شكل قروض أي أصول غير السائلة، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع الأصول غير السائلة ومنه انخفاض سيولة البنك، وتحسب وفق العلاقة التالية:⁴

¹ عبد الله رجب الفاضلي، مصطفى أبو زيد مفتاح وطارق عبد الله محمود، العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمصارف التجارية - دليل تجربي من المملكة العربية السعودية، مجلة آفاق اقتصادية، المجلد 08، العدد 15، 2022، ص 07.

² سامر محمد فخري وآسو بهاء الدين قادر، مؤشر الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيه -دراسة قياسية في عينة من المصارف التجارية العراقية-، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2016، ص 153.

³ Basel Committee on Banking Supervision, Core Principales for Effective Banking Supervision, bank for international settlements, Switzerland, 2012, P.56.

⁴ رقية شرون، المخاطر المالية بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية: دراسة مقارنة -حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013-2014، ص 178.

$$\frac{\text{القروض}}{\text{إجمالي الأصول}} = \text{نسبة القروض إلى إجمالي الأصول}$$

✓ نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول:

يعتبر هذا المقياس الأكثر شيوعاً للتعبير عن السيولة، ويعبر عن نسبة النقدية وشبه النقدية إلى إجمالي أصول المصرف، حيث تعكس هذه النسبة قدرة المصرف على امتصاص صدمات السيولة ومواجهة التزاماته في موعدها، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على امتلاك المصرف لمستوى عال من السيولة مما يمنحه القدرة على مواجهة صدمات السيولة، وتحسب وفق العلاقة التالية:¹

$$\frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{إجمالي الأصول}} = \text{نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول}$$

تشير القيمة المرتفعة لهذه النسبة على أنها عدم كفاءة، باعتبار أن الأصول السائلة تدر دخلاً أقل مما تدره عناصر الأصول الأخرى، مما يعني أن المصرف عند احتفاظه بنسبة عالية من السيولة قد ضحى بفرصة تحصيل أرباح محتملة، ومنه يتضح أن المحافظة على سيولة المصرف ومحاولة تعظيم ربحيته هدفين متناقضين، وهذا التناقض بينهما يشير إلى أن تحقيق أحدهما يكون على حساب التضحية بالآخر وهو ما أشرنا إليه سابقاً.

5.2. جودة الأصول (AQ) Assets Quality

تُعبّر جودة الأصول عن مدى التعرض لمخاطر الائتمان، أي المخاطر المرتبطة بالقروض الممنوحة من قبل المصرف، فجودة الأصول ترتبط بمدى عجز مديني المصرف عن الوفاء بديونهم اتجاه المصرف كاملة أو جزء منها في تاريخ استحقاقها أو بعده، حيث يتم قياسها باستخدام نسبة مخصصات

¹ Pavla VODOVA, Determinants Which Affect Liquid Asset Ratio of Czech and Slovak Commercial Banks, Financial Assets and Investing, Vol. 4, No.1, January 2013, p.28.

خسائر القروض إلى إجمالي القروض.¹ وتشير العديد من الدراسات إلى أن مخاطر الائتمان تؤثر سلباً على ربحية المصارف التجارية.

إن كثرة القروض المتعثرة والديون المعدومة وغياب الضمانات الجيدة تعكس رداءة الأصول وهي تمثل سبباً أساسياً للفشل وفرصة أقل للاستمرار، بينما تؤدي الموجودات عالية الجودة إلى هوامش ربح أعلى، ومن ثمة زيادة ربحية المصرف التجاري.²

6.2. التنوع Diversification

يُقصد بهذا العامل التنوع في عناصر أصول المصرف، ويُعد هذا العامل أحد محددات ربحية المصارف التجارية. تُفيد نظرية المحفظة الحديثة بأن تنوع الأصول يقلل من تباين العوائد، أي أنه يعمل على تدنية المخاطر المهددة للمصرف، وبالتالي يُقلل من احتمال إفلاس المصرف ويحافظ على استمراريته.

تشير نظرية الوكالة إلى أن التنوع يقلل من تكاليف الوكالة عن طريق الحد من تقلب التدفقات النقدية مما يساهم في تعزيز ربحية المصارف، أي أن هناك أثر إيجابي للتنوع على ربحية المصارف التجارية وهو ما توصلت إليه العديد من الدراسات.³

¹ مي سعد محمد خليل، تقييم أداء مجموعة بنك التنمية الأفريقي في تمويل التنمية باستخدام نموذج Camels، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 7، العدد 2، 2022، ص 51.

² عباس كاظم الدعيمي، هاشم جبار الحسيني وميساء سعد جواد حبي، أثر مخاطر الائتمان على مؤشرات السلامة المالية للمصارف، مجلة وارث العلمية، المجلد 03، العدد 07، 2021، ص 219.

³ Michael ADUSEI, Bank profitability: Insights from the rural banking industry in Ghana, Cogent Economics & Finance, Vol.03, No.1, 2015, p.04.

المطلب الثالث: المحددات الخارجية للربحية

يتضمن هذا المطلب المتغيرات الخاصة بالصناعة ومتغيرات الاقتصاد الكلي مع تبين أثر كلٍ منها على ربحية المصارف التجارية.

1.3 المتغيرات الخاصة بالصناعة

1.1.3 معدل التركيز Concentration Ratio

يشير معدل التركيز إلى حصص السوق المشتركة لعدد معين من المصارف إلى الحجم الإجمالي للسوق، ويُستخدم لتقييم الدرجة التي يكون فيها سوق ما احتكاراً للقلة، أي السوق الذي يهيمن عليه عدد قليل من المصارف. وعلى الرغم من عدم وجود قاعدة نهائية مُحددة للنسبة التي تمثل احتكاراً للقلة، إلا أن نسبة التركيز المكونة من ثلاثة إلى أربعة مصارف والتي تفوق 60% تشير إلى سوق مهيم.¹

تشير نظرية التركيز والاستقرار إلى أن الأسواق الأكثر تركيزاً تسمح للمصارف بتحقيق أرباح أعلى، حيث تمثل هذه الأخيرة خط دفاع ضد الأزمات المفاجئة، مما يعزز استقرار النظام المالي. في حين تشير فرضية التركيز والهشاشة إلى أن التركيز الأعلى للسوق قد يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي، كون الأسواق الأكثر تركيزاً أكثر عرضة للفشل، فغالباً ما تدفع المصارف الكبرى إلى المخاطرة المفرطة التي من شأنها أن تؤدي إلى خسائر معتبرة وهلاك لأموال المصرف مما يؤدي إلى زعزعة استقرار النظام المالي.²

2.1.2 الشمول المالي

يُعرف المصرف الدولي الشمول المالي بأنه "القدرة على الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية اللازمة لتلبية متطلبات الأفراد من منح الائتمان وقبول الودائع وغيرها بأسعار معقولة".³ ويعرف مصرف الجزائر الشمول المالي بأنه "إتاحة كافة الخدمات المالية لاستخدامها من قبل كافة أفراد ومؤسسات

¹ عبد الله رجب الفاضلي، مصطفى أبو زيد مفتاح وطارق عبد الله محمود، مرجع سابق، ص 12.

² Taranga T.GANZIRO, Ropert G.VAMBERY, The Exorbitant Burden: The Impact of the U.S Dollar's -Reserve and Global Currency Status on the U.S Twin-Deficits-, First edition, Emerald Group Publishing Limited, United Kingdom, 2016, p.82.

³ El-EITAN et al., Financial inclusion indicators affect profitability of Jordanian commercial banks: Panel data analysis, Journal of Economies, Vol.10, No.2, September 2022, p.03.

المجتمع عبر القنوات الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير، خدمات الدفع والتحويل، التأمين، التمويل، الائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة بأسعار مقبولة¹. أي أن الشمول المالي هو عملية تعميم المنتجات والخدمات المصرفية في كافة ربوع الوطن مما يُسهل على جميع الأفراد الطبيعيين أو المعنويين الوصول إليها والاستفادة منها، بداية من فتح حساب مصرفي ليُليها الانتفاع من مختلف الخدمات المالية الأخرى كإيداع الأموال أو عمليات الاقتراض. تناولت الكثير من الدراسات موضوع الشمول المالي، وعموما تم فيها قياس الشمول المالي انطلاقا من الأبعاد الثلاثة التالية:²

✓ انتشار الخدمات والمنتجات المالية؛

✓ استخدام الخدمات المالية؛

✓ جودة المنتجات والخدمات المقدمة.

حيث استخدمت العديد من المؤشرات للتعبير عن أبعاد الشمول المالي، نذكر من بينها:³

✓ عدد فروع المصارف التجارية لكل 100,000 شخص بالغ؛

✓ عدد حسابات الإيداع لدى البنوك التجارية لكل 1000 شخص بالغ؛

✓ عدد حسابات القروض لدى البنوك التجارية لكل 1000 شخص بالغ.

في السنوات الأخيرة تطرقت العديد من الأبحاث إلى دراسة طبيعة العلاقة بين الشمول المالي وربحية المصاريف التجارية، كون المصارف أهم وسطاء السوق المالية. وفي هذا السياق، نجد نظرية النمو المالي تفسر العلاقة التي تربط بين الشمول المالي والأداء المالي للمصارف التجارية، حيث تشير هذه النظرية إلى أن الشمول المالي يوفر وسطا مساعدا لنجاح النمو الاقتصادي، حيث أن نهوض النمو الاقتصادي مرهون بمستوى الشمول المالي و بمدى تكوين واستقرار المؤسسات المالية.⁴ حيث تثبت الكثير

¹ رشيد نعيبي، عبد الحفيظ بن ساسي، تقييم الشمول المالي والمصرفي في الجزائر وفق مؤشرات الوصول المالي خلال الفترة: 2015-2020، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 5، العدد 2، 2021، ص 231.

² Saleh F.A KHATIB et al., Financial Inclusion and the Performance of Banking Sector in Palestine, Journal of Economies, Vol.10, No.10, January 2022, p.04.

³ Debasis CHANDA, Amrita SENGUPTA and Debaditya MOHANTI, Advances in Management Research: Emerging Challenges and Trends, First published, Routledge, New York, États-Unis, 2023, p.08.

⁴ عبد الله رجب الفاضلي وعبد الباسط محمد العكاشي، أثر الشمول المالي على الأداء المالي للمصارف التجارية: دليل تجريبي من المملكة العربية السعودية، مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 28، العدد 10، ديسمبر 2022، ص 486.

من البحوث أن التقدم في الشمول المالي يعزز الاستقرار المالي ويساهم في النمو الاقتصادي للبنوك وزيادة كفاءتها المالية وربحيته، في حين أثبتت بعض الدراسات وجود أثر سلبي للشمول المالي على ربحية المصارف، في حين توصلت بعض الدراسات إلى عدم وجود أثر معنوي لبعض مؤشرات الشمول المالي على ربحية المصارف التجارية.¹

2.3. متغيرات الاقتصاد الكلي

1.2.3. التضخم Inflation

للتضخم مجموعة واسعة من التعريفات نذكر منها أن "التضخم هو الزيادة أو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة".² ويُعرف التضخم أيضا بأنه "ظاهرة نقدية بحتة تتحقق نتيجة التوسع في عرض النقد بقدر يزيد عن الحجم المادي للسلع والخدمات"، كما يتم تعريفه بأنه "قدر كبير من النقود تطارد قدرًا كبيرًا من السلع".³

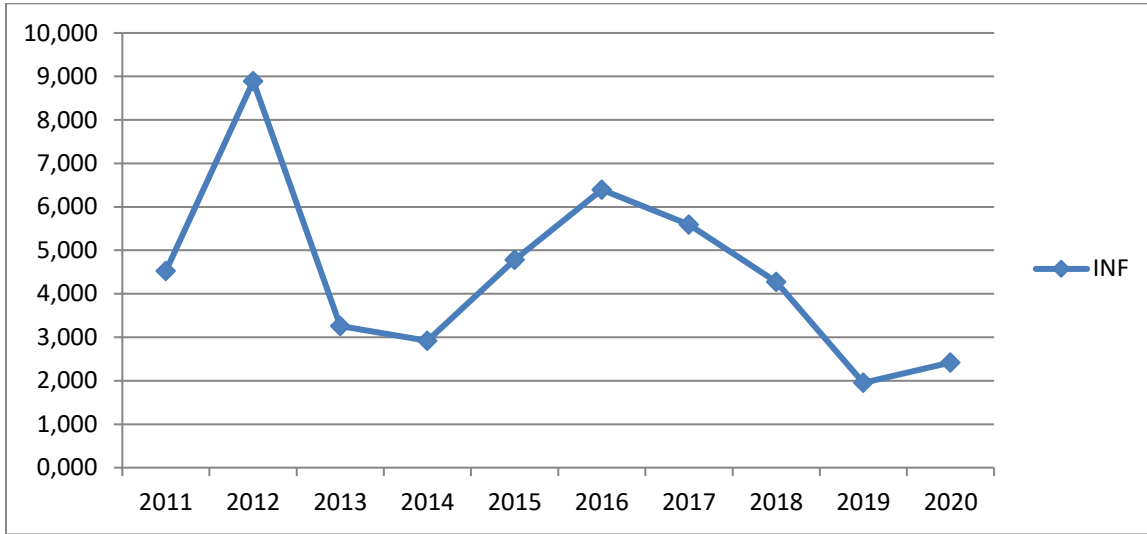
يُعتبر التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية وأكثرها شيوعًا، حيث يتجسد التضخم في شكل ارتفاع عام للأسعار، ويتّصف هذا الارتفاع بالاستمرارية وعدم ارتباطه بظرف معين، ويعود هذا الارتفاع في الأسعار لجملة من الأسباب أهمها إقبال الدولة على إصدار النقود بكميات كبيرة تفوق ما يحتاجه الاقتصاد، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، لذلك يوصف أيضا بأنه ظاهرة نقدية بحتة. ويُظهر الشكل رقم (1-6) تقلب معدلات التضخم في جزائر خلال الفترة 2011-2020.

¹ Salah F.A et al., Op.Cit, p.01.

² مجيد خليل حسين وعبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ علم الاقتصاد، ديوان دار زهران، الأردن، 2008، ص 273.

³ سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف التجارية، اليازوري، عمان، الأردن، 2016، ص 139.

الشكل رقم (1-6): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2011-2020



المصدر: مجموعة البنك الدولي، www.data.albankaldawli.org، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/11/15.

يتأثر التضخم بعوامل العرض والطلب المفروضة في كل بلد، فكلما ارتفعت القيود المفروضة على العرض وانتعش الطلب أدى ذلك إلى ارتفاع مستويات التضخم. نلاحظ من الشكل أعلاه أن مستوى التضخم في الجزائر لسنة 2019 كان هو الأدنى على الإطلاق خلال الفترة 2011-2020، في حين بلغ أقصاه سنة 2012 حيث قارب 9%.

يعتبر التضخم أحد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف، وقد تطرقت العديد من الدراسات السابقة إلى البحث في طبيعة العلاقة بين التضخم وربحية المصارف. حيث أن ربحية المصرف ترتبط بمدى قدرته على التنبؤ الدقيق بالتضخم، فلكي تتمكن المصارف من زيادة ربحيتها في ظل وجود ظاهرة التضخم، تقوم برفع أسعار الفائدة بشكل أسرع من التكاليف، وقد توصلت العديد من الدراسات إلى أن مؤشر التضخم يؤثر إيجاباً على مؤشرات الربحية، وذلك راجع لقيام المصارف بتحويل تكلفة التضخم إلى العملاء حفاظاً على تدفقاته النقدية.¹ أما في حالة عدم تنبؤ المصرف

¹ Farah BENSALÉM and Khemissi GHAI, OP. Cit, p.297.

بالتضخم فلن يقوم المصرف بتعديل أسعار الفائدة أي فشل المصرف في نقل تكلفة التضخم إلى العملاء، ترتفع إجمالي التكاليف التي يتحملها المصرف مما يؤثر سلبًا على الربحية.¹

2.2.3. الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product

وفقًا لمكتب التحليل الاقتصادي (BEA) فإن الناتج المحلي الإجمالي هو قيمة السلع والخدمات التي ينتجها بلد ما بعد طرح قيمة السلع والخدمات المستهلكة في عمليات الإنتاج.² كما يتم تعريف الناتج المحلي الإجمالي على أنه إجمالي قيمة السلع والخدمات المنتجة والمسوقة داخل حدود دولة ما خلال فترة زمنية معينة. حيث يعكس هذا المؤشر الحالة الاقتصادية للدولة وقدرة اقتصاد هذه الدولة على تحقيق النمو والتوسع وتوفير مناصب العمل وتحسين دخل أفرادها، مما ينعكس على زيادة استهلاكهم وكذلك مدخراتهم واستثماراتهم الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج من جديد.³

يمثل الشكل رقم (1-7) تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة

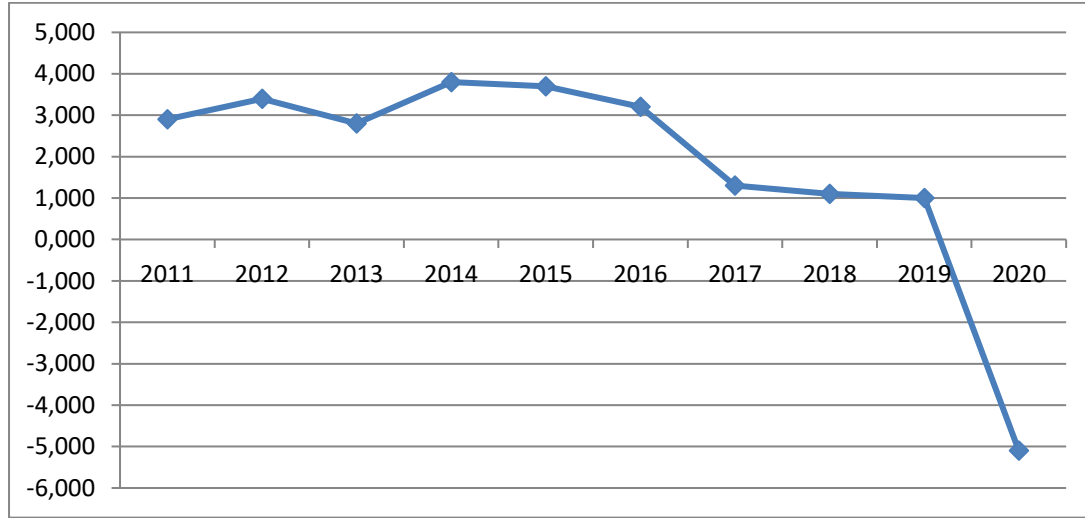
2020-2011.

¹ جورج ناصر شواقفة، أثر مخاطر التضخم على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، الأردن، المجلد 07، العدد 01، 2022، ص 495.

² Bureau of Economic Analysis, <https://www.bea.gov>, consulté le 16/11/2023.

³ نرمين مجدي، مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الإجمالي، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، العدد 19-2021، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 09.

الشكل رقم (1-7): تطور معدل نمو إجمالي الناتج المحلي GDP في الجزائر خلال الفترة 2011-2020.



المصدر: مجموعة البنك الدولي، www.data.albankaldawli.org، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/11/15.

يتضح من خلال الشكل البياني أن معدل الناتج المحلي الإجمالي GDP بالجزائر بلغ أقصاه سنة 2014، ثم بدأ بالهبوط إلى أن بلغ 1% سنة 2019، بينما شهد انهيارا سنة 2020 إلى -5%، والمرجح أن يكون أهم أسباب هذا الانهيار أزمة كورونا وما خلفته من ركود اقتصادي.

إنَّ أثر هذا المتغير على ربحية المصارف غير مُحدد، لأن طبيعة هذا الأثر تتغير بتغير الأوضاع الاقتصادية السائدة بالبلد، حيث أنه خلال فترات الركود تتدهور جودة الائتمان وتزيد معدلات التأخر عن السداد، مما يؤدي إلى انخفاض الربحية، أما في حالة الانتعاش الاقتصادي فإن هذا المؤشر يؤدي إلى زيادة الطلب على الائتمان، وبالتالي تعزيز الأداء المالي للمصارف التجارية وزيادة ربحيتها.¹

¹ Ahmad AL-HARBI, The determinants of conventional banks profitability in developing and underdeveloped OIC countries, Journal of Economics, Finance and Administrative Science, Vol.24, No.47, 2019, P.10.

3.2.3. أسعار النفط Oil Price

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها، لذلك تحرص الدول على تطوير العوامل التي تساعد في ذلك، بما في ذلك عامل الطاقة الذي يعتبر من أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي. ويمثل النفط أهم مصدر للوقود الأحفوري نظراً لمكانته المهيمنة في ميزان الطاقة العالمي.

يعبر سعر النفط عن القيمة النقدية لبرميل النفط الخام معبرا عنها بالدولار، أكثر ما يميز سوق النفط العالمي هو التقلب وعدم الاستقرار، مما يجعل أسعار النفط متقلبة باستمرار، صعوداً أو هبوطاً، وهو أمر يقلق الدول، إذ أن النفط أساس الكثير من الصناعات، وهو مصدر التقلبات من مكان إلى آخر، وهو أساس اقتصاديات العديد من الدول كالجائر.

يعود سبب تذبذب وعدم استقرار أسعار النفط العالمية إلى مجموعة من العوامل، تتجاوز قوى العرض والطلب (العوامل الاقتصادية) ومعدل إنتاج الأوبك من النفط، فهي تمتد لتشمل العوامل السياسية والبيئية والمالية. وغالباً ما تتمثل هذه العوامل في العوامل السياسية والاقتصادية ذات التأثير على القرارات الاقتصادية والسياسية للدول سواء المصدرة أو المستوردة للنفط.¹

يعتمد الاقتصاد الجزائري إلى حد كبير على المحروقات، فبالنظر إلى الميزان التجاري الجزائري نهاية شهر سبتمبر 2022، نجد أن صادرات المحروقات قد بلغت 42.58 مليار دولار في حين بلغت الصادرات من السلع خارج المحروقات 4.35 مليار دولار، أي أن صادرات الجزائر من المحروقات تمثل أكثر من 90% من إجمالي صادرات السلع.²

تطرق العديد من الأبحاث إلى تحليل أثر أسعار النفط على ربحية المصارف التجارية، وتوصلت أغلبها إلى وجود أثر إيجابي لارتفاع أسعار النفط على ربحية المصارف التجارية خاصة في الدول التي يعتمد اقتصادها بشكل مفرط على إنتاج وتصدير النفط كالجائر، وذلك راجع لكون ارتفاع أسعار النفط يعزز الإنفاق الحكومي في الدول المنتجة له، فبذلك يؤدي إلى تحفيز أنشطة القطاع الخاص في الجزائر

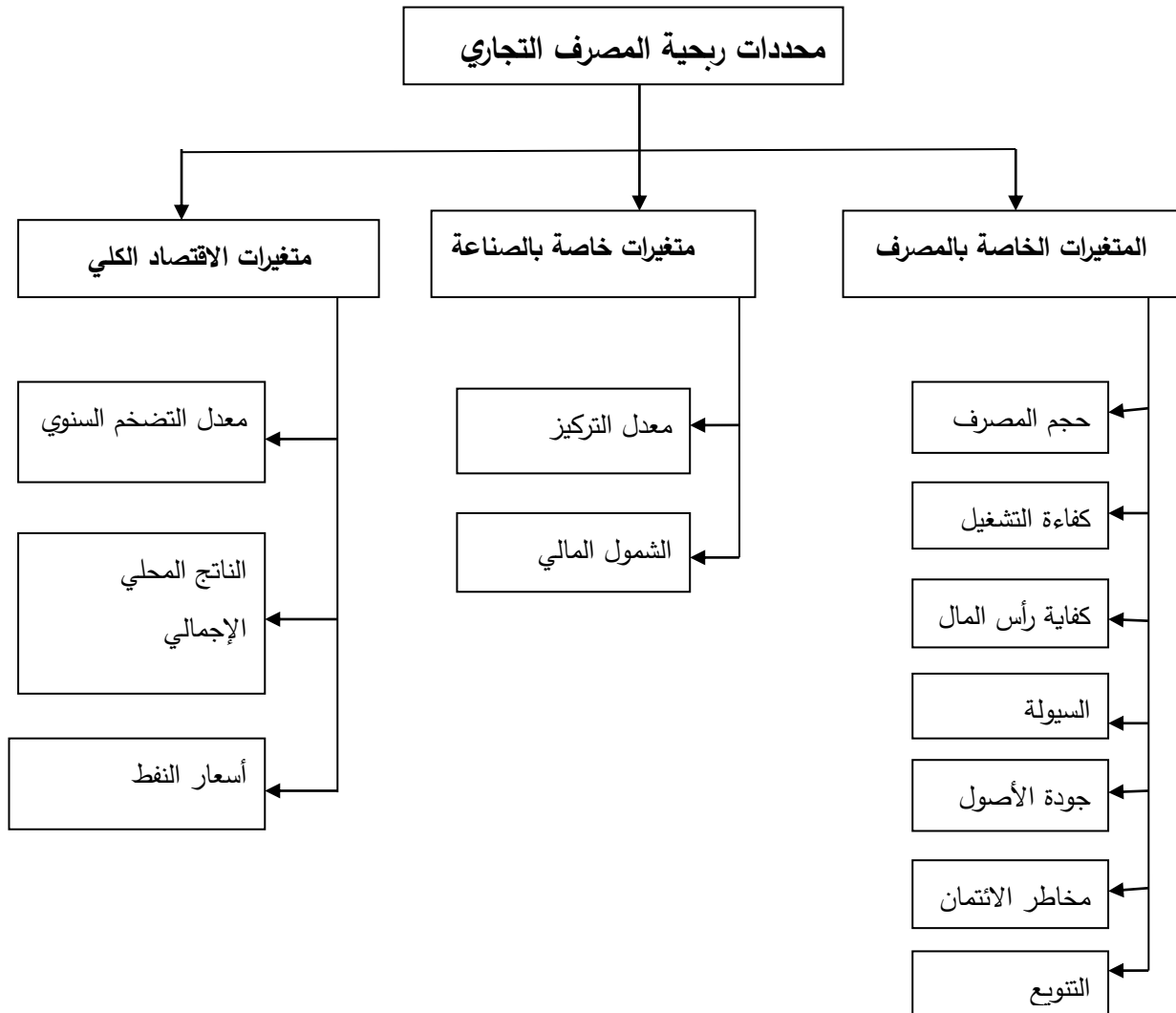
¹ Forum International Des Transports, Pétrole et transports La fin des carburants à prix abordable?, OECD Publishing, Paris, France, 2008, p.17.

² Banque d'Algérie, Tendances Monétaires Et Financières, Algeria, Janvier 2023, p.p.14, 15.

باعتبارها من أهم الدول المنتجة والمصدرة للنفط، مما يدفع هذا القطاع لتوسيع مشاريعه واستثماراته التي تساهم في تعزيز قدرة البنك على الإقراض، وبالتالي زيادة ربحية المصارف التجارية. كما أن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض دخل البلدان المنتجة له، الأمر الذي يؤثر سلبا عليها من جميع النواحي، بما في ذلك محدودية المشاريع الاستثمارية التي تنعكس سلبا على النظام المصرفي من حيث استقراره وربحيته.

يُخلص المخطط الممثل في الشكل رقم (8-1) محددات الربحية في المصارف التجارية التي تم تناولها في هذا المبحث.

الشكل رقم (8-1): محددات ربحية المصارف التجارية



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى ما سبق.

المبحث الثالث: قياس الربحية في المصارف التجارية

إن قياس الربحية في المصارف التجارية يكتسب أهميته من كون الربحية أحد أهم أهداف المصارف التجارية، حيث تقيس المصارف التجارية ربحيتها باستخدام جملة من المؤشرات المالية بهدف التأكد من مدى تحقيقها لأهدافها وقدرتها على خلق الأرباح. كما ويهتم بهذه المؤشرات مختلف الأطراف المتعاملة مع المصرف التجاري.

المطلب الأول: الأداء المالي وربحية المصارف التجارية

يتم في هذا المطلب تناول مفهوم تقييم الأداء المالي، مفهوم مؤشرات الربحية، أهميتها، خصائصها، الجهات المهتمة بنسب الربحية وحدودها.

1.1. تقييم الأداء المالي

يقصد بتقييم الأداء المالي عملية قياس مدى كفاءة المصرف في استخدام الموارد المتاحة له وفقا لمعايير محددة مسبقا، وتقدير مدى نجاحه في بلوغ أهدافه المنشودة والتي يجب أن تتسق بشكل مع متطلبات السياسة النقدية والائتمانية المستهدفة لتحقيق الاستقرار النقدي باعتباره من العناصر الأساسية اللازمة لضمان استمرار التنمية الاقتصادية بالمعدلات المنشودة.¹

يُقاس الأداء المالي باستخدام مجموعة من المؤشرات الكمية التي تحسب انطلاقا من معطيات مالية تمس جوانب عدة لنشاط المصرف، يهدف تقييم الأداء المالي إلى تحديد مدى تحقيق المصرف لأهدافه المسطرة. فالأداء المالي يسعى لتقييم سلامة المصرف وكفاءته في استخدام أصوله ومدى قدرته على خلق الأرباح. حيث أن هذه المؤشرات في مجملها تسمح بتقييم أداء المصرف من مختلف الجوانب ومن منظور جميع الأطراف المستخدمة للبيانات المالية للمصرف، كمجلس إدارة المصرف وملاكه، المستثمرون، المقرضون والمودعون وذلك لترشيد قراراتهم المالية.

قياس الأداء المالي وتقييمه يُتيح المقارنة بين النتائج المحققة من طرف المصارف المتنافسة، وكذلك المقارنة بين النتائج المحققة خلال فترات مختلفة من طرف نفس المصرف، وهو ما يسمح بالقيام

¹ صلاح الدين حسن السيسى، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية (الجزء الثاني)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2011، ص 200.

بعملية التقويم من خلال الوقوف على نقاط الضعف فيتم تصحيحها ودفعتها للأحسن والوقوف على نقاط القوة بغرض المحافظة عليها وتعزيزها.

عموما تسعى عملية تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية إلى تسليط الضوء على النقاط التالية:¹

- تقييم ربحية المصرف؛
- تقييم سيولة المصرف؛
- تقييم تطور نشاط المصرف؛
- تقييم مديونية المصرف.

لتقييم ربحية المصرف دور جد هام في تحسين الأداء، إذ أن هذه العملية تعكس قدرة المصرف على خلق الأرباح، وبالتالي الحكم على قدرته على الاستمرار في النشاط، كما يُقدم تقييم ربحية المصرف قياساً لنتيجة نشاطات المصرف وكفاءة القرارات المالية المتخذة أو التي ستتخذ.²

فنجاح المصارف التجارية واستمرارها يتطلب اهتمام المساهمين وممثليهم في مجالس الإدارة بتقييم الأداء المصرفي وتحليله بغرض ضمان أن إستراتيجية المصرف تسمح بالوصول إلى مستويات الأداء المخطط له. حيث يتم قياس الربحية باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية، وذلك على كلا المستويين الكلي والجزئي في المصارف التجارية.³

2.1 مفهوم مؤشرات الربحية

يتمثل الهدف الرئيسي للمصارف التجارية في تعظيم ثروة المالك، وتحقيق هذا الهدف مرهون بمجموعة من العوامل أهمها قدرة المصرف على تحقيق الأرباح، وتُقاس تلك القدرة بمجموعة من المؤشرات تسمى مؤشرات الربحية Profitability Ratios. تعكس مؤشرات الربحية الأداء الكلي

¹ محمد محمود أحمد الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 47.

² جابر شعيب الإسماعيل، المالية للقادة: أفضل الممارسات المالية للقادة وكبار التنفيذيين، دار الكتاب العلمية، بيروت، لبنان، 2018، ص 46.

³ حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص 202.

للمصرف ومدى استطاعته على خلق العوائد التي هي أساس بقاء المصارف التجارية واستمرارها، خاصة المصارف التي تعمل على تدعيم رأسمالها انطلاقاً من تخصيص جزء من أرباحها في شكل احتياطات، حيث تلعب دوراً أساسياً في استقطاب المتعاملين وزيادة ثقتهم في المصرف والوفاء له.¹

تكشف مؤشرات الربحية عن قدرة المصرف على تحقيق عائد مرضي من خلال عمليات الاستثمار، وتعتبر مؤشراً على الصحة المالية الجيدة ومدى فعالية المصرف في إدارة أصوله وقدرته على توليد الأرباح من أنشطته المختلفة، أي أن نسب الربحية تقيس كفاءة إدارة المصرف في الحصول على العائد من المبيعات، من الموجودات، من حقوق المالكين، ومن الأموال المتاحة.

3.1. أهمية نسب الربحية في المصارف التجارية

تكتسب مؤشرات قياس ربحية المصارف التجارية أهمية بالغة، نذكر منها ما يلي:

- ✓ إن نسب الربحية تسمح بإعطاء صورة واضحة حول مدى تقلب أو استقرار معدلات الربحية بين وحدات زمنية مختلفة انطلاقاً من دراسة تطور هذه النسب؛
- ✓ تلعب دوراً مهماً في جذب المساهمين ودفعهم نحو حيازة أسهم المصرف. فنسب الربحية تشير إلى مدى قدرة المصرف على جلب العوائد، وبالتالي تعكس قدرته على توزيع الأرباح على مساهميه؛
- ✓ تعكس نسب الربحية مدى قدرة المصرف على سداد ديونه والوفاء بالتزاماته، فكلما كانت الأرباح الناتجة عن استثمارات المصرف وباقي نشاطاته جيدة كان ذلك مؤشراً على قدرة المصرف على تسوية التزاماته المختلفة، أما في حالة قلة أرباح المصرف أو انعدامها تنخفض قدرته على تسوية التزاماته المختلفة؛
- ✓ تُستخدم نسب الربحية كمعايير رقابية يتم من خلالها تقييم الأداء، حيث يتم التخطيط إلى تحقيق مستوى معين من هذه النسب ل يتم فيما بعد المقارنة بين نسب الربحية المخطط لها ونسب الربحية المحققة فعلاً ومن ثم الكشف عن الانحرافات، فإن كانت هذه الانحرافات إيجابية يتم البحث عن الأسباب وتعزيزها، أما إن كانت الانحرافات سلبية يجب الكشف عن المعوقات ومعالجتها.

¹ حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين راضي، مرجع سابق، ص ص 204، 205.

4.1. خصائص نسب ربحية المصارف التجارية

يجب أن تتميز المؤشرات المالية بما فيها نسب الربحية بمجموعة من الخصائص لتحقيق الأهداف المرجوة منها، وأهم هذه الخصائص:¹

- ✓ إن اختيار المؤشرات المستخدمة في التحليل لا يتم إلا بعد فهم عميق للقضايا المراد تحليلها، للتأكد من أن المؤشرات المستخدمة تعكس الموضوع محل الدراسة؛
- ✓ يُشترط أن تتصف المؤشرات المالية بالبساطة والوضوح والقابلية للقياس؛
- ✓ ضرورة وجود علاقة وطيدة بين عناصر النسبة لتكون ذات دلالة وتفسير منطقي؛
- ✓ لا يكف الاعتماد على نسبة واحدة في تقييم ربحية المصرف التجاري، بل يجب تعزيزها بنسب أخرى لتأكيد النتائج، وأيضاً وجب التنوع في النسب المستخدمة بحيث تخدم مختلف الجهات المهتمة بالربحية، مما يضمن تقييم الربحية بشكل كامل؛
- ✓ ضرورة تطبيق التحليل المتحرك بغرض متابعة وتحليل تطور مؤشرات الربحية خلال مدة معينة، وقد يستخدم التحليل الأفقي مثلاً، كما قد يُستخدم التحليل لعدة سنوات وذلك باختلاف أهداف الدراسة؛
- ✓ يجب أن يكون هناك ارتباط بين أهداف تقييم الربحية والمؤشرات المستخدمة، فمهارة المحلل تتجلى في اختياره النسب الأكثر ملاءمة للأهداف المراد تحقيقها من خلال هذا التقييم.

5.1. الجهات المهتمة بنسب ربحية المصارف التجارية

- إن نسب الربحية مهمة لكل من تهتم معرفة قدرة المصرف على تحقيق العوائد أو تقييم مدى فعالية وكفاءة إدارة الشركة ونجاحها في بلوغ الأهداف المسطرة. وأكثر الأطراف اهتماماً بهذه النسب هم:²
- ❖ **أصحاب المصرف (المساهمون):** وهم مالكو أسهم المصرف الذين يضعون أموالهم تحت تصرف المصرف بغرض الاستفادة من الأرباح، وهذه الفئة تهتم بنسب الربحية لمعرفة قدرة المصرف على توزيع الأرباح.

¹ عبد الناصر نصري، أثر إدارة المخاطر النظامية على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة محمد الشريف مساعديّة - سوق اهراس -، الجزائر، 2020-2021، ص 183.

² زياد رمضان ومحفوظ جودة، مرجع سابق، ص 263.

- ❖ **إدارة المصرف التجاري:** إن مجلس إدارة المصرف يهتم بنسب الربحية للتأكد من أن الأهداف المخطط لها تحققت، حيث يقوم بمقارنة نسب الربحية المحققة بتلك المتوقعة ليتم تحديد الانحرافات وتحليلها واقتراح الحلول المناسبة، كما تقوم الإدارة أيضا بمقارنة النسب المالية الخاصة بها بالنسب المالية للمصارف الأخرى خاصة المنافسة لها.
 - ❖ **المصرف المركزي:** يشرف المصرف المركزي على النظام المصرفي في البلد، ويتولى مسؤولية الإشراف والرقابة على المصارف التجارية، ولهذا الغرض يفرض عليها إيفاءه ببعض بنود القوائم المالية للمصرف ليتأكد المصرف المركزي من احترامها للنسب القانونية كالاختياطي القانوني، ونسبة السيولة القانونية، ونسبة ضبط الائتمان.
 - ❖ **الهيئة العامة لسوق المال:** تتابع الهيئة العامة للسوق المالي المؤشرات المالية للمصارف التجارية بصفة عامة، للتأكد من التزام هذه المصارف بالشروط والتعليمات المنصوص عليها، وكذا متابعة عمليات السوق من حيث وفائها بالقواعد المقبولة.
 - ❖ **المستثمرون في الأوراق المالية:** يُراقب المستثمرون في الأوراق المالية نسب ربحية المصرف التجاري بغرض التأكد من قدرته على دفع الفوائد والوفاء بديونه اتجاه المقرضين في الآجال المحددة، كما يُتاح لهم المقارنة بين مختلف نسب ربحية المصارف التجارية المدرجة في البورصة، كالمقارنة بين مؤشر ربحية السهم أو بين العائد على حقوق الملكية لمجموعة من المصارف، وكل هذا بغرض اتخاذ قرار التداول في الأوراق المالية من عدمه.
 - ❖ **المودعون:** إن الشخص قبل إيداع أمواله لدى مصرف مُعين يُحاول التأكد من الوضعية المالية لهذا المصرف وكفاية رأس ماله، بغرض ضمان أنه قادر على تلبية طلب سحب الوديعة كاملة أو جزء منها عند الطلب أو في الموعد المتفق عليه.
 - ❖ **الدولة:** الدولة أو بالتحديد السلطة الضريبية هي الأخرى تهتم وتتابع نسب ربحية المصرف، حيث أنه يُفترض أن تزود المصارف مديرية الضرائب بتقارير مالية سنوية تشمل القوائم المالية السنوية بالإضافة إلى تحليلات مالية مفصلة، ليسهل عليها أداء مهامها، ولتتمكن من تحديد مبلغ الضرائب على الأرباح الواجب دفعها من طرف المصرف، كما تسعى هذه الجهات للتأكد من احترام المصرف وتنفيذه للأحكام الضريبية.
- يرجع تعدد نسب الربحية أساسا إلى اختلاف غاية الأطراف المهمة بهذه النسب، فلكل طرف هدف أساسي يسعي لتحقيقه من خلال علاقته بالمصرف، لذلك نجد كل طرف من هذه الأطراف يهتم بنسب الربحية التي تخدم أهدافه.

6.1. حدود نسب ربحية المصارف التجارية

رغم أهمية نسب الربحية واستخدامها الشائع إلا أن هذا لا يعني أن هذه النسب خالية من النقائص والعيوب، وفيما يلي بعض حدود هذه النسب:¹

- ✓ إن العديد من المصارف تدمج بعض عناصر الميزانية وتضعها في عنصر واحد، مما يؤثر على مصداقية النسب والنتائج المتحصل عليها من طرف المحلل المالي؛
- ✓ تعتبر نسب الربحية وسيلة للتحليل المالي وليست غاية في حد ذاتها، فهي تمنحنا مؤشرات حول ربحية المصرف دون تقديم أي تفسير لها ولا اقتراح حلول؛
- ✓ لا تُظهر نسب الربحية ولا النسب المالية الأخرى نشاطات الإدارة وخطتها، فهي عبارة عن صيغة رياضية بين بنود المصرف في تاريخ محدد أو بين فترتين زمنيتين؛
- ✓ تختلف الطرق المحاسبية المستخدمة من قبل المصارف في تقييم أصولها واستهلاكها واحتياطاتها الاختيارية مما قد يُخل بمصداقية عملية مقارنة نسب الربحية بين المصارف المختلفة؛
- ✓ يُخل التضخم بدقة نسب الربحية وبالأخص عند المقارنة بين نتائج عدة فترات زمنية.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس الربحية في المصارف التجارية

تناول هذا المطلب مؤشرات قياس الربحية في المصارف التجارية، حيث تم التطرق إلى مؤشرات قياس الربحية الأكثر استعمالاً عبر تصنيفها إلا مجموعتين:²

- ✓ المتغيرات المستندة على المحاسبة لقياس الربحية والتي تسمى أيضاً بمؤشرات الربحية المحاسبية؛
- ✓ المتغيرات المستندة إلى السوق لقياس الربحية والتي تعرف أيضاً بمؤشرات السوق.

1.2. نسب الربحية المحاسبية

تتضمن هذه المجموعة النسب التي يتم حسابها اعتماداً على محاسبة المصرف. إن هذه النسب شائعة الاستعمال في الدراسات السابقة خاصة عند تحليل ربحية المصارف الناشئة بدول لا يوجد بها أسواق مالية منظمة ونشطة، فتكون نسب الربحية المحاسبية في هذه الحالة هي الأداة الأنسب لتقييم ربحية المصرف وأدائه المالي. مؤشرات الربحية المحاسبية متعددة نذكر منها المؤشرات التالية:

¹ زياد رمضان ومحفوظ جودة، مرجع سابق، ص 277.

² حاكم محسن الربيعي ومحمد عبد الحسين راضي، مرجع سابق، ص 108.

1.1.2. معدل العائد على الأصول (ROA)

أ- تعريف معدل العائد على الأصول

معدل العائد على الأصول ROA أو ما يسمى بمعدل العائد على الاستثمار هو مؤشر مالي يُستخدم لقياس ربحية إجمالي الأصول المصرفية. يُعتبر العائد على الأصول ROA من أهم المؤشرات المعبرة عن الربحية وأكثرها شيوعاً في معظم الدراسات التطبيقية، حيث يعكس هذا المؤشر ربحية أصول المصرف مع أخذ كافة بنود الميزانية بعين الاعتبار، وتُشير أغلب الدراسات إلى أن العائد على الأصول يُقيّم بشكل أساسي قدرة مديري المصارف على إدارة الإيرادات والمصروفات مع تحقيق أرباح من الأصول.¹

ب- حساب معدل العائد على الأصول

يحسب العائد على الأصول بقسمة صافي الدخل على إجمالي أصول البنك، فهو بذلك يقيس مدى جودة استخدام إدارة البنك لعناصر أصوله.² وبغية الحصول على نتائج أكثر دقة يتم استخدام متوسط إجمالي الأصول في الكثير من الدراسات بدل إجمالي الأصول، ويسمى بالعائد على متوسط الأصول ROAA.

يُحسب العائد على متوسط الأصول ROAA بالصيغة التالية:³

$$\text{معدل العائد على متوسط الأصول ROAA} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}}$$

¹ Moussa GARBA, Analyse des approches prudentielles de la gestion des risqué bancaires: quelques constats économétriques sur les banques Africaines, Une thèse de doctorat publiée , Université Nice Sophia Antipolis, France, décembre 2016, P. 207.

² Emmanuel N.ROUSSAKIS, Commercial Banking in an Era of Deregulation, Third Edition, Greenwood publishing group, United State of America, 1997, p.242.

³ Vincent CHARLESand Mukesh KUMAR, Business Performane Measurement and Management, First Published, Cambridge Scholars Publishing, Cambridge, England, 2014, p.201.

ج- دلالة معدل العائد على الأصول

يشير العائد على الأصول إلى مقدار صافي الدخل الناتج عن كل وحدة نقدية من الأصول. مما يعني أن ارتفاع النسبة يدلّ على أن البنك أكثر ربحية، في حين يدل معدل العائد على الأصول المنخفض على أن المصرف يواجه صعوبات في الحصول على الدخل، وهو غالباً ما يعكس ارتفاع نفقات التشغيل أو ضعف سياسات الإقراض والاستثمار، أمّا معدل العائد على الأصول المرتفع فيُعتبر مؤشراً جيداً لوضع المصرف، إذ يشير عموماً إلى قلة نفقات التشغيل أو قوة ونجاح سياسات الإقراض والاستثمار.¹

د- مكونات العائد على متوسط الأصول

يُجزأ نموذج ديبونت DuPont مؤشر العائد على الأصول إلى مؤشرين، هما هامش الربح الصافي ومعدل دوران الأصول، ويعبّر على مؤشر العائد على الأصول بالصيغة الرياضية التالية:²

معدل العائد على الأصول = هامش الربح الصافي × معدل دوران الأصول

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الإيرادات}} \times \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}}$$

حيث أنّ:

- ✓ هامش الربح الصافي يعبر عن مقدار الدخل الصافي الذي يُحصله المصرف من كل وحدة نقدية واحدة من المبيعات؛
- ✓ معدل دوران الأصول هو مؤشر عن الكفاءة ويشير إلى مقدار الإيرادات التي يحققها المصرف من كل وحدة نقدية من الأصول.

¹ Emmanuel N.ROUSSAKIS, OP.Cit, p.242.

² Vincent CHARLES and Mukesh KUMAR, Op. Cit, p.201.

تكمّن أهمية معادلة DuPont الخاصة بالعناصر المكوّنة للعائد على الأصول في مساعدة المحلل على تقييم العوامل التي تؤثر على العائد على أصول المصرف. يوفر تحليل DuPont نقطة انطلاق لتحديد نقاط القوة والضعف في المصرف، إذ أنه يساعد الإدارة في الكشف عن المكون الذي سبب التعثر في العائد على الأصول ومن ثمة البحث عن أسباب ذلك ثم إيجاد الحلول المناسبة. على سبيل المثال، إذا أبرز تحليل DuPont أن انخفاض معدل العائد على الأصول راجع إلى مؤشر معدل دوران الأصول، في هذه الحالة يُفترض أن تقوم إدارة المصرف بتحليلات إضافية للوقوف على نقاط الضعف، وقد تشمل هذه التحليلات فحص دوران مختلف عناصر الأصول، ليتم الكشف عن نقاط الضعف ثم العمل على معالجتها.

2.1.2. معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)

أ- تعريف معدل العائد على حقوق الملكية

يُعد نموذج العائد على حقوق الملكية ROE من أكثر المقاييس أهميةً، إذ أنه يُمكن من قياس نسبة العائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية، وكلما ارتفع العائد على حقوق الملكية كان ذلك مؤشراً إيجابياً لأنه يدل على أن المصرف يمكنه توزيع المزيد من الأرباح. أو بصيغة أخرى، تقيس نسبة العائد على حقوق الملكية كفاءة المصرف التجاري في توظيف أموال حملة الأسهم العادية.¹

ب- حساب معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)

العائد على حقوق الملكية ROE هو أداة لقياس العائد الذي يحققه المصرف على حقوق المساهمين، أي أنه يُعبر عن الربحية كنسبة مئوية من إجمالي حقوق الملكية، لكن عادة ما يتم استخدام متوسط حقوق الملكية بدل إجمالي حقوق الملكية، حيث يعطي هذا التعديل تصوراً أكثر دقة لهذه النسبة، ويطلق على هذه الصيغة المعدلة العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE.²

¹ وليد محمد الشباني، مبادئ المحاسبة والتقارير المالي، العبيكان للنشر، الرياض، السعودية، 2014، ص 233.

² Fouad H. BESEISO, The Developing Role of Islamic Banking and Finance: From Local to Global Perspectives, Economic Future Center for Consultancy and strategic Studies, First edition, Emerald Group Publishing Limited, Bingley, United kingdom, 2014, p. 53.

أي أن معدل العائد على متوسط حقوق الملكية يعكس كفاءة إدارة المصرف في استخدام موارده وقدرته على تحويل استثمارات الأسهم إلى أرباح، ويحسب بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على متوسط حقوق الملكية. حيث يُعبر عنه بالعلاقة التالية:¹

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{متوسط حقوق الملكية}}$$

يُعبّر متوسط حقوق الملكية عن متوسط الأسهم العادية والاحتياطات والأرباح المحتجزة بين بداية ونهاية الفترة، أي أنه يتم استبعاد الأسهم الممتازة عند حساب هذا المؤشر.²

ج- دلالة معدل العائد على متوسط حقوق الملكية

يُعد معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) السالب مؤشراً سلبياً للمصرف، إذ أنه يدل على أن المصرف عاجز عن توزيع الأرباح بالإضافة إلى كونه يتكبد خسائر، واستمرار هذه النتيجة والخسائر المصاحبة لها يؤدي في النهاية إلى استنزاف قاعدة رأس مال المصرف، الأمر الذي يُعرض حاملي الأسهم للخطر. في حين يُعد معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) الموجب مؤشراً جيداً يدل على أن عائد المصرف على حقوق الملكية أكبر من تكلفة حقوق الملكية، مما يضمن الحفاظ على ثروة مالكي المصرف وخلق قيمة لهم وهو الهدف الأساسي للمساهمين.³

د- مكونات العائد على حقوق الملكية

يقسم نموذج DuPont العائد على حقوق الملكية ROE إلى مكونين وهما العائد على الأصول ROA والرافعة المالية EM، ويتم التعبير عليها بالصيغة الرياضية:⁴

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \text{معدل العائد على الأصول} \times \text{الرافعة المالية}$$

¹ Vincent CHARLES and Mukesh KUMAR, Op.Cit, p.202.

² وليد محمد الشباني، مرجع سابق، ص 233.

³ European Central Bank, Beyond ROE—How to measure bank performance, September 2010, p.08.

⁴ Vincent CHARLES and Mukesh KUMAR, Op.Cit, p.202.

وبتعويض العائد على الأصول بمكوناته تصبح المعادلة كالتالي:¹

العائد على حقوق الملكية = صافي هامش الربح × معدل دوران الأصول × الرافعة المالية

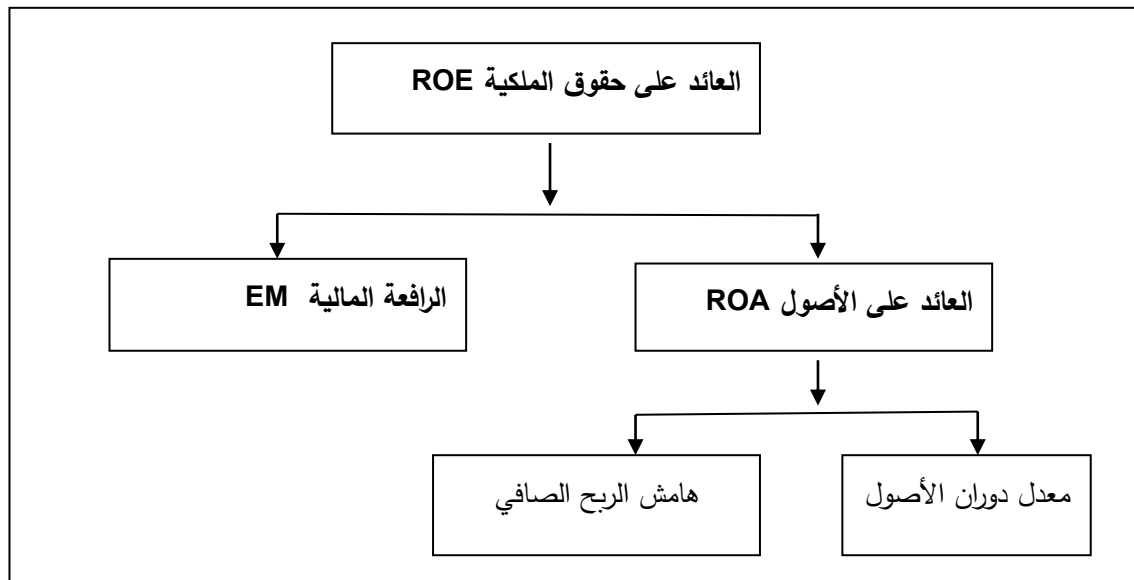
$$\frac{\text{العائد على حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الإيرادات}} \times \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}} \times \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{حقوق الملكية}}$$

مما سبق نستنتج العلاقة بين العائد على حقوق الملكية ROE والعائد على الأصول ROA. العائد على الأصول ROA هو أحد مكونات العائد على حقوق الملكية ROE، حيث أنه كلما كان ROA جيدا انعكس إيجابا على قيمة ROE، والعكس صحيح.

يلعب تفكيك نموذج DuPont لمكونات العائد على حقوق الملكية أهمية كبرى في تفسير قيمة العائد المحقق، فإذا حقق المصرف عائد على حقوق الملكية مرتفعا أو متدنيا فإن السبب يعود للعائد على الأصول أو للرافعة المالية أو كليهما مما يساعد في التحكم فيه والعمل على المحافظة عليه وتطويره، فإذا أراد المصرف رفع معدل العائد على حقوق الملكية عليه الرفع في أحد مكوناته أو أكثر، كالزيادة في معدل العائد على الأصول.

يُخلص الشكل الموالي لمكونات العائد على حقوق الملكية ROE.

الشكل رقم (1-9): العناصر المكونة للعائد على حقوق الملكية



المصدر: من إعداد الباحثة استنادًا إلى ما سبق

¹ Vincent CHARLES and Mukesh KUMAR, Op.Cit, p.202.

3.1.2. هامش الفائدة الصافي (NIM) Net Interest Margin

أ- تعريف هامش الفائدة الصافي NIM

يُعتبر هامش الفائدة الصافي مؤشراً مهماً من مؤشرات الربحية، حيث يُعنى بفحص ربحية الأعمال الأساسية للمصارف التجارية بدقة أكثر، فهو يعكس العائد الذي تم الحصول عليه من خلال نشاط الوساطة التقليدي والمتمثل في قبول الودائع وإقراض الأموال، فهو بذلك يُعبر عن الفرق بين أرباح الفوائد المحققة من طرف المصرف وتكاليف الفوائد الممنوحة للغير مقابل عمليات الإيداع أو الإقراض بالنسبة للأصول المُدرة للدخل، ويُعتبر هذا الفرق المصدر الرئيسي لربحية الأنشطة المصرفية.¹

تسعى المصارف التجارية للمحافظة على هامش الفائدة الصافي وتعظيمه، لذلك تتابع المصارف هامش الفائدة الصافي بدقة وحذر، فإذا تم تسجيل تدهور في هذه النسبة، وجب على المصرف اتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة أرباح الفوائد والتحكم بشكل فعال في الفوائد الممنوحة. ونظراً لكون التغيرات في معدل الفائدة تؤثر على كل من دخل الفائدة المحقق وتكاليف الفوائد المدفوعة للغير، فإنه يتوجب على الإدارة العمل على الاستفادة من تغيرات أسعار الفائدة. وبالتالي، فإن نسبة هامش الفائدة الصافي هي مؤشر مهم على قدرة المصرف على إدارة مخاطر أسعار الفائدة.²

ب- حساب هامش الفائدة الصافي NIM

تمثل نسبة هامش الفائدة الصافي حاصل قسمة صافي إيرادات النشاط المصرفي والتي تمثل الفرق بين دخل الفائدة ومصارف الفائدة على الموجودات العاملة والمولدة لهذا الدخل، وتحسب وفقاً للعلاقة التالية:³

$$\text{هامش الفائدة الصافي (NIM)} = \frac{\text{دخل الفائدة} - \text{مصاريف الفائدة}}{\text{الموجودات المربحة}}$$

¹ Mariarosa BORRONI and Simone ROSSI, Banking in Europe: The Quest for profitability after the Great Financial Crisis, Springer, switzerland, 2019, p.34.

² Emmanuel N.ROUSSAKIS, Op. Cit, p.243.

³ حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين راضي، مرجع سابق، ص ص 109، 110.

ج- دلالة هامش الفائدة الصافي NIM

إن هامش الفائدة الصافي الموجب يدل على ربحية أنشطة المصرف وأن الإيرادات المحققة من فوائد القروض تغطي الأعباء الممنوحة على الودائع مع تحقيق هامش، لذلك إذا كان هامش الفائدة الصافي كبيراً اعتبر مؤشراً إيجابياً للمصرف. ومن العيوب التي قد تؤثر على مدى صحة ودقة نتائج هامش الفائدة الصافي، نجد ما يلي:¹

- ✓ يأخذ هامش الفائدة الصافي بعين الاعتبار الإيرادات والتكاليف الناتجة عن عمليات قبول الودائع ومنح القروض فقط، فهو بذلك يتجاهل المصادر الأخرى لأعباء وإيرادات المصرف، خاصة وأن النظام المصرفي أصبح يقدم الكثير من الخدمات والمنتجات التي تُدر عليه بإيرادات معتبرة، لذلك قد يُقدم هامش الفائدة الصافي صورة غير حقيقية حول قدرة المصرف على توليد الدخل.
- ✓ عدم قدرة هامش الفائدة الصافي NIM على الفصل في مدى أهمية دخل الفائدة وتكاليف الفائدة في حساب صافي دخل الفوائد. فمن الممكن أن تشير الزيادة في دخل الفائدة، إلى عملاء أكثر خطورة وعلى استعداد لدفع أسعار فائدة أعلى مقابل مخاطر إفلاسهم، كما يمكن أن يؤدي خفض معدل الفائدة على الودائع إلى فقدان ولاء العملاء وسحبهم لودائعهم ووضعها لدى مصرف آخر.

4.1.2 هامش الربح الصافي (NPM) Net Profit Margin

أ- تعريف هامش الربح الصافي

يقيس هامش الربح الصافي مدى كفاءة المصرف في إدارة مختلف عناصر أصوله، فهو يشير إلى معدل الربح الذي يحققه المصرف من المبيعات والإيرادات الأخرى، وتعكس نسبة هامش الربح الصافي مقدار الأرباح التي يتحصل عليها ملاك المصرف من كافة الأنشطة، ويُعبر عن الربح الذي يحققه المصرف مقابل كل وحدة نقدية واحدة (1 دينار جزائري مثلاً) من المبيعات.²

¹ Mariarosa BORRONI and Simone ROSSI, Op.Cit, pp. 34-36

² جابر شعيب الإسماعيل، مرجع سابق، ص 47.

ب- حساب هامش صافي الربح

هامش صافي الربح هو نسبة صافي الربح بعد خصم الضرائب إلى إجمالي الإيرادات، ويحسب بالعلاقة التالية:¹

$$\text{هامش صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{المبيعات}}$$

ج- دلالة هامش الربح الصافي

انطلاقاً من تعريف هامش الربح الصافي يتضح أن هذا المؤشر يقيس مدى نجاح المصرف وقدرته على تحقيق الأرباح الصافية، إذ تعكس النسبة هامش الربح الصافي قيمة الربح الصافي المحقق من كل دينار مبيعات، فكلما ارتفع هامش الربح الصافي دل على انخفاض التكاليف وزيادة الأرباح الصافية وهو ما يسعى إليه المصرف.

5.1.2. العائد على الودائع (ROD)

أ- تعريف العائد على الودائع ROD

يتميز المصرف التجاري عن غيره من المصارف بقبول الودائع والعمل على توظيفها في قروض واستثمارات مختلفة سعياً منه لتحقيق أقصى عائد ممكن. ويُعبر معدل العائد على الودائع عن الدخل المُحقق انطلاقاً من عمليات توظيف هذه الودائع، فهو بذلك يقيس مدى قدرة المصرف وبراعته في خلق الأرباح من خلال توظيف مختلف الودائع التي بحوزته واستثمارها في أوجه مُتعددة.

ب- حساب العائد على الودائع ROD

العائد على الودائع هو حاصل قسمة الأرباح الصافية للمصرف على إجمالي الودائع خلال فترة معينة، يُحسب العائد على الودائع بالعلاقة التالية:²

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

¹ Lawrence J GITMAN et al., Fundamentals of Investing, Third Edition, Pearson, Australia, 2011, p.288.

² حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين راضي، مرجع سابق، ص 113.

ج- تفسير العائد على الودائع ROD

تعتبر مداخل توظيف الودائع من أهم إيرادات المصرف التجاري. حيث أن ارتفاع معدل العائد على الودائع يعتبر مؤشراً إيجابياً يشير إلى حسن توظيف المصرف للودائع التي بحوزته مما أدى إلى تحقيق إيرادات أكبر، أما معدل العائد على الودائع المنخفض فيدل على فشل المصرف وعدم توظيفه الجيد للودائع التي يحوز عليها مما نتج عنه إيرادات أقل.

6.1.2. العائد على الأموال المتاحة (ROR) Return on Resources

أ- تعريف العائد على الأموال المتاحة

يدرس هذا المؤشر قدرة المصرف على تحقيق العوائد من جميع الموارد المتاحة له والتي تشمل إجمالي الودائع وحقوق الملكية، وذلك عن طريق توظيفها في قروض واستثمارات متنوعة.¹

ب- حساب العائد على الأموال المتاحة

يُحسب العائد على الأموال المتاحة بقسمة الدخل الصافي المحقق من طرف المصرف على مجموع الموارد المتاحة له، ويُعبر عنه بالعلاقة الحسابية التالية:²

$$\text{معدل العائد على الأموال المتاحة} = \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{إجمالي الودائع} + \text{حقوق الملكية}}$$

ج- دلالة العائد على الأموال المتاحة

إن النسبة الموجبة العالية لمعدل العائد على الأموال المتاحة تدل على نجاح المصرف في استغلاله موارده المتاحة وحسن توظيفها، ويشير هذا المعدل إلى حجم الربح الصافي الناتج عن توظيف الدينار الواحد من الموارد التي يحوز عليها المصرف، وبالتالي هذا المؤشر يعكس قدرة المصرف على تحقيق الأرباح الصافية انطلاقاً من توظيف واستثمار حقوق الملكية ومختلف الودائع. في حين أن النسبة الضئيلة (أو السالبة) لهذا المؤشر تدل على فشل المصرف في استغلال الموارد الموجودة تحت تصرفه وسوء توظيفها مما نتج عنه أرباح ضئيلة (أو خسائر).

¹ حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين راضي، مرجع سابق، ص 113.

² حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية (أداؤها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية)، دار اليازوري للنشر، عمان، الأردن، 2018، ص 62.

2.2. مؤشرات السوق

بالإضافة إلى تقييم الربحية باستخدام النسب المالية المستندة لمحاسبة المصرف، يهتم المحللون الماليون وكذا المستثمرون بتقييم ربحية المصارف اعتماداً على مؤشرات السوق المالية، فهم يهتمون بمعرفة الأسعار السوقية للأسهم، فالاهتمام الأكبر للمستثمر في أسهم المصارف يتمثل في معرفة قدرة المصارف على توليد قيمة لحملة الأسهم، فبذلك نجد أن الاهتمام بتقييم الربحية استناداً إلى السوق المالي قد أدى لظهور جملة من المؤشرات الإضافية المهمة لكل من المستثمرين والمحللين الماليين.¹ ومن الناحية النظرية، فإن مؤشرات السوق هي أفضل مؤشر لربحية المصرف لأنها تعكس تقييم السوق للمصرف، ولكن نظراً لكون أسهم العديد من المصارف متوسطة الحجم وصغيرة الحجم لا يتم تداولها بنشاط في الأسواق الوطنية، فإن نسب الربحية المحاسبية تعد بديلاً فعالاً لتقييم الأداء.² سنتطرق فيما يلي إلى أهم هذه المؤشرات:

1.2.2. نصيب السهم العادي من الأرباح المحققة (EPS) Earning Per Share

أ- مفهوم نصيب السهم العادي من الأرباح المحققة

يشير نصيب السهم العادي من الأرباح المحققة إلى مقدار عائد كل سهم من الأسهم العادية للمصرف، ويسمى أيضاً بربحية السهم الواحد.³ أي أن هذا المؤشر يقيس قيمة العائد الذي يحصل عليه كل سهم عادي من أسهم المصرف، حيث يكتسب هذا المؤشر أهمية بالغة في السوق المالية إذ يُعتبر هو المقياس الأساسي لقيمة السهم، لذلك يقوم حملة الأسهم والمستثمرين الراغبين في حيازة أسهم المصرف بتتبع هذا المؤشر باستمرار لاتخاذ قرار شراء الأسهم أو بيعها.

¹حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين راضي، مرجع سابق، ص 114.

² Emmanuel N.ROUSSAKIS, Op.Cit, p.242.

³ Rich GILDERSLEEVE, Winning Business: How to use Financial Analysis and Benchmarks to outscore your competition, Gulf Publishing Company, USA, 1999, p.46.

ب- حساب نصيب السهم العادي من الأرباح المحققة

يُعبّر عن حصة السهم العادي من الأرباح بحاصل قسمة الدخل الصافي على عدد الأسهم العادية الصادرة، وذلك كما يلي:¹

$$\text{نصيب السهم العادي من الأرباح المحققة EPS} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

ج- دلالة نصيب السهم العادي من الأرباح المحققة

إن قيمة مؤشر نصيب السهم العادي من الأرباح المحققة تمثل حصة السهم العادي الواحد من الأرباح المحققة بغض النظر عما إن كانت موزعة أم لا، فكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر دلّ ذلك على أن المصرف حقق أرباحاً أكثر، أما انخفاضه فيشير إلى قلة الأرباح المحققة خلال الفترة المعنية.

2.2.2. نصيب السهم العادي من الأرباح الموزعة (DPS) Dividends Per Share

أ- مفهوم نصيب السهم العادي من الأرباح الموزعة

يُعبّر هذا المؤشر عن الحصة النقدية التي سوف يحصل عنها المستثمر مقابل تواجد هذا السهم في محفظته الاستثمارية.² بمعنى أن نصيب السهم العادي من الأرباح الموزعة DPS يشير إلى الأرباح النقدية التي سيحصل عليها المساهم عند توزيع الأرباح مقابل كل سهم من أسهمه العادية الصادرة عن المصرف.

إن نصيب السهم العادي من الأرباح الموزعة DPS يشبه كثيراً نصيب السهم العادي من الأرباح المحققة EPS، إذ أن هذا الأخير يشير إلى ما حققه المساهمون من ربح خلال فترة معينة، بينما يُشير DPS إلى المبلغ الذي تم دفعه للمساهمين فعلياً عند توزيع الأرباح. حيث يميل المستثمرون إلى شراء

¹Janice LOFTUS et al., Financial Reporting, Fourth edition, John Wiley and Sons Australia, Australia, 2023, p. 665.

² محمد الفاتح محمود بشير المغربي، التمويل والاستثمار في الإسلام، مرجع سابق، ص 157.

أسهم المصارف التي تدفع أرباحًا منتظمة ويسعون إلى اجتناب الاستثمار في تلك التي لا تُوزع الأرباح بطريقة منتظمة.¹

ب- حساب نصيب السهم العادي من الأرباح الموزعة

يتم حساب نصيب السهم العادي من الأرباح الموزعة بقسمة إجمالي توزيعات الأرباح المدفوعة للمساهمين على مدار السنة بأكملها (بما في ذلك توزيعات الأرباح المؤقتة) على عدد الأسهم العادية الصادرة، ومنه فإن هذه النسبة تُحسب كالتالي:²

$$\text{نصيب السهم العادي من الأرباح الموزعة} = \frac{\text{الأرباح الموزعة على المساهمين}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

ج- دلالة نصيب السهم العادي من الأرباح الموزعة DPS

كلما كان مؤشر نصيب السهم العادي من الأرباح الموزعة مرتفعًا دل ذلك على أن المصرف حقق أرباحًا معتبرة ووزع جزءًا كبيرًا منها على المساهمين، أما انخفاضه فيُشير إلى قلة الجزء الموزع من الأرباح وذلك يعود لأحد السببين إما لقلة الأرباح المحققة أو نتيجة قرار الإدارة بتوزيع جزء ضئيل من الأرباح أو الامتناع عن توزيع الأرباح على حملة الأسهم العادية.

3.2.2. نسبة السهم إلى الربحية (P/E) Price to Earning

أ- مفهوم نسبة السهم إلى الربحية

تعتبر نسبة السهم إلى الربحية أحد أهم المؤشرات المعتمد عليها في تقييم ومقارنة الأسهم في الأسواق المالية العالمية، حيث تكتسب أهمية كبيرة من طرف المستثمرين والمحللين الماليين. تدل نسبة السهم إلى الربحية على مدى استعداد المستثمرين في السوق المالية لدفع ثمن السهم مقابل كل دينار ربح

¹ J.P. OBIENUGH, Jonbull's Stock Guide: How To Invest Profitability In A Volatile Stock Market, Trafford, Canada, 2010, p. 235.

² Ibid, p.235.

يحققه المصرف خلال فترة معينة.¹ أو بمعنى آخر يرمز هذا المؤشر لعدد المرات التي يستفيد فيها المستثمر من الربح لتغطية السعر المدفوع عن السهم لذلك يطلق عليه تسمية مضاعف الأرباح.²

ب- حساب نسبة السهم إلى الربحية

يعبر عن نسبة السهم إلى الربحية بقسمة سعر السوق للسهم معبرا عنه بسعر آخر إغلاق للسهم على ربحية السهم الواحد EPS، وتحسب بالعلاقة التالية:³

$$\text{نسبة السهم إلى الربحية} = \frac{\text{آخر إغلاق للسهم}}{\text{ربحية السهم الواحد}}$$

ج- دلالة نسبة السهم إلى الربحية

سبق وذكرنا أن نسبة السهم إلى الربحية تُعبر عن المبلغ النقدي الذي سيدفعه المستثمر عن السهم مقابل كل وحدة نقدية من الربح المحقق من قبل المصرف، فإذا افترضنا أن نسبة السهم إلى الربحية $P/E = 5$ فإن هذا يعني أن المستثمر في السوق المالي مستعد لدفع مبلغ يساوي خمسة أضعاف ربحية السهم الواحد EPS كثمان السهم الواحد.

عادة ما تشير نسبة السهم إلى الربحية المنخفضة إلى أن سعر السهم منخفض، فكلما انخفض هذا المؤشر فإن المستثمر سيدفع سعر أقل ليحصل على ربح أكبر مما يؤدي إلى تفاؤل المستثمرين، بينما تشير نسبة السهم إلى الربحية المرتفعة إلى أن سعر السهم مرتفع.

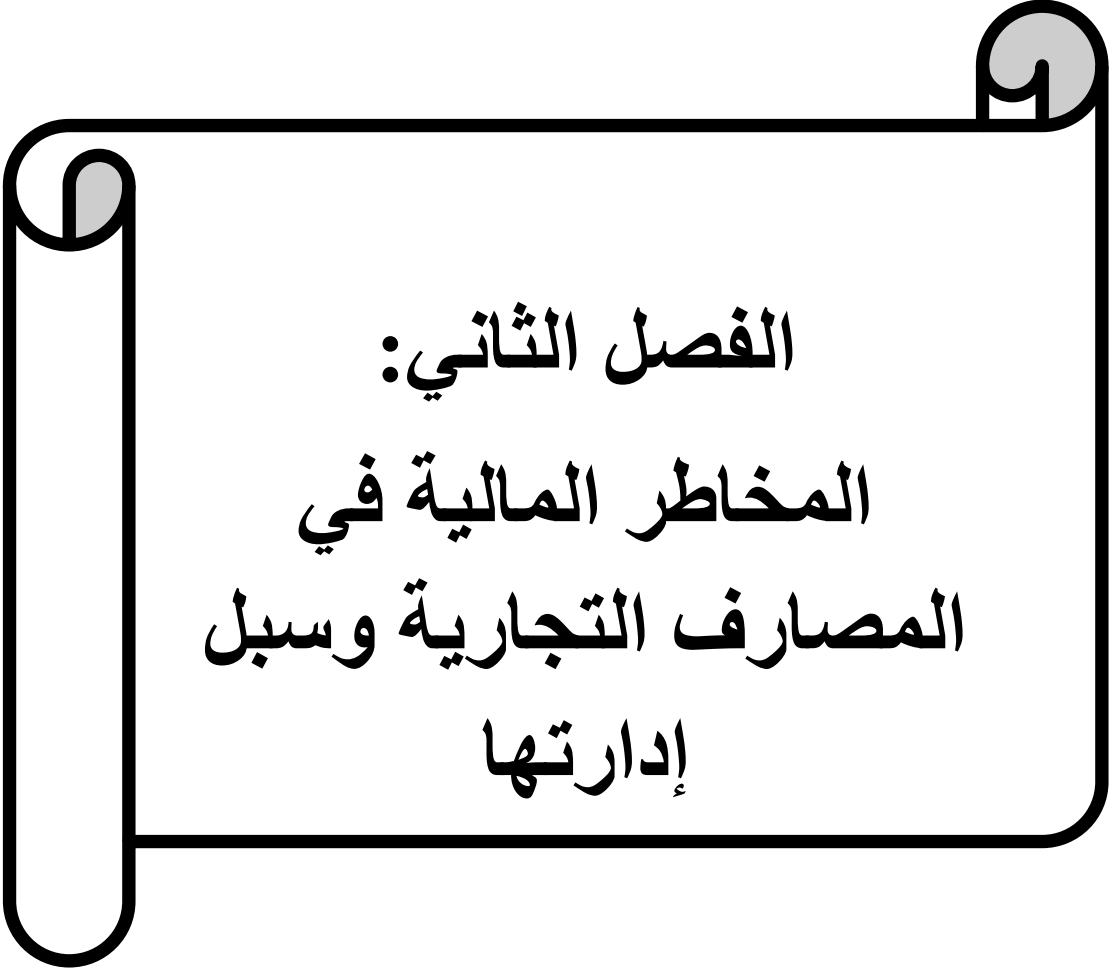
¹ William BOYS and Michael MELVIN, economics, ninth edition, Cengage learning, Massachusetts, United States, 2012, P. 678.

² عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 106.

³ Michael Z.STAHL and David OATLEY, Early to Rise: A Young Adult's Guide to Saving, investing and financial Decisions that can Shape your life, Second edition, Silver Lake Publishing, United States of America, 2005, p.89.

تؤدي المصارف دوراً أساسياً في إعادة توزيع الأموال التي يودعها المدخرون على المستثمرين، هو دور الوسيط بين مختلف القطاعات الاقتصادية، الذي يسعى جاهداً إلى تعظيم ربحيته التي تتحدد بناءً على جملة من المتغيرات الداخلية والخارجية. ويلعب فهم العوامل المؤثرة على ربحية المصرف التجاري دوراً مهماً لتحقيق هدف الربحية، من خلال متابعة مختلف المتغيرات التي تعتبر محددات لربحيته وتحديد طبيعة الآثار المحتملة أن تُخلفها هذه العوامل على ربحية المصرف. وانطلاقاً من الفصل الأول للدراسة وقفنا على جملة من النقاط أهمها:

- ✓ تعتبر مؤشرات الربحية من أهم أدوات تقييم الأداء المالي للمصرف التجاري، باعتبارها المرآة العاكسة للوضع المالي للمصرف، والتي على ضوءها يقوم المصرف التجاري بعملية التخطيط ووضع السياسات المالية الملائمة التي تسمح له بضمان بقائه وتعظيم ربحيته وزيادة أدائه بصفة عامة.
- ✓ تخضع ربحية المصرف لجملة من المحددات، منها المحددات الداخلية كسيولة المصرف، كفاية رأس المال، حجم الأصول، جودة الأصول، التنوع وغيرها، ومحددات خارجية متعلقة بالصناعة كالتركيز والشمول المالي، ومتغيرات الاقتصاد الكلي من أسعار سعر الفائدة، تضخم، أسعار الصرف، أسعار النفط وغيرها.
- ✓ تقيس المصارف التجارية ربحيتها باستخدام مجموعة من النسب، منها من يتم حسابها على أساس الكشوف المحاسبية للمصرف، ومنها من تُحسب انطلاقاً من معطيات الأسواق المالية.
- ✓ تتعدد نسب الربحية وتختلف وفقاً للجهات المهتمة بها، فلكل جهة من الجهات ذات العلاقة بالمصرف مصلحة ترنو لتحقيقها وبالتالي تهتم بنسب الربحية التي تخدم أهدافها، فمثلاً المساهمون يهتمون بمؤشر العائد على حقوق الملكية ROE، لذا عند تقييمنا لربحية المصرف يستحسن استخدام أكثر من مؤشر.



الفصل الثاني:
المخاطر المالية في
المصارف التجارية وسبل
إدارتها

إنّ طبيعة نشاط المصارف القائمة على قبول الودائع ومنح الائتمان تجعلها عرضة لمخاطر متنوعة، خاصة في ظل البيئة الراهنة وما تتميز به من تغيرات اقتصادية مختلفة، كزيادة حدة المنافسة، تحرير التجارة الدولية وما يترتب عليها من حركة رؤوس الأموال بين الحدود، تطور وسائل الإعلام والاتصال واقترب الاقتصاد من حالة العولمة، حتى أصبحت المخاطرة اليوم عنصر مرتبط أشد الارتباط بنشاطات المصارف.

إنّ المخاطر التي تكتنف النشاطات المصرفية كثيرة ومتنوعة، واحتمال حدوثها عنصر ملازم للعائد، أما تجنب المخاطرة المرتبطة بمشروع ما فلا يُمكن عادة إلا بالتخلي عن المشروع وما يُدره من عوائد، وليس من مصلحة المصرف تضييع الفرص الاستثمارية المتاحة، لذلك أضحي تكيف المصرف مع هذه المخاطر والبراعة في إدارتها والتحكم فيها من المهام الأساسية لإدارة المصرف. كما اهتمت المنظمات الدولية بهذا الموضوع، وسعت جاهدة لوضع معايير تنظيمية وآليات من شأنها أن تعزز قدرة المصارف على إدارة مخاطرها والصمود اتجاه الأزمات المختلفة.

ارتأينا تجزئة هذا الفصل للمباحث التالية:

المبحث الأول: المخاطر المالية في المصارف التجارية؛

المبحث الثاني: قياس وإدارة المخاطر المالية في المصارف التجارية؛

المبحث الثالث: أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية حسب النظرية المالية.

المبحث الأول: المخاطر المالية في المصارف التجارية

إن النشاط المصرفي محفوف بمخاطر كثيرة ومتنوعة حتى أضحت المخاطرة في الوقت الراهن جزءاً لا يتجزأ من النشاط المصرفي مما أكسبها أهمية عظمى في المصارف، وتزايدت هذه الأهمية مع ظهور الأزمات المالية التي واجهتها الصناعة المصرفية، مما أثار الوعي نحو الاهتمام بها والبحث فيها. تم تخصيص هذا المبحث للتعرف على المخاطرة، مسبباتها وتصنيفها، حيث تم تسليط الضوء على مفهوم المخاطر المالية، أنواعها ومسبباتها، مع مراعاة اختلافها بين مصارف تجارية تقليدية وأخرى إسلامية.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول المخاطرة

نتطرق في هذا المطلب لمفهوم المخاطرة من المنظور المالي ومفهومها من منظور الشريعة الإسلامية، ثم نتطرق إلى العوامل المؤثرة في المخاطرة.

1.1 مفهوم المخاطرة

عرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية المخاطر على أنها "احتمال حصول خسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة أنشطته من جهة، وتحد من قدرة المصرف على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى".¹ هذا فضلاً عن العديد من التعريفات المقدمة من قبل المستثمرين والمتخصصين في الصناعة المصرفية والتي نذكر منها ما يلي:

✓ الخطر هو "احتمال أن يكون العائد الفعلي مختلفاً عن العائد المتوقع وهو ما يعني تباين أو انحراف العائد الفعلي عن العائد المتوقع".²

¹ حسين سعيد، إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس، ليبيا، المركز العالي للمهن المالية والإدارية وأكاديمية الدراسات العليا، 27 - 28 أبريل 2010، <https://iefpedia.com/arab>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 06/15/2023.

² محمد الفاتح محمود بشير المغربي، إدارة التمويل المصرفي، مرجع سابق، ص 250.

✓ المخاطرة "هي حالة عدم التأكد من حتمية الحصول على العائد أو من حجمه أم من زمنه أو من انتظامه أو من جميع هذه الأمور مجتمعة".¹

مما سبق نستنتج أن كل حدث له تأثير على تحقيق أهداف المنظمة يعتبر خطراً. فالخطر ينشأ أساساً من عدم ضمان تحقق العائد الذي كان يُحتمل تحصيله مستقبلاً من عمليات الاستثمار، فالمستثمر يتوقع عائداً محدداً يتولد عن عملية الاستثمار خلال فترة معينة، وأي عامل قد يؤدي إلى انخفاض العائد المحقق عما خطط له سابقاً يُسمى خطراً.

2.1. المخاطرة في المصارف الإسلامية

إن نشاط المصارف التقليدية يقوم على الاستثمار على أساس الفائدة، في حين تُعتبر هذه الفائدة محرمة من منظور الشريعة الإسلامية، لذلك فإن العمل المصرفي الإسلامي يقوم على المشاركة في الربح والخسارة دون التعامل بالفوائد الربوية.

تكتسب المخاطرة في الفقه المالي الإسلامي معنيين اثنين، الأول مباح والثاني محرم، إذ أن المخاطرة التي تحمل معنى الغرر والقمار تعتبر محرمة شرعاً، في حين أن المخاطرة التي يُراد بها تحمّل نتائج الاستثمار أو العملية التجارية من أرباح أو خسائر أو المضاربة الشرعية فتُعتبر محللة شرعاً.²

وفقاً للنظرية المالية الإسلامية، يتمثل الغرض من المخاطرة في خلق نوع من التوازن والعدالة بين أطراف العقد في مختلف المعاملات المالية مع الأخذ في الحسبان مبادئ الشريعة الإسلامية ذات الصلة، بالإضافة إلى القضاء على مظاهر الاستغلال إذ لا يجوز شرعاً لأحد أطراف العقد ضمان الحفاظ على رأس ماله و ضمان الحصول على العائد في نفس الوقت، بينما يتحمل الطرف الآخر احتمال وقوع الخسائر، أي أن الصيرفة الإسلامية تقوم على مبدأ لا كسب دون جهد.³

¹ بلعزوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث - العدد 07، 2009-2010، ص 331.

² عدنان عبد الله محمد عويضة، نظرية المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي - دراسة تأصيلية تطبيقية -، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2010، ص 30.

³ منال بلعابد، تسيير المخاطر المالية بين النظرية المالية التقليدية والمالية الإسلامية وتأثيره على خلق قيمة في المؤسسة - دراسة عينة من المؤسسات المالية -، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2021-2022، ص 36.

من وجهة نظر الشريعة الإسلامي يُشترط في العوائد المحققة أن يُلازمها تحمل مخاطر معينة لاستحقاق الربح، لذلك نجد أن التمويل الإسلامي لا يقبل آليات نقل المخاطر لطرف آخر بل يفرض أن يتحمل المصرف الإسلامي المخاطر التي تواجهه بصفة كلية أو جزئية باستخدام إستراتيجية اقتسام الخطر.

مما سبق يتضح أن مفهوم الخطر المالي في الصيرفة الإسلامية لا يختلف عنه في الصيرفة التقليدية، ففي كل الأحوال يرتبط الخطر بحالة عدم التأكد فيما يخص العوائد المستقبلية المحتمل الحصول عليها من عملية الاستثمار، غير أن الصيرفة الإسلامية تربط شرعية العوائد المحققة بضرورة تحمل المصرف لمستوى من المخاطرة، وذلك تحت مبدأ المشاركة في الربح والخسارة بين المصرف وعميله تحقيقاً للعدالة، كما تحظر الصيرفة الإسلامية الخوض في المخاطر التي يستعصي على المصرف تحملها.

3.1. الفرق بين مفهوم الخطر وعدم التأكد

توجد علاقة بين الخطر وعدم التأكد، وذلك أن الخطر هو احتمال وقوع حادث غير مؤكد وقوعه، أما الأمور المتيقن حدوثها فلا يكتنفها الخطر، فالتعرض للخسارة في الأعمال التجارية خطر ولكن إذا وقع فإنه لم يعد عندئذ خطر بل أصبح أمراً مؤكداً، ومن أمثلة ذلك تدني القيمة السوقية لتثبيت ما هو خطر ولكن إن كان الانخفاض ناتج عن الاهتلاك فلا يُعتبر خطراً لأن خضوع التثبيت للاهتلاك أمر متيقن وليس محتمل.¹

يهتم المؤلفون والخبراء في الدراسات الاقتصادية والمالية بالتمييز بين مفهوم الخطر وعدم التأكد، وذلك راجع لارتباط العائد على الاستثمار بمستوى الخطر الذي ينطوي عليه المشروع الاستثماري. إن المستثمر يقبل تحمل مخاطر عالية في استثماراته شرط أن تقابلها عوائد معتبرة، كما يقبل بعوائد قليلة إذا كانت المخاطر منخفضة، وهو الأمر الذي يدفع المستثمر لقياس الخطر، إذ أن قياس الخطر يُجنبه تحمل مستوى مرتفع من المخاطر مقابل عوائد ضعيفة، فلا يكتف المستثمر بمعرفة وجود الخطر من عدمه، بل يتوجب عليه تقييم حجم الخطر لضمان أن العائد المقابل متناسب مع حجم الخطر، ومن هنا تبلور الفرق الجوهرى بين مفهوم الخطر وعدم التأكد.

¹ عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة الخطر "مدخل مالي"، الطبعة الأولى، دار إي-كُتب "E-KUTUB LTD"، لندن، 2018، ص 32.

حسب الأكاديمية الأمريكية للخبراء الاكتواريين، إن لفظ الخطر يصح استعماله في الحالات التي تكون فيها احتمالات النتائج المتوقعة معروفة أو قابلة للتقدير بدرجة من الدقة، أما مصطلح عدم التأكد فيستخدم في الحالات التي يتعذر فيها تقدير هذه الاحتمالات.¹

بين فرانك نايت Frank knight في نظريته الخاصة بالأرباح أن الفرق في المفهوم الاقتصادي بين المخاطرة Risk وعدم التأكد Uncertainly يتمثل في أن المخاطرة احتمال بالإمكان حسابه، بينما عدم التأكد هو الوضع الذي يتعذر فيه معرفة قيمته الأكثر احتمالاً.²

4.1. العوامل المؤثرة على المخاطرة

يتولد الخطر عن عدم ضمان تحقق العائد المتوقع تحصيله مستقبلاً من عمليات الاستثمار، وهذا التخوف أو الشك ناشئ عن مجموعة من العوامل المختلفة، فهذه العوامل هي التي تؤثر على المخاطرة، ويمكن تلخيص بعضها في النقاط التالية:³

- ✓ العولمة، الأسواق المالية والصناعة المصرفية، إذ أن المصارف اليوم لم تعد بمعزل عن المخاطر التي قد تصيب أي طرف آخر ضمن النظام الاقتصادي والمالي العالمي؛
- ✓ اتسام محيط عمل منشآت الأعمال بالتعقيد، مما أدى إلى ارتفاع حالات الشك وعدم اليقين؛
- ✓ التوسع في استخدام المشتقات المالية بمختلف أشكالها خاصة إن كان هذا الاستخدام بغرض تحقيق الأرباح وليس بغرض التحوط وإدارة المخاطر؛
- ✓ السياسة النقدية وأدوات إدارة الكتلة النقدية؛
- ✓ عدم الاستقرار الاقتصادي، السياسي والاجتماعي؛
- ✓ انتشار حالات الكساد الناتجة عن السياسة النقدية أو عن معيقات في عالم الأعمال أو عن الاستثمارات خاصة طويلة الأجل؛

¹ جورج إي ردة ومايكل جي مكنمارا، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، ترجمة: محمد توفيق البلقيني ومها محمد زكي، دار حميثرا للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2023، ص 21.

² رعد حسن الصرن، نظريات الإدارة والأعمال: دراسة ل 401 نظرية في الإدارة وممارساتها ووظائفها، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، 2004، ص 533.

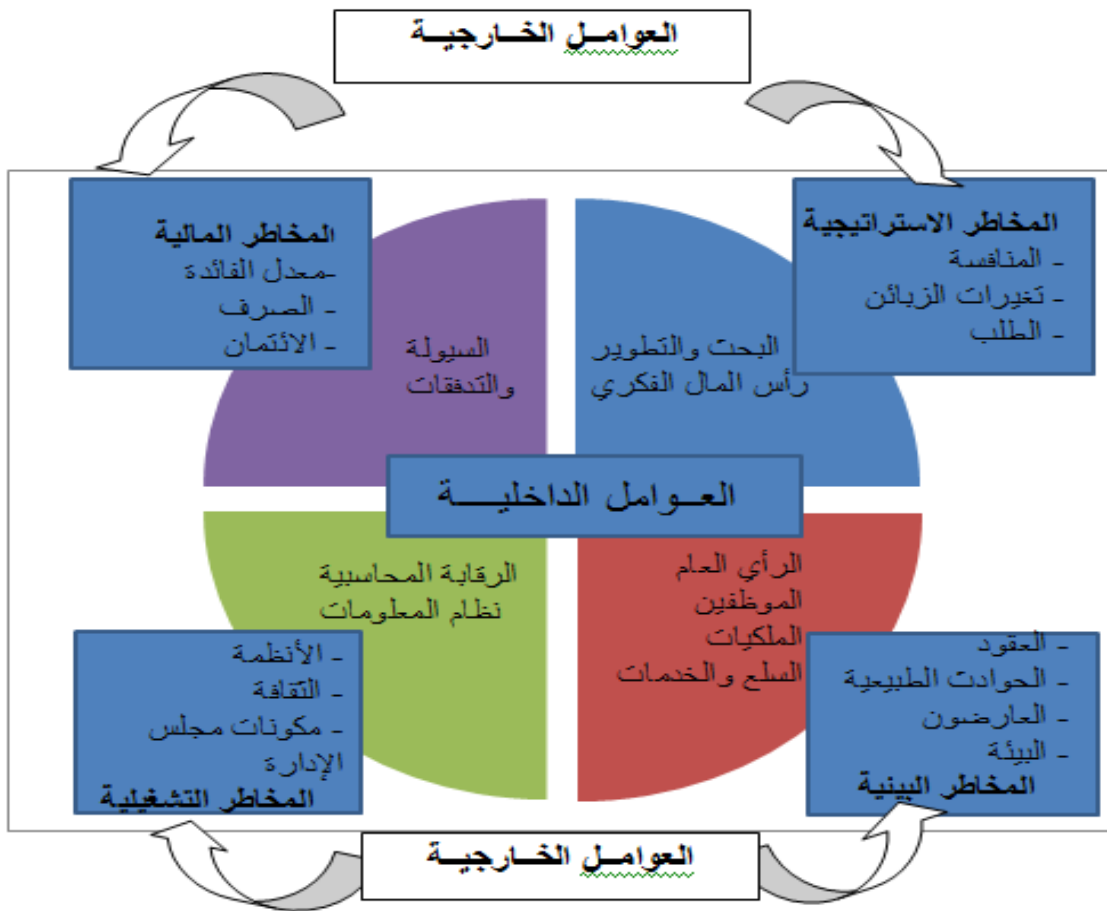
³ بن علي بلعوز، عبد الكريم قندوز وعبد الرزاق حبار، إدارة المخاطر - المشتقات المالية - الهندسة المالية، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص ص 34، 35.

- ✓ انخفاض القدرة الشرائية للعملة المحلية الناتج عن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار (التضخم)؛
- ✓ تؤدي حدة المنافسة إلى انخفاض العوائد المتوقع جنيها من الاستثمار؛
- ✓ القوانين والإجراءات المنظمة لعمليات الاستثمار والهادفة لتشجيع هذه العمليات؛
- ✓ تقلبات أسعار الفائدة؛
- ✓ رفع معدلات الضرائب على النتائج؛
- ✓ مختلف القوانين والتشريعات المنظمة للبيئة العمل.

كما يمكن تصنيف العوامل المؤثرة في المخاطر إلى عوامل خارجية وعوامل داخلية خاصة بالمصرف. ويقدم الشكل رقم (1-2) بعض أصناف المخاطر ويوضح كيف أن هذه المخاطر ناتجة عن عوامل خارجية وعوامل داخلية معاً.¹

¹ AIRMIC, ALARM and IRM, Risk Management Standard, British Standards Institution, R.U, 2002, p. 02.

الشكل رقم (2-1): العوامل المؤثرة على المخاطرة



Source: AIRMIC, ALARM and IRM, Risk Management Standard, British Standards Institution, Royaume-Uni, 2002, p. 03.

يشير الشكل إلى بعض المخاطر الرئيسية ومسبباتها، حيث نلاحظ تداخلا بين المصادر الداخلية والخارجية مما يدل أن كلا من هذه المخاطر تنشأ عن عوامل داخلية وأخرى خارجية. كمثال نرى أن المخاطر المالية لها مسببات داخلية كالسيولة والتدفقات وأخرى خارجية كأسعار الفائدة، الصرف والائتمان.

المطلب الثاني: تصنيفات المخاطر المالية في المصارف التجارية

تم في هذا الجزء تناول تصنيفات مختلفة للمخاطر، ليتم بعدها التوسع في أنواع المخاطر المالية التي تواجه المصارف التجارية التقليدية ومُسببات كل نوع منها.

1.2. تصنيفات المخاطر المصرفية

للمخاطر تصنيفات عديدة تختلف باختلاف المعيار المعتمد عليه، نذكر منها التصنيفات التالية:

1.1.2. المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة

المخاطر المنتظمة هي المخاطر الناجمة عن عوامل تؤثر في الأوراق المالية بشكل عام، فهي تلك المخاطر العامة التي تواجه كل المنشآت بالسوق مهما كان نوعها أو حجمها أو شكلها القانوني... الخ، ويتولد هذا النوع عن الظروف التي تتسم بالعمومية كظاهرة التضخم أو البطالة الدورية مثلا، حيث تتصف هذه المخاطر بصعوبة السيطرة عليها أو تقاؤها من خلال التنوع، كما تُسمى بمخاطر السوق. أما المخاطر غير المنتظمة هي المخاطر الخاصة التي يتعرض لها مصرف معين دون غيره بسبب مميزاته أو نظرا لظروف معينة يمر بها المصرف، وهذا النوع من المخاطر يمكن الحد منه باستخدام استراتيجيات التنوع.¹

2.1.2. المخاطر الديناميكية والمخاطر الاستاتيكية

المخاطر الديناميكية هي المخاطر التي تنجم عن تغير الأوضاع الاقتصادية، أما المخاطر الاستاتيكية فهي تلك المخاطر القابلة للحدوث حتى لو لم يكن هناك تغيرات في الاقتصاد، فحتى لو استقرت العوامل الاقتصادية كطلبات العملاء، والناجى والدخل والمستوى التكنولوجي، فقد تلحق بالمصرف خسائر مالية نتيجة تغيرات خارج الاقتصاد، مثل الكوارث الطبيعية، وعدم نزاهة الجهات الأخرى.²

3.1.2. المخاطر المالية والمخاطر غير المالية

تقسم المخاطر حسب طبيعتها إلى مخاطر مالية، ومخاطر غير مالية.

أ- المخاطر المالية

تتضمن المخاطر المالية كل المخاطر ذات الصلة بإدارة أصول وخصوم المصرف، ويتطلب هذا النوع من المخاطر رقابة وإشراف مستمرين من طرف إدارة المصرف، وذلك وفقا لحركة السوق وتقلب الأسعار والعمولات والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بباقي الأطراف ذات العلاقة، كما تُحقق المصارف عن

¹ جمال معتوق، إدارة المخاطر المالية في ظل منتجات الهندسة المالية -دراسة مقارنة بين سوقين ماليين-، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، الجزائر، 2016، ص 163.

² بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز وعبد الرزاق حبار، مرجع سابق، ص 37.

طريق إدارة هذه المخاطر عوائد وخسائر.¹ فالمخاطر المالية هي تلك المخاطر الناتجة عن تعذر تحصيل مستحقات المصرف من الغير كتعثر العميل وتأخره أو امتناعه عن تسديد الدين مثلا، أو الناتجة عن نقص سيولة المصرف وعجزه عن الوفاء بالتزاماته اتجاه دائنيه في الأجل المحدد، أو الناتجة عن تغيرات السوق المالية بما فيها أسعار السلع، أسعار الأسهم، معدلات الفائدة وغيرها.

بناءً على ما سبق يُمكن تقسيم المخاطر المالية المهددة للمصارف التجارية إلى أربع أنواع رئيسية وهي مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال ومخاطر السوق.

ب- المخاطر غير المالية

تتضمن المخاطر غير مالية جملة من المخاطر نذكر فيما يلي أهمها:

ب-1) المخاطر التشغيلية

رغم تعدد وتنوع تعريفات المخاطر التشغيلية من جهة إلى أخرى، إلا أن أغلب هذه التعريفات تشير إلى أن المخاطر التشغيلية "هي احتمالية الخسارة التي قد تنشأ عن فشل أو عدم كفاية كل من العمليات الداخلية، العاملين (غش، اختلاس، سرقة)، الأنظمة أو أحداث خارجية".² ، ويُمكن تعريفها أيضا على أنها "المخاطر الناجمة عن تقصير الموظفين في أداء مهامهم، وعدم كفاية الإجراءات والعمليات الداخلية، وفشل أنظمة المعلومات والأنظمة الأخرى والأحداث الخارجية غير المتوقعة".³

استناداً إلى ما سبق إن للمخاطر التشغيلية 04 أنواع أساسية تتمثل في:

- ✓ مخاطر متعلقة بالعمليات التشغيلية؛
- ✓ مخاطر متعلقة بالعنصر البشري؛
- ✓ مخاطر متعلقة بالأنظمة الآلية والاتصالات؛
- ✓ مخاطر متعلقة بالبيئة الخارجية.

¹ محمد الفاتح محمود بشير المغربي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2020، ص 14.

² سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف جلال حزي وشركائه، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 240.

³ Marine CORLOSQUET-HABART et al., Asset and Liability Management for Banks and Insurance Companies, First published, ISTE Ltd and John Wiley & Sons, Inc, Britain & United States, 2015, p.10.

صنفت لجنة بازل المخاطر التشغيلية إلى سبعة أقسام، وهي:¹

- ✓ الغش الداخلي؛
- ✓ الغش الخارجي؛
- ✓ التشغيل والأمن في موقع العمل؛
- ✓ الزبائن والأعمال التجارية؛
- ✓ تلف الأصول الملموسة؛
- ✓ تعطل الأنظمة وسير العمليات؛
- ✓ اكتشاف وتنفيذ وصيانة العمليات.

ب-2) المخاطر الإستراتيجية

تعرف المخاطر الإستراتيجية بأنها "مخاطر الاستثمارات الكبرى التي تنطوي على قدر كبير من عدم اليقين بشأن النجاح والربحية".² أي أن هذا النوع من المخاطر متعلق بعمليات التخطيط الاستراتيجي التي ينعكس تأثيرها على مختلف أنواع المخاطر الأخرى، خاصة وأن الخطط الإستراتيجية تتعلق بفترة زمنية طويلة ومبالغ هامة، كإقبال المصرف على إنتاج منتج جديد دون دراسة معمقة للسوق.

ب-3) مخاطر السمعة

مخاطر السمعة هي "احتمال الخسائر الناشئة عن تصور سلبي من جانب العملاء والمودعين والأطراف المقابلة ومحلي السوق والمستثمرين والمساهمين والمنظمين والأطراف المعنية الأخرى".³ أي أن مخاطر السمعة مرتبطة بوجهات نظر ومعتقدات الجمهور حول المصرف، فكلما كانت هذه النظرة سلبية تنطوي على تشاؤم وتخوف وانعدام الثقة كلما أدى ذلك إلى امتناع الأفراد عن التعامل مع المصرف وسحب ودائعهم مما يلحق بالمصرف خسائر مادية.

¹ Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, Saines Pratiques Pour La Gestion Et La Surveillance Du Risque Operationnel, Banque des règlements internationaux, Bâle, Allemagne, Février 2003, p.2.

² Muhammad ISHTIAQ, Risk Management In Banks: Determination Of Practices And Relationship With Performance, A published doctoral thesis, University Of Bedfordshire, England, March 2015, p.26.

³ Ibid, p.26.

مما سبق يمكن القول أن نجاح المصرف لا يرتبط بالجانب المالي فحسب، بل بالجانب المعنوي أيضًا، والذي يتمثل في السمعة الحسنة للمصرف وصورته الشفافة ومصداقيته، فكلما تحققت هذه الخصائص زادت ثقة الجمهور في المصرف وزاد إقبالهم للتعامل معه.

إن الضرر الناجم عن مخاطر السمعة يمكن أن يمتد إلى ما هو أبعد من المصرف نفسه ويعطل الصناعة بأكملها، هذا بالإضافة إلى صعوبة استعادة صورة المصرف، حتى بعد عدة سنوات، لذلك فإن الثقة في السوق هي قضية رئيسية للتمويل. وما يُميز مخاطر السمعة هو صعوبة تحديدها وتقديرها وتقليلها، إذ أنه لا يُمكن للمصارف حماية نفسها من هذه المخاطر إلا من خلال الدرجة العالية للشفافية والالتزام بالسلوك الحسن.¹

ب-4) المخاطر القانونية

تعرف المخاطر القانونية بأنها " المخاطر الناتجة عن عدم التوافق مع القوانين والتشريعات المنبثقة عن السلطات النقدية، كما تنشأ هذه المخاطر عندما تكون التزامات (حقوق وواجبات) أطراف العقد يشوبها الغموض".²

مما تقدم يمكن أن نستنتج أن المخاطر القانونية تنشأ أساساً في حالتين، الأولى هي مخالفة المصرف للقوانين والإجراءات المُنظمة لنشاطه والصادرة عن السلطات النقدية كالمصرف المركزي مثلاً، أما الحالة الثانية فتتمثل في إبرام المصرف لعقود يجهل التزاماته فيها أو غير متأكد من قدرته على الوفاء بها للطرف الآخر.

2.2. تصنيف المخاطر المالية في المصارف التجارية

في هذا المطلب قمنا بعرض مختلف أنواع المخاطر المالية التي تواجه المصارف التجارية التقليدية مع تبين أسباب حدوث كل منها.

¹ Fakhri KORBI, La finance islamique une nouvelle éthique?: Comparaison avec la finance conventionnelle, Economies et finances, Université Sorbonne, Paris, France, 2016, p.78.

² أحمد عمر سليم صفوان، أثر مخفضات المخاطر المالية على قيمة البنوك الإسلامية الأردنية: دراسة تطبيقية باستخدام معادلة Tobin's، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، 2019، ص 60.

1.2.2. المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية

أ. تعريف مخاطر الائتمان

تُعرف مخاطر الائتمان بأنها "المخاطر الناجمة عن تخلف المقترضين عن تسديد التزاماتهم تجاه المصرف، مما يؤثر على إيرادات هذا الأخير ورأس ماله".¹ إنَّ عمليات منح الائتمان من أهم وظائف المصرف التجاري، والذي يترتب عليه نشوء التزامات مالية بذمة عملاء المصرف اتجاه هذا الأخير، والتي يجب تسديدها كاملة في الآجال المحددة لها، حيث أن أي تأخير يؤدي لنشوء خطر الائتمان. وبالتالي، إن طبيعة نشاط المصارف التجارية تجعل هذه المصارف أكثر عرضة لمخاطر الائتمان من غيرها.

يُقصد بخطر الائتمان تلك الخسارة الناتجة عن عجز العميل أو تأخره في تسديد التزاماته الناشئة اتجاه المصرف بموجب عقود تمت بينهما، وقد تتمثل هذه الالتزامات في مبلغ القرض أو في الفائدة المترتبة عن الخدمة التي استفاد منها العميل.² قد يتمثل خطر الائتمان في تأخر التسديد كأن يواجه العميل ضغوطاً مالية فيتعذر عليه التسديد في الأجل المحدد أو قد يعتمد المماطلة دون أسباب مقنعة، كما قد يتمثل في عدم تسديد العميل لدينه بصفة نهائية، كأن يتعرض العميل للإفلاس فيعجز عن تسديد ما عليه نهائياً، أو أن يكون العميل في حالة مالية جيدة ورغم ذلك يمتنع عن التسديد نظراً لسمعته السيئة. لذلك تُبدي المصارف اهتمام كبيراً بإدارة مخاطر الائتمان وتُحاول قدر الإمكان انتقاء عملائها استناداً إلى مجموعة من التصنيفات سعياً منها لتقليل هذا النوع من المخاطر قدر الائتمان.

ب. أهمية المخاطر الائتمانية:

إن المخاطر الائتمانية جزء لا يتجزأ من أنشطة المصارف التجارية، سواء كانت تقليدية أو إسلامية، وذلك راجع لكون عمل المصارف متعلق بتحصيل أمواله من الغير في آجال محددة، قد تنشأ

¹ عفاف بشيري، مدى مساهمة النماذج الرياضية في إدارة مخاطر الائتمان للمحافظ الاستثمارية - دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية-، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، الجزائر، 2018، ص 90.

² عبد المجيد بابا أحمد وعلي يوسفات. تقييم سياسات المخاطر الائتمانية على درجة الربحية في البنوك الجزائرية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مجلد 06، العدد 01، جوان 2021، ص 1744.

هذه الحقوق عن تقديم خدمات مختلفة، كالتحويل بواسطة منح القروض في المصارف التقليدية، أو التمويل باستخدام صيغ التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية.

تشير العديد من البحوث المصرفية إلى أن أغلب الأزمات التي مرت بها المصارف والمؤسسات المالية كان من أهم مسبباتها المخاطر الائتمانية، وهو ما جعل هذه الأخيرة تكتسب اهتماما واسعا، إذ نجد العديد من المنظمات الدولية أولت أهمية كبيرة لهذا النوع من المخاطر وكيفية إدارته، من بينها صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولي.

ج. أسباب المخاطر الائتمانية:

كثيرة هي الأسباب المؤدية إلى نشوء المخاطر الائتمانية، لكن أهمها تلك المتعلقة بالمتعامل، والتي يمكن استنتاجها انطلاقا من تعريف مخاطر الائتمان وتقسيمها لسببين أساسيين هما:

✓ **التعثر المالي للعميل:** في هذه الحالة يفلس العميل ويكون غير قادر على الوفاء بالتزاماته اتجاه المصرف.

✓ **سمعة العميل:** قد يتهرب العميل عن تسديد ما عليه رغم حالته المالية الجيدة وقدرته على التسديد، وذلك بسبب السمعة السيئة للعميل.

إضافة إلى الأسباب المتعلقة بالعميل، يمكن أن يكون لبعض العناصر الأخرى أن تكون سبباً في نشوء المخاطر الائتمانية، كالمنافسة، شركاء الأعمال وتضارب المصالح؛ التشغيل، التمويل، الظروف السياسية، عدم التنوع، القوانين والأنظمة، الشهرة (سمعة البنك)، التكنولوجيا، الاستراتيجيات والخطط طويلة المدى.¹

2.2.2. مخاطر السيولة في المصارف التجارية

أ- تعريف مخاطر السيولة

تُعرف مخاطر السيولة على أنها "الزيادة غير المتوقعة في عمليات السحب من قبل المودعين والتي قد تدفع المصارف لتسييل أصولها في أقصر فترة زمنية ممكنة"، كما يمكن تعريف خطر السيولة بأنه "الخسارة المحتملة الناتجة عن عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته".²

¹ زياد رمضان ومحفوظ جودة، إدارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008، ص 188.

² Muhammad ISHTIAQ, Op.Cit, P. 24.

بما أن سيولة المصرف تتجسد في قدرة هذا الأخير على توفير النقود اللازمة للوفاء بالتزاماته تجاه عملائه في أجالها، فإن خطر السيولة يتمثل في عجز المصرف عن توفير نقود سائلة كافية لتغطية التزاماته في الوقت المحدد لها. وتجدر الإشارة إلى أن المصارف التجارية معرضة بشدة لهذا النوع من المخاطر بسبب قبولها للودائع تحت الطلب التي يُسمح لأصحابها بسحبها متى أرادوا، أي أن طلبات السحب المفاجئة من طرف المودعين تمثل سبباً أساسياً لحدوث مخاطر السيولة هذا بالإضافة لأسباب أخرى كتنقلبات السوق. حيث أنه كلما كان المصرف متمكناً من استبدال الأوراق المالية التي بحوزته وعناصر الأصول الأخرى القابلة للتحويل إلى نقود فورية بسهولة وسرعة ودون انخفاض في قيمتها السوقية كان أقل عرضة لمخاطر السيولة.

ب- مصادر مخاطر السيولة

المصارف بحاجة دائمة للسيولة بغرض تلبية الطلب المفاجئ للودائع، ومنح القروض لطلابها، وتغطية أعبائها المختلفة كأجور العمال وأقساط التأمين ودفع الضرائب، ومن أهم مصادر مخاطر السيولة نجد:¹

- ✓ تدني عوائد المصرف؛
- ✓ ارتفاع الأصول المتعثرة (القروض المتعثرة) وأثارها السلبية على أداء المصارف وربحياتها.
- ✓ ارتفاع نسبة الودائع الجارية، إذ أن أصحابها يمكنهم سحبها في أوقات مفاجئة وفي نفس الفترة، مما يضع المصرف أمام خطر السيولة؛
- ✓ إن قرارات فتح الفروع الجديدة التي كثرت في الوقت الحالي يتطلب أموالاً سائلة هامة لتمويل هذا الاستثمار التوسعي مما يؤثر حتماً على سيولة المصرف؛
- ✓ الاستحواذ: يمثل أحد أهم مصادر مخاطر السيولة، فعمليات الاستحواذ تتطلب دفع سيولة معتبرة للمصرف المستحوذ عليه؛
- ✓ الالتزامات الضريبية تكلف المصارف سيولة نقدية هامة مما قد يؤدي إلى مخاطر السيولة.

¹ أحمد عمر سليم صفوان، مرجع سابق، ص ص 49، 50.

3.2.2. مخاطر رأس المال في المصارف التجارية

أ- تعريف مخاطر رأس المال

تُعرف مخاطر رأس المال بأنها المخاطر التي تعكس المدى الذي يمكن أن تتخفّض إليه قيمة الأصول قبل أن يتعرض موقف المودعين وباقي دائني المصرف للخطر، أو أنها المخاطر الناشئة عن انخفاض القيمة السوقية للأصول إلى أقل من القيمة السوقية للخصوم، مما يجعل المصرف عاجزاً عن دفع التزاماته لتصل الخسائر إلى أموال المودعين.¹

يتكون رأس مال المصرف من رأس المال المدفوع أي إجمالي الأموال المستلمة فعلاً من المساهمين عند إنشاء المصرف، الاحتياطات القانونية كانت أم اختيارية، والأرباح غير الموزعة أو المحتجزة. يكتسب رأس المال أهمية بالغة كمصدر للتمويل الذاتي سواء في المصارف التقليدية أو الإسلامية، حيث تتمثل الوظيفة الأساسية له في مجابهة الخسائر محتملة الحدوث وضمان حقوق المودعين إذا حدث انخفاض في القيمة الحقيقية لعناصر أصول المصرف، وذلك بالالتزام برد ودائعهم في آجالها أو عند الطلب، أي أن رأس مال المصرف مصدراً مهماً لكسب ثقة عملائه، لذلك وجب ألا ينخفض عن مستوى معين ليكون كافياً لمواجهة المخاطر وتغطيتها.

ب- أسباب مخاطر رأس المال

تنتج مخاطر رأس المال عن عدم كفاية مقبوضات المصرف لتغطية التدفقات النقدية اللازمة لتلبية عمليات سحب الودائع ودفع نفقات التشغيل، إذ أن هذه الحالة تدفع دائني المصرف وحملة الأسهم للاعتقاد بأن المصرف معرض لدرجة عالية من المخاطرة، فيطالب هؤلاء برفع قيمة حقوقهم اتجاه المصرف فترتفع تكاليف الاقتراض، مما يخلق عجزاً في السيولة يدفع المودعين لسحب ودائعهم وحينها يفشل المصرف، ويصبح رأس ماله غير كافٍ لتغطية الخسائر، وهكذا ترتفع القيمة السوقية للخصوم لتتفوق القيمة السوقية للأصول.²

¹ أحمد عمر سليم صوان، مرجع سابق، ص 54.

² خالد أحمد علي محمود، فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2019، ص 43.

4.2.2. مخاطر السوق في المصارف التجارية

أ- تعريف مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في مختلف المخاطر التي تتولد أساساً عن متغيرات السوق من أسعار الفائدة وأسعار الصرف الأجنبي وأسعار الأسهم وأسعار السلع، أي أن مصدر مخاطر السوق هو الأدوات المالية والأصول المتداولة في السوق.¹ فأي تقلب أو تذبذب في سعر أصل مالي معين متداول في السوق يؤدي إلى خطر في ذلك الأصل، لذلك نجد أن مخاطر السوق تنفرع عنها عدة مخاطر أهمها:

- مخاطر أسعار الفوائد؛
- مخاطر أسعار السلع؛
- مخاطر أسعار الأسهم؛
- مخاطر تقلبات أسعار الصراف الأجنبي؛
- مخاطر التضخم.

كما يمكن التمييز أيضاً بين مخاطر السوق العامة وهي التي تنشأ عن التقلب في المستوى العام للأسعار وفي السياسات على المستوى الاقتصادي ككل، ومخاطر السوق الخاصة الناتجة عن التذبذب في أسعار أصول وأدوات محددة لظروف خاصة بها.²

ب. أنواع مخاطر السوق

تنقسم مخاطر السوق إلى العديد من الأنواع، نحاول التطرق لأهمها فيما يلي:

❖ مخاطر أسعار السلع

قد يملك المصرف مخزون من البضائع بغرض بيعه أو كنتيجة لدخوله في عقد استئجار أو عقد سلم، أو أن يمتلك عقاراً أو ذهباً، أو معدات وآليات ينوي إيجارها للغير، فإذا انخفضت أسعار هذه العناصر بشكل لم يسبق توقعه أو دراسة احتمالاته سيؤدي ذلك إلى خسارة محققة.³ أي أن مخاطر

¹ عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 61.

² المرجع نفسه.

³ محمد الفاتح محمود بشير المغربي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص 15.

أسعار السلع تنشأ أساساً عن تدهور القيمة السوقية لممتلكات المصرف من مخزونات وتثبيات. كما تجدر الإشارة إلى أن الكثير من السلع الدولية يتم تقييمها بالعملة الأجنبية الأكثر استعمالاً مثل الدولار، مما يعني أن هذه العناصر معرضة أيضاً لمخاطر أسعار الصرف، لذلك فإن مخاطر تغيرات أسعار السلع كثيراً ما تقترن بمخاطر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية.¹

❖ مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي كل الخسائر التي قد تلحق بالمصرف نتيجة تقلب أسعار الأسهم في السوق، ويُطلق عليها أيضاً تسمية مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية. ما يزيد من خطورة هذا النوع من المخاطر أنها لا تنشأ عن العوامل المتعلقة بالسوق الحقيقي مثلما هو الحال في مخاطر أسعار السلع، وإنما تنشأ أيضاً عن عوامل الأسواق المالية، فتقلب أسعار الأسهم قد يكون نتيجة عوامل المضاربة والغش وغيرها.²

❖ مخاطر تقلبات أسعار الصرف الأجنبي

مخاطر أسعار الصرف هي تلك المخاطر التي تنشأ عن تقلب أسعار صرف العملات، إذ أن هذا التقلب يؤثر على احتياطي المصرف من العملات الأجنبية، كما يؤثر على مداخيل ونفقات المصرف المحتملة بالعملات الأجنبية، كالتزامات المصرف الناتجة عن إبرام صفقات بالعملة الأجنبية، فإذا ارتفع سعر صرف تلك العملة يرتفع المبلغ الواجب دفعه من طرف المصرف، وبالتالي زيادة نفقات المصرف.

❖ مخاطر أسعار الفوائد

تُعرف مخاطر معدلات الفائدة بأنها "الخسائر الناشئة عن تدهور القيمة السوقية للأدوات المالية ذات الدخل الثابت بسبب ارتفاع أسعار الفائدة بعد تاريخ شرائها."³ أي أنها هي المخاطر المتولدة عن احتمال حدوث اختلاف بين معدلات الفائدة المتوقعة ومعدلات الفائدة الفعلية خلال مدة الاستثمار.

¹ عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة الخطر "مدخل مالي"، مرجع سابق، ص 275.

² المرجع نفسه، ص 114.

³ محمد غياث شيخة، مرجع سابق، ص 114.

تُعتبر مخاطر أسعار الفائدة ذات أهمية كبيرة في القطاع المصرفي، باعتبار أن أسعار الأوراق المالية التي تتعامل بها تتأثر بتغيرات أسعار الفائدة خاصة السندات منها، حيث أن صعود معدلات الفائدة يؤدي لتدهور قيمة السند مما يلحق بالمصرف مخاطر مالية. وتقاديًا لهذا النوع من المخاطر وبغرض تقليله تلجأ المصارف إلى تنويع محفظة استثماراتها، والاستثمار في أدوات مالية مختلفة الأجل.

❖ مخاطر التضخم

مخاطر التضخم هي المخاطر الناتجة عن ظاهرة التضخم، أي أن مخاطر التضخم تنشأ عن الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض القدرة الشرائية للمصرف، لذلك تُسمى أيضا بمخاطر القوة الشرائية.

ج. مسببات مخاطر السوق

انطلاقًا من أنواع المخاطر السوقية يمكن استنتاج أهم المسببات المباشرة لها:

- تغيرات أسعار السلع والخدمات؛
- تقلب أسعار الأوراق المالية؛
- عوامل السوق المالية كالمضاربة؛
- تقلبات أسعار الصرف الأجنبي؛
- تغير معدلات الفائدة؛
- ظاهرة التضخم، فكلما اشتدت حدة التضخم أثر ذلك على أنشطة المصرف.

المطلب الثالث: أنواع المخاطر المالية في المصارف الإسلامية

يتمثل الاختلاف بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية في عدة نقاط أهمها طبيعة عمل المصرف التقليدي التي تقوم على أساس الاقتراض والإقراض بمعدلات فائدة محددة سلفًا، في حين يتم تمويل المصرف الإسلامي من الحسابات الجارية التي لا ترتبط بسعر فائدة محدد أو حسابات الاستثمار بالمشاركة في الأرباح التي يتلقى صاحب الحساب فيها فائدة تحدد وفقًا لهامش الربح المحقق فعلا من طرف المصرف الإسلامي. وفيما يتعلق بجانب الأصول، فإن نشاط المصارف الإسلامية يعتمد على جملة من العقود التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية كالمرابحة، الإجارة، والمشاركة، والمضاربة،

الوكالة. ووفقا لهذه العقود أو الصيغ يتوجب توفر أصل تقوم عليه هذه الصيغ عكس الصيرفة التقليدية التي يتمثل دور الأصل فيها كضمان إضافي فقط دون أن يمثل عنصرا ضروريا في معاملة الإقراض.¹

وسعيًا منا للإلمام بهذا الموضوع خصصنا هذا المطلب للتعرف على المخاطر المالية التي تواجه المصارف الإسلامية، بدايةً بتقديم تعريف للمصارف الإسلامية وتوضيح الخصائص التي تميزها عن المصارف التقليدية، ثم قمنا بشرح مختلف المخاطر المالية التي تواجهها سواء تلك المشتركة بينها وبين المصارف التقليدية، أو تلك المتعلقة بالمصارف الإسلامية دون سواها.

1.3. تعريف المصارف الإسلامية

تعرف المصارف الإسلامية بأنها " مؤسسة مالية مصرفية تقوم بجمع المدخرات وتوظيفها وفق صيغ تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتهدف إلى إنشاء مجتمع إسلامي يلتزم بقاعدة الحلال والحرام، ووضع المال في المسار الإسلامي".²

المصارف الإسلامية هي مصارف حديثة النشأة مقارنة بالمصارف التجارية التقليدية، وقد ظهرت أساسا لجعل العمليات المصرفية مطابقة لمتطلبات الشريعة الإسلامية. فالدين الإسلامي بتحريمه للربا جعل الكثير من المدخرين والمستثمرين يرفضون التعامل مع المصارف التقليدية لاعتمادها على الربا في معاملاتها، الأمر الذي أدى لظهور المصارف الإسلامية كنوع من أنواع المصارف التجارية والتي تؤدي نفس وظائفها، باستثناء أنها لا تتعامل بالربا وتحرص على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في القيام بكافة وظائفها.

2.3. الطبيعة المميزة لعمل المصارف الإسلامية

تختلف المصارف الإسلامية في طبيعتها وأهدافها وغايتها ومبادئها عن المصارف التقليدية، فالمصارف الإسلامية تقوم أساسا على احترام وتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في كافة معاملاتها المصرفية الاستثمارية والتمويلية المقدمة للعملاء، فبذلك لا تأخذ ولا تمنح متعاملها فوائدًا ربوية.

¹ صندوق النقد الدولي، <https://www.imf.org>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/09/21.

² عبد الرؤوف حماني و سليمان بوفاسة، تكييف عمل البنوك الإسلامية لمعيار كفاية رأس المال الصادر عن بازل 3 -دراسة تحليلية مقارنة بين بنك قطر وبنك البحرين الإسلاميين للفترة 2015-2019-،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14، العدد1، 2021، ص 269.

من هنا نشأت جملة من الفروق بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، سواء من حيث تعاملها مع الودائع، أو في عمليات التمويل والاستثمار، وهو ما نشأ عنه اختلاف في المركز المالي لهذين النوعين من المصارف. نحاول فيما يلي توضيح أهم هذه الاختلافات:

1.2.3. قبول الودائع

من المعلوم أن الوديعة لأجل في المصارف التقليدية تعود على صاحبها بفائدة، تُحسب على أساس معدل فائدة محدد مسبقاً من أصل الوديعة، لكن هذا يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية لذلك تقوم الوديعة في المصارف الإسلامية على عقد المضاربة الشرعية بين المودع والمصرف، أي تشارك الطرفين في الربح والخسارة، وتتحدد الأرباح كنسبة مئوية من العائد الفعلي لاستثمار الأموال المودعة، فيستفيد صاحب الوديعة من عائد مقابل رأس ماله الموظف، ويستفيد المصرف الإسلامي من عائد مقابل جهده المبذول في توظيف تلك الأموال.

2.2.3. التمويل

تختلف الأساليب المستخدمة من طرف المصارف الإسلامية في تمويل العملاء عن تلك المستخدمة من قبل المصارف التقليدية. فالمصارف التقليدية تقوم بتمويل عملائها عن طريق منحهم قروضاً مقابل التزامهم بإرجاع مبلغ القرض مُضافاً إليها فائدة تُحسب انطلاقاً من مبلغ القرض، مدته ومعدل الفائدة. في حين تستخدم المصارف الإسلامية صيغ تمويل خاضعة لمجموعة من الضوابط منها:¹

- ✓ ضابط المشروعية الحلال؛
- ✓ ضابط تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية؛
- ✓ ضابط الالتزام بالأولويات الإسلامية.

3.2.3. الخدمات المصرفية

إن أسس تقديم الخدمات المصرفية بالمصرف الإسلامي تختلف تماماً عنها في المصرف التقليدي، وذلك راجع لحرص المصارف الإسلامية على الالتزام بالضوابط الشرعية وتقادي التعامل

¹ صفية يخلف وجبور علي سايح، دور صيغ التمويل الإسلامي في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة الشلف -، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 1، العدد 2، 2017، ص 59.

بالربا في كافة معاملاتها. تخضع كل خدمة مقدمة من قبل المصارف الإسلامية لعقد شرعي يُنظم العلاقة بين العميل والمصرف ويُبين التزامات كل منهما، ومن أمثلة ذلك نجد:¹

- ✓ الاعتماد المستندي يخضع لعقد الوكالة؛
- ✓ خطابات الضمان يحكمها عقد الكفالة؛
- ✓ خزائن الأمانات تُعتبر عقد تأجير؛
- ✓ شراء وبيع العملات يُنظمها عقد الصرف.

4.2.3. صناديق الاستثمار

إن صناديق الاستثمار من أهم الأنشطة المصرفية التي تُمكن العميل من استثمار أمواله والمصرف أيضا من جني الأرباح، ولا تختلف أهميتها في المصارف الإسلامية عنها في المصارف التقليدية، أما الفرق بينهما فيتمثل فيما يلي:²

- ✓ مجال الاستثمار في الصناديق، إذ يحرص المصرف الإسلامي على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية ويسعى للبعد عن المحرمات سواء من حيث مجالات الاستثمار، طبيعة البضائع المشتراة ونوعية المؤسسات التجارية والمالية التي يتم استثمار المال في أسهمها؛
- ✓ لا يمكن للمصارف الإسلامية أن تقوم بضمان نسبة محددة كعائد على رأس المال، في حين يمكن للمصارف التقليدية أن تقوم بذلك؛
- ✓ تخضع العلاقة بين المصرف الإسلامي والمودع لعقد المضاربة الشرعية أو عقد الإجارة بينما تخضع هذه العلاقة لعقد الوكالة أو العمولة في البنك التقليدي.

5.2.3. المركز المالي للمصرف

يظهر اختلاف المركز المالي للمصرف الإسلامي عنه للمصرف التقليدي في مجموعة من الجوانب نذكر بعضها في النقاط التالية:³

¹ محمد البلتاجي، المصارف الإسلامية: النظرية- التطبيق- التحديات، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، 2012، ص 106.

² المرجع نفسه، ص 107.

³ المرجع نفسه.

- ✓ يُعتبر بند ودائع لأجل بنداً أساسياً في جانب خصوم المصرف التقليدي، بينما لا يتضمن جانب خصوم المصرف الإسلامي هذا البند ويظهر محله ودايع الاستثمار؛
- ✓ لا يوجد في ميزانية المصرف الإسلامي بند كمبيالات مخصومة، في حين يوجد هذا البند ضمن موجودات المصرف التقليدي؛
- ✓ تُعتبر صيغ التمويل من أهم بنود جانب الأصول في المصرف الإسلامي، بينما لا يظهر ذلك في المصرف التقليدي، ويظهر محله بند القروض المصرفية؛
- ✓ يظهر في جانب استخدامات المصرف الإسلامي بند بضائع بغرض الاستثمار (استثمارات)، وهي بضائع تم اقتناؤها من قبل المصرف بغرض بيعها للزبائن؛
- ✓ يصدر رأس مال المصرف الإسلامي في شكل أسهم عادية فقط.

3.3. المخاطر المالية في المصارف الإسلامية

تواجه المصارف الإسلامية مختلف المخاطر التي تتعرض لها المصارف التقليدية، حيث أنها تتعرض لمخاطر التشغيل وبعض المخاطر الأخرى بطريقه مشابهة لتعرض المصارف التقليدية لها، في حين أن طريقة تعرض المصارف الإسلامية للمخاطر المالية تختلف عنها لدى المصارف التقليدية، وذلك راجع لطبيعة العقود لدى المصارف الإسلامية التي تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، بالإضافة لتضمن جانب أصول المصرف الإسلامي عناصر ذات درجة عالية من المخاطرة كالموجودات المتولدة عن عقود المضاربة والمشاركة.¹ في حين أن نشاط المصارف التقليدية يقوم على الاستثمار مقابل فائدة مضمونة مهما كانت نتيجة الاستثمار ربحاً أو خسارة. بناء على ما سبق يمكن تقسيم المخاطر المالية في المصارف الإسلامية إلى مجموعتين كما يلي:²

- ✓ مخاطر ناتجة عن النشاط المصرفي وهي المخاطر المشتركة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية؛
- ✓ مخاطر ناتجة عن التعامل بضوابط الشريعة الإسلامية، وهي المخاطر التي تميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية.

¹ صلاح الدين يوسف الريماوي وغسان سالم الطالب، حسابات الاستثمار المطلقة في المصارف الإسلامية، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2022، ص 140.

² المرجع نفسه، ص 141.

1.3.3. المخاطر المالية المشتركة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

أ- مخاطر الائتمان

يتم تعريف مخاطر الائتمان بشكل عام على أنها المخاطر الناتجة عن احتمال عدم قيام الأطراف المقابلة بتنفيذ التزاماتها وفقاً للشروط المتفق عليها. وينطبق هذا التعريف على المصارف الإسلامية التي تسير عمليات تغطية الذمم المدينة والإيجار (مثل المرابحة والمشاركة والإجارة) ومشاريع تمويل رأس المال العامل (مثل الاستصناع أو المضاربة). يترتب على المصارف الإسلامية إدارة مخاطر الائتمان الكامنة في طبيعة تسهيلات التمويل ومحافظة الاستثمارية، بما في ذلك حالات التخلف عن السداد وانخفاض التصنيف الائتماني والتركيز عن الائتمان، كما تتضمن مخاطر الائتمان المخاطر الناشئة أثناء عمليات التسوية وعمليات المقاصة.¹

تنشأ مخاطر الائتمان عن صيغ التمويل المستخدمة في المصارف الإسلامية عندما يكون على أحد أطراف الصفقة أن يدفع نقوداً (مثلاً في حالة عقد السلم أو الاستصناع)، أو أن يكون عليه أن يُسلم أصولاً (مثلاً في بيع المرابحة) قبل أن يتسلم ما يقابلها من نقود أو أصول، فيكون المصرف عرضة لخسارة محتملة. أما في حالة صيغ المشاركة في الربح (مثل المضاربة والمشاركة) فتنشأ مخاطر الائتمان عند امتناع العميل عن سداد نصيب المصرف من الأرباح المحققة فعلاً من قبل العملاء في الأجل المحددة، وتنشئ هذه المشكلة عادة بسبب تباين المعلومات المتوافرة لدى الطرفين، كأن لا يملك المصرف المعلومات الكافية حول العوائد المحققة فعلاً للعملاء الذين تم تمويلهم بصيغة المشاركة أو المضاربة. أيضاً بالنسبة لعقود المرابحة فهي عقود متاجرة تنشأ بها المخاطر الائتمانية في صورة مخاطر الطرف الآخر، وهو المستفيد من التمويل والذي تعثر أدائه في تجارته ربما بسبب عوامل خارجية عامة وليست خاصة به.²

¹ مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFsb، المعيار رقم 01: المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية)

التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، كوالالمبور، ماليزيا، ديسمبر 2005، ص 11.

² طارق الله خان وحبيب أحمد، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ترجمة عثمان با بكر أحمد، الطبعة الأولى، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2003، ص ص 64، 65.

ب- مخاطر السيولة

يقصد بمخاطر السيولة تعرض المصرف الإسلامي لخسارة متوقعة ناتجة عن عجزه عن الوفاء بالتزاماته أو تغطية الزيادة في الموجودات عند استحقاقها دون أن يتحمل تكاليف أو خسائر غير مقبولة.¹ يتمثل خطر السيولة في عدم قدرة المصرف الإسلامي على الوفاء بالتزاماته وما عليه من مستحقات اتجاه الغير في الأجل المحددة لها.

ج- مخاطر رأس المال

تتمثل في المخاطر المتولدة عن تدنى القيمة السوقية لأصول المصرف الإسلامي إلى أقل من القيمة السوقية لخصومه، مما يؤثر سلباً على قدرة المصرف على دفع التزاماته اتجاه الغير بما فيها ممتلكات المودعين. ويُعتبر المصرف الإسلامي أكثر عرضة لهذا النوع من المخاطر، فبموجب صيغة المشاركة يلتزم المصرف الإسلامي بمشاركة العميل بتقديم جزء من رأس مال المشروع، وبمقتضى صيغة المضاربة يلتزم المصرف بتمويل المشروع بصفة كلية، ففي حالة الخسائر يلحق الضرر برأس مال المصرف ويتسبب في انخفاضه.

د- مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر التي قد تلحق بالمركز الاستثماري سواء داخل قائمة المركز المالي للمصرف الإسلامي (الأصول المتداولة أو القابلة للتأجير) أو خارجها (محاظ الاستثمار المدرجة خارج المركز المالي) والتي تنتج عن تقلبات الأسعار السوقية. حيث تتعلق مخاطر السوق بمخاطر التغيرات الحالية والمستقبلية في القيم السوقية لأصول معينة، كسعر الأصل محل عقد السلم، والقيمة السوقية للصكوك، والقيمة السوقية للأصول التي تمت الحيازة عليها بغرض المرابحة والتي يلتزم المصرف بتسليمها بعد مدة معينة، وينشأ هذا النوع أيضاً عن تغيرات أسعار صرف العملات.²

¹ مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFsb، المعيار رقم 01: المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، مرجع سابق، ص 31.

² المرجع نفسه، ص 27.

هـ- مخاطر السعر المرجعي

قد يبدو أن المصارف الإسلامية لا تتعرض لمخاطر السوق الناشئة عن التغيرات في سعر الفائدة باعتبارها لا تتعامل بسعر الفائدة، لكن التغيرات في سعر الفائدة تحدث بعض المخاطر في إيرادات المصرف الإسلامي. إن المصارف الإسلامية تعتمد على سعر مرجعي لتحديد أسعار أدواتها المالية المختلفة، فمثلا في عقد المرابحة يتم تحديد هامش الربح استنادا إلى السعر المرجع، وباعتبار أن الأصول ذات الدخل الثابت تقتضي أن يتحدد هامش الربح مرة واحدة طوال فترة العقد، فإنه عند تغير السعر المرجعي لن يكون بالإمكان تغيير هامش الربح في هذه العقود ذات الدخل الثابت، وهو الأمر الذي يجعل المصارف الإسلامية تواجه المخاطر الناشئة عن تغيرات أسعار الفائدة في السوق.¹

2.3.3. المخاطر التي تنفرد بها المصارف الإسلامية

إن طرق تمويل العملاء من طرف المصارف الإسلامية تختلف عنها في المصارف التقليدية، فبينما تعتمد هذه الأخيرة على القروض مقابل فوائد وغيرها من المعاملات التي تتلقى مقابلها فوائد ربوية، تعتمد المصارف الإسلامية على صيغ التمويل الإسلامي الموافقة لمبادئ الدين الإسلامي، وهو ما يؤدي إلى ظهور مخاطر مالية أخرى في الصيرفة الإسلامية إضافة للمخاطر المالية المشتركة بينها وبين الصيرفة التقليدية. وقد تم تقسيم هذه المخاطر من طرف صندوق النقد الدولي إلى ثلاث مجموعات، كما يلي:²

أ- مخاطر عدم مطابقة الشريعة

تنشأ عن إمكانية عدم المصادقة على المنتجات المعروضة من قبل المصرف الإسلامي على عملائه بعد إصدارها نظراً لعدم مطابقتها لأحكام الشريعة.

ب- المخاطر التجارية المنقولة

تظهر نتيجة توقعات أصحاب حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح بأن حساباتهم ستعود عليهم بفوائد مساوية لتلك التي تقدمها المصارف التقليدية، بينما ترتبط هذه الفائدة بالربحية المحققة من الاستثمارات، مما قد يفرض على مساهمي المصرف الإسلامي التخلي عن جزء من أرباحهم.

¹ طارق الله خان وحبيب أحمد، مرجع سابق، ص 63.

² صندوق النقد الدولي، <https://www.imf.org>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/09/21.

ج- مخاطر الاستثمار في حقوق الملكية

تنتج هذه المخاطر عن أدوات التمويل القائمة على المشاركة في الأرباح، وهذه الأدوات متعددة من بينها صيغ المشاركة والمضاربة والمرابحة والاستصناع والسلم والإيجار المنتهي بالتمليك، حيث تُعرض هذه الصيغ المصرف الإسلامي لمخاطر مالية متنوعة، سنتطرق لهذه الصيغ ومخاطرها في العنصر الموالي.

3.3. صيغ التمويل الإسلامي والمخاطر المالية الناتجة عنها

فيما يلي شرح لأهم صيغ التمويل الإسلامي والمخاطر المالية المتعلقة بها:

❖ مخاطر صيغة المضاربة

عقد المضاربة هو اتفاق بين صاحب المال (المصرف الإسلامي) والمضارب (العميل) بموجبه يُساهم صاحب المال بمبلغ من المال في مشروع يسيره المضارب، حيث تُوزع الأرباح المحققة بين الطرفين وفقاً لشروط عقد المضاربة، في حين يتحمل صاحب المال الخسائر بمفرده ما لم تكن هذه الخسائر بسبب سوء سلوك المضارب أو إهماله أو إخلاله بالعقد.¹

فصيغة المضاربة في المصارف الإسلامية بُقصد بها الاتفاق الذي بموجبه يدفع المصرف الإسلامي مالا إلى العميل بناءً على طلب وتعهده هذا الأخير بقيامه باستثمار هذه الأموال بغرض تحقيق أرباح، شرط أن يتم تقسيم الأرباح بينهما حسب ما اتفقا عليه، أما إن عرف المشروع خسارة فيتحملها المصرف لوحده، ويكفي أن يخسر المضارب جهده.

إن صيغة المضاربة قد تتعرض لمجموعة من المخاطر المالية نتيجة تقلبات الأسعار وتغير أذواق المستهلكين أو فساد البضاعة، كل من هذه الأسباب تؤدي إلى تعرض المصرف لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، وهو ما يجعل المصارف الإسلامية حذرة عند تمويل عملائها بصيغة المضاربة، فالتمويل بهذه الصيغة يتطلب توفر عنصر الثقة والأمانة وحسن الخلق والخبرة الكافية لإدارة المشروع.²

¹ مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFsb، المعيار رقم 01: المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، مرجع سابق، ص 53.

² أحمد عمر سليم صوان، مرجع سابق، ص 68.

❖ مخاطر صيغة المشاركة

يعتبر التمويل بالمشاركة أسلوباً فعالاً ومتميزاً من أساليب التمويل الإسلامي، ويتم بناءً على اتفاق بين المصرف الإسلامي والعميل طالب التمويل، حيث يقدم فيه كلا الطرفين جزءاً من رأس المال، مما يجعل صيغة المشاركة تشبه إلى حد ما صيغة المضاربة، ولكن ما يميز صيغته المشاركة هو اشتراك الطرفين (المصرف الإسلامي والعميل طالب التمويل) في تمويل المشروع، ويتم توزيع الربح على الطرفين حسب نسب التمويل.¹ أي أن صيغة المشاركة تقوم على تمويل مشترك للمشروع، جزء يُمول من طرف العميل والجزء الآخر يمول من طرف المصرف الإسلامي بغرض اقتسام العوائد الناتجة عن المشروع كل حسب نسبة اشتراكه في تمويل المشروع محل التعاقد.

تُعتبر صيغتي المشاركة والمضاربة أكثر الصيغ تعرضاً للمخاطر وذلك راجع لعدم وجود مطلب الضمان، خاصة في ظل احتمالات الخطر الأخلاقي والاختيار الخاطئ للعملاء وضعف كفاءة هذه المصارف في مجال تقييم المشروعات. حيث يظهر خطر الائتمان عند عدم التزام الشريك بسداد حصة المصرف في الأجل المحددة لها، وعادة تنشأ هذه المشكلة بسبب تباين المعلومات فلا تتوفر لدى المصرف المعلومات الكاملة والحقيقية حول أرباح المشروع.²

❖ مخاطر صيغة المرابحة

إن أسلوب المرابحة المستخدم من طرف المصارف الإسلامية يُسمى المرابحة للأمر بالشراء، ويمكن شرحها ببساطة على أنها عملية بموجبها يقوم المصرف بشراء سلعة معينة لعميله بمواصفات محددة وسعر معلوم من طرف كليهما، يُعيد المصرف بيعها للعميل بسعر الشراء مضافاً إليه هامش الربح المتفق عليه، وأن يُحصل المبلغ بواسطة أقساط تُسدد خلال فترة زمنية محددة.

إن أي تأخر أو امتناع من العميل عن دفع التزاماته في آجالها يُعرض المصرف لمخاطر الائتمان، كما يؤدي لنقص أموال سائلة كان يُفترض أن تكون بحوزة المصرف في أوانها وبالتالي خطر السيولة، كما يحرم المصرف من رأس مال كان من الممكن توظيفه لتحقيق أرباح وهو ما يُسمى بمخاطر

¹ حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية - أداؤها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2018، ص 48.

² رقية شرون، مرجع سابق، ص 21.

رأس المال. أما في حال امتناع العميل عن الدفع فالمصرف يملك الضمان وهو الأصل محل التعاقد، إذ يقوم ببيعه في السوق لشخص ثالث فيكون بذلك عُرضة لمخاطر انخفاض السعر.

❖ مخاطر صيغة الاستصناع

هو عقد بين المستصنع (المشتري) والصانع (البائع) حيث يقوم هذا الأخير بناءً على طلب المشتري بصناعة سلع موصوفة أو الحصول عليها عند اجل التسليم، شرط أن تكون مادة الصنع وتكلفة العمل من الصانع (البائع)، وذلك مقابل مبلغ مُتفق عليه وعلى كيفية دفعه، إما عند التعاقد أو مُقسطاً أو مؤجلاً. وتجدر الإشارة أنه في حالة عدم اشتراط المستصنع (المشتري) على الصانع أن يصنع بنفسه، يجوز للصانع أن يُنشئ عقد استصناع ثانٍ ويُعرف بالتوازي لغرض الوفاء بالتزامه الناشئ عن العقد الأول.¹

خلال الفترة الممتدة بين التعاقد والانجاز ينشأ خطر السوق بسبب إمكانية ارتفاع أسعار المواد الأولية اللازمة بعدما تم تحديد السعر في عقد الاستصناع، أو أن تتلف المنتجات التي بحوزة المصرف قبل تسليمها للمشتري. كما تنشأ مخاطر الائتمان في حالة عدم قيام العميل باستلام السلع محل التعاقد من المصرف، أو في حالة عدم وفائه بتسديد الثمن في التاريخ المتفق عليه.

❖ مخاطر صيغة السلم

صيغة السلم هي عقد بمقتضاه يتم الاتفاق على اقتناء سلعة معينة غير موجودة بحوزة البائع وقت التعاقد بسعر تم تحديده مسبقاً، وبمواصفات معلومة للسلعة، وتسليم في أجل معلوم، وبكيفية ونوعية معلومة. حيث أن المصرف الإسلامي باعتباره مشترياً يلتزم بدفع ثمن شراء السلع عند تنفيذ عقد السلم كاملاً، وقد يتم أو لا يتم تداول السلعة داخل أو خارج سوق السلع.²

أغلب مخاطر صيغة التمويل بالسلم تنشأ عن تغيرات السوق خاصة انخفاض سعر السلعة المتفق على تسليمها في أجل معين، والتي تم تحديد ودفع سعرها مسبقاً، لذلك فإن أي انخفاض في سعر السلعة

¹ جعفر محمد، دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، الأردن، 2019، ص 84.

² مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFsb، المعيار رقم 01: المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، مرجع سابق، ص 54.

المعنية في السوق ينتج عنه ارتفاع السعر الذي تم دفعه عاجلاً عن سعر بيعها عند الاستلام وبالتالي لن يُحقق المصرف أية عوائد من صيغة السلم، كما أنه في هذه الحالة تكون مخاطرة المصرف في السلم ليست بمقدار الفرق بين سعر البيع المنخفض وسعر الشراء المرتفع فحسب، بل كذلك بمقدار ضياع الفرصة البديلة المتمثلة في مقدار العائد الذي كان مُتوقَّعاً جنيته من هذه العملية. كما تنشئ مخاطر الائتمان عن صيغة السلم إذا تخلف البائع على الوفاء بالتزاماته.¹

❖ مخاطر صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك

يلجأ عملاء المصارف الإسلامية إلى صيغة الإجارة عند عجزهم عن دفع قيمة آلات أو تجهيزات تلزمهم، وبناءً على طلب من العميل وتعهده منه يقوم المصرف الإسلامي باقتناء هذه المعدات وتأجيرها لهم وفقاً لشروط محددة أهمها أن تؤول ملكية هذا الأصل إلى العميل المُستأجر لها في نهاية المدة المحددة.

في الإجارة المنتهية بالتمليك يكون المصرف الإسلامي عرضة لمخاطر السوق على القيمة الدفترية للأصل المؤجر في حالة عدم وفاء العميل المُستأجر بالتزاماته المنصوص عليها في عقد الإجارة، وأيضاً معرض لمخاطر الائتمان التي تنشأ عن عدم دفع العميل لأقساط الإيجار بانتظام، مما يؤدي إلى تعطيل رأس المال العامل للمصرف الإسلامي سواء من حيث توظيف رأس ماله، أو من حيث إعادة استثمار الأموال السائلة لديه.²

¹ الطاهر قانة، المصارف الإسلامية ودورها في رفع الكفاءات الإنتاجية للملكية الوقفية - البنك الإسلامي الأردني نموذجاً، الطبعة الأولى، دار الخليج، عمان، الأردن، 2018، ص 320.

² أحمد عمر سليم صوان، مرجع سابق، ص 71.

المبحث الثاني: قياس وإدارة المخاطر المالية في المصارف التجارية

تعددت المخاطر المهددة للمصارف التجارية حتى أصبحت إدارتها والتحكم فيها من أهم وظائف الإدارة الحديثة. لقد أضى لزاما على المصارف التجارية التحكم في المخاطر المتعلقة بأنشطتها، وتقليل الخسائر الناجمة عنها، وذلك بالكشف عن المخاطر المحتملة، تحديدها، والقياس الكمي لها والذي يعتبر من أهم التحديات باعتباره الأساس الذي يُستند عليه في اختيار الإستراتيجية المناسبة لإدارة الخطر بما يضمن تقليل الخسائر لأقل حد وتعظيم الأرباح قدر الإمكان في حدود درجة المخاطرة المقبولة، وهو ما يساهم في ضمان استمرار واستقرار المصرف وتحقيقه لأهدافه.

في هذا الجزء سلطنا الضوء على الإطار المفاهيمي لإدارة المخاطر المالية في المصارف التجارية، بعرض أهم الجوانب لها كمفهومها، أهميتها، مهامها وأهدافها ومراحلها، ليتم بعدها التركيز على طرق قياس كل نوع من أنواع المخاطر المالية، ثم انتقلنا لطرق التعامل مع المخاطر المالية في المصارف التجارية والآليات المستخدمة في إدارة مخاطر كل نوع منها على حدة. كما تطرقنا في نهاية المبحث لدراسة اتفاقيات بازل وما جاءت به في سبيل الحد من الخسائر الناتجة عن المخاطر المالية في المصارف وتقليل الأزمات المختلفة.

المطلب الأول: عموميات حول إدارة المخاطر المالية في المصارف التجارية

تم تخصيص هذا الجزء للتعرف على إدارة المخاطر المالية في المصارف التجارية، من حيث نشأتها، تعريفها، أهميتها، مهامها، أهدافها، مكوناتها، مبادئها ومراحلها.

1.1.1. نشأة ومفهوم إدارة المخاطر المصرفية

1.1.1.1. نشأة إدارة المخاطر المصرفية

إن التعرض للمخاطر ليس بالحدث الجديد، فقد تعرض لها الأقدمون وحاولوا قدر استطاعتهم مواجهتها، غير أن الحياة المعاصرة شديدة الاختلاف عن تلك التي شهدتها الناس قديما، إذ تميزت عنها بالتطور والاتساع والانفتاح على العالم الخارجي والمرونة وتنوع وسائل الاتصال والمواصلات وتطورها.

لقد استخدمت منذ القدم بعض صيغ إدارة المخاطر، وأهمها عقد السلم الذي شاع التعامل به في المحاصيل الزراعية، والذي يهدف لإدارة مخاطر أسعار السلع، فالمزارع متخصص في مهام الفلاحة كالحرث، الزراعة والحصاد، وغالبا لا دراية له بتسيير المخاطر السوقية، فيلجأ الفلاح لبيع سلعة موصوفة

في الذمة وبذلك ينقل مخاطر تغير سعرها لطرف آخر وهو التاجر الذي يُعتبر أكثر قدرة على التعامل مع هذه المخاطر. بعد مجيء الإسلام قام بتحديد شروط صحة السلم، إذ نص على أن يكون محل عقد السلم سلعة موصوفة في الذمة وعدم جواز السلم في محصول حقل محدد بعينه، أي أن يقتصر عقد السلم على نقل مخاطر تغيرات الأسعار، دون أن يمتد ذلك لنقل مخاطر أخرى كتلك المتعلقة بالطبيعة مثل مخاطر انقطاع المطر وغيرها.¹

مع تطور ظروف الحياة، تنوعت السلع والخدمات وتعددت القطاعات والنشاطات، حيث ظهر التخصص وتقسيم العمل، وازداد عامل المنافسة، وفي ظل كل هذه الظروف ازدادت المخاطر وتنامى الاهتمام بإدارتها بغية تعظيم العوائد. كانت البداية من خلق الكثير من الشركات لمنصب وظيفي تحت اسم "مدير التأمين"، ليتم بعدها تعيين أخصائيين من داخل الشركات يتولون القيام بوظيفة شراء التأمين، حيث أنشأت رابطة الإدارة الأمريكية قسم التأمين سنة 1931 بغرض مشاركة المعلومات وإتاحتها للأطراف المختصة في عمليات شراء التأمين، وهكذا تطورت إدارة المخاطر شيئاً فشيئاً تحت مسمى إدارة التأمين إلى أن ظهر مصطلح إدارة المخاطر في أوائل الخمسينات من القرن العشرين، والذي حظي باهتمام كبير وكان محل الكثير من البحوث والدراسات، إذ شهدت الستينات من القرن العشرين ثورة في مجال الابتكارات المالية وأدوات إدارة المخاطر.²

2.1.1. مفهوم إدارة المخاطر المالية في المصارف التجارية

أصبحت إدارة المخاطر من أهم وظائف الإدارة الحديثة، نظرا للدور الهام الذي تلعبه في تحقيق أهداف المنظمات عموماً والمصارف خصوصاً، وتعرف إدارة المخاطر بأنها "العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال تقليل المخاطرة إلى أدنى حد ممكن مع المحافظة على متطلبات السيولة والأمان".³ كما تُعرف إدارة المخاطر على أنها "كافة الأنشطة التي تحاول تغيير شكل العلاقة بين العائد المتوقع ودرجة المخاطرة المرتبطة بالعائد المتوقع، وذلك بهدف تعظيم قيمة الأصل الذي يتولد عنه هذا العائد".⁴

¹ بن علي بلعوز، عبد الكريم قندوز وعبد الرزاق حبار، مرجع سابق، ص ص 43، 44.

² عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة الخطر (مدخل مالي)، مرجع سابق، ص ص 111، 112.

³ صادق راشد الشمري، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2022، ص 44.

⁴ أبي نصر أحمد بن محمد السمرقندي، كتاب الشروط وعلوم الصكوك مع دراسة عن الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، 2017، ص 69.

نلاحظ أن التعريفين السابقين ركزا على العلاقة بين العائد والمخاطرة، وأن العائد الذي يسعى المصرف لتحقيقه محفوف بجملة من المخاطر التي تسعى إدارة المخاطر لتسييرها والتحكم فيها وتقليل الخسائر الناتجة عنها بهدف تقليل التكاليف وزيادة ربحية المصرف.

في حين أن هناك تعريفات أخرى سلطت الضوء على كيفية إدارة المخاطر والخطوات المتبعة في ذلك، فعرفت إدارة المخاطر بأنها "العمليات التي بواسطتها تحدد المنظمات مخاطرها، ومن ثم تتخذ الإجراءات المطلوبة لمراقبة الانحرافات عن المخاطر الحقيقية والتعرض لهذه المخاطر".¹ كما تم تعريف إدارة المخاطر على أنها "منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات كفيلة بتقليل إمكانية حدوث الخسائر أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى".² وتعرف إدارة المخاطر أيضا بأنها "الأسلوب العلمي لتحديد الأخطار التي يتعرض لها الفرد أو المشروع وقياسها ثم اختيار أنسب الوسائل لمواجهتها أو لمواجهة الخسائر المترتبة عليها بأقل تكلفة ممكنة".³ نجد أن هذه التعريفات تُعرف إدارة المخاطر انطلاقاً من مراحلها، بداية من تحديد الخطر، قياسه، واختيار البديل الأنسب من البدائل المتاحة لمعالجته، بحيث يتم استخدام الإستراتيجية المناسبة لتخفيض الخسائر المحتملة إلى أقل حد.

تعرف إدارة المخاطر المصرفية بأنها عبارة عن نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة للتعقب ودراسة المخاطر المحتملة، وتحديدتها وقياسها وتقدير أثارها المحتملة على نشاطات المصرف وعناصر أصوله وخصومه، ووضع الخطط المناسبة لما يلزم ويمكن القيام به لتفادي هذه المخاطر أو السيطرة عليها وضبطها بغرض التخفيف من أثارها إن لم يمكن القضاء على مصادرها.⁴

مما سبق يمكن أن نعطي تعريفاً لإدارة المخاطر المالية في المصارف بأنها مزيج متكامل من الاستراتيجيات والأساليب والآليات التي تتبناها إدارة المصرف والتي تُعنى بالكشف عن المخاطر، تحديد

¹ صادق راشد الشمري، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، مرجع سابق، ص 41.

² طارق عبد العال حماد، حماد طارق عبد العال، إدارة المخاطر (أفراد-إدارات-شركات-بنوك)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 51.

³ ممدوح حمزة أحمد وناهد عبد الحميد، إدارة الخطر والتأمين، كلية التجارة- جامعة القاهرة، مصر، 2003، ص 149.

⁴ بلعزوز بن علي، عبد الكريم قندوز وعبد الرزاق حبار، مرجع سابق، ص 24.

وقياسها، تقدير الخسائر التي قد تتجم عنها، وانتقاء الإستراتيجية المناسبة لتسيير الخطر وآليات تنفيذها، بغرض تقليل الخسائر الناشئة عن مخاطر السيولة والائتمان والسوق ورأس المال مما يُمكنها من تعظيم عوائدها.

لا يختلف مفهوم إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية عنه في المصارف التقليدية، وإنما يكمن الاختلاف في أن المصارف التقليدية تتمتع بحرية أكبر في تحمل هذه المخاطر وطريقة إدارتها، كما يمكنها التخلص من الخطر بنقله لطرف آخر أكثر براعة منها في التعامل مع الخطر. في حين تنقيد المصارف الإسلامية بمبادئ الشريعة الإسلامية سواء من حيث حدوث الخطر والذي يُفترض أن يكون لحاقه بالمصرف غير مقصود، أو من حيث آليات إدارة الخطر إذ لا يجوز تحويل هذا الأخير لجهة أخرى، فمن المنظور الإسلامي يُعتبر تحمل المصرف للخطر أو لجزء منه شرط مُلازم لمشروعية العائد، كما يلتزم المصرف الإسلامي بتسيير مخاطره بواسطة أدوات تتلاءم مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

2.1. أهمية إدارة المخاطر المصرفية

تتجلى أهمية إدارة المخاطر من خلال النقاط الآتية:¹

- ✓ تتزايد مخاطر الصناعة المالية والمصرفية باستمرار عبر الزمن وخاصة في البيئة المعولمة؛
- ✓ تساهم إدارة المخاطر في رسم رؤية مستقبلية واضحة يتم على أساسها تحديد خطط النشاط المصرفي؛
- ✓ أدت الثورة التكنولوجية إلى ميلاد العديد من المخاطر الجديدة في المصارف بسبب رقمنة العمل المصرفي ليصبح الكترونيًا، مما نتج عنه مخاطر مرتبطة بالصيرفة الإلكترونية؛
- ✓ الحاجة إلى تطوير وتنمية ميزة تنافسية للمصرف عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر في الربحية.

3.1. مهام إدارة المخاطر المصرفية

تُعنى إدارة المخاطر بالقيام بجملة من المهام الأساسية ذات الدور الفعال الذي يُساهم في نجاح المصرف وتحقيقه أهدافه، نذكر منها:¹

¹ صادق راشد الشمري، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، مرجع سابق، ص 47.

- ✓ الكشف عن المخاطر والقياس الكمي للخسائر المحتملة من كل نوع من أنواع المخاطر؛
- ✓ إعداد ومتابعة مؤشرات الإنذار المبكر والتي تُستخدم في قياس سلامة الأداء وتقديم تقارير دورية بخصوص حجم المخاطر لمجلس إدارة المصرف؛
- ✓ المتابعة المستمرة لتطور المخاطر المالية ووضع حدود معينة للحد من هذه المخاطر مع الأخذ في الحسبان إجمالي المخاطر لخدمات معينة؛
- ✓ مراجعة طرق التعامل مع كل نوع من أنواع المخاطر في المصرف واقتراح الحلول التي من شأنها ضمان التحكم الجيد في المخاطر والتقليل من الخسائر الناجمة عنها؛
- ✓ إعداد ملخص عن المخاطر التي واجهت المصرف ومدى فاعلية نشاطاته في التقليل منها ومدى الجهد المبذول لمواجهتها، ليتم على ضوء ذلك إعداد خطط فعالة للتخفيف من حدة المخاطر؛
- ✓ إعداد التوصيات للإدارة العليا حول ما يتعلق بالمخاطر خاصة تلك التي تتطلب التدخل واتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب.

4.1. أهداف إدارة المخاطر المصرفية

حدد المعيار الدولي إدارة المخاطر COSO2 الصادر عن لجنة المنظمات الراعية COSO² * سنة 2004 أهداف إدارة المخاطر، وتتمثل أهداف إدارة المخاطر في:³

- ✓ **أهداف إستراتيجية:** تُعتبر الأهداف الإستراتيجية أهداف ذات مستوى عالي، يسعى المصرف لتكون ذات ديناميكية يمكن تعديلها حسب الظروف.
- ✓ **أهداف العمليات (التشغيلية):** ترتبط هذه الأهداف بفعالية وكفاءة العمليات التشغيلية في المصرف، كحماية ممتلكات المصرف من الضياع والحرص على الأداء الحسن للموظفين. تمثل

¹ أحمد عمر سليم صفوان، مرجع سابق، ص ص 76، 77.

* لجنة المنظمات الراعية هي لجنة مكونة من مجموعة من الهيئات والمنظمات المهنية المتخصصة في الأمور المحاسبية والمالية، تضم معهد المراجعين الداخليين IIA، المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين AICPA، معهد المحللين الماليين FEI، جمعية المحاسبة الأمريكية AAA، معهد المحاسبين الإداريين IMA. ([/https://www.coso.org](https://www.coso.org) , consulté le 18 /07/2023).

³ لجنة الأنطوساي الفرعية التابعة للجنة المعايير المهنية، الدليل الإرشادي لمعايير الرقابة الداخلية للقطاع العام " معلومات إضافية حول إدارة المخاطر في الجهات"، 2007، ص 14.

- الأهداف التشغيلية النقطة الأساسية لتوجيه وحشد الموارد المخصصة نحو تحقيق الهدف الأساسي، وأي غموض في هذه الأهداف أو صعوبة فهم من طرف الموظفين يُولد آثاراً سلبية.
- ✓ **أهداف إعداد التقارير:** تتعلق هذه الأهداف بعملية إعداد التقارير الخاصة بالمصرف والتي تتضمن البيانات المالية والبيانات الغير مالية، والهدف الأساسي منها هو تزويد الإدارة بمعلومات صادقة، دقيقة وكاملة تخدم الهدف المُنتظر منها وفي الوقت المناسب، خاصة وأنّ عدم توفر إدارة المصرف على المعلومات الدقيقة والكاملة يؤثر سلباً على عملية اتخاذ القرار.
- ✓ **أهداف الإذعان:** تتعلق هذه الأهداف بالتزام المصرف بتطبيق القوانين والأنظمة المتعلقة بنشاطها كالقوانين الخاصة بالأسواق المالية، والبيئة وحقوق الموظفين وغيرها.

5.1. مكونات إدارة المخاطر المصرفية

تتكون إدارة المخاطر المصرفية من مجموعة من العناصر المترابطة والمُتكاملة والتي صنفها المعيار الدولي COSO2 إلى 08 عناصر، وهي:¹

1.5.1. البيئة الداخلية

تُمثل البيئة الداخلية أساس العناصر الأخرى لمكونات إدارة المخاطر في المصرف، وتتضمن:

- ✓ فلسفة إدارة المخاطر في المصرف؛
- ✓ مدى تقبل المصرف لتعرضه للمخاطر؛
- ✓ إشراف مجلس الإدارة،
- ✓ التحلي بالنزاهة والقيم الأخلاقية؛
- ✓ مدى كفاءة موظفي المصرف وتخصصهم؛
- ✓ التنظيم وطريقة تفويض الصلاحيات والمسؤوليات؛
- ✓ المعايير الخاصة بالموارد البشرية للمصرف؛
- ✓ ملاءمة الهيكل التنظيمي.

¹ The committee of Sponsoring Organization of the Treadway Commission, Enterprise Risk Management– Integrated Framework “Application Techniques United States”, September 2004, p.p. 03, 04.

2.5.1. وضع الأهداف

قبل أن تقوم إدارة المصرف بتحديد وتقييم المخاطر التي تُواجه نشاطاتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتقليلها تضع الأهداف التي يسعى المصرف لتحقيقها (أهداف إستراتيجية، تشغيلية، إعداد التقارير، الإذعان).

3.5.1. تحديد الحدث

تقوم الإدارة بتحديد الأحداث المُحتملة الوقوع ذات التأثير على بلوغ المصرف لأهدافه المسطرة، ثم تحديد العلاقات بين هذه الأحداث، تصنيفها إلى مجموعات، كما يتم التمييز بين المخاطر والفرص.

4.5.1. تقييم المخاطر

بعد تحديد المخاطر يتم العمل على تقييمها من حيث احتمالية حدوثها ومدى تأثيرها على تحقيق أهداف المصرف وتنفيذه لإستراتيجيته بنجاح. يتم قياس المخاطر المُحتملة بتقنيات مختلفة، فالمخاطر القابلة للتقدير باستخدام الطرق الكمية لتقييم المخاطر، في حين يُستخدم المنهج النوعي لقياس المخاطر الأخرى غير القابلة للقياس.

5.5.1. الاستجابة للخطر

تقوم إدارة المصرف بتحديد طريقة تعاملها مع كل خطر من المخاطر التي سبق تحديدها وتقييمها، وذلك باختيار إحدى الاستراتيجيات التالية:

✓ تحاشي أو تقادي المُخاطرة؛

✓ تقليل المخاطرة؛

✓ الاحتفاظ بالمخاطرة؛

✓ تحويل أو اقتسام المخاطرة.

6.5.1. الأنشطة الرقابية

تتمثل الأنشطة الرقابية في جملة السياسات والإجراءات الهادفة لمراقبة ومتابعة تنفيذ استراتيجيات إدارة المخاطر في المصرف، فهي عبارة عن أنشطة مُكاملة للاستجابة للمخاطر عن طريق العمل على وقاية، كشف، وتصحيح الأخطاء بغرض ضمان تحقيق أهداف المصرف.

7.5.1. المعلومات والاتصالات

يُقصد بهذا العنصر أن يتم تحديد المعلومات ذات الصلة وجمعها وتبادلها بطريقة فعالة تضمن وصول المعلومات في الوقت المناسب مما يسمح للموظفين من تنفيذ مسؤولياتهم بكفاءة، وذلك عبر استغلال أنظمة المعلومات التي يتم إنشاؤها داخلياً، بالإضافة إلى المعلومات المُتحصل عليها من مصادر خارجية كتلك المتعلقة بالزبائن والمنافسين، مما يوفر معلومات كافية لإدارة المخاطر ويسمح لها باتخاذ قرارات صائبة فيما يتعلق بالأهداف. ويُعتبر الاتصال فعالاً، عندما يسمح بتدفق المعلومات أفقياً وعمودياً داخل المصرف باستخدام تقنية المعلومات المناسبة لإيصال المعلومة بوضوح، دون غموض، وفي الوقت المناسب للشخص المعني.

8.5.1. المتابعة

يتمثل هذا المُكون في المتابعة المستمرة لنشاطات إدارة المخاطر والرقابة عليها وتقييم أدائها، فقد تتغير أهداف المصرف من فترة إلى أخرى وكذا حافظة المخاطر المهددة له تتغير حسب الظروف وكذا حدتها ومدى تأثيرها على الأهداف. فالهدف منها تقييم إدارة المخاطر والكشف عن أوجه القصور والتبليغ عنها.

6.1. مبادئ إدارة المخاطر المصرفية

حدد المعيار الدولي ISO31000 الخاص بإدارة المخاطر والصادر عن المنظمة الدولية للمعايير ISO^{1*} مبادئ إدارة المخاطر، من بينها أنها:²

- ✓ تخلق وتضيف القيمة؛
- ✓ تتم بشكل منهجي ومنظم؛
- ✓ تتسم بالشفافية والشمولية؛
- ✓ تكون مستمرة وديناميكية تستجيب لمختلف التغيرات؛

* هي منظمة دولية تختص بوضع المواصفات القياسية من قبل مجموعة من الخبراء العالميين، تهدف لتسهيل الحياة وجعلها أكثر أماناً في مختلف أنحاء العالم. (<https://www.iso.org/home.html>, consulté le 18 /07/2023)

² عبد القادر عصماني، أهمية بناء أنظمة إدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص 06.

✓ تكون قادرة على التحسين المستمر لربحية المصرف وتعزيزها.

7.1. مراحل إدارة المخاطر المصرفية

تتمثل عملية إدارة المخاطر في سلسلة من الأنشطة المتتالية، بداية من الكشف عن المخاطر المحتملة وصولاً لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة كل خطر والتخفيف من الخسائر التي قد تتجم عنه إلى أدنى حد ممكن. ويمكن تقسيم عملية إدارة المخاطر إلى أربع مراحل كالتالي:

1.7.1. تحديد المخاطر وتوصيفها

أ- تحديد المخاطر Risk Identification

أ.1. مفهوم عملية تحديد المخاطر

تتضمن هذه المرحلة العمليات الهادفة لحصر كل الأحداث ذات التأثير على نشاط المصرف، بغرض الوصول لتلك التي تمثل خطراً يهدد المصرف ويؤثر على تحقيقه لأهدافه، أي أن هذه المرحلة تسمح بالكشف عن المخاطر المحتملة الحدوث والتعرف عليها وتسجيلها.

إن تحديد المخاطر يتطلب معرفة جيدة للمصرف، والسوق الذي ينشط فيه، والبيئة القانونية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي يوجد فيها، بالإضافة إلى الفهم السليم لأهداف المصرف، بما في ذلك العوامل الحاسمة لنجاح المصرف، التهديدات والفرص المتعلقة بتحقيق هذه الأهداف.¹

أ.2. تقنيات تحديد المخاطر

تختلف طرق تحديد المخاطر في المصارف، حيث أنه يمكن تحديد بعض المخاطر بسهولة بشكل حدسي أو من خلال التجارب الحديثة أو السابقة، في حين يتطلب البعض الآخر طرقاً أكثر منهجية لتحديدها. تتم عملية تحديد المخاطر انطلاقاً من تحديد جميع الأنشطة الهامة داخل المصرف، ومن ثم تحديد جميع المخاطر الناشئة عن كل نشاط من هذه الأنشطة ثم تصنيفها.² ويختلف الجهد المبذول

¹ AIRMIC, ALARM and IRM, Risk Management Standard, British Standards Institution, Royaume-Uni, 2002, p.05.

² Ibid, p.138.

والزمن المستغرق باختلاف العملية الجاري تقييمها، فمثلا إذا تعلق الأمر بعملية بسيطة يكفي تحليل المخاطر المتعلقة بها، بينما إذا تعلق تحديد المخاطر بعملية معقدة فيتطلب ذلك أساليب منهجية لتحديد المخاطر المهددة للعملية المعنية.

من بين الأساليب والتقنيات الشائعة في الكشف عن المخاطر ما يلي:¹

- ✓ العصف الذهني؛
- ✓ قوائم المراجعة؛
- ✓ الخبراء (خارجيين أو داخليين)؛
- ✓ التحقيقات في الحوادث.

لكل تقنية من التقنيات المستخدمة في الكشف عن المخاطر إيجابيات وسلبيات، من حيث قيود تطبيقها، مدى صلاحيتها، قدرتها على تقديم نتائج كمية ومدى سهولة تطبيقها، علما أنه في بعض الحالات يتم استخدام أكثر من أسلوب لتحديد الخطر.²

ب. توصيف الخطر

بعد الانتهاء من عملية تحديد المخاطر يتم العمل على عرضها في شكل مُنظم، كأن يتم تلخيصها في جدول، بحيث يتم تسمية الخطر وذكر جميع المعلومات المتعلقة به مما يؤدي لتسهيل الخطوات المالية (القياس والمعالجة). وقد قدم معيار إدارة المخاطر الصادر عن مجموعة من المنظمات الدولية سنة 2002 جدولا يُسهل عملية توصيف الخطر، والذي يمكن استخدامه من قبل إدارة مخاطر المصرف.

¹ Georgi POPOV, Bruce K. LYON and Bruce HOLLICROFT, Risk Assessment: A Practical Guide to Assessing Operational Risks, John Wiley & Sons, Inc, United States of America, 2016, p. 58.

² Ibid.

الجدول رقم (2-1): جدول توصيف الخطر

.....	1- اسم الخطر
الوصف النوعي للأحداث، حجمها، نوعها، عددها، تبعياتها.	2- نطاق الخطر
مثلا: استراتيجي، تشغيلي، مالي، معرفي أو قانوني.	3- طبيعة الخطر
أصحاب المصلحة وتوقعاتهم.	4- أصحاب المصلحة
المعنوية والاحتمال	5- التقدير الكمي للخطر
احتمال الخسارة والأثر المالي للمخاطر القيمة المعرضة للخطر احتمال وحجم الخسائر / العوائد المحتملة الهدف (الأهداف) من التحكم في المخاطر ومستوى الأداء المطلوب.	6- تحمل المخاطر
الوسائل الأساسية التي يتم من خلالها إدارة المخاطر حاليًا مستويات الثقة في طرق التحكم المتبعة تحديد بروتوكولات للرقابة والمراجعة	7- معالجة المخاطر وآليات التحكم فيها
توصيات للتقليل من المخاطر	8- الإجراءات الممكنة للتحسين
تحديد الوظيفة المسؤولة عن تطوير الإستراتيجيات والسياسات	9- تطوير الاستراتيجيات والسياسات

Source: AIRMIC, ALARM and IRM, Risk Management Standard, British Standards

Institution, 2002, p. 06.

2.7.1. قياس الخطر

يتميز الخطر بثلاثة أبعاد، حجمه، مدته، واحتمال حدوثه، لذلك فإن القياس الصحيح لأي نوع من أنواع المخاطر يتطلب النظر إلى كل من هذه الأبعاد، ويكون التقييم فعالاً ويجاب أن يتم في الوقت المناسب، أن يعطي تقديراً كمياً، فالقياس الكمي من أهم التحديات التي تواجه إدارة المخاطر الحديثة.¹

تعددت أساليب وتقنيات قياس المخاطر المصرفية، منها الكمية ومنها الكيفية، منها التقليدية ومنها الحديثة، وتختلف هذه المقاييس باختلاف ظروف المصرف والبيئة التي ينشط فيها، وباختلاف نوع الخطر المراد قياسه. لكن يظل التقسيم الأكثر أهمية وشيوعاً هو تقسيم هذه المقاييس إلى مقاييس رياضية (كمية) ومقاييس ذاتية (كيفية).

أ. المقاييس الرياضية (الكمية)

تتمثل أهم المقاييس الرياضية للمخاطر في المقاييس التالية:²

- ✓ **المقاييس الإحصائية:** تضم مجموعة الأدوات التي تقوم على أساس قياس درجة انحراف العوائد، أو تقدير درجة حساسيته نتيجة التقلبات التي تطرأ على متغير آخر، ومن أبرز هذه الأدوات: المدى، التباين، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف.
- ✓ **المقاييس التحليلية:** تعتمد الطرق التحليلية على النماذج الرياضية لتقدير حجم الخسائر، ويتم استخدامها غالباً لقياس المخاطر المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية، حيث تتميز بسهولة استخدامها وتطبيقها، ومن أمثلتها تحليل الحساسية.
- ✓ **السيناريوهات:** تُطبق السيناريوهات عادة في حالة عدم توفر أو قلة البيانات التاريخية عن الأصل محل الاستثمار، حسب هذا المقياس يقوم المستثمر بوضع قائمة من السيناريوهات والتي تتمثل في النتائج الاقتصادية المحتملة الحدوث، ويتم وضع الاحتمالات المتعلقة بهذه السيناريوهات لكل سيناريو على حدة، كما يتم تحديد العوائد الممكن أن يحققها الأصل المعني خلال فترة الاحتفاظ بذلك السيناريو.

¹ بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز وعبد الرزاق حبار، مرجع سابق، ص 55.

² محمد عبد الله شاهين محمد، محافظ الأوراق المالية: إدارة، تحليل، تقييم، الطبعة الأولى، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2017، ص ص 156، 157.

✓ القيمة المعرضة للخطر VAR: سيتم تناولها لاحقاً بطريقة مفصلة.

✓ الخسائر القصوى: يمتاز هذا المقياس بأنه يتيح منهجية تجميع عبر العديد من المحافظ ومستويات مختلفة من المخاطر، لكن تطبيقه مرهون بقابلية المحافظ للتقييم والتسوية بحسب السوق.

ب. المقاييس الذاتية (الكيفية)

في حال تعذر تقدير حجم الخطر باستخدام أحد المقاييس الكمية لأي سبب كان فإنه يتم اللجوء للمقاييس الكيفية والتي تتميز بالذاتية، كما تُستخدم بغرض تجاوز المقاييس الكمية كتأكيد التقديرات الناتجة عن هذه الأخيرة.

تقوم المقاييس الكيفية على الخبرة السابقة والحدس لإعطاء تنبؤات حول الأحداث المحتملة الوقوع، حيث أنها قابلة للتطبيق في نطاقات محددة، كالمخاطر القانونية، مخاطر إفلاس المقترضين والمخاطر العملية لصعوبة تطبيق النمذجة المالية عليها.¹

3.7.1. معالجة الخطر

بعد قياس حجم الخسائر الممكن أن تتجم عن كل خطر يتوجب اختيار الاستراتيجيات المناسبة للتحكم في المخاطر والتخفيف من أثارها السلبية وتطبيقها، وتتمثل استراتيجيات التعامل مع المخاطر في: تجنب الخطر، تخفيض الخطر، قبول الخطر، تحويل أو اقتسام الخطر (سيتم التطرق لهذه الاستراتيجيات في المطلب الموالي).

4.7.1. تنفيذ ومتابعة القرار

بعد اختيار الإستراتيجية المناسبة للتعامل مع المخاطر يتم الانتقال لمرحلة تنفيذ القرار، وذلك عن طريق تحديد الجهات التي تتولى عملية التنفيذ، مع تبين مهام كل فرد بدقة، وتعزيز الاتصال بين الجهة المُتخذة للقرار والجهة المُنفذة له لضمان نجاح عملية التنفيذ.

تشمل عملية متابعة القرار عمليات المراجعة المستمرة وإعداد التقارير للتأكد من فعالية عمليات تحديد، قياس، واختيار الاستراتيجيات المناسبة لتسيير المخاطر، والتأكد من اتخاذ التدابير المناسبة

¹ بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز وعبد الرزاق حبار، مرجع سابق، ص 56.

للسيطرة على المخاطر. كما تشمل عمليات الرقابة التي تقوم بتحديد الانحرافات بين الأهداف المنتظرة من الاستراتيجيات المتخذة بغرض إدارة المخاطر والأداء المنجز فعلاً وتحليل هذه الانحرافات، ثم البحث عن الأسباب التي دفعت لحدوث هذه الفوارق بغرض ضمان أن الإجراءات المعتمدة لتحقيق تلك الأهداف ملائمة وتم تنفيذها بشكل صحيح. هذا بالإضافة إلى المراجعة الدورية لسياسة إدارة المخاطر المعتمدة من قبل المصرف، بغرض الكشف عن نقاط القوة ونقاط الضعف فيها، وتحديد مدى ملاءمتها للمخاطر الحالية والمستقبلية التي تواجه المصارف، مما يسمح للمصرف بتحسين برامج إدارة المخاطر بما يتماشى مع أهدافه، ومع مختلف المستجدات والتطورات.

المطلب الثاني: قياس المخاطر المالية في المصارف التجارية

يُعتبر قياس الخطر خطوة في غاية الأهمية، إذ أنه العملية التي تعطي للخطر قيمة كمية تُعبر عن حجم الخسائر المحتملة عند حدوث الخطر، والتي على أساسها يتم اختيار الأسلوب المناسب للتعامل مع هذا الخطر وتحديد الآليات الملائمة لإدارته. لذلك خصصنا هذا المطلب لعرض العديد من مقاييس المخاطر المالية حسب نوعها.

1.2. قياس المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية

من أهم وظائف المصارف التجارية قبول الودائع ومنح الائتمان، فبينما تلتزم المصارف بمنح المودعين ودائعهم عند الطلب أو في التاريخ المتفق عليه، ليس بإمكانها أن تضمن استرجاع حقوقها من الائتمانات الممنوحة في أجالها، وبالتالي لا يمكن الحديث عن الصناعة المصرفية وإدارة المخاطر فيها إلا وكانت مخاطر الائتمان رُكنًا أساسيًا. ومن هنا اكتسبت مخاطر الائتمان أهميتها، حيث أصبح من أهم مهام المصارف التجارية القياس الفعال لهذه المخاطر والسعي نحو التنبؤ بها والتقليل من الخسائر الناجمة عنها.

نظرًا لكون خطر الائتمان ينشأ في أغلب الأحيان عن تعثر العميل وإفلاسه، أو عن عدم رغبته في التسديد وسمعته السيئة، عمدت المصارف إلى تصنيف العملاء عند تقديمهم لطلب الائتمان، حيث نصت اتفاقية بازل II المصارف بأن تتبع إحدى التصنيفات الائتمانية الثلاثة:¹

¹ صادق راشد الشمري، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، مرجع سابق، ص 62.

✓ التصنيف الائتماني الخارجي من طرف المؤسسات المختصة في التصنيف الائتماني والمعترف بها؛

✓ التصنيف الائتماني الداخلي الأساسي؛

✓ التصنيف الائتماني الداخلي المتقدم.

يمكن للمصرف استخدام أي تصنيف من هذه التصنيفات، إذ أنها تمكنه من الوقوف على نقاط قوة وضعف العميل بخصوص قدرته على تسديد التزاماته اتجاه المصرف وبناءً على ذلك يتخذ المصرف قراراً سليماً بخصوص منح الائتمان من عدمه.

تعددت النماذج المتخصصة في تقييم مخاطر الائتمان لدى المصارف، بداية من اتخاذ قرار منح الائتمان بناءً على دراسة الجدارة الائتمانية للعملاء، وقبول الضمانات، ومتابعة الائتمان إلى غاية تحصيله. من بين هذه النماذج سنركز في دراستنا بدايةً على استعراض أسلوب النسب المالية كأسلوب جد مهم وشائع الاستخدام، ثم التطرق لبعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي، ونعرض في الأخير المقاربة المعيارية لقياس مخاطر الائتمان حسب معيار بازل II.

أولاً: أسلوب النسب المالية لقياس مخاطر الائتمان

تُمثل النسب المالية المقياس الأكثر استخداماً والأسهل تطبيقاً لقياس مخاطر الائتمان والتنبؤ بها، وهي عبارة عن علاقات حسابية بين عناصر الكشوف المالية للمصرف. وبما أن خطر الائتمان ينشأ عادة عن عدم قدرة العميل على سداد مستحقاته تجاه المصرف فإن مقاييس مخاطر الائتمان تعتمد على القروض، وبما أن هذه الأخيرة مهددة بالعجز عن السداد، فإن أغلب نسب تقدير مخاطر الائتمان تقوم على القروض المتعثرة وصافي خسائر القروض، ومن أهم هذه النسب نجد:

أ- نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض

يعكس هذا المؤشر نسبة القروض المتوقع عدم تحصيلها من إجمالي القروض الممنوحة من قبل المصرف لعملائه. وتحسب وفق القانون التالي:¹

¹ MOODY'S INVESTORS SERVICE, Banking Account & Ratio Definitions, New York, U.S, February 2011, P.06.

$$\frac{\text{مخصصات خسائر القروض}}{\text{إجمالي القروض}} = \text{مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض}$$

يعتبر هذا المقياس من أهم مؤشرات المخاطر الائتمانية، حيث يفصح عن طريقة تأهب المصرف لمواجهة خسائر القروض، وذلك عن طريق إنشاء احتياطات خسائر القروض. أو بعبارة أخرى، إن ارتفاع نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض يُشير إلى ارتفاع قيمة القروض المتوقع عدم تحصيلها وبالتالي ارتفاع مخاطر الائتمان.¹

ب- نسبة صافي الديون المعدومة إلى متوسط إجمالي القروض

يشير هذا المقياس إلى نسبة الديون المعدومة التي تم شطبها من دفاتر المصرف بعد التأكد من عدم إمكانية تحصيلها من متوسط إجمالي القروض. ويُحسب وفق العلاقة الآتية:²

$$\frac{\text{صافي الديون المعدومة}}{\text{متوسط إجمالي القروض}} = \text{صافي الديون المعدومة إلى متوسط إجمالي القروض}$$

حيث أن الديون المعدومة charge- offs of loans هي القروض المتعذر تحصيلها فيتم شطبها من السجلات (Written off)، أما صافي الديون المعدومة (Net charge offs) فهو مبلغ الديون المعدومة مطروحا منها المبالغ المحصلة من هذه الديون.³

يعكس هذا المؤشر نسبة القروض الأكثر خطورة في محفظة قروض المصرف، أي التي تعذر على المصرف تحصيلها، وارتفاع هذا المؤشر هو دليل على ارتفاع المخاطر الائتمانية لذلك يُستحسن أن تكون هذه النسبة ضئيلة.

¹ حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين راضي، مرجع سابق، ص 174.

² Jonathan GOLIN and Philippe DELHAISE, The Bank Credit Analysis Handbook: A Guide for Analysts, Bankers and Investors, 2nd Edition, John Wiley & Sons, États-Unis, 2013, P.387.

³ حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين راضي، مرجع سابق، ص 174.

ثانيا: استخدام نماذج التنبؤ بالفشل والتعثر الائتماني

إن الغاية من هذه النماذج هو التنبؤ المسبق بالتعثر المالي بغية تجنب الآثار السلبية له على عمليات الائتمان، إذ أنها تسمح بتحديد احتمال تعثر العميل الذي يؤدي به إلى عدم وفائه بالتزاماته تجاه المصرف.

يعتبر بيفر (W.H.BEAVER) أول من بحث في مجال التعثر المالي سنة 1966، حيث أعد نموذج يقوم على نسب مالية مركبة تُستخدم كوسيلة للإشعار المسبق عن التعثر المالي قبل حدوثه بفترة زمنية، ليتلوه ألتمان (ALTMAN) سنة 1968 الذي توصل إلى نموذج آخر عُرف ب نموذج Z-Score، ثم جاءت بعدها العديد من البحوث في السياق نفسه في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.¹ وسنقتصر في دراستنا على النموذجين اللذين سبق ذكرهما:

أ- نموذج بيفر (W.H.BEAVER)

يُعتبر نموذج بيفر أول النماذج التي تناولت التنبؤ بالفشل المالي، وهو نموذج مركب من ستة (06) نسب تتميز بقدرتها على التنبؤ بالفشل المالي قبل حلوله بخمسة سنوات. وتتمثل النسب المكونة لنموذج بيفر في نسبة التدفق النقدي إلى إجمالي الديون، نسبة الدخل الصافي إلى إجمالي الأصول، نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول، نسبة صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول، نسبة التداول ونسبة التداول السريعة.²

يمثل الجدول التالي النسب المالية المستخدمة في نموذج بيفر BEAVER للتنبؤ بالفشل المالي.

¹ حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل -دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة فرحات عباس - سطيف1، الجزائر، 2013-2014، ص 141.

² سلمان حسين الحاكم، تحليل القوائم المالية- مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والائتمانية، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2017، ص 418.

الجدول رقم (2-2): النسب المالية المستخدمة في نموذج بيفر BEAVER

التسلسل	النسب المالية (مؤشرات التنبؤ بالفشل المالي)
1	التدفق النقدي / إجمالي الديون
2	الدخل الصافي / إجمالي الأصول
3	إجمالي الديون / إجمالي الأصول
4	صافي رأس المال العامل / إجمالي الأصول
5	نسبة التداول
6	نسبة التداول السريعة

المصدر: سلمان حسين الحاكم، تحليل القوائم المالية- مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والائتمانية، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2017، ص 418.

ب- نموذج Z-Score

يعتبر نموذج Z-Score من أشهر المؤشرات وأكثرها استعمالاً في دراسات التمويل والمصارف، يُستخدم للتنبؤ بالفشل أو العسر المالي للمصارف، كما يُستخدم للتعبير عن استقرارية المصارف. يمتاز نموذج Z-Score بأنه يجمع بين الربحية ROAA والرافعة المالية E/A وتقلب العائد $\sigma ROAA$ في مقياس واحد.¹ ويُعبّر عليه بالعلاقة الحسابية التالية:²

$$Z - Score_{i,t} = \frac{ROAA_{i,t} + E/A_{i,t}}{\sigma ROAA_{i,t}}$$

حيث أن:

$ROAA_{i,t}$: معدل العائد على متوسط الأصول

$E/A_{i,t}$: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول

$\sigma ROAA_{i,t}$: الانحراف المعياري لمعدل العائد على متوسط الأصول

¹ Christopher GAN, Commercial Banking, MDPI Books, Switzerland, 2021, P.93.

² Arnab Kumar LAHA, Advances in Analytics and Applications, Springer, Singapore, 2019, P.292.

تشير القيمة العالية ل Z-Score إلى استقرار المصرف وانخفاض احتمال تعرضه للإفلاس مما يعني احتمال أقل لحدوث المخاطر الائتمانية، أما القيمة الضعيفة لمؤشر Z-Score فتعكس الاحتمال الكبير لتعثر المصرف ماليا وارتفاع مخاطر الائتمان.¹

ثالثا: المقاربة المعيارية لقياس مخاطر الائتمان حسب معيار بازل II

التصنيف الائتماني هو "عملية تقييم المخاطر المتعلقة بورقة مالية معينة كالسندات، مما يسمح بترتيب تلك الورقة حسب خصائصها وحسب الضمانات التي يمنحها المصدر".²

تعتبر المقاربة المعيارية لقياس مخاطر الائتمان من أهم الخطوات اللازمة لاتخاذ قرار منح الائتمان، ويُقصد بها تصنيف المخاطر المتعلقة بقرض أو ورقة مالية معينة انطلاقا من البيانات التاريخية المتاحة للمصرف حول العملاء، باستخدام رموز مكونة من حروف مثل (AAA, CCC, ...) صادرة عن وكالات التصنيف المختصة (Moody's, Fitch, standard & Poors)، حيث تعكس هذه الرموز تقييم هذه الوكالات لجودة القرض أو الإصدار ومستوى المخاطر المتعلقة به.

قد قسمت لجنة بازل II هذه التصنيفات إلى ست مجموعات وأعطت لكل مجموعة وزن مخاطرة حسب مجموعة التصنيف وذلك سواء بالنسبة للدول، المصارف أو الشركات. كما بينت اتفاقية بازل II بعض الشروط الواجب توافرها في مؤسسات التصنيف الخارجية ليتم اعتمادها وقبول تصنيفاتها الائتمانية كالشفافية والمصادقية.³

¹ Christopher GAN, OP.Cit, P.93.

² حياة نجار، مرجع سابق، ص 150.

³ إيمان صحراوي، إدارة المخاطر الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك مع الإشارة للقطاع المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، المجلد 16، العدد 16، 2016، ص 258.

2.2. قياس مخاطر السيولة في المصارف التجارية

بعد الأزمات التي شهدتها العالم زاد اهتمام المؤسسات المالية والمختصين في الصناعة المصرفية بقياس مخاطر السيولة وإدارتها، حيث يقصد بقياس مخاطر السيولة التقدير الكمي للخسائر المحتمل أن تنتج عن مخاطر السيولة مما يضمن حسن إدارتها. ويمكن تلخيص الهدف من قياس مخاطر السيولة في النقاط التالية:¹

- ✓ إشعار المصرف بمخاطر السيولة قبل حدوثها مما يُمكنه من التحوط ضدها واتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها الحد من الخسائر وما ينجم عنها من آثار سلبية؛
- ✓ العمل على تعظيم ربحية المصرف عن طريق الاستخدام الأمثل لأموال المصرف.

بالإضافة إلى:²

- مساعدة المصرف على التحكم في التكاليف وتقليلها وبالتالي تعظيم الربحية مما يُعطي المصرف ميزة تنافسية؛
- المساهمة في بناء رؤية مستقبلية واضحة مما يسمح بإعداد مخطط عمل فعال؛
- تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية مما يسمح بإدارة جيدة لمخاطر الأوراق المالية التي بجوزة المصرف والعمل على تنويع أدواتها.

الكثير من الدراسات تناولت مخاطر السيولة وقياسها باستخدام نسب مختلفة نذكر منها ما يلي:

أ- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول

يعكس هذا المقياس النسبة التي تُمثلها العناصر النقدية والشبه نقدية التي بجوزة المصرف من إجمالي موجودات المصرف، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على انخفاض مخاطر السيولة، حيث تشير العديد من المراجع إلى أن النسبة المثالية لهذا المؤشر تتراوح بين 20% و30%، فإن قلت عن ذلك فإن المصرف أكثر عرضة لمخاطر السيولة، وإن زادت عن ذلك فإن المصرف يحتفظ بهامش سيولة عالي مما يعني وجود أموال معطلة غير مستثمرة.

¹ Central Bank Of Kenya, Risk Management Guidelines, Kenya, 2013, p.32.

² محمد كمال عفانة، إدارة الائتمان المصرفي، 2022، ص 142.

تحسب وفق العلاقة التالية:¹

$$\frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{إجمالي الأصول}} = \text{نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول}$$

ب- نسبة القروض إلى الودائع

تُعبّر هذه النسبة عن مدى قدرة الودائع التي بحوزة المصرف على تغطية القروض الممنوحة من طرف المصرف، ويُستحسن أن تكون أدنى من 70%، وتحسب بالصيغة التالية:²

$$\frac{\text{القروض}}{\text{إجمالي الودائع}} = \text{نسبة القروض إلى مجموع الودائع}$$

ج- نسبة القروض إلى إجمالي الأصول

يشير هذا المؤشر لذلك الجزء من الأصول غير السائلة الموظفة في عمليات القروض، حيث أن ارتفاع هذا المؤشر يدل على ارتفاع الأصول غير السائلة وعدم التنوع في أصول المصرف، وبالتالي تدني سيولة المصرف مما يجعله أكثر عرضة لمخاطر السيولة، كما تشير العديد من المراجع إلى أن نسبة القروض إلى إجمالي الأصول يُستحسن أن تكون أقل من 60%. وتحسب وفق العلاقة التالية:³

$$\frac{\text{القروض}}{\text{إجمالي الأصول}} = \text{نسبة القروض إلى إجمالي الأصول}$$

¹ MOODY'S INVESTORS SERVICE, Banking Account & Ratio Definitions, Op.Cit, P.05.

² عيسى قروش، سمية فضيلي وعز الدين عبد الرؤوف، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية - دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2015-2016، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14، العدد 2، 2021، ص 35.

³ رقية شرون، المخاطر المالية بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية: دراسة مقارنة - حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013-2014، ص 165.

يمكن تلخيص النسب السابقة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-3): أهم نسب السيولة

النسبة	حسابها	دلالتها	المستوى المقبول
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	الأصول السائلة / إجمالي الأصول	إن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى انخفاض مخاطر السيولة، لكن إن تجاوزت 30% فإن ذلك يعكس وجود نقود غير مستثمرة.	تتراوح بين 20% و30%.
نسبة القروض إلى الودائع	القروض / مجموع الودائع	إن انخفاض هذه النسبة يشير إلى أن مجموع الودائع أكبر من القروض الممنوحة، وبالتالي يكون المصرف أقل عرضة لمخاطر السيولة.	أدنى من 70%.
نسبة القروض إلى إجمالي الأصول	القروض / إجمالي الأصول	إن ارتفاع هذا المؤشر يدل على عدم تنوع محفظة أصول المصرف، بحيث يتم توظيف الأموال أكثر في شكل قروض، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض سيولة المصرف وارتفاع احتمال تعرضه لمخاطر السيولة.	أقل من 60%.

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على ما سبق.

3.2. قياس مخاطر رأس المال

تُقاس مخاطر رأس المال بنسبة معدل كفاية رأس المال Capital Adequacy، الذي يُعبر عن مدى استعداد المصرف وقدرته على مواجهة المخاطر التي قد تواجهه أثناء القيام بمختلف وظائفه، كمخاطر السيولة ومخاطر الائتمان. ويُمثل معدل كفاية رأس المال ضمانًا لدائني المصرف، فكلما كانت هذه النسبة جيدة ومتناسبة مع حجم المصرف وحجم الودائع التي بجوزته ومقدار الخسائر المهددة له كلما انخفضت مخاطر رأس المال وزادت ثقة ووفاء المودعين للمصرف. ويمكن حساب نسبة كفاية رأس المال بالعلاقتين التاليتين:¹

¹ MOODY'S INVESTORS SERVICE, Banking Account & Ratio Definitions, Op. Cit, p.06.

$$\frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{الأصول المرجحة بالمخاطر}} = \text{نسبة كفاية رأس المال}$$

$$\frac{\text{إجمالي حقوق المساهمين}}{\text{إجمالي الأصول}} = \text{نسبة كفاية رأس المال}$$

4.2. قياس مخاطر السوق في المصارف التجارية

يتم استخدام العديد من المقاييس لقياس مخاطر السوق، وسنتناول في دراستنا لأحد أهم هذه المقاييس وأكثرها شيوعاً مقياس القيمة المعرضة للخطر VAR، كما سنتطرق لجملة من المؤشرات المالية الشائعة الاستخدام في مجال قياس المخاطر السوقية، كالنسب المالية المستخدمة في قياس مخاطر أسعار الفائدة والنسب المالية المستخدمة في قياس مخاطر أسعار الصرف.

أولاً: القيمة المعرضة للخطر VAR

إن الأزمات المالية التي شهدتها العالم خلال العقد الماضي دفعت بالمؤسسات المصرفية إلى الاهتمام بمخاطر السوق والبحث عن طرق كمية لقياسها والتنبؤ بها، ومن أهم المقاييس التي توصلت إليها المؤسسات المالية نجد مقياس القيمة المعرضة للخطر VAR والذي ظهر في بداية التسعينات من القرن الماضي، حيث اكتسب أهمية كبرى ولازال كذلك ليومنا هذا.

أ- تعريف القيمة المعرضة للخطر VAR

تُعد القيمة المعرضة للمخاطر المقياس الأكثر استخداماً في تقدير مخاطر السوق، وتُعرف على أنها "مقياس إحصائي واحد يعبر عن الخسائر المحتملة في المحفظة"¹، كما يتم تعريفها بأنها "طريقة إحصائية لوصف أو تقدير حجم الخسائر المحتملة في المحفظة والنتيجة عن تغيرات السوق"².

فالقيمة المعرضة للخطر هي مقياس إحصائي يعكس القيمة القصوى للخسارة المحتملة لأصل معين أو لمحفظة الأوراق المالية للمصرف والنتيجة عن تقلبات السوق خلال مدة زمنية معينة.

¹ Kevin DOWD, Measuring Market Risk, John Wiley & Sons, Ltd, USA, 2002, p.10.

² علي محبوب، استخدام الهندسة المالية للحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية- دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية- دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية-، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، الجزائر، 2021، ص 99.

ب- طرق حساب القيمة المعرضة للخطر VAR

يتم حساب القيمة المعرضة للخطر عادة باستخدام إحدى الطرق التالية:¹

✓ الطريقة التاريخية

تعتمد الطريقة التاريخية على استخدام بيانات تاريخية لقياس القيمة المعرضة للخطر وذلك باستخدام العوائد السابقة لمحاكاة العوائد المستقبلية كوسيلة لتقدير الخسارة المحتملة. فطريقة المحاكاة التاريخية للقيمة المعرضة للخطر تتم عن طريق إعادة تسعير المحفظة المالية لعدد محدد مسبقاً من الفترات التاريخية مثلاً 200 يوماً. توفر هذه الطريقة العوائد الناتجة مرتبة حسب حجمها من أكبر عائد إلى أقل عائد، ولمحة مختصرة عن قيمة المحفظة اعتماداً على بيانات السوق التاريخية، بالإضافة إلى تبيين أسوأ النتائج عادةً عند مستوى احتمال 95% أو 99%.

تمتاز الطريقة التاريخية بكونها سهلة التطبيق والفهم، ولا تضع افتراضات حول الشكل المستقبلي لتوزيعات العوائد أو تقلباتها أو ارتباطاتها، لذلك تعتبر الطريقة الأنسب للمحافظ ذات الأدوات غير الخطية، مثل الخيارات. في المقابل، للطريقة التاريخية جملة من العيوب، إذ أن البيانات التاريخية المتاحة قد لا تكون ممثلة للسوق على المدى الطويل، بالإضافة إلى تغير الأسواق بمرور الوقت، كما أن البيانات التاريخية قد لا تحتوي على حدث مناسب في السوق خلال تلك الفترة فلا تظهر أي تحركات كبيرة بشكل غير عادي، أو قد لا تعكس أنواع التحركات التي قد يرغب المدير المالي بمتابعتها في المحفظة.

✓ طريقة المحاكاة

تقوم هذه الطريقة على إنشاء سيناريوهات سوقية عشوائية أو سيناريوهات مونت كارلو بهدف محاكاة التغيرات في المحفظة المالية المستقبلية، تسمح محاكاة مونت كارلو بتوفير تلقائي لأعداد كبيرة من التغيرات العشوائية في الأسعار، ويتم حساب التقلبات والارتباطات مباشرةً من بيانات السلاسل الزمنية الأساسية مع افتراض التوزيع الطبيعي.

¹ Karen A. HORCHER, Essentiels of financial Risk Management, John Wiley & Sons, Inc, New Jersey, États-Unis, 2005, p.p. 217-221

من أهم ميزات طريقة محاكاة مونت كارلو أنها تُوفّر للمدير المالي استخدام نتائج مئات أو آلاف السيناريوهات لحساب القيمة المعرضة للخطر، لكن لا يخفى أن تحليل المحافظ الكبيرة أو المعقدة يتطلب تقنيات كافية لتكون فعالة، فمثلاً إعادة تسعير آلاف المقايضات في محاكاة للقيمة المعرضة للخطر بألف سيناريو أو أكثر ليست مهمة بسيطة، لكن التقدم التكنولوجي وفر برامج متخصصة تستخدم لمحاكاة مونت كارلو مما جعل هذه الطريقة أكثر وأقل تكلفة.

✓ الطريقة المعيارية (المعلمية)

تسمى الطريقة المعيارية لحساب القيمة المعرضة للخطر أيضاً باسم طريقة التباين/ التباين المشترك، أو طريقة الارتباط، أو الطريقة التحليلية. ظهرت الطريقة المعيارية للقيمة المعرضة للخطر بموجب نظرية المحفظة الحديثة، حيث يُفترض أن تكون مخاطر محفظة الأصول دالة على مخاطر أو تقلب كل أداة في المحفظة بالإضافة إلى الارتباطات بين هذه الأدوات، كما تفترض التوزيع الطبيعي لعوائد المحفظة.

غالباً ما يتم الجمع بين طريقة القيمة المعرضة للمخاطر المعلمية وطريقة أخرى لتحليل سلوك الأدوات غير الخطية والتعرضات، أما فيما يخص النماذج المعلمية المتاحة لتطبيق هذه الطريقة نجد العديد من النماذج ولعل أكثرها انتشاراً نموذج Risk matrix، كما تجدر الإشارة إلى أن الطريقة المعيارية لا تُعتبر الطريقة الفعالة لجميع أنواع الأصول أو الأدوات كالخيارات مثلاً.

انطلاقاً مما سبق قمنا بتلخيص إيجابيات وسلبيات طرق حساب القيمة المعرضة للخطر في الجدول رقم (2-4).

الجدول رقم (2-4): إيجابيات وسلبيات طرق حساب القيمة المعرضة للخطر.

الطريقة	إيجابياتها	سلبياتها
الطريقة التاريخية	<ul style="list-style-type: none"> • سهلة، غير معقدة وسريعة التطبيق • لا تضع افتراضات حول الشكل المستقبلي لتوزيعات العوائد أو تقلباتها أو ارتباطاتها، أي أنها لا تفرض إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي؛ • تتطلب الحصول على معلومات تاريخية فعلية؛ • تعتبر الطريقة الأنسب للمحافظ ذات الأدوات غير الخطية 	<ul style="list-style-type: none"> • إمكانية ألا تكون البيانات التاريخية المتاحة ممثلة للسوق على المدى الطويل؛ • عامل تغير الأسواق بمرور الوقت؛ • يمكن ألا تحتوي البيانات التاريخية على أي حدث في السوق خلال تلك الفترة، فلا تظهر أي تحركات كبيرة بشكل غير عادي؛ • قد لا تعكس البيانات التاريخية المأخوذة أنواع التقلبات التي يرغب المدير المالي بمتابعتها في المحفظة؛ • غير دقيقة عند مستويات ثقة عالية مثل 99%.
طريقة المحاكاة مونت كارلو	<ul style="list-style-type: none"> • تتميز بإعطاء نتائج دقيقة؛ • تناسب الأدوات الخطية وغير الخطية؛ • لا تتطلب بيانات تاريخية كثيرة. 	<ul style="list-style-type: none"> • حسابها صعب، يتطلب جهد ووقت.
الطريقة العملية	<ul style="list-style-type: none"> • أكثر الطرق سهولة وسرعة في الحساب؛ • دقيقة بالنسبة للأصول التقليدية والمشتقات الخطية؛ • لا تتطلب بيانات تاريخية كثيرة. 	<ul style="list-style-type: none"> • عدم دقة هذه الطريقة عند التعامل مع المشتقات غير الخطية، فهي لا تُعتبر الطريقة الفعالة لجميع أنواع الأصول أو الأدوات كالخيارات مثلاً؛ • تشترط التوزيع الطبيعي لمعدلات عوائد المحفظة أو الأصل المعني، إضافة إلى ثبات التذبذب.

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على ما سبق.

ج- التعبير الرياضي للقيمة المعرضة للخطر

من الناحية الإحصائية، تعطي القيمة المعرضة للمخاطر قيمة محددة أو نسبة مئوية للتوزيع المتوقع للخسائر خلال المدة المستهدفة.¹ فإذا افترضنا أن Pt هو عائد المحفظة أو الأصل المعني للمدة

¹ Ngai Hang CHAN and Hoi Ying WONG, Simulation Techniques in Financial Risk Management, John Wiley & Sons, Inc., New Jersey, États-Unis, 2006, P. 69.

t فإن القيمة المعرضة للمخاطر عند مستوى الثقة الذي يرغب المستثمر بأخذه في عين الاعتبار $a\%$ يُعبر عنها بالصيغة التالية:¹

$$\Pr(\Delta Pt \leq -\text{VAR}) = a$$

حيث أن:

- ✓ ΔP هو التغير في قيمة المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية محددة.
- ✓ الاحتمال يتراوح بين 0 و 1 وعادة ما يتم استخدام نسبة المعنوية 5% أو 1%.
- ✓ المدة الزمنية t.

حيث تدل الصيغة أعلاه على أن نسبة احتمال أن الخسارة الناتجة عن تقلبات قيمة المحفظة لن تفوق القيمة المعرضة للخطر يساوي a الذي تم تحديده.² فمثلا إذا كانت القيمة المعرضة للخطر تبلغ 100 مليون دينار جزائري (VAR= 100 M.DA) خلال الأسبوع القادم، عند مستوى ثقة 95 %، فإن احتمال أن تريح المحفظة أو تحقق خسائر أقل من 100 مليون دينار جزائري هو 95%، بينما احتمال أن تتخفص قيمة هذا الأصل أو المحفظة عن 100 مليون دينار جزائري هذه القيمة هو 5% فقط.

د- مزايا طريقة القيمة المعرضة للخطر

يكتسب مقياس القيمة المعرضة للخطر VAR جملة من المزايا، نذكر منها:³

- تُبين طريقة القيمة المعرضة للخطر مقدار خسارة المصرف أو عوائده خلال فترة زمنية معينة عند مستوى معنوية محدد؛
- تُقدم هذه الطريقة قياساً كمياً، إذ أنها تُقدر المخاطر المالية المُهددة للمحفظة الاستثمارية في رقم بسيط؛
- تمتاز طريقة القيمة المعرضة للخطر بقياس جميع أنواع مخاطر السوق بصفة عامة كمخاطر تغير سعر صرف العملات الأجنبية و مخاطر أسعار الفائدة؛

¹ عبد الكريم أحمد قندوز، المخاطر المصرفية وأساليب قياسها، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي، العدد 05، 2020، ص 65.

² المرجع نفسه.

³ المرجع نفسه، ص 67.

- سهولة الاستخدام والتطبيق خاصة الأسلوب المعلمي والأسلوب التاريخي.

هـ - عيوب طريقة القيمة المعرضة للخطر VAR

رغم أن طريقة القيمة المعرضة للخطر تتيح للمصرف العديد من المزايا، إلا أنها تتصف بجملة من السلبيات، إذ أنها تشكوا من عدة نقائص ومشاكل تجعلها محلا للانتقاد. تتمثل المشكلة الرئيسية في تجاهل تقنية القيمة المعرضة للخطر لما يحدث داخل المنحنى كونها لا تُقدم أية توجيهات حول إمكانية حدوث خسائر عالية تفوق هذه القيمة، ففي بعض الحالات تكون الظروف جيدة وتكون الخسائر منخفضة ثم ينقلب الوضع فجأة فتسوء الظروف وترتفع المخاطر بشكل كبير، أي أن هذه التقنية قد تتسبب في خلق إحساس كاذب بالأمن.¹

بالإضافة إلى فشل طريقة القيمة المعرضة للخطر في تحديد مخاطر الائتمان وكذا مخاطر نقص السيولة في السوق، لذلك يُنصح باستخدام تقنيات قياس أخرى إلى جاب تقنية القيمة المعرضة للخطر كاستخدام النسب المئوية، كما ظهرت جملة من التقنيات الهادفة لتوفير معلومات مكملة لهذه التقنية من أهمها اختبار الضغط.²

ثانيا: المؤشرات (النسب) المالية لقياس مخاطر السوق

يمكن قياس مخاطر السوق باستخدام نسب مالية تقيس كل نوع من أنواع مخاطر السوق على حدة، نذكر منها:

أ- النسب المالية لقياس مخاطر تقلبات أسعار الصرف الأجنبي

إن تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية يولد تغيرات في قيمة أصول وخصوم المصرف عند قيام هذا الأخير بإعادة تقييم عناصر أصوله وخصومه بالعملية الأجنبية، أو عند إبرامه صفقات بواسطة عملات أجنبية، لذلك يتم تقدير مخاطر أسعار الصرف بإحدى النسبتين التاليتين:³

¹ إدوارد د. أندرسون، إدارة مخاطر الأعمال " النماذج والتحليلات"، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2018، ص ص 127، 128.

² عبد الكريم أحمد قندوز، المخاطر المصرفية وأساليب قياسها، مرجع سابق، ص ص 72، 73.

³ محمد كمال كامل عفانة، مرجع سابق، ص 187.

$$\frac{\text{القيمة الدفترية للأصول}}{\text{القيمة السوقية للأصول}} = \text{نسبة القيمة الدفترية للأصول إلى القيمة السوقية للأصول}$$

$$\frac{\text{القيمة الدفترية لحقوق الملكية}}{\text{القيمة السوقية لحقوق الملكية}} = \text{نسبة القيمة الدفترية لحقوق الملكية إلى قيمتها السوقية}$$

يفضل أن تقل القيمة الدفترية عن القيمة السوقية، أي أن تكون النسبتين السابقتين أقل من الواحد، حيث أنه كلما قلت واقتربت من الصفر كان ذلك مؤشرا إيجابيا للمصرف.

ب- النسب المالية لقياس مخاطر أسعار الفائدة

تتمثل مخاطر أسعار الفائدة في احتمال تغير قيمة التدفقات النقدية نتيجة التغير في معدلات الفائدة. لذلك فإن قياس تقلبات أسعار الفائدة يتم انطلاقا من قياس حساسية عناصر أصول وخصوم المصرف المعرضة لإعادة التسعير خلال فترة زمنية مماثلة. ويمكن إعادة تسعير الأصل إذا كان معيار استحقاقه أو معدل فائدته يتغير آليا من فترة إلى أخرى، مثلا عند إصدار المصرف لسندات بفائدة مساوية لسعر الفائدة على أذون الخزينة 1%، ونظرا لأن فائدة هذا الأخير تتميز بالتقلب المستمر من فترة إلى أخرى فإن الفائدة المسددة تتغير معه.¹ من أكثر المؤشرات استخداما لقياس مخاطر أسعار الفائدة مؤشر هامش الفائدة الصافي (NIM) ومؤشر نسبة حساسية الفجوة لأسعار الفائدة (GAP).

❖ **مؤشر هامش الفائدة الصافي (NIM):** تم التطرق لهامش الفائدة الصافي في المبحث الثالث من الفصل الأول، حيث ذكرنا أن هذا المؤشر يعكس ربحية أنشطة المصرف المحققة من الفوائد المصرفية المحصلة بعد تغطية الأعباء المصرفية الممنوحة. بمعنى أن هامش الفائدة الصافي يُعبر عن الربحية الناتجة من عمليات قبول الودائع ومنح القروض، فكلما ارتفع هذا المؤشر دلّ على أن الفوائد التي يُحصلها المصرف من عمليات الإقراض تفوق تلك التي يدفعها لعملائه مقابل ودائعهم وبالتالي انخفاض مخاطر أسعار الفائدة، في حين يعكس هامش الفائدة الصافي السالب عجز فوائد القروض على تغطية أعباء الودائع وبالتالي ارتفاع مخاطر أسعار الفائدة.

¹ نجاة محمد أحمد جمعان، نموذج لقياس العلاقة بين المخاطر والعائد في المؤسسات المالية بالتطبيق على البنوك اليمنية، المجلة العلمية لقطاع كلية التجارة-جمعة الأزهر، العدد 17، جويلية 2017، ص 202.

❖ نسبة حساسية الفجوة (GAP): يُعبر عنها بنسبة الأصول الحساسة لسعر الفائدة إلى الخصوم الحساسة لسعر الفائدة. وتحسب باستخدام العلاقة التالية:¹

$$\frac{\text{الأصول الحساسة لسعر الفائدة}}{\text{الخصوم الحساسة لسعر الفائدة}} = \text{نسبة حساسية الفجوة (Gap)}$$

عندما تكون $GAP=1$ فإن الأصول الحساسة لسعر الفائدة تساوي الخصوم الحساسة لسعر الفائدة وبالتالي لا يتأثر المصرف بتغيرات سعر الفائدة، ويعتبر في وضع مريح كونه ليس معرضاً لمخاطر سعر الفائدة.

إذا اختلفت قيمة GAP عن 1 يعني ذلك أن المصرف معرض لمخاطر سعر الفائدة، حيث يزيد حجم الخطر كلما ابتعدت قيمة GAP عن 1. في حال كانت نسبة حساسية الفجوة أصغر من 1 فإن ذلك يعكس تعرض المصرف لخسائر في حالة ارتفاع أسعار الفائدة، أما إن تجاوزت 1 فذلك يشير إلى أن المصرف يتكبد خسائر في حالة انخفاض أسعار الفائدة. وبالتالي في كلا الحالتين يتحمل المصرف خسائر، لذلك يُفضل أن تكون هذه النسبة مساوية للوحدة بحيث تتساوى الموجودات الحساسة لسعر الفائدة والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة.

نظراً لأهمية مخاطر أسعار الفائدة عرفت إدارتها اهتماماً كبيراً من المختصين في العمل المصرفي وعلى رأسهم لجنة بازل للرقابة المصرفية، ويبين الجدول رقم (2-5) اهتمام لجنة بازل بمخاطر أسعار الفائدة.

¹ Andewi ROKHMAWATI, Interest Rate Risk Of Banking Sector: The Effect Of Maturity Gap On Net Interest Income In Indonesia, Journal Of Economics, Finance And Accounting (Jefa), Vol.6, No.01, 2019, P.24.

الجدول رقم (2-5): تطور إطار لجنة بازل للتعامل مع مخاطر أسعار الفائدة

السنة	البيان
1993	قياس احتمال تعرض المصرف لمخاطر أسعار الفائدة
1997	مبادئ إدارة مخاطر سعر الفائدة
2004	مبادئ إدارة ورقابة خطر سعر الفائدة
2015	خطر سعر الفائدة على المحفظة المصرفية (وثيقة استشارية)
2016	معيار خطر سعر الفائدة على المحفظة المصرفية.

المصدر: عبد الكريم أحمد قندوز، المخاطر المصرفية وأساليب قياسها، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي، العدد 05، 2020، ص 98.

يظهر أن لجنة بازل اهتمت بمخاطر سعر الفائدة، حيث تطرقت لمسألة قياسه منذ سنة 1993، وعملت على تطوير المبادئ المنظمة لهذا النوع من المخاطر وصولاً لمعيار خطر سعر الفائدة على المحفظة المصرفية سنة 2016.

المطلب الثالث: أساليب إدارة المخاطر المالية في المصارف التجارية

يتضمن هذا المطلب أساليب التعامل مع المخاطر وآليات إدارة كل نوع من أنواع المخاطر المالية التي تواجه المصارف التجارية، كما تضمن عرضاً لاتفاقيات بازل وما جاءت به من تنظيمات في هذا الشأن.

1.3. أساليب التعامل مع الخطر المالي

يتم إدارة الخطر المالي باختيار الطريقة المناسبة من بين الطرق الأربعة التالية:

1.1.3. تجنب المصرف التجاري للمخاطر المالية Avoiding Risk

تعني تقنية تجنب الخطر ألا يستثمر المصرف في المنتجات التي تنطوي على مخاطرة كبيرة أو التي لا يُمكن فهم مخاطرها بشكل جيد.¹ أي أن تجنب الخطر يتم عن طريق عدم ممارسة النشاط الذي قد ينطوي على الخطر المعني، وذلك بهدف تفادي الخسائر الجسيمة التي قد تُلحقها هذه المخاطر بالمصرف، فهذه التقنية تُطبق في حالة المخاطر التي يُحتمل أن تتطلب تغطيتها مبالغاً كبيرة مما يؤثر سلباً على المصرف لذلك يُستحسن تفاديها. ومن أمثلتها تجنب المصرف الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل بهدف تفادي مخاطر سعر الفائدة، وكذلك رفض المصرف منح القروض للعملاء ذوي السمعة السيئة بغرض تقليل مخاطر الائتمان.

أحياناً يكون خيار تجنب المخاطرة صائباً لكن ليس دائماً، فقرار تجنب المخاطرة يعني الامتناع عن الاستثمار في مشروع معين، وكلما كثر اختيار هذه الإستراتيجية كلما زاد تضييع المصرف للفرص الاستثمارية التي تُتاح له، مما يعني التضحية بالأرباح الممكن تحقيقها.

2.1.3. قيام المصرف التجاري بالحد من المخاطر المالية (التخفيض) Reduction Risk

إن الحد من المخاطر أو تخفيضها يكون بتقليل ظاهرة عدم التأكد والشك الناتج عند اتخاذ القرارات، ويتم ذلك بالتنبؤ الدقيق باحتمال تحقق الحوادث ومدى حجم الخسائر الناتجة عنها، وذلك عن طريق دراسة موضوعية لنوعية الخطر ومسبباته والتخطيط لمواجهة.² يتم الحد من المخاطر بإتباع استراتيجيات وتقنيات من شأنها أن تخفف من الخسائر الناجمة عن الخطر، أي التخفيف من حدة الخطر بالاستعانة بجملة من الإجراءات، من بينها:

¹ Tony Van GESTEL and Bart BAESSENS, Credit Risk Management– Basic Concepts : financial risk components, rating analysis, models, economic and regulatory capital, First published, Oxford University Press, Oxford, United Kingdom, 2009, p.p. 41, 42.

² عبد الناصر أبو شهد براني، مرجع سابق، ص 213.

- ✓ طلب المصرف ل ضمانات مقابل عملية الإقراض خاصة بالنسبة للعملاء ذوي المخاطر العالية، فإن لم يلتزم المقترض بالتسديد في الآجال المحددة يمكن للمصرف بيع هذه الضمانات، فتساهم قيمة الضمان المباع في التقليل من مخاطر الائتمان والخسائر الناتجة عنها؛
- ✓ استخدام سياسة إدارة الأصول والخصوم بغرض تقليل مخاطر أسعار الفائدة.

3.1.3. قبول المصرف التجاري للمخاطر المالية

تُسمى هذه الإستراتيجية أيضا بالاحتفاظ بالمخاطرة، ويُقصد بها قبول المصرف للخطر والاحتفاظ به كما هو دون القيام بأية إجراءات لمواجهته. عموما، يتم تطبيق قبول المخاطر على الأصول منخفضة المخاطر، وأيضاً في حالة التنوع الجيد للمحفظة الاستثمارية، أي عندما يتم الاستثمار في أصول متنوعة، في قطاعات مختلفة، وفي مناطق متعددة، تكون المخاطر أقل فلا يمكن أن تحدث خسائر كبيرة في الوقت نفسه تمس كل عناصر الأصول وكافة القطاعات وجميع البلدان.

حيث أن المصرف قد يحتفظ بالخطر مع علمه به أو دون علمٍ منه، قد يتم قبول الخطر بقرار منه أو غصباً عنه.¹ ويُمكن تلخيص حالات قبول الخطر إلى أربعة مثلما يُبينها الجدول التالي:

جدول رقم (2-6): حالات الاحتفاظ بالمخاطرة.

البيان	احتفاظ إرادي	احتفاظ لا إرادي
احتفاظ شعوري	بمعنى أن يكون المصرف على علم بالخطر مع ذلك لم يتم باتخاذ أي إجراء لمواجهته، أي قبله وقرر تحمل الخسائر التي قد تتجم عنه.	هنا يكون المصرف على دراية بالخطر وبالخسائر التي قد تنتج عنه، لكنه قبل به غصباً عنه بسبب عجزه عن تجنبه، تحويله أو التقليل منه أو ربما لسبب آخر.
احتفاظ لا شعوري	أحيانا يستثمر المصرف أمواله في مشاريع أو يُبرم عقوداً قد تتطوي على مخاطر كبيرة بجهلها المصرف، فيكون المصرف قد قبل بالمخاطر دون شعوره بذلك.	قد لا يتنبأ المصرف ببعض المخاطر بسبب عدم فاعلية وظيفة إدارة المخاطر أو لصعوبة التنبؤ بالحدث، فيتحقق الحدث وتلحق الخسائر بالمصرف دون علم له بها ولا موافقةً منه على الاحتفاظ بها.

المصدر: طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد-إدارات-شركات-بنوك)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،

2003، ص 34.

¹ طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 34.

4.1.3. تحويل واقتسام المصرف التجاري للمخاطر المالية

أ- تحويل المخاطرة Risk Transfer

وفق هذه الطريقة فإنه يتم التصدي للخطر عن طريق نقله أو تحويله إلى جهة أخرى أكثر قدرة على مواجهة المخاطر، ويكون ذلك بدفع مقابل مالي لهذه الجهة مع الاحتفاظ بملكية الأصل موضوع الخطر. بغرض تحويل المخاطرة يتم اللجوء إلى مجموعة من التقنيات، نذكر منها:

❖ الطرق التعاقدية لتحويل الخطر

تعتبر الطرق التعاقدية إحدى الطرق المستخدمة في تحويل المخاطرة، ومن أمثلتها نجد اتفاق hold-harmless الذي بموجبه يتحمل طرف الخسارة عن طرف آخر، فمثلا اتفاق مؤجر ومستأجر بموجب عقد الإيجار الذي بينهما على أن يلتزم المستأجر بدفع أية أحكام ضد مالك العقار والناجمة عن استخدامه للعقار.¹

❖ التنوع Diversification

من أكثر استراتيجيات التنوع المفيدة في إدارة المخاطر نظرية المحفظة، والتي تستند إلى أنه يمكن للمصرف تقليل المخاطر المالية إلى أقل حد ممكن باللجوء للتنوع. يُستخدم هذا الأسلوب لإدارة المخاطر بصفة عامة وإدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق بصفة خاصة، وتقوم هذه الطريقة على تنوع المصرف لمحفظته الاستثمارية، وقد يتم هذا التنوع بتنوع قطاعات الاستثمار (زراعة، صناعة، عقارية...)، أو بتنوع المناطق الجغرافية (الاستثمار في عدة دول)، أو بتنوع آجال استثماراته (قصيرة-متوسطة-طويلة الأجل)، مما يُحسن جودة المحفظة الاستثمارية ونمو الأصول وتحسين العلاقة بين العائد والمخاطرة.²

❖ التأمين Insurance

يُعتبر التأمين من أهم الطرق المستخدمة لتحويل الخطر، يتم عن طريق الاتفاق مع شركة تأمين حول تأمين محل معين مثلا شاحنة، خلال فترة زمنية محددة ومقابل التزام المؤمن بدفع مبالغ معينة

¹ طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 35.

² عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة الخطر (مدخل مالي)، مرجع سابق، ص ص 285، 286.

تُسمى أقساط التأمين، في حين يلتزم المؤمن (شركة التأمين) بتعويض المؤمن في حالة تحقق الخسارة المحتملة إما بالمبلغ الكامل (تحويل المخاطرة) أو بجزء منها (اقتسام المخاطرة) حسب الاتفاق.¹

❖ التحوط Hedging

يُعد التحوط أكثر تقنيات مواجهة المخاطر استعمالاً في الأسواق المالية، ويعرف بأنه "الإجراءات التي تُتبع بغرض حماية الاستثمار من التقلب غير المتوقع وغير المرغوب".² يُساهم التحوط في إدارة المخاطر المصرفية بشكل فعال، فهو يسمح بتخفيض مخاطر أي تغيرات مستقبلية في قيمة أصولها، وذلك بنقل عبء هذه المخاطر من المصرف وهو الجهة المعرضة للمخاطر ولا ترغب في تحملها (مشتري العقد) إلى جهة أخرى غير مهددة بالمخاطر ولكن ترغب في تحملها (بائع العقد) وذلك مقابل تكلفة العقد نفسه.³

إن التحوط عبارة عن تقنية تسمح بتحويل الخطر لجهة أخرى باستخدام جملة من الأدوات المتنوعة، وحين يُريد المصرف التحوط ضد مخاطر معينة يختار الأداة المناسبة بالنظر إلى جملة من العناصر أهمها:⁴

✓ المخاطرة للمركز النقدي المراد تغطيته؛

✓ نوع المخاطر التي يُريد المصرف تغطيتها؛

✓ تكلفه التحوط مقارنة بتكلفة الاستثمار المعني والخسائر المحتملة.

تُعتبر المشتقات المالية من أهم التقنيات المستخدمة بغرض التحوط ضد المخاطر، وتُعرف بأنها "عقود ماليه تشتق قيمتها من الأسعار الحالية للأصول المالية أو العينية محل التعاقد (الأسهم والسندات والنقد الأجنبي والذهب وغيرهم)، بهدف التحوط ضد مخاطر التغير المتوقع في أسعار تلك الأصول، حيث تتكون من عدة أنواع أهمها: عقد الخيار، العقود الآجلة، العقود المستقبلية، عمليات المقايضة".⁵ أي

¹ كمال محمود جبرا، التأمين وإدارة الخطر، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 13.

² نوري موسى شقيري، الأسواق المالية واليات التداول، دار الكتاب الثقافي، عمان، الأردن، 2007، ص 380.

³ المرجع نفسه.

⁴ المرجع نفسه.

⁵ محمد صادق إسماعيل، البورصات العربية بين التطوير والتحديات المستقبلية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2016، ص

أن الهدف الأساسي من استخدامها هو التحوط ضد مخاطر التغيير في معدلات العائد، أسعار الأسهم، أسعار الصرف الأجنبي وأسعار السلع.

ب- اقتسام المخاطرة

إن اقتسام الخطر حالة من حالات تحويل الخطر، وهي في نفس الوقت تعكس حالة الاحتفاظ بالخطر. ويُقصد باقتسام المخاطرة تحويل احتمال الخسارة من جهة واحدة إلى عدة جهات، فيتحمل مُحول الخطر جزءًا من المخاطرة وتتحمل الجهات الأخرى الجزء الآخر من المخاطرة. ومن الأمثلة اشراك مجموعة من الأفراد في مشروع معين بدفع جزء من رأسمال المشروع مع التزام كل شريك بتحمل جزء من المخاطرة التي قد تنشأ عن المشروع.¹

تستخدم المصارف الإسلامية نفس تقنيات إدارة المخاطر المالية المعتمدة من قبل المصارف التقليدية (قبول، تجنب، تخفيض أو اقتسام المخاطر) لأنها تتلاءم مع مبادئ الشريعة الإسلامية، باستثناء تقنية نقل الخطر. إذ أن الصيرفة الإسلامية تقوم على فكرة المشاركة في الأرباح والخسائر، ودليل ذلك قاعدتي الخراج بالضمان والغنم بالغرم المقررتان في الفقه، حيث تقضيان بأن التمويل الإسلامي يربط شرعية عائد أي أصل مالي بتحمل مسؤولية الخسارة الناتجة عن هذا الأصل، أي أن مبادئ الشريعة الإسلامية تفرض على المصرف الإسلامي المشاركة في الخسائر لضمان شرعية العائد، لذلك يحظر التمويل الإسلامي تحويل المخاطر لأحد طرفي العقد.² مما سبق نستنتج أن مبادئ الشريعة الإسلامية تحث على أن يتحمل المصرف الإسلامي المخاطر الناتجة عن استثماراته، مع إمكانية اقتسامها مع جهة أخرى، أما أن يقوم بالتحويل الكلي للخطر نحو طرف آخر ليُصبح هذا المصرف معفيًا من تحمل أي جزء من الخسائر فإن هذا لا يضيف صفة الشرعية على العائد المحقق ويُعتبر هذا الأخير مُحرمًا.

¹ طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص ص 35، 36.

² بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز وعبد الرزاق حبار، مرجع سابق، ص ص 142، 143.

2.3. آليات إدارة المخاطر المالية في المصارف التجارية حسب كل نوع

1.2.3. آليات إدارة مخاطر الائتمان في المصارف التجارية

على المصرف السعي لتقليل الخسائر الناجمة عن خطر الائتمان، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأدوات الهادفة لتقليل حالات عدم سداد العملاء لالتزاماتهم تجاه المصرف أو تأخرهم في ذلك، نذكر منها ما يلي:

✓ تقليل خطر التركيز عن طريق التنوع في الجهات المستفيدة من ائتمان المصرف، وذلك إما حسب القطاع أي لا تمنح قروضها لنفس القطاع، أو حسب المنطقة الجغرافية فلا تمنح ائتمانها لسكان نفس المنطقة، أو حسب الأجل بتنوع قروضها بين قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

✓ ضرورة امتلاك المصرف سواء كان تقليدي أو إسلامي لبرامج خاصة بتسيير المحافظ الاستثمارية، مما يسمح للإدارة بالمتابعة الدورية لحقوقها على الغير ورصد أي تأخر في التسديد.

✓ يجب أن تخضع عمليات منح الائتمان من طرف المصارف التقليدية والإسلامية على حد سواء لمعايير سليمة وفعالة تقوم على تحليل دقيق للعميل طالب التمويل، مما يمكن المصرف من تقييم المخاطر المتعلقة بالطرف المقابل بشكل صحيح، وبناء على هذا التقييم يتم اتخاذ منح الائتمان للطرف المعني أو الامتناع عن ذلك، فعلى سبيل المثال على المصرف دراسة القدرة الحالية للعميل على الوفاء بديونه ومراجعة الأداء السابق له إن تم التعامل معه من قبل، مع النظر في طبيعة الضمانات المقدمة من طرفه.

✓ إن قيام المصرف تقليدياً كان أم إسلامياً بقبض الضمانات من العملاء من شأنه أن يسمح بتقليل الخسائر الناتجة عن مخاطر الائتمان، ففي حالة تعثر العميل وعدم تسويته لدينه بإمكان المصرف التصرف في الضمان كبيعه وتحصيل قيمته. كما يتعين على المصرف المراجعة الدورية لهذه الضمانات للتأكد من صحتها وصلاحيتها.

✓ في حالة الائتمانات كبيرة الحجم يُتاح للمصارف التقليدية اقتسام مخاطر الائتمان مع أطراف أخرى، وذلك بواسطة نظام القروض المجمعة.¹

¹ بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز وعبد الرزاق حبار، مرجع سابق، ص 211.

✓ بإمكان المصرف التقليدي أن يقوم بتسوية قضايا المحافظ الاستثمارية المتعلقة بالائتمان بعدة طرق من بينها المتاجرة في الديون، المشتقات المالية، التصكيك والانضمام للأسواق الثانوية لتبادل الديون.¹

✓ يمكن للمصرف التقليدي أن يلجأ لتوريق ديونه، بمعنى أن يقوم بتداول سندات ديونه في السوق الثانوية بغرض خفض مخاطر التمويل.

فيما يتعلق بالمصارف الإسلامية فإن صيغ التمويل الإسلامي تُعتبر أداة فعالة للتوزيع، لذلك وجب على هذه المصارف التحكم في استعمال تلك الصيغ بطريقة كفوه تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المحتمل نشأتها في مختلف مراحل صيغ التمويل المتنوعة، وبغرض التقليل من هذه المخاطر ينبغي أن يجتهد المصرف الإسلامي لوضع منهجيات خاصة بكل أداة من أدوات التمويل الإسلامي شرط أن تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية.² كما يُتاح للمصرف الإسلامي استخدام جميع الآليات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بغرض التحكم في مخاطر الائتمان التي تواجهه كاستخدام المشتقات المالية الإسلامية (كالعقود الآجلة الإسلامية، عقود المبادلة الإسلامية، الخيارات الإسلامية)، بالإضافة إلى التصكيك الإسلامي أو ما يُعرف بالتوريق الإسلامي.³

2.2.3. آليات إدارة مخاطر السيولة في المصارف التجارية

من المعلوم أن المصارف التجارية تُتاجر في أموال الجمهور القابلة للسحب عند الطلب أو في تاريخ الاستحقاق وهو ما يترتب عليه الاستعداد الدائم لتلبية طلبات السحب، لذلك يسعى المصرف التقليدي لإدارة سيولته باستخدام جملة من الآليات التي تسمح بتعديل مستوى السيولة، سواء في حالة العجز أو الفائض، نذكر أهمها فيما يلي:⁴

✓ في حالة الفائض في مستوى السيولة: يقوم المصرف بالآليات التالية:

- إضافة الفائض إلى رصيده لدى المصرف المركزي؛

¹ صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص 278.

² مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFsb، معيار رقم 01: المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، مرجع سابق، ص ص 13-16.

³ منال بلعابد، مرجع سابق، ص ص 92-100.

⁴ حكيم براضية وجعفر هني محمد، مرجع سابق، ص 73.

• منح القروض للمؤسسات المالية؛

• رفع مستوى الاستثمار في القروض؛

• الحيابة على الأوراق المالية.

✓ في حالة العجز في مستوى السيولة: يُقبل المصرف بالآليات التالية:

• تعزيز سيولتها بالاستعانة بالمصرف المركزي وذلك عن طريق استدعاء جزء من

الاحتياطي النقدي، خصم الأوراق التجارية والقروض، الاقتراض بضمان الأوراق التجارية؛

• الاقتراض من المؤسسات المالية والأسواق المالية؛

• التقليل من الاستثمار في القروض؛

• التنازل عن الأوراق المالية؛

• آليات أخرى كالتوريق المصرفي وغيرها.

أما فيما يتعلق بالمصرف الإسلامي فقد وضع مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB مجموعة

من الآليات الممكنة للمصرف الإسلامي استخدامها للتحكم بمخاطر السيولة التي قد تواجهه، نذكر منها:¹

✓ ضرورة تبني إستراتيجية سليمة لإدارة السيولة تتضمن إجراءات رقابية فعالة؛

✓ وضع قواعد سليمة لقياس السيولة ومتابعة مستوياتها مما يسمح بالتنبؤ بمخاطر السيولة؛

✓ على المصرف الإسلامي المحافظة على قدر كاف من الموارد التمويلية، مع الأخذ بعين الاعتبار

قدرة ورغبة المساهمين على المساهمة برأسمال إضافي عند الاقتضاء؛

✓ تسهيل الأصول الثابتة بالطرق الممكنة كالتنازل وإعادة الاستئجار؛

✓ إدارة أزمات السيولة؛

✓ عند الضرورة يُتاح للمصرف الإسلامي اللجوء لإبرام اتفاقيات تعاون مع مصارف إسلامية أخرى

أو مصارف تقليدية أو المصرف المركزي بغرض تمويلها بالسيولة التي تحتاجها شرط أن تخلو

العملية من أية فوائد ربوية.

¹ مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB، معيار رقم 01: المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية)

التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، مرجع سابق، ص ص 33 - 38.

3.2.3. آليات إدارة مخطار رأس المال في المصارف التجارية

تستخدم المصارف التجارية سواء الربوية منها أو الإسلامية جملة من الآليات بغرض إدارة مخطار رأس المال التي تواجهها، نذكر منها:

✓ إعادة هيكلية الأصول بالشكل الذي يضمن الاستخدام الأمثل لموارد المصرف، عن طريق تدنية التدفقات النقدية الواجبة الدفع دون التأثير على الاستثمارات، أو تخفيض الضرائب؛

✓ إعادة هيكلية التمويل، إذ بينت نظرية المفاضلة The trade off theory أن بإمكان المصرف الوصول لهيكل رأس مال مثالي يزيد من قيمته، وذلك من خلال تحقيق التوازن بين المزايا الضريبية وتكاليف العسر المالي وتكاليف الوكالة، كما حددت نظرية تسلسل اختيار مصادر التمويل The Pecking off Theory مصادر التمويل والترتيب الكفاء لها، بالإضافة لغيرها من النظريات.

✓ مؤامة الأصول والخصوم بهدف ضمان تغطية التدفقات النقدية الواردة للتدفقات النقدية الواجبة الدفع، وتتمثل في سعي المصرف نحو خلق توازن بين أصول المصرف وخصومه من ناحية تاريخ الاستحقاق وقيمة التدفقات النقدية عند كل تاريخ.¹

وقد حدد مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB مجموعة من المبادئ الخاصة بإدارة مخطار رأس المال بالمصارف الإسلامية منها:²

✓ ضرورة امتلاك استراتيجيات مناسبة، وإجراءات ملائمة لتسيير المخطار وكذا إعداد التقارير الخاصة بمخطار الاستثمار في رأس المال، بما فيها عمليات المضاربة والمشاركة؛

✓ إلزامية تبني أسس خاصة باستراتيجيات التخارج من استثماراتها في رؤوس الأموال، كشروط تمديد واسترداد استثمارات المضاربة والمشاركة، وذلك تحت إشراف هيئة الرقابة الشرعية للمصرف.

¹ منال بلعابد، مرجع سابق، ص 30.

² مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB، معيار رقم 01: المبادئ الإرشادية لإدارة المخطار للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، مرجع سابق، ص ص 24 - 26.

4.2.3. آليات إدارة مخاطر السوق في المصارف التجارية

تستخدم المصارف آليات مختلفة لإدارة مخاطر السوق، نذكر أهمها في النقاط التالية:

أ- آليات إدارة مخاطر معدل الفائدة

تعتمد المصارف على آليات متنوعة لتسيير هذه المخاطر والاستفادة منها لتعظيم عوائدها، نذكر منها ما يلي:¹

✓ **مقايضة سعر الفائدة:** تتمثل في مبادلة عمليات لها سعر فائدة ثابت مع عمليات لها سعر فائدة متغير أو العكس، وذلك بهدف القضاء على المخاطر المتعلقة بسعر الفائدة أو تدنيها خلال مدة زمنية معينة؛

✓ **اتفاقيات تثبيت أسعار الفائدة المستقبلية:** تُقبل المصارف على العقود الآجلة بغرض تثبيت أسعار الفائدة المطبقة على الرافعة المالية أو الاستثمارات المالية ويترتب عنها التزام الأطراف المتعاقدة بدفع تعويض عن التقلبات التي تطرأ بين سعر الفائدة الذي تم تثبيته والسعر الفعلي في السوق.

✓ **تأمين سعر الفائدة:** بمقتضى هذه العملية يتمكن طرفي القرض من الحصول على مكافآت عن التغيرات المستقبلية في أسعار الفائدة والتي تجعلهم عرضة لارتفاع تكاليف الاقتراض أو تدني عائداتها من الاستثمارات المالية.

كما تستخدم المصارف ما يسمى باستراتيجية تحصين المحفظة، والتي تقوم على خلق توازن بين أصول المصرف وخصومه من ناحية مواعيد الاستحقاق، سعياً منها لتقليل حساسية الفرق بينهما للتغير في أسعار الفائدة.²

¹ منال بلعابد، مرجع سابق، ص 34.

² بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز وعبد الرزاق حبار، مرجع سابق، ص 210.

ب- آليات إدارة مخاطر تغير أسعار الأسهم

على المصارف توخي الحذر من تغيرات أسعار الأسهم في السوق، بداية من التنويع الكفء لهيكل تمويلها، بالإضافة لجملة من الآليات نذكر بعضها فيما يلي:¹

✓ على المصارف تنويع محفظتها الاستثمارية بشكل فعال يسمح لها بتقليص مخاطر تغيرات أسعار الأسهم؛

✓ يتعين على المصارف اللجوء إلى العقود على المؤشرات، أو عقود الخيار على المؤشرات، أو شراء عقود خيارات على هذه الأسهم، أو شراء كفالات بيع أسهم أو مؤشر بهدف التحوط ضد مخاطر تغيرات أسعار الأسهم؛

✓ تُمكن العقود المستقبلية على مؤشرات الأسهم المصرف من تعويض الخسائر التي تتعرض لها المحفظة في السوق الحاضر من العوائد التي تحققها العقود المستقبلية والعكس صحيح.

ج- آليات إدارة مخاطر أسعار الصرف

تستخدم المصارف جملة من الآليات الهادفة للتحكم في مخاطر الصرف والتقليل من الخسائر الناتجة عنها، فيما يلي بعضها:²

✓ ضرورة امتلاك المصرف لآليات وتقنيات داخلية لتغطية مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية؛

✓ بإمكان المصرف التحوط ضد مخاطر أسعار الصرف المحتمل تغيرها بواسطة عقود الخيارات، والمبادلة.

د- آليات إدارة مخاطر أسعار السلع

ما يُميز السلع عن الأوراق المالية أنها تتطلب توفر شروط التخزين، بالإضافة لكونها معرضة للتلف، مما يستلزم من المصرف الفهم الجيد للمخاطر المهددة للسلعة من جهة والدراية الكافية بالمشتقات المالية المتاحة من جهة أخرى، ليتمكن من اختيار الأداة المالية المناسبة كالعقود المستقبلية، العقود

¹ الطاوس حمدوي، الاستثمار في الأوراق المالية وإدارة الخطر، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، 2017، ص 232.

² بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز وعبد الرزاق حبار، مرجع سابق، ص 209.

الأجلة، الخيارات والمبادلات. هذا بالإضافة إلى إمكانية لجوء المصرف للتأمين إذ يمكنه من تغطية نسبة معينة من المخاطر الممكن أن تنشأ نتيجة تغير الأسعار.

بالنسبة للمصارف الإسلامية تستخدم هي الأخرى جملة من الآليات التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية بغرض تسيير مخاطر السوق التي تعترض أنشطتها، نذكر منها الآليات التالية:¹

✓ التنوع من خلال عدة طرق كاستخدام منتجات التمويل الإسلامي والاستثمار في مجالات مختلفة؛

✓ مؤامة الأصول والخصوم عن طريق إحداث توازن بين استخدامات وموارد المصرف من حيث مواعيد الاستحقاق والعوائد؛

✓ التأمين شرط اقتسام الخطر لا نقله؛

✓ التحوط الشرعي إما باستخدام منتجات التمويل الإسلامي (عقد الاستصناع، المرابحة، السلم)، أو باستخدام المشتقات المالية الإسلامية (كالعقود الآجلة الإسلامية، عقود المبادلة الإسلامية، الخيارات الإسلامية)؛

✓ التصكيك الإسلامي.

3.3. لجنة بازل الدولية ودورها في الحد من المخاطر المالية في المصارف التجارية

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) سنة 1974 من قبل مجلس محافظي المصارف المركزية لمجموعة الدول العشر G10 تحت إشراف بنك التسويات الدولية، وتعد هذه اللجنة اجتماعاتها بانتظام بمعدل ثلاث أو أربع مرات سنوياً.² تُعتبر لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) الهيئة المختصة بوضع المعايير العالمية الأساسية للتنظيم والرقابة المصرفية والقواعد الاحترازية الهادفة للتحوط ضد المخاطر، حيث تضم في الوقت الحالي 45 عضواً من مصارف مركزية وسلطات مشرفة على المصارف.³

¹ منال بلعابد، مرجع سابق، ص ص 83 - 97.

² Tony van GESTEL et al., op.cit, p.p. 54, 55.

³ Bank for International Settlements, <https://www.bis.org/bcbs/>, consulté le 03/08/2023.

1.3.3. اتفاقية بازل ا

سعت اتفاقية بازل ا لتحقيق هدفين أساسيين بشأن التقارب التنظيمي، تمثل الأول في العمل على تعزيز سلامة واستقرار النظام المصرفي الدولي، والثاني في ضرورة تحقيق هذا الإطار للعدالة وتمتعه بدرجة عالية من الاتساق في تطبيقه على مختلف المصارف الدولية.¹ وذلك انطلاقاً من:

أ- تحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس مال المصرف ب 8% من الأصول المرجحة بالمخاطر بغرض ضمان قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته اتجاه الغير، وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة الحسابية التالية:²

$$\frac{(\text{رأس المال الأساسي} + \text{رأس المال المساند})}{\text{عناصر الأصول و الالتزامات مرجحة بأوزان مخاطرها}} \geq 8\%$$

ب- تحديد مكونات رأس مال المصرف وتصنيفها إلى شريحتين أساسيتين هما:³

❖ **الشريحة الأولى:** تُعرف برأس المال الأساسي وتشمل حقوق الملكية (أسهم عادية مصدرة ومدفوعة بالكامل وأسهم ممتازة دائمة)، والأرباح غير الموزعة، الاحتياطات المفصح عنها وحصّة الأقلية.

❖ **الشريحة الثانية:** تُسمى رأس المال المساند أو التكميلي تتشكل من احتياطات إعادة تقييم الأصول، مخصصات خسائر ديون الزبائن، أدوات رأس المال الهجينة والأدوات طويلة الأجل.

ج- فيما يتعلق بمخاطر الائتمان قدمت اتفاقية بازل ا أوزان مخاطر ثابتة تعتمد على فئة التعرض، حيث تم تصنيف أصول المصرف إلى أربع فئات مختلفة، فئة 0%، فئة 20%، فئة 50%، وفئة 100%، ليتم فيما بعد ضربها في وزن المخاطر المقابل للفئة التي ينتمي إليها الأصل.⁴

¹ Basel Committee on Banking Supervision, International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards Bale I, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland, July 1988, p.01.

² Bart BASENS, Daniel ROSCH and Harald SCHEULE, Credit Risk Analytics: Measurement techniques, Applications and Examples in SAS, John WILEY & Sons, Inc, United States of America, 2016, p.p. 06, 07.

³ محمد الأمين كياس، رأسمال البنوك ودوره في امتصاص المخاطر الائتمانية- حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، العدد 01، المجلد 20، 2016، ص ص 99، 100.

⁴ Bart BASENS, Daniel ROSCH and Harald SCHEULE, Op.Cit, p.p. 06, 07.

د- قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإدخال تعديلات على اتفقيتها الأولى بازل I عبر إصدار عدة وثائق، أهمها التعديل الصادر في أبريل 1995 "تعديل اتفاقية رأس المال لدمج مخاطر السوق"، والتي تنص على أخذ مخاطر السوق في الحسبان عند تطبيق معايير رأس المال المصرفي إضافة إلى مخاطر الائتمان.¹ وذلك بتعديل مكونات رأس المال المؤهل لتغطية مخاطر السوق والذي يتشكل من الشريحة الأولى والشريحة الثانية، إضافة إلى شريحة ثالثة تتضمن ديون ثانوية قصيرة الأجل تستجيب لجملة من الشروط التي حددها المعيار، يكمن الهدف منها في تغطية جزء من رأس مال اللازم لتغطية مخاطر السوق. ويُحسب معدل كفاية رأس المال كالآتي:²

$$\frac{(\text{الشريحة الأولى} + \text{الشريحة الثانية} + \text{الشريحة الثالثة})}{(\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر} + \text{مقياس المخاطرة السوقية } 12.5\%)} \geq 8\%$$

2.3.3. اتفاقية بازل II

نظرا للانتقادات العديدة التي وُجّهت لاتفاقية بازل الأولى حاولت اللجنة جاهدة تجاوز تلك العيوب عن طريق مراجعة هذه الاتفاقية وتعديلها عن طريق تطوير إطار كامل سنة 2004 بعنوان "التقارب الدولي في قياس رأس المال ومعايير رأس المال- إطار معدل" والذي نُشر في جوان 2006، والذي تضمن ثلاثة ركائز أساسية متكاملة تمثلت في:

أ- الركيزة الأولى: تغطية الحد الأدنى من متطلبات رأس المال

فرضت اتفاقية بازل II أن تكون نسبة كفاية رأس المال 8% من الأصول المرجحة بالمخاطر على الأقل أو أكثر من ذلك، بغرض ضمان أن المصرف يملك هامشا كافيا لمواجهة كل من مخاطر الائتمان، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

$$\frac{\text{الأموال الخاصة الصافية}}{\text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر السوق} + \text{المخاطر التشغيلية}} \geq 8\%$$

¹ Basle Committee on Banking Supervision, Amendment To The Capital Accord To Incorporate Market Risks, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland, January 1996, p.01.

² حياة نجار، مرجع سابق، ص101.

كما جاءت هذه الاتفاقية بعدة أساليب تسمح بقياس كل من مخاطر الائتمان، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل، وللمصرف حرية الاختيار بين الأساليب المتاحة وذلك وفقا للإمكانيات المتاحة له دون أن يكون للمصرف المركزي حق إلزامه بتطبيق أسلوب معين، وإنما يكمن دوره في الإشراف والرقابة على هذه المصارف والتأكد من مدى قدرة المصرف على التحكم في الأسلوب الذي تم تطبيقه ومدى نجاح المصرف في قياس المخاطر.

ب- الركيزة الثانية: عملية المراجعة الإشرافية (التدقيق الداخلي والخارجي)

تتمثل الشريحة الثانية في المراجعة الإشرافية، حيث أن الهدف منها لا يتمثل في ضمان أن المصارف تحوز على رأس مال كافٍ لتغطية جميع المخاطر المهددة لنشاطاتها فحسب، بل تسعى أيضا لتشجيع المصارف على تطوير واستعمال استراتيجيات أفضل في مراقبة وإدارة مخاطرها. تقوم هذه الدعامة على أربعة مبادئ أساسية وهي:¹

- ✓ يجب أن تمتلك المصارف تقنيات لتقييم الكفاية الكلية لرأس المال من حيث مقدار المخاطر وامتلاك المصرف لإستراتيجية قادرة على المحافظة على مستويات رأس المال اللازمة؛
- ✓ يجب على الجهات الرقابية مراجعة الطرق والاستراتيجيات المستخدمة من قبل المصارف لتقييم كفاية رأس ماله، ومراقبة مدى امتثالها لنسب رأس المال التنظيمية، كما تتولى هذه الجهات مهمة اتخاذ الإجراءات الإشرافية المناسبة في حال عدم رضاهم عن نتيجة هذه العمليات.
- ✓ يجب أن تمتلك الجهات الإشرافية القدرة على إلزام المصارف بأن تحتفظ برأس مال يفوق الحد الأدنى لنسب رأس المال التنظيمية؛
- ✓ يجب أن تتدخل الجهات المشرفة في وقت مبكر لضمان عدم انخفاض رأس المال إلى أقل من الحد الأدنى المطلوب، مع اتخاذ إجراءات مستعجلة في حالة انخفاضه على المستوى المحدد.

ج- الركيزة الثالثة: الالتزام بمبادئ انضباط السوق والإفصاح

تمثلت الشريحة الثالثة في انضباط السوق والتي كان الغرض منها هو تكميل الشريحتين السابقتين، والمتمثلتين في الحد الأدنى من متطلبات رأس المال وعملية المراجعة الإشرافية، باعتبار أن

¹ Basle Committee on Banking Supervision, Amendment To The Capital Accord To Incorporate Market Risks, Op.Cit, p.p. 205- 212.

اتفاقية بازل تتكون من ثلاث شرائح تكمل بعضها بعضاً. سعت لجنة بازل إلى تحقيق انضباط السوق عن طريق وضع جملة من متطلبات الإفصاح التي تُمكن المتعاملين في السوق من إجراء عمليات تقييم حول مجال التطبيق، ومقدار رأس المال ومدى التعرض للمخاطر، وتقنيات تقييم المخاطر، وبالتالي كفاية رأس المال للمصرف.

3.3.3. اتفاقية بازل III

إن ظهور اتفاقية بازل III كان نتيجة ظروف مالية واقتصادية عالمية أهمها الأزمة المالية العالمية التي حدثت خلال سنة 2007. وسعيًا لتجنب حدوث مثل هذه الأزمات مستقبلاً قامت لجنة بازل الدولية بإصدار اتفاقيتها الثالثة (بازل 3) أواخر سنة 2010، الهادفة لتعزيز القدرة المالية للنظام المالي والمصرفي وجعله أكثر صموداً ضد المخاطر ومختلف الأزمات، وذلك من خلال عدة نقاط أهمها:

أ- تحسين الأموال الخاصة للمصارف من الناحية الكمية والنوعية بغرض زيادة قدرتها على مواجهه الخسائر وصمودها تجاه مختلف الظروف، وذلك بإدخال تغييرات هامة فيما يخص تكوين رأس المال الأدنى المطلوب، وذلك انطلاقاً من:¹

❖ الرفع التدريجي للحد الأدنى لنسبة رأس المال المطلوب للشريحة الأولى من 2% إلى 4.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر، بالإضافة إلى فرض نسبة 1.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر كحد أدنى من الشريحة الإضافية، ليصبح الحد الأدنى الإجمالي للشريحة الأولى من رأس المال الخاص 6% من الأصول المرجحة بالمخاطر سنة 2015.

❖ التخفيض التدريجي للحد الأدنى للشريحة الثانية من مستوى 4% إلى أن تصل إلى 2% من الأصول المرجحة بالمخاطر في نهاية سنة 2015.

ب- اهتمت اتفاقية بازل III بمخاطر الائتمان للطرف المقابل والناجمة عن تعاملها بالمشتقات وتمويل سندات الدين، فعمدت لزيادة الرسملة المطلوبة فيما يتعلق بعمليات التوريق وباقي الأدوات المالية الأخرى المركبة، وتعتبر المصارف الإسلامية غير معنية بهذا المبدأ كونها لا تتعامل بالتوريق.

¹ Basel Committee on Banking Supervision, Basel III : A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland, December 2010 (rev June 2011), p.p.12- 28.

كما فرضت ضرورة تصميم المصرف لبرامج شاملة خاصة باختبار الضغط فيما يخص مخاطر الطرف المقابل بغرض تحديد مدى قدرتها على تحمل الظروف الطارئة.¹

ج- حاولت لجنة بازل دعم رأس مال المصرف التجاري أكثر لتعزيز قدرته على الصمود ضد مختلف الأزمات، وذلك من خلال فرض احتياطي إلزامي للحفاظ على رأس المال بنسبة 2.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر وفرض احتياطي آخر بغرض مواجهة التقلبات الدورية الناجمة عن التغيرات التي قد تطرأ على بيئة عمل المصرف والذي يتراوح بين 0% و 2.5%.²

يلخص الجدول الموالي الحدود الدنيا لمتطلبات رأس المال بين بازل II وبازل III.

الجدول رقم (2-7): مقارنة تطور الحدود الدنيا لمتطلبات رأس المال بين بازل II وبازل III.

البيان	بازل II	بازل III
نسبة الشريحة 1 (النواة الصلبة)	2%	4.5%
نسبة الشريحة 1 الإضافية	2%	1.5%
نسبة الشريحة 1	4%	6%
نسبة الشريحة 2	4%	2%
كفاية رأس المال	8%	8%
احتياطي إلزامي للحفاظ على رأس المال	—	2.5%
إجمالي الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال	8%	10.5%
حاجز تقديري لمواجهة التقلبات الدورية	—	0% _ 2%

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على ما سبق.

بمقارنة بازل III مع بازل II يتبين أن لجنة بازل سعت لدعم رأس المال كما ونوعاً ليصبح أكثر صموداً تجاه الأزمات المختلفة. تمثل الدعم النوعي في رفع الحد الأدنى للنواة الصلبة من الشريحة الأولى

¹ Basel Committee on Banking Supervision, Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, Op.Cit, p.p. 29- 46.

² Ibid, p.p.54- 59.

الفصل الثاني _____ المخاطر المالية في المصارف التجارية وسبل إدارتها

من 2% إلى 4.5%، أما الدعم الكمي فتمثل في تحديد احتياطي إلزامي بنسبة 2.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر وبذلك يرتفع الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال من 8% إلى 10.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر.

د- قامت لجنة بازل بموجب اتفقيتها الثالثة بفرض نسبة الرافعة المالية غير القائمة على المخاطر كوسيلة مكملة تساهم في تعزيز الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال القائم على المخاطر. وبالتالي، فإنه يتوجب على المصارف بمقتضى اتفاقية بازل III أن تعمل على تحقيق نسبة رافعة مالية لا تقل عن 3% كحدٍ أدنى، ويعبر عن هذه النسبة بالعلاقة التالية:¹

$$\frac{\text{الشريحة الأولى من رأس المال}}{\text{مقياس التعرض}} \geq 3\%$$

هـ- جاءت بمعايير للسيولة، الأول يتعلق بنسبة تغطية السيولة (LCR) بغرض تعزيز سيولة المصرف في الأجل القصير وضمان أن المصرف يتمتع باحتياطي من الأصول السائلة عالية الجودة يكفي لتجاوز أقصى مخاطر السيولة المحتملة الحدوث خلال 30 يوم المقبلة، وتحسب بالعلاقة التالية:²

$$\frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية خلال 30 يوم}} \geq 100\%$$

بالإضافة إلى نسبة صافي التمويل المستقر التي تهدف لتعزيز سيولة المصرف على المدى المتوسط والطويل الأجل، والتي تحسب كالتالي:³

¹Basel Committee on Banking Supervision, Basel III leverage ratio framework and disclosure requirements, Bank for International Settlements, January 2014, p.p.1, 2.

² Basel Committee on Banking Supervision, Basel III The liquidity coverage ratio and liquidity risk monitoring tools, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland, January 2013, p.07.

³ Basel Committee on Banking Supervision, Basel III: The Net Stable Funding Ratio, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland, October 2014, P.02.

$$\frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتاح}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}} \geq 100\%$$

انطلاقاً مما سبق يتضح أن اتفاقية بازل I سلطت الضوء بصفه أساسية على الحد الأدنى المطلوب لرأس المال وعلى قياس مخاطر الائتمان دون النظر في تقنيات إدارتها، في حين جاءت اتفاقية بازل II بتغيير واسع للثقافة المصرفية بتقديمها لثلاث شرائح تكمل بعضها بعضاً، إذ ركزت على إدارة المخاطر، الحوكمة، توسيع دائرة المخاطر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل)، انضباط السوق وعملية المراجعة الإشرافية. بينما هدفت مقررات بازل III لتعزيز رأس مال المصارف وتقويته لضمان صموده أمام مختلف الأزمات، تدعيم عامل السيولة بغرض بناء نظام مصرفي صامداً أمام المخاطر المتعلقة بهذا العامل كما سعت إلى تحقيق انضباط السوق من خلال الالتزام بالإفصاح والشفافية.

المبحث الثالث: أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية حسب النظرية المالية

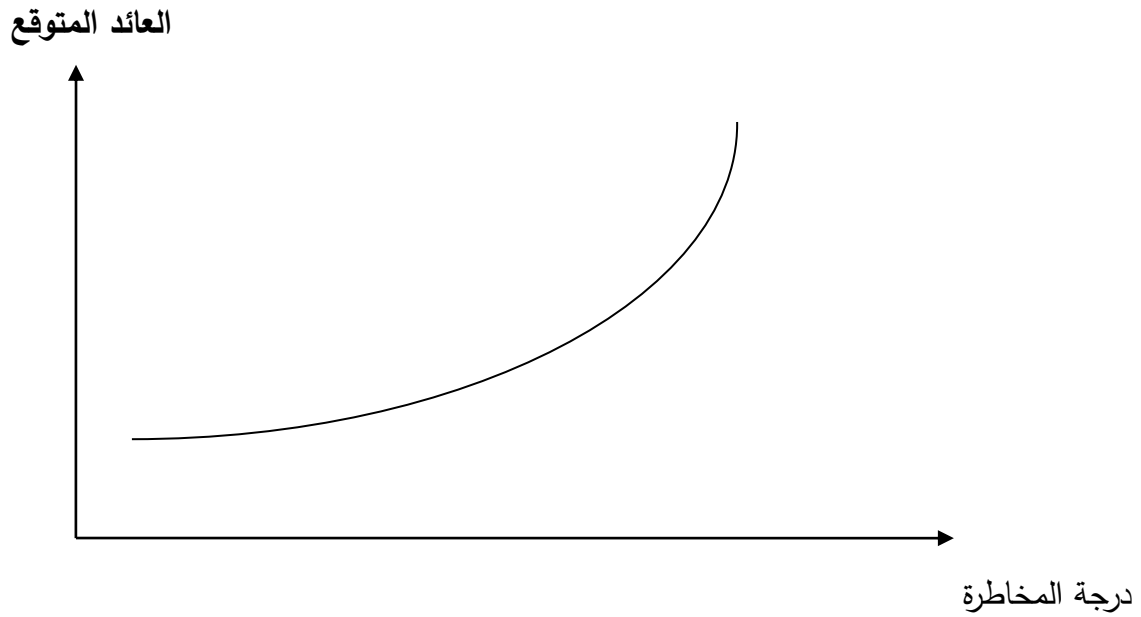
تتطوي أغلب المشاريع الاستثمارية على قدر من المخاطرة، خاصة تلك التي يُحتمل أن تُدر أرباحًا عالية، فهذه الأخيرة عادة ما تكون محفوفة بمخاطر مرتفعة، وهو ما تطلب دراسات ونظريات تساعد على فهمها، فكانت المخاطر محل دراسة وتحليل من قبل الكثير من المختصين في مجال التمويل والاستثمار. حيث ظهرت العديد من النظريات التي تشرح سلوك المستثمر، حجم المخاطر، أنواعها وطبيعتها، ونظريات أخرى بحثت في التركيبة الأمثل لتمويل مشاريع المستثمر، وأخرى تطرقت للعائد وعلاقته بالمخاطرة، كما تطرقت بعض النظريات لاستراتيجيات إدارة المخاطر كنظرية ماركويتز للتنوع. سنتناول في هذا المبحث بعض النظريات ذات العلاقة بموضوع دراستنا.

المطلب الأول: نظرية العائد والمخاطرة

إن العائد والمخاطرة هما صفتان متلازمتان في مجال الاستثمار، حيث يقبل المستثمر على توظيف أمواله بغرض تعظيم العوائد المحققة مستقبلا ولا يمكنه الجزم بتحقق هذه الأخيرة إلا مستقبلا، وبالتالي يواجه متخذ القرار بدائل تتضمن مفاضلة بين عائد مرتفع ترافقه مخاطر مرتفعة أو عائد أقل تصاحبه مخاطر أقل.¹ فكلما تحمل المستثمر مستوى أعلى من المخاطرة يتوقع أن يتحصل على عوائد أكبر، بينما يتوقع أن يتحصل على عوائد أقل عند تجنبه الاستثمارات التي تتطوي على مخاطرة عالية، مما يشير إلى وجود علاقة طردية بين العائد والمخاطرة، والتي يبينها الشكل رقم (2-2).

¹ محمد الفاتح المغربي، التمويل والاستثمار في الإسلام، مرجع سابق، ص 98.

الشكل رقم (2-2): منحنى العلاقة بين العائد والمخاطرة



المصدر: غازي فلاح المومني، إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 94.

يشير المنحنى رقم (2-2) إلى العلاقة الطردية بين العائد والمخاطرة، فإقبال المستثمر على مشاريع تنطوي على درجة عالية من المخاطر، يقابله عائد متوقع أعلى كمكافأة له على تحمله مستوى مرتفع من المخاطر. على عكس ذلك، نجد المستثمر الذي يكره المخاطرة يميل لتوظيف أمواله في المشاريع الأكثر أماناً سعياً لتقليل مستويات المخاطرة مقابل قبوله بعوائد أقل.

وفقاً لماركويتز يتميز كل مستثمر بمنحنى منفعة تجاه الاستثمار، وعلاقة المنفعة بعائد الاستثمار يمكن أن تكون ذات اتجاه متزايد أو متناقص، كما يُمكن أن تكون ذات اتجاه ثابت، ونظراً لكون قرار الاستثمار يعكس قرار مقايضة بين العائد والمخاطرة فإن منحنى المنفعة الحدية لعائد عملية الاستثمار يمكن أن يأخذ ثلاث اتجاهات مثلما يظهر في الشكل رقم (2-2). ووفقاً لذلك يمكن تصنيف المستثمرين إلى ثلاثة أنواع:¹

❖ **فئة متجنبى المخاطرة:** تتميز هذه الفئة بضعف استعدادها لتحمل المخاطرة، أي أنها تتحاشى التعرض للمخاطر إلا إذا تعلق الأمر بعوائد متوقعة مناسبة، وتتكون هذه الفئة عادة من المستثمرين الجدد.

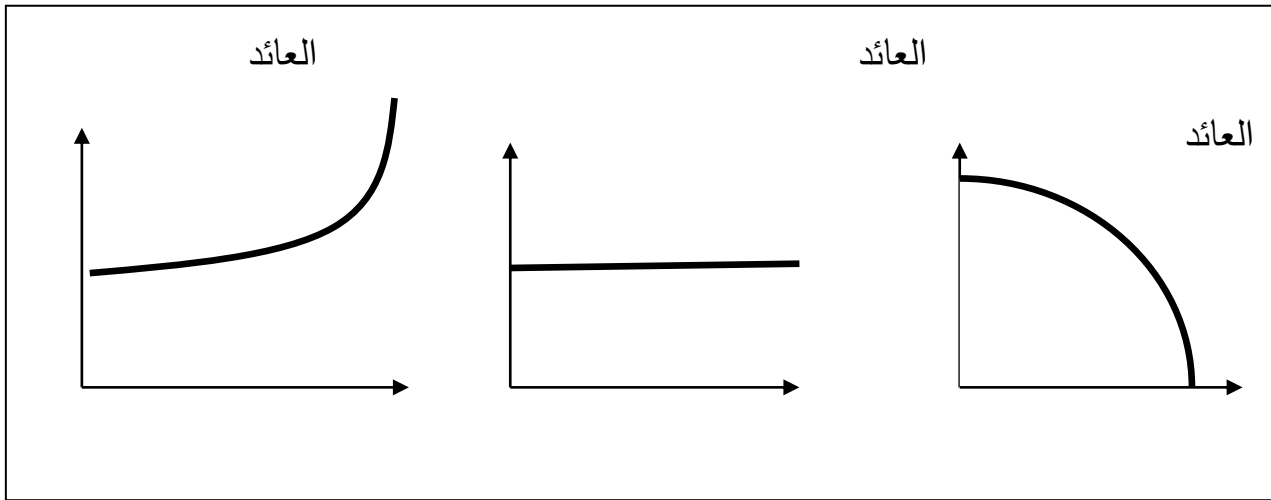
¹ كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات - تحليل نظري وتطبيقي، دار المناهج، عمان، الأردن، 2023، ص 26.

❖ فئة الباحثين عن المخاطرة (المغامرين): تبدي هذه الفئة من المستثمرين استعداداً تاماً لتحمل المخاطرة، وتتكون عادة من المستثمرين القدامى.

❖ فئة المستثمرين المحايدين: تكون هذه الفئة أقل تأثراً بمستويات المخاطرة وأكثر استعداداً لتحملها.

يمثل الشكل التالي منحنى المنفعة الحدية للعائد المتوقع من الاستثمار لكل فئة من الفئات السابقة الذكر بدلالة مستوى المخاطرة الذي يتحمله المستثمر.

الشكل رقم (2-3): أشكال منحنى المنفعة الحدية للعائد والمخاطرة



المصدر: حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية-أدائها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص 90.

يتضمن الشكل المنحنيات الممكنة للمنفعة تجاه المخاطرة، في الشكل (A) يظهر أن المستثمر لا يُقبل على تحمل مخاطر أكبر إلا في حال ما تعلق الأمر بعائد متوقع أكبر، أي أن المنفعة الحدية للعائد ذات علاقة إيجابية بالمخاطرة. بينما يُشير الشكل (B) إلى استعداد المستثمر للتعرض لمستوى مخاطرة أعلى حتى في حالة ثبات العائد، أي أن المنفعة الحدية للعائد ثابتة اتجاه ارتفاع مستوى المخاطرة. أما في الشكل (C) فيتضح أن المستثمر يقبل التعرض لمخاطر أعلى حتى في حالة انخفاض العائد، أي أن المنفعة الحدية للعائد ذات علاقة عكسية بالمخاطرة.

مما سبق نستنتج أن عملية اتخاذ القرارات تقوم على عنصرين أساسيين هما العائد المتوقع من المشروع ومستوى المخاطرة المصاحبة له، فالمستثمر إذا سعى لتعظيم العائد فإنه سيتحمل مستوى مرتفع من المخاطرة، وإذا تجنب المخاطرة فإنه سيحصل على عائد أقل. إن العلاقة التفاضلية بين العائد والمخاطرة تجعل المستثمر أمام تحدي اختيار التوليفة التي تناسبه من ثنائية العائد والمخاطرة، وذلك من

خلال تقديره للعائد المتوقع الذي يرضيه والذي يتماشى مع مستوى المخاطرة الذي يقبله ويقدر على تحمله.

تتجلى العلاقة بين العائد والمخاطرة في اتخاذ العديد من قرارات المصرف من بينها:¹

✓ **الاستثمار في الأصول الثابتة:** نجد أن العائد المطلوب من قبل المستثمر في الأصول الثابتة يتميز بالارتفاع لما ينطوي عليه المشروع الاستثماري من مخاطر مرتفعة؛

✓ **التمويل:** إن الاعتماد على الاقتراض في تمويل الاستثمار بدل التمويل باستخدام حقوق الملكية يؤدي لزيادة العائد المتوقع نظرا لانخفاض تكلفة التمويل بالاقتراض عن تكلفة التمويل بحقوق الملكية، حيث أن الإفراط في الاقتراض يؤدي إلى زيادة مخاطر الإفلاس التي قد تنشئ إذا واجهت المؤسسة ظروف صعبة فتعجز عن الوفاء بالتزاماتها في ميعادها.

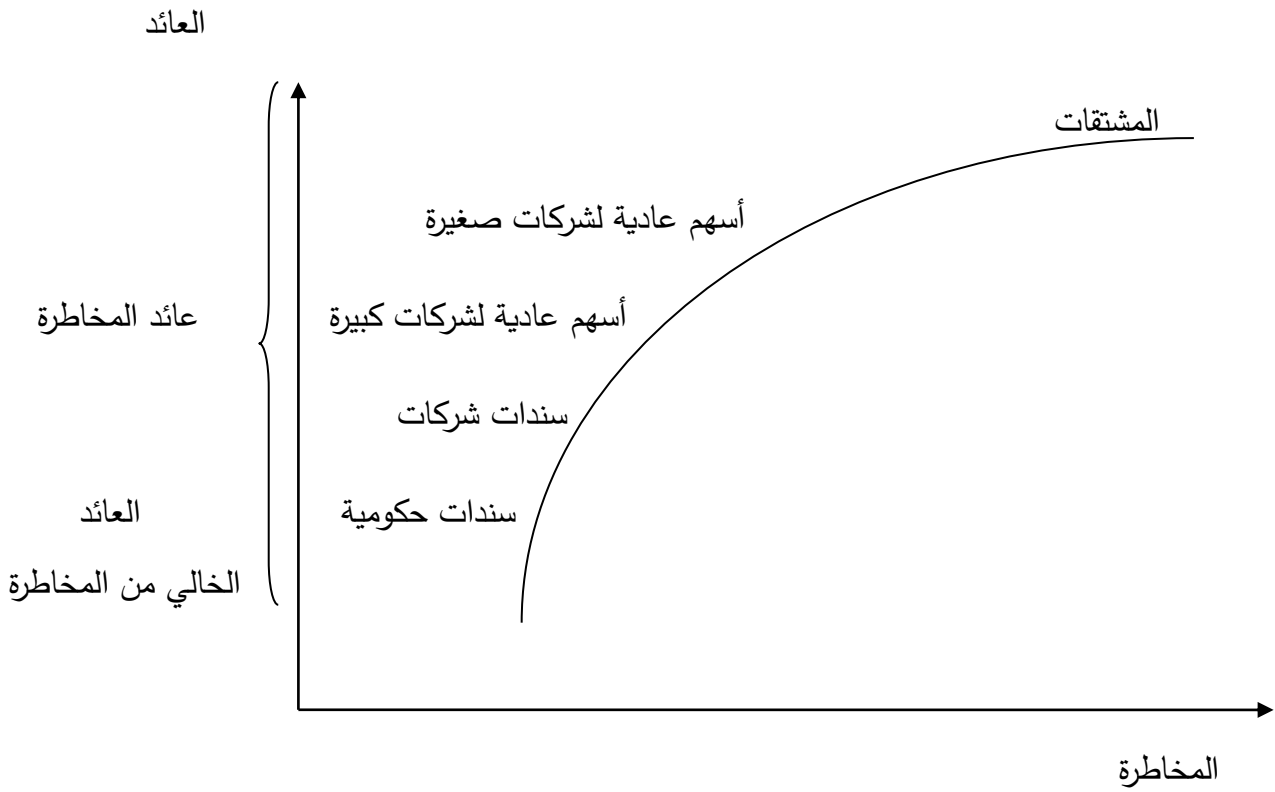
✓ **المفاضلة بين القروض قصيرة الأجل والقروض طويلة الأجل:** تعتبر القروض قصيرة الأجل أقل تكلفة من القروض طويلة الأجل، وبالتالي تؤثر إيجابا على العائد، لكنها تستحق بعد عدة أشهر وهي فترة ضيقة لا تكف لتوفير الأموال اللازمة لتسديد هذه القروض وفوائدها، مما يعني ارتفاع مخاطر تعرض المصرف للعسر المالي.

إن العلاقة التبادلية بين العائد والمخاطرة تلزم متخذ القرار المالي على المفاضلة بين أنواع الأصول المالية المختلفة انطلاقا من المقايضة بين العائد والمخاطرة، حيث يعتبر أذن الخزينة هو الورقة المالية الخالية من المخاطرة باعتبار أن الدولة تضمنه بالإضافة إلى قصر مدته، لذلك يصاحبه عائد منخفض، تليه السندات والتي تكون محفوفة بمخاطر منخفضة، ثم تأتي الأسهم التي تدر على أصحابها عوائد مرتفعة نتيجة لما تنطوي عليه من مخاطر مرتفعة تجعل العائد غير مضمون.² ويبين الشكل الموالي موقع هذه الأوراق المالية على منحنى العائد والمخاطرة.

¹ راجع شيلق وعمار بن نوار، مرجع سابق، ص 193.

² المرجع نفسه، ص 194.

الشكل رقم (2-4): منحنى المبادلة بين العائد والمخاطرة



المصدر: رايح شيلق وعمار بن نوار، الموازنة بين العائد والمخاطرة كأساس لاختيار القرارات المالية، مجلة دفا تر اقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 2016، ص 194.

يعبر المنحنى رقم (2-4) عن المبادلة بين العائد والمخاطرة، فالمستثمر الذي يرفض المخاطرة يختار الاستثمار في السندات الحكومية ويقبل بعائد منخفض يسمى العائد الخالي من المخاطرة، أما المستثمر الذي يميل لتحمل بعض المخاطرة مقابل عائد يفوق العائد الخالي من المخاطرة فيستثمر في السندات، في حين يقبل المستثمر المحب للأرباح والمستعد لتحمل مستويات أعلى من المخاطرة على الاستثمار في الأسهم.

المطلب الثاني: نظرية تسعير الأصول الرأسمالية ونظرية المحفظة المعاصرة

1.2. نظرية تسعير الأصول الرأسمالية capital assets pricing theory

تعود نشأة هذه النظرية إلى مقال ويليام شارب Sharp الصادر سنة 1964، والذي يفترض أن المستثمر العقلاني لا يقبل التعرض لمخاطر إضافية إلا إذا تعلق الأمر بتحقيق عائد متوقع أعلى، أي أن Sharp يرى أن الربحية المتوقعة عن أي مشروع استثماري تربطها علاقة طردية بالمخاطر المتعلقة

بهذا الاستثمار، فكلما ارتفع مستوى المخاطرة كلما زاد العائد المحتمل تحصيله، ومن هنا نشأ مفهوم نموذج تسعير الأصول الرأسمالية CAPM الذي يُستخدم في مجال النمذجة المالية، حيث يسمح هذا النموذج للمستثمر بتحديد قيمة العائد المحتمل تحقيقه من مشروع معين انطلاقاً من درجة المخاطرة المرتبطة بذلك الاستثمار. وتستند نظرية تسعير الأصول الرأسمالية إلى جملة من الفروض، أهمها:¹

- ✓ يقوم المستثمر بتقييم المحافظ الاستثمارية البديلة والمفاضلة بينها بالاعتماد على عنصرَي العائد والمخاطر؛
- ✓ يقوم المستثمر بتقييم الأوراق المالية لفترة واحدة فقط، وهذا ما يتيح ظروف أفضل لتقدير العائد على الاستثمار الخالي من المخاطر؛
- ✓ يسعى المستثمر دائماً لتعظيم العائد. فإذا خُير بين محفظتين متماثلتين في كل الخصائص ماعدا العائد فسوف يختار المحفظة التي تدر عائداً أعلى؛
- ✓ يبغض المستثمرون المخاطرة ويتجنبونها؛
- ✓ يمكن تجزئة الأصول المالية، أي أن المستثمر يمكنه اقتناء الجزء الذي يريده من الورقة المالية مهما كان حجم ذلك الجزء؛
- ✓ بإمكان المستثمرين الاقتراض والاقتراض بسعر فائدة يُعادل معدل العائد الخالي من المخاطر على استثماراتهم، وهذا المعدل هو نفسه لكل المستثمرين؛
- ✓ عدم وجود ضريبة على الأرباح ولا تكاليف للمعاملات؛
- ✓ يتم نقل المعلومات إلى المستثمرين بسرعة وبتكلفة مناسبة؛
- ✓ يتميز المستثمرون بتماثل توقعاتهم وتجانسها.

تُقدم نظرية تسعير الأصول الرأسمالية تنبؤات قوية ومرضية حول قياس المخاطر والعلاقة بين هذه الأخيرة والعائد المتوقع عن طريق بناء نموذج يُحقق التوازن بين العائد والمخاطرة، مما يسمح بتقدير العائد المطلوب لتغطية المخاطر التي قد يتعرض لها المشروع، فمثلاً إذا كان المستثمر يريد عائداً متوقعاً مرتفعاً عليه أن يقبل تقلبات عالية أي مخاطر أكبر، أما إن اكتفى بعائد متوقع متوسط فسيعرض

¹ رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص ص 291، 292.

لمخاطرة أقل. أي أن نظرية تسعير الأصول الرأسمالية تشير إلى وجود علاقة طردية بين المخاطر والعائد المتوقع.¹

إن نموذج تسعير الأصول الرأسمالية CAPM يقتصر على المخاطر النظامية غير القابلة للتنوع والممكن قياسها بمؤشر β ، في حين أنه لا يتضمن المخاطر الخاصة (الغير نظامية) وذلك راجع لإمكانية التخلص منها باستخدام التنوع في المحفظة.² ووفقاً لهذا النموذج يتم حساب العائد المتوقع انطلاقاً من العائد الخالي من الخطر مضافاً إليه علاوة المخاطرة، وذلك باستخدام الصيغة الرياضية الآتية:³

$$R_i = R_f + \{\beta \times (R_m - R_f)\}$$

حيث أن:

- R_i : هو العائد المتوقع من الاستثمار.
- R_f : هو العائد الخالي من المخاطر.
- β : هو مدى تقلب سعر الأصل.
- R_m : هو العائد المتوقع للسوق.
- $(R_m - R_f)$: هي علاوة المخاطر.

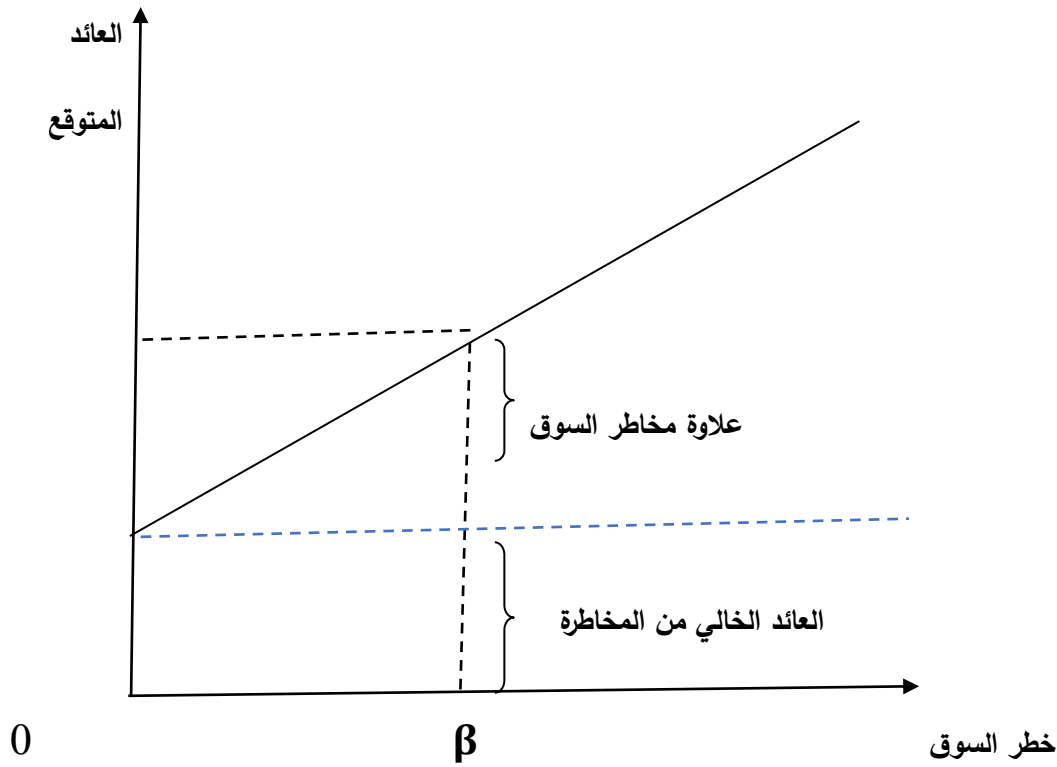
إن الصيغة الرياضية لنموذج تسعير الأصول الرأسمالية تُفسر العلاقة الخطية الطردية بين عوائد الاستثمار والمخاطر المصاحبة لها. ويمثل الشكل رقم (2-5) هذه العلاقة بيانياً.

¹ Eugene F. FAMA and Kenneth R. FRENCH, The Capital Asset Pricing Model: Theory and Evidence, Journal of Economic Perspectives, Vol.18, No.3, 2004, p.p.25, 26.

² William F. SHARPE, Capital Asset Prices: A Theory Of Market Equilibrium Under Conditions Of Risk, The Journal of Finance, Vol.19. No.03, SEPTEMBER 1964, p.p. 441, 442.

³ شيلق رابح وبن نوار عمار، الموازنة بين العائد والمخاطرة كأساس لاختيار القرارات المالية، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 2016، ص 195.

الشكل رقم (2-5): منحنى نموذج تسعير الأصول الرأسمالية



المصدر: عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، الإدارة المتقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019، ص 98.

من خلال المنحنى يتضح أن هناك علاقة طردية بين مقدار العائد المتوقع تحصيله من الاستثمار R_a ودرجة المخاطرة β ، فنظراً لافتراض أن المستثمر يكره المخاطرة فإنه يحرص على المفاضلة بين المخاطرة والعائد ولا يقبل بالتعرض لمستوى أعلى من المخاطر (مخاطر مالية منتظمة) إلا إذا تلقى تعويضاً كافي (عائد متوقع أعلى).

2.2. نظرية المحفظة المعاصرة Modern Portfolio Theory

تم إدراك العلاقة بين عائد المحفظة ومخاطرها انطلاقاً من جائزتي نوبل الممنوحتين للباحث Markowitz Harry سنة 1959 والباحث Sharpe في 1990. وقد حددت نظرية المحفظة المعاصرة العلاقة بين العائد والمخاطرة وتأثير التنويع على المخاطرة، حيث بينت أنه كلما زاد الخطر ارتفع العائد

المطلوب، وفي المقابل جاءت هذه النظرية بالتنوع وأكدت أن التنوع الجيد سيقلل المخاطر دون أن تتحمل الشركة تكاليف تسييرها.¹

ركز ماركويتز في نظريته على التنوع الإيجابي وأهميته في تقليل مستويات المخاطرة، وبين أنه يمكن تحقيق التنوع الأمثل للمحفظة من خلال إنشاء علاقة مضبوطة بين:²

- ✓ العائد المحتمل تحصيله من كل أصل من الأصول المكونة للمحفظة؛
- ✓ المخاطرة المتوقعة لكل عنصر من عناصر المحفظة؛
- ✓ العلاقة المحتملة بين كل عنصر مكون للمحفظة والعناصر الأخرى لها.

كما أكد ماركويتز أن المحفظة المُتزنّة والمتنوعة تتضمن جملة من العناصر المتنوعة والتميّزة بانفصالها عن بعضها البعض من حيث تعرضها للتغيرات السوقية.³ جادل ماركويتز بأن فعالية التنوع مرهونة بانخفاض معامل الارتباط بين مكونات المحفظة الواحدة، ففي حالة وجود محفظة متضمنة لسهم واحد، يكون التنوع الأمثل بانتقاء سهم آخر يشترط فيه أن يُحقق أقل ارتباط ممكن بين سعري السهمين، فتكون النتيجة محفظة ذات سعر أقل تباينا من تباين سعر كل سهم من هذين السهمين على حدة.⁴

بين هاري ماركويتز أهم العوامل المتحكمة في مخاطرة المحفظة الاستثمارية، بداية من عامل التباين المشترك بين عوائد الأصول المالية المشكلة لهذه المحفظة والذي اعتبره أهم الأسباب، بالإضافة إلى مخاطرة كل عنصر من العناصر المكونة للمحفظة على حدى، وكذا نسبة الاستثمار في كل ورقة مالية من مجموع المبلغ المستثمر، مؤكداً على مساهمة التنوع في تخفيض مخاطر المحفظة الاستثمارية، واستناداً على ذلك طور ماركويتز نظرية المحفظة الكفوة التي تجعل المستثمر عرضة لأدنى المخاطر عند مختلف مستويات العائد أو التي تمكنه من بلوغ أقصى عائد مهما كان مستوى المخاطرة.⁵

¹ رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص ص 120، 121.

² ميريل لينش وكابجيميني، ترجمة علا أحمد إصلاح، الثروة: كيف ينمي أغنياء العالم ثروتهم ويحافظون عليها ويديرونها، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2020، ص 170.

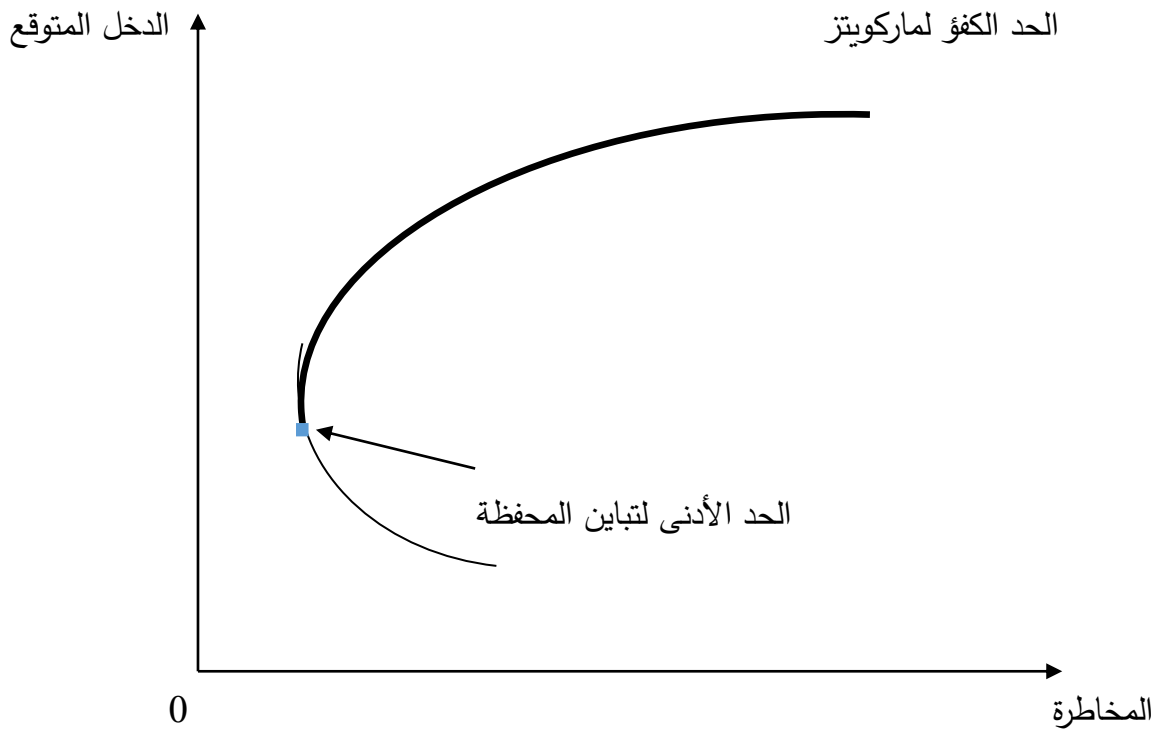
³ المرجع نفسه.

⁴ Ralph VINCE, The Mathematics Of Money Management: Risk Analysis Techniques For Traders, John Wiley & Sons, Inc, New Jersey, États-Unis, 1958, p.19.

⁵ محمد غياث شيخة، مرجع سابق، ص 98.

حسب ماركويتز فإنه على المستثمرين الالتزام بالعقلانية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، إذ عليهم إما اختيار محفظة مماثلة لها نفس العائد ولكن مخاطر أدنى، أو اختيار محفظة ذات عائد أعلى ولكن بنفس القدر من الخطورة. فماركوتز يرى أنه عند حجم محدد من المخاطرة، تتوفر محفظة استثمارية مثالية تحقق أكبر عائد، وكذلك عند مستوى عائد معين، تتوفر محفظة مثالية تتميز بأدنى قدر من المخاطر.¹ أنشأ ماركويتز المجموعة الكفؤة أو ما يطلق عليها بالحد الكفاء، والتي يُقصد بها إمكانية تكوين عدة محافظ استثمارية انطلاقاً من أصول محدودة. حيث تشمل المجموعة الكفؤة المحافظ التي لم تعد قادرة على زيادة العائدات دون زيادة مستوى المخاطر، والمحافظ التي يتعذر تقليل مخاطرها دون تقليل العائدات المتوقعة، ويُطلق على المحفظة المتواجدة على الحدود الفعالة تسمية المحفظة الفعالة.² ويمثل الشكل رقم (2-6) الحد الفعال لماركويتز.

الشكل رقم (2-6): الحد الفعال لماركويتز



Source: Frank J. FABOZZI, Institutional Investment Management: Equity and Bond Portfolio Strategies and Applications, John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, États-Unis, 2009, P.35.

¹ Ralph VINCE, Op.Cit, p.19.

² Ibid.

إن المحافظ المتواجدة فوق الحد الفعال تُعتبر محافظا مثالية تسمح للمستثمر ببلوغ أقصى عائد ممكن عند مخاطرة محددة، أما المحافظ المتواجدة تحت الحد الفعال فتُعتبر محافظاً غير فعالة كونها تحقق عوائد منخفضة مقارنة بمستوى المخاطر المرتفع الذي تنطوي عليه.

يربط ماركويتز قرار اختيار المحفظة بمدى قبول المستثمر للمخاطر، أي أن اختيار المحفظة يختلف من مستثمر ذو استعداد للتعرض للمخاطر ومستثمر يكره المخاطرة ويتحاشاها قدر الإمكان. حيث أن المستثمرين الذين يقبلون تحمل مخاطر أعلى مقابل عوائد متوقعة مرتفعة يختارون الاستثمار في المحافظ التي تقع على الجانب الأيمن من الحد الفعال. بينما المستثمرين الذين يكرهون المخاطرة ويقبلون بعوائد متوقعة أقل يُقبلون على الاستثمار في المحافظ الاستثمارية المتواجدة على الجانب الأيسر من منحني الحد الفعال.

المطلب الثالث: نظريات أخرى

إضافة إلى النظريات السابقة ظهرت العديد من النظريات، كنظرية الضائقة المالية، نظرية مقايضة السيولة والربحية، نظرية تفضيل السيولة، نظرية الرافعة المالية، نظرية تكلفة الإفلاس ونظرية الإشارة، سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى العديد منها.

1.3. نظرية الضائقة المالية Finance distress theory

يُعرف Baldwin & Scott في دراسة لهما سنة 1983 الضائقة المالية Finance distress بأنها الحالة التي تتدهور فيها وضعية المصرف بشكل يجعله يُخل بتعهداته ويعجز عن تسديد التزاماته المالية اتجاه الغير، بالإضافة إلى تدهور أو انعدام أرباحه. حيث أن الضائقة المالية قد تؤدي للإفلاس، بينما قد ينجو المصرف ويتمكن من تسوية التزاماته اتجاه الغير.¹

ذكر Wruck في بحث له سنة 1990 أن الشركات قد تدخل في ضائقة مالية نتيجة الضائقة الاقتصادية، وتدهور أدائها وسوء إدارة مخاطرها. وفيما يتعلق بالمصارف التجارية، فإن ارتفاع كل من مخاطر الائتمان ومخاطر سيولة المصرف هما أهم الأسباب المؤدية إلى حدوث ضائقة مالية، لذلك فإن

¹ Carliss Y. BALDWIN and Scott P. MASON, The Resolution of Claims in Financial Distress the Case of Massey Ferguson, The Journal of Finance, Vol. 38, No. 2, 1983, p.505.

إدارة مخاطر الائتمان وإدارة مخاطر السيولة ضروريتان لتجنب الضائقة المالية.¹ بمعنى أن تفاقم مخاطر الائتمان يجعل المصرف عرضة لمشاكل نقص السيولة وارتفاع مخاطرها مما يؤدي لحدوث الضائقة المالية، فينتج عنها انخفاض الأرباح وربما حتى الإفلاس، بمعنى أن نظرية الضائقة المالية تُشير إلى أن لمخاطر لائتمان ومخاطر السيولة تأثير سلبي على الربحية.

2.3. نظرية مقايضة السيولة والربحية Liquidity–profitability trade–off theory

تُفيد نظرية مقايضة السيولة والربحية بوجود تكلفة فرصة للمصرف سواء تمثل هدفه في الحفاظ على السيولة أو في السعي لتعظيم الربحية، بمعنى أن المصارف التي تختار توفير السيولة لن تحقق أرباحاً هامة، بينما المصارف التي تختار تعظيم أرباحها فإنها لن تحتفظ بسيولة عالية فتكون عرضة لمخاطر السيولة، أي أنه لا يمكن تحقيق هدفَي السيولة والربحية معاً.² وفقاً لهذه الفرضية، إن المصارف تفاضل بين عاملين اثنين وهما عاملا السيولة والربحية، واختيار أحدهما يؤدي إلى التضحية بالآخر، وبالتالي يمكن أن نستنتج وجود علاقة إيجابية بين مخاطر السيولة وربحية المصرف، حيث أن خطر السيولة ينخفض عند اختيار المصرف لعامل السيولة والذي يؤدي إلى انخفاض الربحية، بينما يرتفع خطر السيولة عند تفضيل المصرف لعامل الربحية والذي يترتب عنه زيادة الأرباح.

3.3. نظرية تفضيل السيولة Liquidity Preference Theory

تم تطوير هذه النظرية من قبل الاقتصادي كينز J.M. Keynez، يُبين فيها أن الفائدة هي عبارة عن مكافأة التخلي عن السيولة وليست حافزاً. ويُشير كينز إلى أن تفضيل الاحتفاظ بالسيولة بدل استثمارها يرجع إلى ثلاثة دوافع أساسية تتمثل في دافع المعاملات، دافع الاحتياط ودافع المضاربة.³ حسب كينز، يُتاح للمضارب اختيار بديل من بين البديلين المتاحين له، فإما أن يختار الاحتفاظ بأصول

¹ Leonard Embeywa MUDANYA and Willy MUTURI, Effects of Financial Risk on Profitability of Commercial Banks Listed in the Nairobi Securities Exchange. International Journal of Social Sciences Management and Entrepreneurship, Vol.2, No.1, 2018, p.79.

² S. O. KAJOLA and al., Liquidity and Profitability Dynamics: Evidence from the Nigerian Banking Sector, Accounting & Taxation Review, Vol. 3, No. 2, June 2019, P.03.

³ مجدي علي محمد غيث، نظرية الحسم الزمني في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2010، ص 46.

أمنة تتمثل في النقود السائلة، أو يُفضل الاحتفاظ بالأصول ذات المخاطر والمتمثلة في السندات، حيث يعتمد في اتخاذ قرار الاختيار بينهما على توقعات تغير أسعار الفائدة.¹

وفقاً لنظرية تفضيل السيولة، إن المستثمر الذي يُفضل الاحتفاظ بالسيولة وتقليل مخاطرها يؤدي به ذلك للحصول على أرباح منخفضة، في حين أن المستثمرين الذين يركزون على تحقيق الأرباح فإنهم يوظفون أموالهم في استثمارات طويلة الأجل مما يتسبب في ارتفاع مخاطر السيولة وفي المقابل يستفيدون من ارتفاع الربحية، أي أن لمخاطر السيولة أثر إيجابي على ربحية المصرف.

4.3. نظرية الرافعة المالية Financial leverage Theory

تعكس الرافعة المالية مدى اعتماد المنشأة على الاقتراض من الغير في تمويل استخداماتها مقارنة باعتمادها على مصادر التمويل الداخلية. وتعتبر نظرية الرافعة المالية أن المصارف التي تمول مختلف عملياتها بأموال الملكية فقط لا تتعرض للخطر المالي، أما تلك التي تستخدم القروض كجزء من هيكل رأس مالها فهي مُعرضة للخطر المالي، ويبرر أصحاب هذه النظرية موقفهم بأن استخدام القروض يؤدي إلى زيادة الرافعة المالية، وكلما زادت الرافعة المالية أدى ذلك لارتفاع المخاطر المالية مما يتولد عنه زيادة الانقلابات في عائد المساهمين وانخفاض الربحية مما يحدث احتمال عجز المصرف عن تسديد مستحقات الدائنين.² بمعنى أن نظرية الرافعة المالية تشير إلى وجود أثر سلبي لمخاطر رأس المال على ربحية المصارف، فمن منظورها أن ارتفاع مستوى الرافعة المالية يؤدي لارتفاع مخاطر رأس المال، خاصة في حالة عجز المصرف عن توظيف تلك الاقتراضات في استثمارات ذات عوائد تفوق تكلفة الاقتراض، الأمر الذي ينتج عنه تدني الربحية.

تعرضت نظرية الرافعة المالية للنقد من أصحاب الفكر الغربي، وقد أشار (David K.Eiteman & Arther Stone Lull, 1973) أنه كان من الطبيعي أن تتعرض نظرية الرافعة المالية للنقد العنيف وأن يتم وصفها بأنها غير واقعية وعدم حيادية أصحابها وتطرفهم حين تجاهلوا الكثير من الحقائق الهامة، حيث أوضحوا وجهة معارضي نظرية الرافعة المالية، والمتمثلة في كون الاقتراض يُمثل مصدراً هاماً

¹ محمد ضيف الله القطاري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية- تحليلية- قياسية)، الطبعة الأولى، دار غيداء، الأردن، 2011، ص 51.

² رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص 504.

للتموليل، حيث يُفضل أن تقوم المصارف بتمويل عملياتها بالاقتراض عن طريق إصدار السندات على أن تعتمد على التمويل بواسطة إصدار الأسهم، فمن وجهة نظر هؤلاء فإن التمويل بالقرض أقل تكلفة من التمويل بزيادة رأس المال، وذلك راجع إلى أن الفوائد على الديون تُسدّد من الربح المحقق، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض أعباء الضريبة وبالتالي زيادة ربحية السهم، في حين أن زيادة عدد الأسهم من شأنه أن يتسبب في انخفاض ربحية السهم.¹

5.3. نظرية تكلفة الإفلاس Bankruptcy Costs Theory

إن ارتفاع مستوى الرافعة المالية له جملة من السلبيات، من بينها الحد من الاختيارات المتاحة للمصرف حول قرارات هيكل رأس المال، وأيضاً يؤدي إلى زيادة مصاريف الفائدة الثابتة بسبب ارتفاع الاعتماد على التمويل باستخدام الديون، أي أن الإفراط في الاستدانة يؤدي إلى زيادة تكلفة رأس المال ويقلل من قيمتها الحالية، الأمر الذي يُؤد احتمال حدوث الضائقة المالية بسبب انخفاض الأرباح، الأمر الذي قد يؤدي للإفلاس.² إن ارتفاع مستوى الرافعة المالية يزيد من ارتفاع المخاطر المالية أي من احتمال عجز المصرف على الوفاء بمستحققات المقرضين في تاريخ استحقاقها.

يفسر باكستر (Baxter, 1967) أثر تكلفة الإفلاس انطلاقاً من منحى تكلفة رأس المال، حيث يرى أن منحى تكلفة رأس المال ينخفض عند كميات منخفضة من الديون، أما في حال ارتفاع هذه الأخيرة تزداد الرافعة المالية، وعند تجاوزها نقطة معينة ترتفع معدلات العائد المطلوب من طرف الدائنين وحملة الأسهم، بحيث تصبح قدرة المصرف على الوفاء بديونه في غاية الصعوبة، وبالتالي يرى أن الدرجة العالية من الرافعة المالية (ارتفاع مخاطر رأس المال) تؤدي إلى تدهور الربحية.³ بمعنى أن للتمويل بالاستدانة عدة ميزات، من بينها أن الاقتراض مصدر تمويل ذو تكلفة منخفضة مقارنة بإصدار الأسهم، بالإضافة إلى ميزة الوفورات الضريبية، الأمر الذي يجعل التمويل بالاستدانة له أثر إيجابي على

¹ سمير عبد الحميد ورضوان حسن، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، 2005، ص ص 25، 26.

² Francis A. KWANSA and Min-Ho Cho, Bankruptcy cost and capital structure: the significance of indirect cost, ht. J. Hospitality Management, Vol. 14, No. 3/4, P.339.

³ Ibid, p.p. 341, 342.

ربحية المصرف إلى غاية بلوغ الديون مستوى معين فتظهر تكلفة الإفلاس، والتي تتسبب في زيادة التكلفة التي يطلبها المساهمين والمقرضين، مما ينعكس سلباً على الربحية.

6.3. نظرية الإشارة The Signal Theory

في نهاية السبعينيات، طور روس Stephen Ross (1977) وكتاب آخرون نظرية إشارات هيكل رأس المال بناءً على مشاكل المعلومات غير المتماثلة بين المتعاملين. تعتبر التغييرات في هيكل رأس المال من أهم الإشارات التي يرسلها المسكرون للمتعاملين، إذ تعكس هذه القرارات بعض المعلومات الخاصة بربحية الجهة المصدرة لها والمخاطر المهددة لها، حيث أن إقبال المصرف على الاقتراض أو ما يُسمى بزيادة الرافعة المالية يُمثل إشارة فعالة وإيجابية للسوق.¹ إذ أن قرار زيادة الرافعة المالية يُرسل إشارة مضمونها أن المصرف قادر على تغطية المخاطر التي تواجهه وعلى الوفاء بالتزاماته اتجاه دائنيه في أجالها، وهو ما ينعكس إيجاباً على المصرف من خلال نيله اقتراضات جيدة منخفضة الفوائد وبالتالي ارتفاع ربحية المصرف.

في الوقت الذي تُمثل فيه زيادة المصرف لرأس ماله باللجوء للاقتراض إشارة إيجابية تسمح للمصرف بزيادة أرباحه، فإن هذه الإشارة تفرض على المصرف الحصول على تدفقات نقدية مستقرة خلال فترة القرض، وإلا فإن المصرف سيواجه عواقب وخيمة كالإفلاس.² مما يعني أن نظرية الإشارة تؤكد أنه كلما زادت الرافعة المالية ارتفعت مخاطر رأس المال وزادت الربحية، أي أن مخاطر رأس المال تؤثر إيجاباً على ربحية المصرف.

¹ Maria K. MARKOPOULOU and Demetrios L. PAPADOPOULOS, Capital Structure Signaling Theory: Evidence From The Greek Stock Exchange, Portuguese Journal Of Management Studies, Vol.14, No.3, School of Economics and Management, Berlin, 2009, p.220.

² Ibid.

قمنا في الفصل الثاني باستعراض الإطار النظري لإدارة المخاطر المالية في المصارف التجارية. إذ تكتسب إدارة المخاطر المالية في المصارف التجارية أهميتها من كون نشاط هذه المؤسسات مالي محض الأمر الذي يجعله محفوف بالمخاطر المالية، ويجعل المصرف أمام تحدي إدارة هذه المخاطر التي تنطوي عليها أنشطته سعياً منه لتحقيق هدفه الأساسي وهو تعظيم الربح، أي أن المصرف يسعى لإدارة المخاطر التي تواجهه بفعالية لتحقيق التوليفة المثلى بين المخاطرة والربحية.

توصلنا من خلال هذا الفصل للعديد من النتائج أهمها:

- ✓ تنشأ المخاطر المالية في المصارف التجارية عن عدة أسباب، أهمها: تعذر تحصيل حقوق المصرف من عملائه، تدني مستوى السيولة لدى المصرف وعجزه عن الوفاء بالتزاماته اتجاه الغير في الأجل المحدد، ارتفاع الرافعة المالية وعدم كفاية رأس المال، تغير مؤشرات السوق كتقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف وغيرها.
- ✓ تتم إدارة الخطر المالي انطلاقاً من تحديد المخاطر التي تواجه المصرف، القياس الكمي لها، ثم تحديد أسلوب التعامل معها والآلية الأنسب لإدارتها مع استمرار المتابعة والرقابة.
- ✓ إن الخطر المالي يكتنف النشاط المصرفي، سواء كان تقليدياً أم إسلامياً، فكلاهما عرضة لنفس أنواع المخاطر المالية، إضافة إلى تعرض المصرف الإسلامي لمخاطر خاصة بكل صيغة من صيغ التمويل الإسلامي التي يتعامل بها.
- ✓ لعبت لجنة بازل للرقابة المصرفية دوراً بارزاً في تعزيز الملاءة المالية للجهاز المصرفي على المستوى العالمي وذلك بإصدارها لجملة من المقررات ذات الدور الفعال في إدارة المخاطر المالية، كان أبرزها اتفاقية بازل III.
- ✓ اهتم العديد من الباحثين والمختصين في الصناعة المصرفية بموضوع المخاطرة وعلاقتها بالربحية، مما أدى لتطوير العديد من النظريات الهادفة لشرح العلاقة بين المخاطر والربحية، واقتراح التقنيات التي من شأنها أن تمكن المستثمر من التحكم في المخاطر بطريقة تسمح له بتعظيم أرباحه.

الفصل الثالث:

قياس أثر المخاطر المالية
على ربحية المصارف
التجارية بالجزائر وإدارتها

تمهيد:

بعدما تم التطرق خلال الفصلين السابقين من هذه الدراسة إلى الإطار النظري لمتغيرات الدراسة، بداية بالتطرق لربحية المصارف التجارية، محدداتها ومؤشرات قياسها، ثم المخاطر المالية وإدارتها، كما استعرضنا النظريات المفسرة للعلاقة بين المخاطر المالية للمصارف التجارية وربحيتها بغرض تعزيز التأصيل النظري لبناء النموذج القياسي. سيتم خلال هذا الفصل قياس أثر المخاطر المالية على ربحية عينة من المصارف التجارية الناشطة بالجزائر.

قمنا في هذا الفصل بالتعريف أولاً بالنظام المصرفي الجزائري، ثم قمنا بتقديم عينة الدراسة، منهجية وخطوات الدراسة التطبيقية. حيث اشتملت الدراسة التطبيقية على شطرين، تمثل الشطر الأول في الدراسة الوصفية التحليلية لمتغيرات الدراسة لدى كل مصرف من مصارف العينة على حدة، في حين تناول الشطر الثاني تحليل بيانات بانل لعينة الدراسة انطلاقاً من قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية.

قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم مجتمع، عينة، متغيرات ومنهجية الدراسة؛

المبحث الثاني: تحليل تطور مؤشرات الدراسة لدى المصارف محل الدراسة؛

المبحث الثالث: دراسة أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر؛

المبحث الأول: تقديم مجتمع، عينة، متغيرات ومنهجية الدراسة

في هذا المبحث قمنا بعرض تطور النظام المصرفي الجزائري وهيكلته، تم سلطنا الضوء على المصارف التجارية مع التركيز على المصارف عينة الدراسة. كما استعرضنا في هذا الجزء المتغيرات المستخدمة في الدراسة التطبيقية، ثم قمنا بتقديم نماذج بانل ومختلف الخطوات والاختبارات التي سيتم اتباعها في الجانب التطبيقي.

المطلب الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري وهيكلته

نظرا لأهمية التي يشغلها النظام المصرفي للبلد في النهوض بالاقتصاد اهتمت الجزائر كغيرها من الدول الأخرى واجتهدت في سبيل تأسيس نظام مصرفي جزائري مستقل ومتين، أي أن النظام المصرفي الجزائري عرف العديد من التطورات منذ نشأته إلى أن وصل إلى ما هو عليه في الوقت الحاضر. ويتضمن هذا الجزء من دراستنا التطرق لنشأة النظام المصرفي الجزائري وشرح مختلف المراحل التي مر بها نمو وتطور هذا النظام.

1.1. نشأة النظام المصرفي الجزائري

شهدت الجزائر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ميلادي نظامها المصرفي بظهور عدة مؤسسات مصرفية، أنشأت هذه المؤسسات من طرف المستعمر الفرنسي ولم تكن إلا امتداد للنظام المصرفي الفرنسي، مما جعل النظام المصرفي الجزائري يتميز بنفس أسس وخصائص النظام الفرنسي. حيث تمثلت المؤسسات المكونة للنظام المصرفي الجزائري أيان الاحتلال الفرنسي في مصارف تجارية، مصارف الأعمال ومؤسسة إعادة الخصم.

بعد استقلال الجزائر بدأ النظام المصرفي المؤسس من قبل المستعمر بالانهيار شيئا فشيئا. إذ شهدت تلك الفترة تزايد عمليات سحب المودعين الفرنسيين لودائعهم ومغادرة المسيرين الأكفاء للمصارف الجزائرية، مما أدى إلى توقف بعض المصارف عن نشاطها وهجرة مصارف أخرى بتغيير مقرها. إن هذا الانهيار خلق ضرورة حتمية لتأسيس نظام مصرفي من طرف الدولة الجزائرية خاصة في ظل إدراك الدور الهام للنظام المصرفي من خلال توفيره للدعم النقدي وتمويل مختلف المشاريع مما يساهم في النهوض بالاقتصاد الوطني.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

شرعت السلطات العمومية الجزائرية في إنشاء نظام مصرفي جزائري انطلاقا من تأميم المصارف الأجنبية عام 1966، ومع أواخر ثمانينات القرن التاسع عشر شهد النظام المصرفي الجزائري إصلاحات هامة دفعت لمراجعة وظائفه، طرق تنظيمه، آليات عمله وتعديلها بما يتوافق مع التحولات الداخلية والخارجية التي مر بها الاقتصاد الجزائري في سبيل الانتقال إلى اقتصاد السوق، كما تميزت تلك الحقبة الزمنية بظهور العديد من المصارف الجديدة والفروع.

2.1. تطور النظام المصرفي الجزائري

مر النظام المصرفي الجزائري عبر العديد من الإصلاحات والتعديلات التي يمكن تصنيفها إلى عدة مراحل حسب الإطار الزمني لحدوثها، تتمثل هذه المراحل في:

- المرحلة الممتدة من سنة 1962 إلى 1970؛
- المرحلة الممتدة من 1970 إلى سنة 1986؛
- المرحلة الممتدة من 1986 إلى سنة 1990؛
- المرحلة الممتدة من 1990 إلى 2003؛
- المرحلة الممتدة من 2003 إلى يومنا هذا.

سنحاول فيما يلي التطرق لأهم الإصلاحات التي جاءت في كل مرحلة من مراحل تطور النظام المصرفي الجزائري:

1.2.1. المرحلة الممتدة من سنة 1962 إلى 1970

تميزت هذه المرحلة باستعادة الدولة الجزائرية لسلطتها النقدية وذلك بتبنيها نظاما اقتصاديا خاص بها مختلف عن ذلك الذي وضعه المستعمر الفرنسي. حيث سارعت السلطة الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة لإنشاء المصرف المركزي الجزائري وتحديد النظام الأساسي له بموجب القانون رقم 62-144 الذي صوت عليه المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962، والذي سمي آنذاك بمصرف الإصدار والائتمان وتميز بكونه مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وفي السنة ذاتها قامت السلطات الجزائرية بالفصل بين الخزينة العمومية الفرنسية والخزينة العمومية الجزائرية.¹

¹ الموقع الرسمي لبنك الجزائر، www.bank-of-algeria.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/09/15.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

بغرض تمكن الخزينة العمومية الجزائرية من القيام بمهمة تمويل الاقتصاد الوطني قامت بإنشاء المؤسسات المصرفية التالية:

✓ الصندوق الجزائري للتنمية؛

✓ الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP.

بعد ما قامت به الدولة الجزائرية في سبيل تأسيس نظام مصرفي خاص بها وجدت نفسها أمام مشكلة ازدواجية النظام المصرفي الجزائري، إذ كان أحدهما اشتراكي تمثل في ذلك الذي تم تأسيسه من طرف الدولة الجزائرية، والآخر ليبرالي رأسمالي يتمثل في النظام المصرفي الذي ورثته عن فرنسا والذي تضمن عددا معتبرا من المصارف الأجنبية، حيث كان هذا الأخير يتمتع بقدر هام من السيولة ومع ذلك يتمتع عن تمويل استثمارات القطاع العام تخوفا من عجزه عن الوفاء. إن توفر الجزائر على نظامين مصرفيين كان سببا في فشل المصرف المركزي عن احتواء كليهما، مما أثر سلبا على أداء النظام المصرفي خاصة في ظل الاحتكار المصرفي الأجنبي الذي عرقل النهوض بالاقتصاد الوطني الأمر الذي أدى بالدولة الجزائرية إلى تأميم المصارف الأجنبية ابتداء من سنة 1966 وإنشاء مصارف حكومية.

نتج عن عملية تأميم المصارف الأجنبية في الجزائر تأسيس ثلاثة مصارف تجارية تمتلك الجزائر كل رأس مالها، وتمثلت في:

• البنك الوطني الجزائري BNA؛

• القرض الشعبي الجزائري CPA؛

• البنك الخارجي الجزائري BEA.

بتاريخ 1967/11/01 قامت الجزائر بإبطال الرخصة التي مُنحت سابقا للمصارف الأجنبية الناشطة بالجزائر ليُصبح حق القيام بجميع العمليات المصرفية حكرا على المصارف الجزائرية دون غيرها.

2.2.1. المرحلة الممتدة من 1970 إلى سنة 1986

أثناء هذه المرحلة شهد الجهاز المصرفي الجزائري العديد من الإصلاحات والتنظيمات المالية والمصرفية، من بينها الإصلاحات المالية لسنة 1971 التي جاءت بتنظيم القطاع المصرفي الجزائري ومعالجة نقاط الضعف الناتجة عن أساليب التمويل المعتمدة، حيث تميز هذا الإصلاح بثلاثة خصائص أساسية تمثلت في:

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

- تقليص الأنشطة المخول للمصارف ممارستها؛
- تمركز المصارف؛
- سيطرة دور الخزينة العمومية بتمويلها النسبة الأكبر من البرامج التنموية لمختلف القطاعات الاقتصادية.

تولد عن اصطلاحات 1971 اتخاذ عدة إجراءات، من أهمها تأسيس بنك الجزائري للتنمية بتاريخ 1971/06/07 كنتيجة لتمويل الصندوق الوطني للتنمية، بالإضافة إلى إنشاء هيئتين استشاريتين في 1971/06/30 تمثلتا في المجلس الوطني للقرض واللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية. تم بموجب هذه الإصلاحات تقليص وتهميش مساهمة المصارف في عمليات التنمية الاقتصادية حتى أصبح دورها لا يتجاوز تسجيل التدفقات المالية، بالإضافة إلى جعل المصرف المركزي تحت سلطة وزارة المالية، ليتم في المقابل الاعتماد على الخزينة العمومية التي اكتسبت خلال هذه الفترة الدور الأهم في مجال تمويل عمليات التنمية الاقتصادية. ونتج عن إعادة الهيكلة مصرفين تجاريين هما:

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)؛
- بنك التنمية المحل (BDL).

3.2.1. المرحلة الممتدة من 1986 إلى سنة 1990

بحلول سنة 1986 عرفت الجزائر أزمة اقتصادية نتيجة انخفاض قيمة الدولار وتدهور أسعار البترول، مما أدى إلى انخفاض كبير في مداخيل الدولة، وهو الأمر الذي دفع السلطات الجزائرية لتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، وذلك عبر العديد من الإصلاحات والقوانين، أهمها:

- **قانون البنوك والقرض:** صدر بموجب القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 والذي كان نقطة انطلاق الإصلاح الشامل للنظام المصرفي الجزائري، حيث أعاد للمصرف المركزي صلاحياته الخاصة بوضع وتنفيذ السياسة النقدية والقرض، في نفس الوقت الذي تمت فيه مراجعة علاقاته مع الخزينة العمومية.¹
- **قانون استقلالية المؤسسات سنة 1988:** لم تصل الإصلاحات التي جاء بها قانون البنوك والقرض عام 1986 للمستوى الذي يجعلها تتلاءم بشكل كاف مع الإصلاحات العميقة التي

¹ الموقع الرسمي لبنك الجزائر، www.bank-of-algeria.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/09/15.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

طُرأت آنذاك على الجانب الاجتماعي والاقتصادي، وبغرض تعديل نظام البنوك والقرض وتدارك العيوب التي شابته هذا الأخير وجعله يتماشى مع المستجدات النقدية والاقتصادية صدر قانون استقلالية المؤسسات في 12/01/1988 تحت رقم 06-88، ويمكن الإشارة لأهم النقاط التي جاء بها هذا التعديل فيما يلي:¹

- اعتبر البنك المركزي ومؤسسات القرض ومؤسسات عمومية اقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتقوم بصفة اعتيادية بمختلف المعاملات المصرفية (المادة 2)؛

- يمكن للمصارف إصدار اقتراضات بأجال متوسطة أو طويلة الأجل من الجمهور بشرط عدم الانفراد بهذا الإصدار، كما يمكنها تعبئة مساهمات ذات مصدر خارجي وفقاً للشروط المحددة قانوناً (المادة 7)؛

- تعزيز دور البنك المركزي في إعداد وتنظيم السياسة النقدية، كما تقرر إعفاؤه من مختلف المصاريف القضائية، وكذا إعفاؤه من تقديم الكفالة والتسبيقات حسب ما نص عليه القانون (المادة 8).

4.2.1. المرحلة الممتدة 1990 إلى 2003

أ- قانون النقد والقرض

أهم ما ميز هذه المرحلة هو صدور القانون رقم 10/90 بتاريخ 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الذي مثل منعرجاً هاماً في الاقتصاد الجزائري، إذ أدى إلى انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي بالتحول إلى اقتصاد السوق.

أحدث قانون النقد والقرض تطورات حاسمة في النظام المصرفي الجزائري من خلال إعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وتوضيح دور النقد والسياسة النقدية، هذا القانون أعاد للمصرف المركزي مختلف صلاحياته في إدارة وتوجيه ومراقبة الحركة النقدية والائتمان واستقرار سوق الصرف وذلك بهدف توفير

¹ قوانين وأوامر مؤرخ في 13/01/1988، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2 المؤرخ في 13/01/1988، ص 55، 56.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

أحسن الشروط للنهوض بالاقتصاد الوطني والسهر على ضمان إحداث استقرار داخلي وخارجي، هذا في ظل تمتعه باستقلالية واسعة، حيث حدد هيكل المصرف المركزي، كيفية إدارته ومراقبته. نظم قانون النقد والقرض المساهمات الممنوحة للدولة من خلال وضع حد أقصى لقيمة القروض الموجهة من المصرف المركزي نحو تمويل عجز ميزانية الدولة، مع تحديد مدة القرض واسترجاعه سنويا بصفة إلزامية، كما تطرق للمصارف التجارية والوظائف التقليدية المخول لها القيام بها (تلقي الودائع، الإقراض ووضع وسائل الدفع تحت تصرف العملاء وإدارتها)، وألغى هذا القانون إلزامية الاكتتاب من قبل المصارف التجارية لسندات الخزينة العامة وجعل هذه العمليات ممنوعة على كل شخص طبيعي ومعنوي من غير المصارف والمؤسسات المالية.¹

ب- الإصلاحات المالية والمصرفية (1994-1998)

مع أواخر سنة 1993 تدهورت وضعية الدولة الجزائرية نتيجة انخفاض أسعار المحروقات، ارتفاع ديون البلد اتجاه الخارج، تعطل الأسواق المالية والنقدية الدولية، مشاكل أمنية، الأمر الذي نتج عنه تدني حجم الاستثمار وانخفاض تدفق رؤوس الأموال الوطنية نحو العالم الخارجي. في ظل هذه الأوضاع سارعت السلطات الجزائرية بوضع برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل مع المؤسسات الدولية عبر المرحلتين التاليتين:²

- تمثلت المرحلة الأولى في جملة الإصلاحات المالية والمصرفية التي جاء بها برنامج تثبيت الاستقرار الاقتصادي والتثبيت الهيكلي خلال الفترة الممتدة من ماي 1994 إلى ماي 1995. حيث سعت السلطات الجزائرية من خلال هذا البرنامج وبدعم من صندوق النقد الدولي لتوفير الشروط اللازمة لتحريك عجلة النمو الاقتصادي، بداية بالعمل على تسوية مشكلة توزيع الموارد عن طريق استبدال أدوات السياسة النقدية المباشرة التي كانت تعتمد عليها بأدوات السياسة النقدية الغير مباشرة كالإزام المصارف التجارية بالحفاظ باحتياطي معين، تبني سياسة مرنة لسعر الصرف وتعديل أسعار الفائدة.
- أما المرحلة الثانية فتضمنت الإصلاحات المالية والمصرفية المندرجة تحت برنامج التصحيح الهيكلي بداية من ماي 1995 إلى غاية ماي 1998، الذي هدف إلى تغيير النمط العام لحركة

¹ قانون النقد والقرض، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، المؤرخ في 18 أبريل 1990.

² حياة نجار، مرجع سابق، ص 230-232.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

العرض والطلب قصد ضبط الاستقرار النقدي، وذلك من خلال تعديلات هيكلية هامة حرصت على تعزيز قدرة وحدات النظام المصرفي للانتقال بنجاح نحو اقتصاد السوق. من بين هذه الإصلاحات إعادة رسملة المصارف التجارية بغرض دعم وضعيتها المالية؛ تحويل مصرف التنمية لمصرف تجاري. ظهرت عدة مصارف خلال هذه الفترة:

مصارف خاصة ذات ملكية أجنبية:

- الشركة المصرفية العربية ABC؛
- سيتي بنك الأمريكي CITIBANK؛
- الشركة العامة الفرنسية La Société générale؛
- البنك العربي الأردني Arab Bank PLC؛
- بنك ناتكسيس الأمانة NATEXIS ALAMAMA؛
- البنك القطري -ريان بنك- RAYAN BANK؛
- بنك PG HERMES SPA؛
- البنك العام المتوسط BGM.

مصارف ذات ملكية مختلطة:

- بنك البركة الجزائري الإسلامي

مصارف خاصة برأس مال جزائري:

- المصرف الاتحادي UNION BANK؛
- الخليفة بنك EL KHALIFA BANK؛
- المصرف المختلط B.A.M.I.C؛
- منى بنك MOUNA BANK؛
- المصرف التجاري والصناعي الجزائري B.C.I.A؛
- المصرف الدولي الجزائري Algerian International bank؛
- الشركة الجزائرية للبنك CA-BANK.

5.2.1. مرحلة تعديلات قانون النقد والعرض (من 2001 إلى يومنا هذا)

تمثل الغرض من إصدار تعديلات وإصلاحات لقانون النقد والقرض هذا القانون في سعي السلطات الجزائرية لمواكبة التطورات المصرفية وتعزيز قدرة الجهاز المصرفي الجزائري ليصبح قادرا على

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

التكيف مع المقاييس المصرفية العالمية، خاصة بعد إفلاس كل من مصرف الخليفة والمصرف التجاري الصناعي الجزائري، الأمر الذي دفع الجزائر نحو السعي لتجنب حدوث مثل هذه المشاكل التي كانت سبب في انهار هذه المصارف.

أ- تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2001

تمثل أول تعديل لقانون النقد والقرض في الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، لم يأت هذا الأمر بأي تعديلات فيما يخص محتوى القانون 90-10، وإنما أحدث بعض التغييرات بخصوص الجانب التنظيمي.

جاء الأمر رقم 01-01 تعديلات تمس تشكيل مجلس إدارة مصرف الجزائر وتطرق أيضا لصلاحيات هذا الأخير، حيث نص في المادة 03 منه على كون وظائف المحافظ ونوابه غير خاضعة لقانون الوظيفة العمومي، كما أدخل تعديل على مستوى مكونات مجلس النقد والقرض.¹ لكن لم تكن هذه التعديلات كافية لإصلاح المنظومة المصرفية، ما أدى بالجزائر للقيام بعدة إصلاحات أخرى.

ب- تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2003

تعلق الأمر 03 / 11 المؤرخ في 26 أوت 2003 بالنقد والقرض، حيث جاء بإبطال القانون 90 - 10، من بين ما جاء به هذا القانون نذكر ما يلي:²

- يؤكد الأمر 03 / 11 على سلطة المصرف المركزي، ويعزز صلاحيات الدولة في التدخل في المنظومة المصرفية الجزائرية، حيث نص على تعيين شخصين من رئاسة الجمهورية تابعين لوزارة المالية في مجلس النقد والقرض بغرض الرقابة.
- اهتم بضمان حقوق الزبائن من خلال وضع معايير تنظيمية تهدف لامتلاك المصارف مستوى كافٍ من السيولة مما يجعلها قادرة على الوفاء بما عليها اتجاه المودعين، وإنشاء صندوق التأمين على الودائع المصرفية من طرف مصرف الجزائر وإلزام المصارف التجارية بأن تودع عنده نسبة

¹ الأمر رقم 01 / 11 المؤرخ في 27/02/2001، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، 28/02/2001، ص 04، 05.

² الأمر رقم 03 / 11 المؤرخ في 26 أوت 2003 الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، 27/08/2003، ص 03-21.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

محددة من ودائعها، تبيين ودعم شروط عمل مركزية المخاطر، بالإضافة إلى الحرص على حماية حقوق المودعين والغير؛

- وفقاً لهذا الأمر تم الحد من صلاحيات محافظ مصرف الجزائر مما يعني الحد من استقلالية مصرف الجزائر الممنوحة له بموجب القانون 10-90.

ج- تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2004

بغرض مواصلة السلطات الجزائرية إصلاح نظامها المصرفي، وتعزيز الرقابة ودعم تدخل الدولة، قامت سنة 2004 بإصدار التعديلات التالية:¹

- نظام رقم 01-04 المؤرخ في 04 مارس 2004، الذي تطرق إلى المستوى الأدنى لرأس المال المصارف والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر، والذي قام برفع مبلغ رأس المال الأدنى لكل من رأس المال المصارف والمؤسسات المالية، وفي حال عدم احترام هذا الشرط سيؤدي ذلك إلى تدخل السلطات السياسية والنقدية وسلبها الاعتماد.

- نظام رقم 02-04 المؤرخ بتاريخ 04 مارس 2004، الذي يتعلق بالاحتياطي الذي تلتزم المصارف التجارية بالاحتفاظ به لدى مصرف الجزائر، حيث حدد هذا القانون شروط هذا الاحتياطي ومقداره شرط ألا يتجاوز 15%، كما يُمكن أن يكون معدوماً 0%.

- النظام الصادر تحت رقم 03-04 والمؤرخ في 04 مارس 2004 المتعلق بالودائع المصرفية، والذي نص على تعويض بنك الجزائر للمودعين في حالة تعذر حصولهم على ودايعهم من طرف المصرف المدين لهم، تحت إدارة وإشراف شركة ضمان الودائع.

د- تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2010

إن الأزمة المالية الدولية التي حدثت سنة 2007 دفعت المصارف والهيئات الرقابية للسعي نحو تدعيم صلابة أنظمتها المصرفية وتعزيز قدرة المصارف على مواجهة المخاطر والأزمات والتصدي لها. وفي هذا السياق أصدرت السلطات الجزائرية الأمر 10-04 المؤرخ في 26/08/2010، الذي جاء

¹ الأنظمة الصادرة بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، الصادرة في 28/04/2004، ص ص 37، 38.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

معدلا ومتممًا للأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، أدخل هذا الأمر جملة من التعديلات، من بينها:¹

- إجبار المصارف والمؤسسات المالية على تبني جهاز فعال للرقابة بغرض ضمان مطابقة أنشطتها للقوانين والأنظمة ذات الصلة والتأكد من احترام الإجراءات المنصوص عليها؛
- إلزام المصارف والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري أن تكون المساهمات الأجنبية فيها على شكل شراكة، بشرط أن لا تقل نسبة مساهمة الأطراف الجزائرية فيها ب 51% ؛
- فرض جملة من الشروط ذات العلاقة بالتنازل عن أسهم المصارف والمؤسسات المالية.

هـ - تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2011

عرفت سنة 2011 عدة تعديلات لقانون النقد والقرض وركزت أساسا على المحافظة على سيولة المصرف وتدعيم قدرته على التصدي لمخاطر السيولة، تمثلت هذه التعديلات في:²

- نظام رقم 03-11 المؤرخ بتاريخ 24 ماي 2011 الذي تعلق بمراقبة مخاطر ما بين المصارف عن طريق إلزام المصارف والمؤسسات المالية بأن تتبنى نظام رقابة داخلية يُكلف بمتابعة عمليات الإقراض والاقتراض ما بين المصارف.
- نظام رقم 04-11 المؤرخ في 24 ماي سنة 2011 الذي تناول مفهوم وقياس وإدارة ورقابة مخاطر السيولة، حيث سعى لتعزيز سيولة المؤسسات المالية والمصارف بهدف زيادة صلابتها في مواجهة مخاطر السيولة، حيث حرص على امتلاك المصرف لقدر كاف من السيولة في كل الأوقات.
- نظام رقم 05-11 مؤرخ في 28 جوان 2011 المتعلق بالتسوية المحاسبية للفوائد غير المحصلة، حيث ألزم المصارف والمؤسسات المالية بتزويد المصرف المركزي بوضعية الديون.

و - تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2017

تم إصدار القانون رقم 10-17 المؤرخ في 11/10/2017 ليُكمل ويُتمم الأمر 11-30 الخاص بالنقد والقرض، والذي يُرخص للمصرف المركزي الحيابة المباشرة على السندات المالية الصادرة عن

¹ الأمر رقم 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، 2010/09/01، ص 11-15.

² الأنظمة الصادرة بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 54، الصادر في 2011/10/02، ص 26-30.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

الخبزينة بصفة استثنائية لأغراض تمويل الخبزينة، تغطية الاقتراضات العمومية الداخلية أو تمويل الصندوق الوطني للاستثمار، وذلك سعيا لتحقيق توازن الخبزينة العمومية وإحداث توازن في ميزان المدفوعات.¹

ي- القانون النقدي والمصرفي لسنة 2023

جاء القانون رقم 09-23 المؤرخ في 21 جويلية 2023 بجملة من النقاط الهادفة إلى تعزيز حوكمة المصرف المركزي وعصرنة النظام المصرفي الجزائري بما يتماشى مع التنظيم المصرفي الدولي، نحاول تلخيص أهم ما جاء به هذا القانون فيما يلي:²

- إحداث تعديلات على مستوى هيكلية إدارة المصرف المركزي وتوسيع صلاحياته ومهامه سعيا لضمان مواكبة النظام المصرفي الجزائري للتحويلات التي تشهدها البيئة المصرفية، إذ تم منح صلاحيات واسعة للمجلس النقدي والمصرفي كالترخيص بفتح المصارف والمؤسسات المالية بما فيها المصارف الاستثمارية والمصارف الرقمية، وكذا الترخيص بفتح مزودي خدمات الدفع، والوسطاء المستقلين، ومكاتب الصرف. بالإضافة إلى تعديل قوانين المصارف والمؤسسات المالية، وسحب الاعتماد منها؛
- التأكيد على أن يخضع المصرف المركزي لرقابة هيئة مراقبة بشكل شامل خاصة جانب المخاطر والمستحقات الواجبة الدفع ومتابعة سير سوق النقد؛
- تشجيع المصارف على تبني الصيرفة الإسلامية والتعامل في مختلف منتجاتها، شرط اكتساب هذه المصارف لشهادة المطابقة لمبادئ الشريعة وامتلاكها لترخيص مصرف الجزائر؛
- بغرض إثراء آليات المراقبة والمتابعة، نص هذا القانون على تكوين لجنة تُسمى بلجنة الاستقرار المالي تُسند إليها مهام الرقابة الاحترازية الكلية، تسيير الأزمات، الكشف عن مختلف المخاطر التي تهدد استقرار النظام المصرفي وتقييمها، العمل على تحسين شفافية النظام المالي، اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز صلابة النظام المصرفي وتمكينه من التصدي لمختلف الأزمات.

¹ القانون رقم 10-17 المؤرخ في 10/11/2017، الصادرة بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57، 2017/10/12، ص 4.

² القانون رقم 09-23 المؤرخ في 21 جويلية 2023 المتضمن للقانون النقدي والمصرفي، الصادرة بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

3.1. هيك النظام المصرفي الجزائري في الوقت الحالي

بيّنًا في هذا المطلب مكونات النظام المصرفي الجزائري في الوقت الحاضر، حيث قمنا بعرض مكوناته والمتمثلة في المصرف المركزي الذي يتولى مهمة الإشراف والرقابة على باقي المصارف، المصارف التجارية والمؤسسات المالية.

1.3.1. البنك المركزي (بنك الجزائر)

يُعرف المصرف المركزي بموجب الأمر رقم 03-11 المؤرخ بتاريخ 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، وهو الجهة المخول لها إصدار العملة النقدية. يخضع المصرف المركزي للقانون التجاري ويُعتبر تاجرا في معاملته مع الغير، يتولى المحافظ حوكمة المصرف المركزي بمساعدة ثلاثة نواب، ويخضع تسيير هذا المصرف لإشراف هيئة الرقابة.¹

2.3.1. المصارف التجارية

أ- تعريف المصارف التجارية وفق القانون الجزائري

عرف القانون الجزائري المصرف التجاري في المادة 70 من القانون رقم 11/03 الخاص بالنقد والقرض بأن "المصارف التجارية هي المصارف المخولة دون سواها لممارسة جميع العمليات المشار إليها في المواد من 66 إلى 68 على أساس أنها مهنتها العادية".² وبالنظر لهذه المواد القانونية نجد أن المصارف التجارية هي المصارف التي تقوم بالعمليات التالية:

- تجميع الأموال من الغير وبالأخص قبول الودائع؛
- منح الائتمان بمختلف أشكاله،
- وضع وسائل الدفع اللازمة تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل.

¹ الموقع الرسمي لبنك الجزائر ، <https://www.bank-of-algeria.dz> ، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2023/12/27.

² الأمر رقم 01 / 11 المؤرخ في 2001/02/27، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، 2001/02/28، ص

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

ب- قائمة المصارف التجارية الناشطة في الجزائر

في نهاية سنة 2020 بلغ عدد المصارف التجارية الناشطة في الجزائر 20 مصرفاً، منها 06 مصارف تجارية عمومية و14 مصارفاً تجارياً ذو ملكية خاصة. يقع المقر الاجتماعي لكل من المصارف التجارية بالجزائر العاصمة، ولها وكالات في مختلف أرجاء الوطن بلغ عددها 1578 وكالة في ديسمبر 2020.

أولاً: المصارف التجارية العمومية

يبلغ عدد المصارف التجارية التي تعود ملكيتها للدولة الجزائرية ستة مصارف، وهي:¹

- بنك الجزائر الخارجي (BEA)؛
- بنك الوطني الجزائري (BNA)؛
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)؛
- بنك التنمية المحلية (BDL)؛
- القرض الشعبي الجزائري (CPA)؛
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP).

ثانياً: المصارف التجارية الخاصة

يقدر عدد المصارف الناشطة بالجزائر والتي تعود ملكيتها للخواص، سواء ملكية أجنبية أو ملكية مختلطة بين أجانب وخواص من الجزائر ب 13 مصرفاً، وهي:²

- بنك البركة الجزائري؛
- المؤسسة المصرفية العربية - الجزائر (BANK ABC)؛
- بنك ناتكسيس - الجزائر ((NATIXIS)؛
- بنك SOCIETE GENERALE - الجزائر؛
- بنك CITIBANK - الجزائر (فرع بنك)؛

¹ مقرر رقم 01-22 المؤرخ في 02 جانفي 2022، المتضمن قائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، الصادرة بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 04، 15 جانفي 2022، ص 29.

² المرجع نفسه.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

- المصرف العربي ARAB BANK PLC – الجزائر (فرع مصرف)؛
- بنك BNP PARIBAS – الجزائر؛
- بنك الثقة الجزائري TRUST BANK؛
- بنك الخليج – الجزائر (AGB)؛
- بنك الإسكان للتجارة والتمويل – الجزائر (HBTF)؛
- فرانسابانك الجزائر FRANSABANK؛
- مصرف السلام – الجزائر (ASBA)؛
- بنك كريدي اقريكول كربورات وانفستمانت بنك ألجيري؛
- بنك H.S.B.C. – الجزائر (فرع بنك).

ملاحظة: شهد النظام المصرفي بعض التغييرات خلال السنتين 2021 و2022، حيث انخفض عدد المصارف التجارية إلى 19 مصرفاً سنة 2021 بسبب سحب الاعتماد من بنك كريدي اقريكول كربورات وانفستمانت ألجيري. ثم ارتفع سنة 2022 بتأسيس البنك الوطني للإسكان ليصبح 20 مصرفاً. أما فيما يخص وكالات النظام المصرفي فقد بلغت 1626 وكالة في نهاية 2022.

ج- المصارف التجارية الناشطة في الجزائر والصيرفة الإسلامية

أولاً: المصارف الإسلامية الناشطة في الجزائر

يحتوي النظام المصرفي الجزائري على مصرفين إسلاميين مقرهما الاجتماعي بالجزائر العاصمة ولهما وكالات في مناطق مختلفة من الجزائر، وهما:

- بنك البركة الجزائري؛
- مصرف السلام الجزائري.

إضافة إلى ذلك، أصبحت العديد من المصارف التجارية التقليدية تخصص على مستوى وكالاتها شبابيك مختصة في الصيرفة الإسلامية، حيث بلغ عدد المصارف التي تقدم خدمات الصيرفة الإسلامية 12 مصرفاً من إجمالي 20 مصرف في ديسمبر 2022.¹

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2022- التطور الاقتصادي والنقدي، سبتمبر 2023، ص 53، <https://www.bank-of-algeria.dz>

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

ثانياً: الوكالات المصرفية المخصصة للصيرفة الإسلامية

فضلاً عن امتلاك كل من مصرف البركة ومصرف السلام الإسلاميين ووكالات مصرفية تختص في الصيرفة الإسلامية في مناطق مختلفة من الوطن، بدأت بعض المصارف التجارية التقليدية بتخصيص ووكالات مصرفية تابعة لها لتقديم خدمات الصيرفة الإسلامية، إذ بلغ إجمالي الوكالات التي تختص في الصيرفة الإسلامية 69 وكالة نهاية سنة 2022، من بينها 10 وكالات تابعة للمصارف التجارية العمومية و59 وكالة تابعة للمصارف التجارية الخاصة.¹

يمثل الجدول رقم (3-1) تطور عدد الوكالات التي تختص بتقديم خدمات الصيرفة الإسلامية في كل من القطاع العام والقطاع الخاص للفترة الممتدة من 2018 إلى 2022.

الجدول رقم (3-1): تطور عدد الوكالات المصرفية المختصة في الصيرفة الإسلامية

2022	2021	2020	2019	2018	وكالات الصيرفة الإسلامية
69	58	53	49	44	عدد وكالات الصيرفة الإسلامية في الجزائر
10	2	01	00	00	الوكالات التابعة للمصارف العمومية
59	56	52	49	44	الوكالات التابعة للمصارف الخاصة

المصدر: مصرف الجزائر، التقرير السنوي 2022- التطور الاقتصادي والنقدي، سبتمبر 2023، ص ص 53، 54،

<https://www.bank-of-algeria.dz>

انطلاقاً من الجدول السابق يتضح أن عدد وكالات الصيرفة الإسلامية يتزايد شيئاً فشيئاً في الجزائر، حيث ارتفع عدد الوكالات المصرفية المخصصة للصيرفة الإسلامية سنة 2020 بـ 09 وكالة مقارنة بسنة 2018. كما نلاحظ أنه قد تم إنشاء أول وكالة متخصصة في الصيرفة الإسلامية من قبل المصارف التجارية العمومية التقليدية سنة 2020 والتابعة لمصرف التنمية المحلية، وتطور هذا العدد إلى أن بلغ عشرة وكالات في نهاية سنة 2022.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2022- التطور الاقتصادي والنقدي، مرجع سابق، ص ص 53، 54.

المطلب الثاني: تقديم عينة ومتغيرات الدراسة

تم تخصيص هذا الجزء من الأطروحة للتعرف على المصارف عينة الدراسة، بالإضافة إلى عرض المتغيرات المستخدمة في الدراسة.

1.2. تقديم المصارف عينة الدراسة

اشتملت عينة الدراسة على 14 مصرفاً تجارياً ناشطاً بالجزائر، من بينها 12 مصرفاً تجارياً تقليدياً ومصرفين إسلاميين، ووفقاً لمعيار الملكية تكونت عينة الدراسة من 05 مصارف عمومية و09 مصارف خاصة.

1.1.2. البنك الخارجي الجزائري BEA

تم إنشاء البنك الخارجي الجزائري سنة 1967، والذي تمثلت مهمته الأساسية آنذاك في تقديم الخدمات المصرفية للشركات الكبرى المتخصصة في الطاقة والشركات الصناعية الجزائرية، ومع مرور الوقت نجح المصرف الخارجي الجزائري في النمو والتوسع وتطوير منتجاته وخدماته وتنويعها، بالإضافة لتنويع محفظة عملائه حتى أضحي هذا المصرف مصرفاً عالمياً.¹

2.1.2. البنك الوطني الجزائري BNA

تم إنشاء البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 يونيو 1966، والذي يختص بممارسة جميع وظائف المصارف التجارية كأمين الخدمات المالية للمجال الزراعي، كما يتولى كافة العمليات المصرفية المتعلقة بصرف العملات وعمليات القرض ضمن الإطار القانوني للنظام المصرفي الجزائري.²

شهد البنك الوطني الجزائري عملية إعادة هيكلة من خلال تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والذي يُعنى أساساً بتمويل وتحسين القطاع الفلاحي. هذا فضلاً عن جملة التغيرات التي أحدثها القانون 01-88 الصادر سنة 1988 والمتعلق بإرشاد الشركات وتوجيهها للإدارة الذاتية.³

¹ Rapport d'Activité annuel exercice 2021, Banque Extérieure d'Algérie, 2022, <https://www.bea.dz> .

² الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري، <https://www.bna.dz>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/10/22.

³ المرجع نفسه.

3.1.2. بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية في 13 مارس 1982، وهو عبارة عن مؤسسة مالية وطنية ذات شكل شركة مساهمة، يسعى مصرف الفلاحة والتنمية الريفية إلى تحقيق النمو والتطور ودعم مشاريع زبائنه بفعالية بما في ذلك تمويل المشاريع الفلاحية، إنتاج المواد الغذائية والصيد البحري، مما يُكسبه دورًا فعالًا في النهوض بالتنمية الاقتصادية الوطنية. ولتحقيق أقصى قدر من رضا العملاء، قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتعيين أكثر من 7000 موظف، مع فريق يضم 1200 موظف مكلف بالاستماع لانشغالات العملاء من خلال 321 وكالة و39 مجمع استغلال جهوي منتشرة في مختلف أنحاء البلاد، هذا بالإضافة لامتلاك المصرف نظام معلومات حديث يتميز بسهولة الاستخدام والفعالية وسرعة تدفق المعلومات، وتوفير الأمان.¹

4.1.2. بنك التنمية المحلية BDL

بنك التنمية المحلية هو مؤسسة عمومية يُقدر رأس مالها بـ 73000000000 مليون دينار جزائري، يُمارس بنك التنمية المحلية جميع وظائف وأنشطة المصارف التجارية باحتوائه على 155 وكالة موزعة في مختلف أنحاء الجزائر من بينها 06 وكالات متخصصة في الرهن العقاري، وهذا الأخير هو النشاط المميز لهذا المصرف عن غيره من المصارف الأخرى. يسعى بنك التنمية المحلية إلى المساهمة الفعالة في النهوض بالاقتصاد الوطني بتعزيز الاستثمار وتشجيعه عن طريق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات والمهن الحرة والأفراد والعائلات، كما يلعب مصرف التنمية المحلية دور أساسي في دعم المشاريع السكنية.²

5.1.2. القرض الشعبي الجزائري CPA

تأسس القرض الشعبي الجزائري سنة 1966، وهو مصرف تجاري تمتلك الدولة كل رأسماله، حيث يُقدّر هذا الأخير في الوقت الحالي بـ 48 مليار دينار، ويكتسب هذا المصرف بُعدًا عالميًا وسمعة جيدة نظرًا لمساهمته الفعالة في تمويل مشاريع معتبرة، الأمر الذي يعكس وضعيته كمتعامل اقتصادي متميز. حيث يسعى القرض الشعبي الجزائري لتلبية رغبات زبائنه وكسب رضاهم بتنوع خدماته ومنتجاته

¹ الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، <https://badrbanque.dz> ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/10/23.

² الموقع الرسمي لبنك التنمية المحلية، <https://www.bdl.dz/ar> . تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/10/23.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

وكذا صيغ التمويل المقدمة من طرفه، هذا بالإضافة لاملاكه 160 وكالة منتشرة في مختلف الولايات الجزائرية.¹

6.1.2. المؤسسة المصرفية العربية-الجزائر ABC Bank

المؤسسة المصرفية العربية، هي عبارة عن مصرف تجاري مقره الرئيسي البحرين، تم تأسيسه سنة 1980 من قبل البحرين، أبو ظبي وليبيا برأس مال يُقدر بمليار دولار، حيث يملك هذا المصرف فروع في تسعة بلدان عربية من بينها الجزائر.

يملك بنك ABC في الجزائر 24 فرعاً موزعة في مناطق مختلفة من الجزائر، تقوم هذه الفروع بتقديم كافة الأعمال المصرفية والتجارية بهدف تلبية احتياجات المتعاملين سواء كانوا أفراداً أم مهنيين، فبنك ABC الجزائر يسعى لمرافقة الأفراد بتمويل مشاريعهم شخصية كانت أم مهنية عن طريق تقديم قروض متنوعة من أكثرها شيوعاً القروض الممولة لعمليات شراء العقارات، الأجهزة أو السيارات، وكذا قروض تمويل عمليات الاستغلال.²

7.1.2. الشركة العامة الفرنسية-الجزائر La Société générale Algerie

يُعد بنك سوسيتي جينيرال الجزائر من أوائل المصارف الخاصة التي أنشأت بالجزائر، حيث تم إنشاؤه سنة 2000 م من طرف مجموعة سوسيتي جينيرال الفرنسية التي تمتلك رأس ماله كله. شهدت شبكة مصرف سوسيتي جينيرال الجزائر توسعاً مستمراً، حيث أنها تحتوي في الوقت الحالي على 91 وكالة موزعة على 31 ولاية، تُقدم جملة متنوعة ومبتكرة من الخدمات المصرفية لما يفوق 450.000 عميل من الأفراد والمهنيين والشركات.³

8.1.2. بنك الثقة الجزائري Trust bank Algeria

بنك الثقة هو عضو في مجموعة «NEST INVESTMENTS HOLDING, LTD» الواقع مقرها بقبرص، والتي تنشط في قطاعات مختلفة كمجال الصيرفة، التأمين، المجال العقاري والصناعي

¹ الموقع الرسمي لبنك القرض الشعبي الجزائري، <https://www.cpa-bank.dz> ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/10/25.

² الموقع الرسمي لبنك ABC، <https://www.bank-abc.com> ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/10/25.

³ الموقع الرسمي لبنك سوسيتي جينيرال الجزائر، <https://professionnels.societegenerale.dz> ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/12/28.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

وغيرها، وذلك من خلال احتواء هذه المجموعة على جملة من الشركات المتواجدة في اثنين وعشرين (22) دولة من بينها الجزائر، التي تحتوي على فرع لمصرف الثقة الجزائري و05 شركات أخرى.¹

بنك الثقة الجزائري هو مصرف تجاري خاضع لأحكام القانون الجزائري، بدأ نشاطه في أفريل 2003 برأس مال خاص، قُدر هذا الأخير عند الإنشاء بـ 750 مليون دينار، وتم رفعه سنة 2012 ليصبح 13 مليار دينار.²

9.1.2. بنك بي آن بي باريبا -الجزائر BNP Paribas el Djazair

تم إنشاء مصرف بي آن بي باريبا في الجزائر سنة 2002، وهو عبارة عن فرع لمجموعة BNP Paribas المصرفية الفرنسية. يحتل بي آن بي باريبا -الجزائر أهمية بالغة ويصنف من أفضل وأكبر المصارف الخاصة في الجزائر وذلك راجع للجودة العالية والكفاءة التي تُميز الخدمات والمنتجات المصرفية والتسهيلات والحلول التمويلية والاستثمارية التي يقدمها لعملائه، كما أنه يسعى لتقديم خدماته لشريحة معتبرة من الزبائن (أفراد، شركات ومؤسسات) مع حرصه أن يكون المصرف الأقرب إليهم جغرافياً.

10.1.2. بنك الخليج - الجزائر Gulf Bank Algeria

بدأ بنك الخليج - الجزائر AGB نشاطه سنة 2004، وهو مصرف تجاري يمتلك شبكة مصرفية تضم 61 وكالة موزعة في كامل التراب الجزائري، حيث يُعتبر أحد المصارف الخاصة الرئيسية في الجزائر. ويُعتبر بنك الخليج AGB من الشركات الرائدة في سوق الخدمات الإلكترونية، وهو أول مصرف يُقدم البطاقات الدولية (Visa et MasterCard) في السوق، حيث يُوجه مصرف AGB خدماته التي تتميز بمطابقتها لأفضل معايير السوق لمختلف الشركات (الكبيرة، المتوسطة والصغيرة)، الأفراد والمهنيين، كما يضع في متناول عملائه صيغاً يصممها خصيصاً لتمويلهم ومساندتهم في إنجاز مشاريعهم.³

¹ الموقع الرسمي لبنك الثقة الجزائري، <https://www.trustbank.dz>، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2023/10/25.

² المرجع نفسه.

³ الموقع الرسمي لبنك الخليج الجزائري، <https://www.agb.dz>، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2023/10/26.

11.1.2. بنك الإسكان للتجارة والتمويل - الجزائر Housing Bank for Trade and Finance

Algeria

تم إنشاء بنك الإسكان للتجارة والتمويل - الجزائر سنة 2003، وهو عبارة عن مصرف حليف لبنك الإسكان للتجارة والتمويل الأردني، يُقدم خدماته المختلفة للأفراد والشركات عبر امتلاكه 7 فروع في ولايات مختلفة من الجزائر، حيث يحرص على مواكبة إستراتيجية التوسع وتنويع الاستثمارات، الأمر الذي يعمل على تعزيز الاستثمار المحلي والتشجيع على استغلال الفرص الاقتصادية.

12.1.2. بنك ناتكسيس الجزائر Natixis - Banque

بنك ناتكسيس الجزائر هو شركة أجنبية أنشأت عام 1999، حيث ينشط هذا المصرف في الجزائر كمصرف تجاري يُقدم لمتعامله منتجات وخدمات مالية متنوعة سواء كانوا أفراد أو مهنيين، شركات (كبيرة، متوسطة أو صغيرة)، وذلك من خلال امتلاكه لشبكة تضم 28 وكالة موزعة على مناطق مختلفة في الجزائر، بالإضافة إلى امتلاكه ثلاثة أقسام إقليمية.

13.1.2. بنك البركة الجزائري Banque Al Baraka Algerie

يُعتبر بنك البركة الجزائري أول مصرف إسلامي في الجزائر، تم تأسيسه سنة 1991 برأس مال يُقدر بـ 500.000.000 دج، حيث تعود ملكية رأس ماله إلى جهتين، جهة عامة تتمثل في مصرف الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر)، وجهة خاصة تتمثل في مجموعة البركة المصرفية (البحرين)، وبموجب القانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003 فإن بنك البركة الجزائري يتمتع بجميع حقوقه التي تُحوله للقيام بكافة العمليات المصرفية وفق صيغ تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية.¹

14.1.2. مصرف السلام الجزائري Al Salam Bank

تأسس مصرف السلام الجزائري في سبتمبر 2008، وهو مصرف تجاري إسلامي يخضع لأحكام القانون الجزائري، ويحرص على أن تكون جميع معاملاته متماشية مع أحكام الشريعة الإسلامية، من خلال تقديم خدمات مصرفية حديثة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما يجعل هذا المصرف يراعي

¹ الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري، <https://www.albaraka-bank.dz>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/10/25.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

المبادئ الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري، كما يتم ضبط معاملاته من قبل هيئة شرعية تضم علماء في الشريعة وفي الاقتصاد.¹

2.2. متغيرات الدراسة

سعى لتحقيق أهداف دراستنا قمنا بالتعبير عن متغيري دراستنا (المخاطر المالية والربحية) بمجموعة من المؤشرات المالية نذكرها فيما يلي:

1.2.2. المتغير التابع Dependent variable

قمنا بالتعبير عن المتغير التابع المتمثل في الربحية باستخدام ثلاثة مؤشرات، وهي مؤشرات مالية تكتسب أهمية كبيرة في مجال تحليل وتقييم الوضعية المالية للمصارف التجارية. تمثلت هذه المؤشرات في:

- معدل العائد على متوسط الأصول ROAA؛
- معدل العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE؛
- معدل صافي هامش الفائدة NIM.

2.2.2. المتغيرات المستقلة Independent variables

تتمثل المتغيرات المستقلة للدراسة في مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال ومخاطر السوق، ويتم التعبير عن كل منها بمؤشرات تم اختيارها بالاعتماد على الدراسات السابقة.

أ- مخاطر الائتمان: للدلالة على مخاطر الائتمان استخدمنا المؤشرين التاليين:

- ✓ نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض (CR)؛
- ✓ مؤشر الاستقرار المالي Z-Score.

ب- مخاطر السيولة: بغرض قياس مخاطر السيولة استخدمنا المؤشرات التالية:

- ✓ نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول LIQ؛
- ✓ نسبة القروض إلى الودائع LTD؛
- ✓ نسبة القروض إلى إجمالي الأصول LTA.

¹ الموقع الرسمي لمصرف السلام الجزائر، <https://www.alsalamalgeria.com>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/10/26.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

ج- **مخاطر رأس المال:** قمنا بقياس هذا النوع من المخاطر باستخدام نسبة كفاية رأس المال معبرا عنها بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول CAR، وهو مؤشر مهم تم استخدامه في أغلب الدراسات السابقة.

د- **مخاطر أسعار الفائدة:** تتعدد مسببات مخاطر السوق بين تغيرات أسعار الفائدة، تغيرات أسعار الصرف، تغيرات أسعار الأوراق المالية وتغيرات أسعار السلع الاستهلاكية. لكن عندما يتعلق الأمر بالمصارف التجارية تعتبر مخاطر أسعار الفائدة أهم أنواع المخاطر السوقية المهددة لها، وذلك راجع لكون النشاط الأساسي للمصارف ومداخيله وأرباحه مرتبطة ارتباطا وثيقا بتغيرات أسعار الفائدة. لذلك سيتم التعبير عن هذا النوع من المخاطر باستخدام المؤشرين التاليين:

✓ صافي هامش الفائدة NIM؛

✓ نسبة حساسية الفجوة لمخاطر أسعار الفائدة GAP.

3.2.2. المتغيرات الضابطة: بالنظر لنتائج الدراسات السابقة التي تشير إلى التأثير الهام لبعض المتغيرات على الربحية، ارتأينا أنه من الأنسب أن نأخذ بعين الاعتبار المتغيرين التاليين كمتغيرين ضابطين:

أ- **المخاطر التشغيلية:** تنقسم المخاطر المصرفية إلى شطرين أساسيين، مخاطر مالية ومخاطر تشغيلية، ونظرا لكون أغلب الدراسات السابقة تشير إلى التأثير الهام لهذا المتغير على ربحية المصارف التجارية، سنقوم باعتماد هذا المتغير كمتغير ضابط لنماذج دراستنا، الأمر الذي سيساهم في ضبط النماذج وسمح بإظهار أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية في ظل وجود المخاطر التشغيلية. يتم التعبير عن مخاطر التشغيل بواسطة نسبة عدم الكفاءة التشغيلية Eff والتي تحسب بقسمة مصاريف التشغيل على صافي الإيرادات.

ب- **التنوع:** يكتسب التنوع أهمية كبيرة في مجال إدارة المخاطر المصرفية واستراتيجيات تعظيم الربحية، حيث تُفيد نظرية المحفظة الحديثة بأن تنوع الأصول يقلص من تباين العوائد، أي أنه يساهم في تقليل المخاطر المهددة للمصرف، مما يسمح بتعزيز ربحيته. لذلك ارتأينا تضمينه في نماذج دراستنا، الأمر الذي يسمح بتحديد أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية في ظل مستوى التنوع المعتمد من طرف المصارف محل الدراسة من جهة، ويسمح بتحديد كيفية ومدى تأثير هذا المؤشر على ربحية المصارف التجارية بالجزائر من جهة أخرى، خاصة وأن النظام المصرفي أصبح يقدم الكثير من الخدمات والمنتجات التي تُدر عليه إيرادات معتبرة.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

سنقوم بالتعبير عن متغير التنويع بواسطة نسبة الدخل من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل التشغيلي.

المطلب الثالث: نماذج بانل والاختبارات المستخدمة في الدراسة

في هذا الجزء من البحث يتم التطرق لبيانات بانل من حيث مفهومها، ونماذجها ومختلف الاختبارات ذات الصلة.

1.3. مدخل لنماذج بانل

1.1.3. مفهوم بيانات بانل Data Panel

بيانات بانل أو البيانات الزمنية المقطعية هي عبارة عن مزيج بين البيانات المقطعية التي تخص عدة مفردات عند فترة زمنية واحدة، وبيانات السلاسل الزمنية التي تصف تغيرات مفردة واحدة لعدة فترات زمنية، فهي بذلك تتمثل في جملة من المشاهدات الخاصة بعدة مفردات (مصارف) لعدة فترات زمنية. ويتم التعبير الرياضي عن نماذج بانل ل n مشاهدة مقطعية خلال فترة زمنية (t) بالصيغة التالية:¹

$$y_{it} = a_i + \beta'X_{it} + e_{it}$$

حيث أن: $i = 1, 2, \dots, N$

$t = 1, 2, \dots, T$.

e_{it} : حد الخطأ.

y_{it} : قيمة المتغير التابع للملاحظة i في الفترة الزمنية t .

X_{it} : قيمة المتغير المستقل للملاحظة i في الفترة الزمنية t .

¹ M.Hashem PESARAN, M. H, Time series and panel data econometrics. Oxford University Press, Oxford, R.U, 2015, p.634.

2.1.3. أهمية التحليل باستخدام نماذج بانل

يتميز تحليل بيانات بانل بمجموعة من الخصائص مقارنة بتحليل البيانات الزمنية على حدى أو تحليل البيانات المقطعية على حدى، من بينها:¹

- ✓ تسمح نماذج بانل باستنتاجات أكثر دقة لمعاملات النموذج باعتبار أنها تقوم على بيانات أوسع من البيانات الزمنية وأوسع من البيانات المقطعية؛
- ✓ تلعب نماذج بانل دورا هاما في مجال التنبؤ، إذ أنها توفر تقديرات جد دقيقة للنتائج الفردية؛
- ✓ تتميز نماذج بانل بقدرة كبيرة على وضع فرضيات أقرب للواقع؛
- ✓ إضافة إلى مساهمة نماذج بانل في تحليل العلاقة الساكنة فإنها تساهم أيضا في تحليل العلاقة الديناميكية لبيانات بانل بنماذج متعددة تختلف باختلاف خصائص بيانات الدراسة؛
- ✓ تساهم نماذج بانل في تبسيط الحساب والاستدلال الإحصائي.

3.1.3. نماذج بانل الساكنة

يتم تقدير بيانات بانل باستخدام 03 نماذج إحصائية، تتمثل في:²

أ- نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model)

يتميز هذا النموذج بالبساطة كونه يلغي تأثير الزمن، حيث تكون في هذا النموذج كل معاملات الانحدار ثابتة عبر الزمن. حيث تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية OLS في تقدير معاملات نموذج الانحدار التجميعي.

ب- نموذج انحدار التأثيرات الثابتة (Fixed Effect Model)

يقوم نموذج التأثيرات الثابتة على إدخال متغيرات وهمية لمراعاة تأثيرات المتغيرات المحذوفة الخاصة بالوحدات المقطعية (المصارف)، مما يجعل معلمة الحد الثابت في النموذج متفاوتة من مصرف إلى آخر مع ثباتها عبر الزمن. بمعنى أن هذه الطريقة لا تفترض أي تأثيرات خاصة بالزمن وتركز فقط

¹ Cheng HSIEO, Analysis of Panel Data, Fourth Edition, Cambridge University Press, United Kingdom, 2022, p.p.4-8.

² Ibid, p.p.18- 22.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

على التأثيرات الفردية التي تختلف من مصرف إلى آخر في مقطع عرضي في نقطة زمنية معينة. وتستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية OLS في تقدير معلمات نموذج انحدار التأثيرات الثابتة.

ج- نموذج انحدار التأثيرات العشوائية (Random Effect Model)

في نموذج التأثيرات العشوائية يتم التعامل مع التأثيرات الفردية على أنها متغيرات عشوائية، استنادا إلى أن الآثار المقطعية والزمنية تمثل متغيرات وهمية عشوائية مستقلة ويتم تضمينها في حد الخطأ العشوائي لنموذج الدراسة. وتعتبر طريقة المربعات الصغرى العادية غير صالحة لتقدير نموذج انحدار التأثيرات العشوائية، إذ تستخدم في ذلك طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS.

4.1.3 نماذج بانل الديناميكية

تتسم الكثير من المتغيرات بالديناميكية، بمعنى أن سلوك المتغير في الوقت الحالي يتأثر بسلوكه في الماضي. فمثلا عندما يتعلق الأمر بمتغير الربحية نجد الكثير من الدراسات تؤكد أن سلوك هذا المتغير يتصف بالديناميكية، أي أن سلوك ربحية المصرف خلال السنة الحالية يتأثر بسلوك الربحية في السنوات السابقة. حيث تتيح نماذج بانل الديناميكية نمذجة أفضل للمتغيرات الديناميكية وتمكن من التحليل والفهم الجيد للظاهرة، وذلك بإضافة متغير مستقل إضافي للنموذج يتمثل في المتغير التابع المبطئ كما يظهر في الصيغة التالية:¹

$$y_{it} = \alpha y_{i,t-1} + \beta' X_{it} + v_{i,t}$$

2.3 الخطوات والاختبارات المستخدمة في الدراسة

تهدف دراستنا إلى بناء نماذج قياسية تسمح بقياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية الناشطة بالجزائر انطلاقا من تحليل بيانات بانل لعينة مكونة من 14 مصرفا خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020. إن البعد المقطعي لبيانات دراستنا (14 مصرف) أكبر من البعد الزمني (10 سنوات)، مما يدل على أن بيانات دراستنا بيانات بانل القصيرة (Micro-economic)، والتي سنقوم بتحليلها بداية من التأكد من ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي، فتقدير نماذج الدراسة بالطرق والتقنيات التي تتناسب مع بيانات بانل القصيرة ثم اختبار فرضيات الدراسة، وذلك بإجراء العديد من الاختبارات

¹ M.hashem PESARAN, Op. Cit, p.682.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

الإحصائية على البرنامجين الإحصائيين EViews و STATA. نحاول تلخيص الخطوات والاختبارات التي سيتم إتباعها في الدراسة القياسية في النقاط التالية:

1.2.3. الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

يتم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية في وصف متغيرات الدراسة كالمتوسط الحسابي، القيمة الأكبر، القيمة الأدنى، الانحراف المعياري.

2.2.3. اختبارات مدى ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي

تُستخدم الاختبارات الآتية للكشف عن مدى ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي وعدم وجود مشاكل إحصائية تتسبب في الانحدار الزائف:

- **التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة:** يشترط أن تتبع البيانات التوزيع الطبيعي لضمان صلاحية النموذج الخطي المتعدد للدراسة.
- **التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة:** من أهم شروط صلاحية النموذج خلوه من التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة بغرض تجنب أي انحدار زائف، ويستخدم في الكشف عن التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة للدراسة مصفوفة الارتباط (correlation matrix)، حيث تسمح بالتأكد من عدم وجود مشاكل الارتباط الخطي بين المتغيرات التفسيرية. ونقول عن متغيرين مستقلين أنهما خاليين من مشكلة التداخل الخطي المتعدد إذا كانت النسبة لا تتجاوز 80%¹.
- **استقرارية بيانات المتغيرات:** إن ظاهرة عدم الاستقرارية أو وجود جذر الوحدة تعني عدم استقرار السلاسل الزمنية وتقلب الوسط الحسابي والتباين عبر الزمن، ووجود هذه المشكلة قد يقود إلى نتائج زائفة. ويتم عادة تطبيق اختبار ديكي فولر على بيانات بائل للتأكد من وجود مشكلة عدم الاستقرارية من عدمه.² كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الاختبارات تجرى للسلاسل الزمنية الطويلة (T كبير للحد الكافي)، أما في حال السلاسل القصيرة وبيانات بائل القصيرة ($T < N$) فلا يوجد داعي لها.

¹ Soleman. H.ABU-BADER, Advanced & Multivariate Statistical Methods for Social Science Research With A Complete SPSS Guide, United States Of America, Oxford University Press, 2016.

² B. H. BALTAGI, Econometrics, 6th edition. Springer, Syracuse, NY, USA, 2021, p.p. 456, 457.

3.2.3. تقدير نماذج البائل الساكنة Panel Data

أ- تقدير نماذج بائل الثلاث

بعد التأكد من ملاءمة البيانات وصلاحياتها للدراسة القياسية نقوم تحليل بيانات الدراسة باستخدام نماذج بائل الساكنة بافتراض أن المتغير التابع لا يتأثر بسلوكه في الفترة السابقة، أي في هذه الحالة نفترض سكون الربحية، بمعنى أن سلوك الربحية في الفترة الحالية لا يتأثر بسلوكها في الفترة الماضية، وتتمثل هذه النماذج في:

1. نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) ؛
2. نموذج التأثيرات الثابت (Fixed Effects Model) ؛
3. نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model)

ب-المفاضلة بين نماذج بائل الساكنة

تتم المفاضلة بين النماذج الثلاثة لبيانات البائل واختيار النموذج الملائم باستخدام الاختبارات

التالية:¹

• اختبار مضاعف لانجرانج (Lagrange Breusch-Pagan LM)

تنص الفرضية الصفرية (H_0) لهذا الاختبار على أن نموذج الانحدار التجميعي هو الأنسب للتقدير، في حين تقضي الفرضية البديلة باستبعاد نموذج الانحدار التجميعي وأن النموذج الأنسب لبيانات الدراسة إما نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية.

• اختبار فيشر F test

يسمح اختبار فيشر Fisher بالاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي PM ونموذج التأثيرات الثابتة FEM، وذلك بالتحقق من وجود أو عدم وجود تأثيرات فردية في بيانات الدراسة، أي اختبار تشكيلة بيانات البائل محل الدراسة إن كانت متجانسة أم لا. يقوم اختبار F على فرضية صفرية تقضي بوجود تقاطع خاص بكل مصرف في الانحدار، فعند قبول هذه الفرضية نستنتج أن هناك اعتراضا مشتركا أي عدم وجود تأثير فردي، وبالتالي النموذج متجانس تماما مما يعني أن نموذج الانحدار التجميعي هو

¹ Hun MyoungPARK, Practical Guides To Panel Data Modeling: A Step by Step Analysis Using Stata, Public Management and Policy Analysis Program, International University of Japan, 2011, p.p.12, 13.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

الأنسب. أما إذا رفضنا H_0 فإننا نستنتج وجود تأثيرات فردية محددة وبالتالي فإن النموذج غير متجانس مما يعني أن نموذج الأثر الثابت هو الأنسب.

• اختبار هوسمان Hausman

يسمح اختبار هوسمان Hausman بالمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM)، انطلاقاً من فرضياته المتمثلة في:

H_0 : قبول نموذج التأثيرات العشوائية؛

H_1 : قبول نموذج التأثيرات الثابتة.

ج- الاختبارات التشخيصية للنموذج

تتضمن هذه المرحلة جملة من الاختبارات الإحصائية ذات الصلة بنماذج البانل، والتي تهدف للتأكد من خلو نموذج الدراسة القياسية من الأخطاء لضمان صحة النموذج وصلاحيته للتنبؤ والتقدير. وبالتالي، تسمح الاختبارات التشخيصية بالكشف عن مدى صحة التقدير ومدى خلوه من مختلف المشاكل القياسية. وتتمثل أهم هذه الاختبارات في:

• اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation أو Serial correlation)

يسمح هذا الاختبار بالكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي لبواقي النموذج. ويقصد بمشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation أو Serial correlation) أن بواقي نموذج الدراسة مرتبطة بنفسها خلال فترة أو فترات زمنية سابقة، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على جودة التقدير.

سنستخدم في دراستنا اختبار Wooldridge للكشف عن هذه المشكلة، والذي تتمثل فرضياته في:

H_0 : عدم وجود ارتباط ذاتي؛

H_1 : وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

• اختبار عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity)

يُقصد بمشكلة عدم تجانس التباين عدم ثبات تباين بواقي نموذج الدراسة لملاحظات العينة، مما يؤدي إلى تحيز في تقدير معاملات الدراسة. نقوم بالكشف عن هذه المشكلة باستخدام اختبار Modified Wald للكشف عن عدم تجانس التباين الجماعي في نموذج الانحدار الثابت، حيث تفترض الفرضية الصفرية عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين.

• اختبار الارتباط المقطعي (cross sectional independence)

يعكس الارتباط المقطعي وجود تبعية بين المصارف محل الدراسة، بمعنى أنه عند تعرض هذه المصارف لصدمة ما فإنها تتأثر بنفس القدر، مما يؤثر على جودة التقدير في نماذج بانل. وسنقوم بالكشف عن هذه المشكلة باستخدام اختبار (Pesaran's test) ذو الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود ارتباط مقطعي بين بواقي النموذج.

د- طرق تصحيح المشاكل القياسية

في حال كشفت الاختبارات التشخيصية عن وجود مشكل أو عدة مشاكل تشخيصية بنموذج بانل الساكن الذي تم اختياره، يتم تقدير النموذج النهائي للدراسة باستخدام إحدى الطريقتين التاليتين:

• طريقة تصحيح الأخطاء القياسية للبانل (PCSE)

هي الطريقة المستخدمة في تصحيح الأخطاء القياسية عندما يكون عدد الوحدات المقطعية N (المصارف) أكبر من عدد الوحدات T (السنوات)، وتتميز بكونها توفر معاملات غير متحيزة، ونتائج أكثر دقة وملائمة.

• طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS)

هي الطريقة المستخدمة في تصحيح الأخطاء القياسية عندما يكون عدد المصارف N أصغر من عدد السنوات T ، حيث تسمح بالحصول على نتائج غير متحيزة وأكثر قوة.

4.2.3. التقدير باستخدام نماذج بانل الديناميكية (بافتراض ديناميكية الربحية)

أ- نماذج بانل الديناميكية

أشرنا سابقا إلى أن بيانات بانل تتمتع بالعديد من الخصائص والتي من بينها السماح بتقدير وفهم الأثر الديناميكي، كما توفر العديد من النماذج والطرق التي يتم الاختيار من بينها وفقا لخصائص بيانات الدراسة المراد تحليلها.

في هذا الجزء من دراستنا استخدمنا نماذج بانل الديناميكية بهدف تقدير أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية عينة الدراسة مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير ربحية السنة السابقة على ربحية السنة الحالية، إذ أن وجود جزء غير موزع من أرباح السنة الماضية والذي يضاف إلى رأس مال المصرف في السنة الموالية كأرباح محتجزة أو احتياطات مثلا من شأنه أن يساهم في توليد الأرباح مما يشير إلى أن الربحية متغير ذو سلوك ديناميكي. لذلك سنعمد في تقديرنا على طريقة العزوم المعممة

.GMM

ب- طريقة العزوم المعممة GMM وشروط تطبيقها

تقوم طريقة العزوم المعممة GMM أساساً على تأخير المتغير التابع واعتباره متغيراً مستقلاً في النموذج، وباعتبار أن المتغير التابع دالة بها حد الخطأ، فإن المتغير المستقل المتمثل في التابع المؤخر سيكون مرتبطاً بحد الخطأ، الأمر الذي يؤدي إلى تحيز التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وطريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) باعتبارها غير مخصصة للتعامل مع هذا النوع من المشاكل، حيث تختص طريقة العزوم المعممة GMM للتعامل مع هذه الحالات. حيث تم تصميم طريقة العزوم المعممة GMM للتعامل مع بيانات بانل القصيرة Shorte Panel Data، بمعنى عدد المقاطع N أكبر من الوحدات الزمنية T، بغرض معالجة مشاكل المتغيرات المستقلة الغير خارجية تماماً أي تلك المرتبطة بحد الخطأ، وعدم تجانس التباين والارتباط الذاتي.¹

توضح المعادلة التالية صيغة النموذج الديناميكي باستخدام طريقة GMM:²

$$y_{it} = ay_{i,t-1} + bx_{i,t} + e_{i,t}$$

a: معلمة المتغير التابع المؤخر عبر الزمن؛

$X_{i,t}$: المتغيرات التفسيرية؛

$e_{i,t}$: الحد العشوائي.

تقوم طريقة العزوم المعممة GMM على مجموعة من الشروط، نذكر أهمها فيما يلي:³

- ✓ أن يكون المتغير التابع ذو سلوك ديناميكي؛
- ✓ أن يكون عدد الوحدات الفردية N أكبر من الوحدات الزمنية T ($N > T$)؛
- ✓ تواجد مشكلة المنشأ الداخلي Endogeneity في بيانات الدراسة.

ج- تقدير نماذج بانل الديناميكية بطريقة العزوم المعممة GMM

تهدف طريقة العزوم المعممة GMM إلى معالجة مشكلة المنشأ الداخلي Endogeneity في بيانات الدراسة، وتظهر هذه المشكلة في حال ارتباط المتغيرات المستقلة بالبقايا مما يجعل هذه الأخيرة تتغير بتغير المتغير المستقل المرتبطة به مما يؤدي لانحياز المعلمة، وعند تطبيق طريقة العزوم المعممة GMM فإنها تحل المشكلة عن طريق إيجاد متغير ينوب عن المتغير المنشأ للمشكلة، ويسمى هذا

¹ David ROODMAN, how to do xtabond2: An introduction to difference and system GMM in Stata, The Stata Journal, vol.9, no.1, 2009, p.86.

² Ibid, p.100.

³ Ibid.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

المتغير بالمتغير الأداة instrumental variables مما يوفر دقة كبيرة وتقليل الانحياز، حيث أنه عند توفر بيانات بانل على متغير داخلي المنشأ تستخدم طريقة العزوم المعممة GMM متغير أداة واحد على الأقل أو أكثر، ويشترط في هذه المتغيرات الأدواتية الاستقلال الخطي عن البواقى.

تتيح طريقة GMM عدة نماذج للتقدير الديناميكي لبيانات البانل أبرزها نموذج الفروق -GMM Difference، ونموذج النظام (GMM-SYS) المطورين من قبل (Holts-Eakin, Newey & Rosen, 1988)، (Manuel Arellano & Stephen Bond, 1991)، و (Richard Blundell & Stephen Bond, 1998) و (Arellano & Bover, 1995). يعرف نموذج الفروق أيضا بنموذج (Arellano-Bond) ويتميز بأن قيمة المتغير عند الفرق الأول في فترة معينة تساوي الفرق بين قيمته الحالية وقيمه في الفترة السابقة. ونموذج النظام يعرف أيضا بنموذج (Blundell-Bond)، ويمتاز بأنه يجمع بين المستوى (Lev) والفرق الأول (FID).¹

د- اختبارات تقييم جودة النموذج الديناميكي

تعتمد أغلب الدراسات في تقييم جودة نماذج بانل الديناميكية المنجزة باستخدام طريقة GMM (Panel GMM) على الاختبارين التاليين:

أ. اختبار (Sargan) للكشف عن جودة المتغيرات الأدواتية

تم اقتراح هذا الاختبار من قبل عالم الإحصاء الإنجليزي (John Denis Sargan) عام 1964م، كاختبار عام لتحديد الخطأ في حالة تقدير المتغيرات الأدواتية (Instrument Variables)، وتتص الفرضية الصفرية لهذا الاختبار على استقلالية المتغيرات الأدواتية عن البواقى.²

ب. اختبار (Arellano - Bond) للكشف عن ظاهرة الارتباط التسلسلي من الدرجة الثانية للبواقى وفقا لـ (Arellano-Bond) يتطلب التقدير في نماذج Panel GMM عدم وجود ارتباط تسلسلي للبواقى من الدرجة الثانية، وقد اقترحا اختباراً للكشف عن هذه الظاهرة، يفترض هذا الاختبار عدم وجود ارتباط تسلسلي للبواقى من الدرجة الثانية.³

¹ David ROODMAN, Op.Cit, p.p.86, 87.

² M.Hashem PESARAN, Op.Cit, p.240.

³ Ibid, p.681.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الدراسة لدى المصارف التجارية الناشطة بالجزائر

في هذا الجزء من دراستنا نستعرض تطور كل من مؤشرات المخاطر المالية ومؤشرات الربحية في كل مصرف من المصارف المدروسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2020.

المطلب الأول: تحليل تطور مؤشرات المخاطر المالية لدى المصارف التجارية محل الدراسة

يتناول هذا المطلب تطور أنواع المخاطر المالية في كل مصرف من المصارف التجارية المختارة كعينة للدراسة، وذلك انطلاقاً من تحليل تطور مؤشرات كل من مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال ومخاطر أسعار الفائدة لمصارف الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2020.

1.1. تحليل تطور مخاطر الائتمان لدى المصارف التجارية محل الدراسة

قمنا بمتابعة تقلب مستويات مخاطر الائتمان لدى المصارف التجارية بالجزائر عن طريق تحليل تطور مؤشر مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض (CR) ومؤشر الاستقرار المالي-Z-score.

1.1.1. تحليل تطور مؤشر مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض (CR)

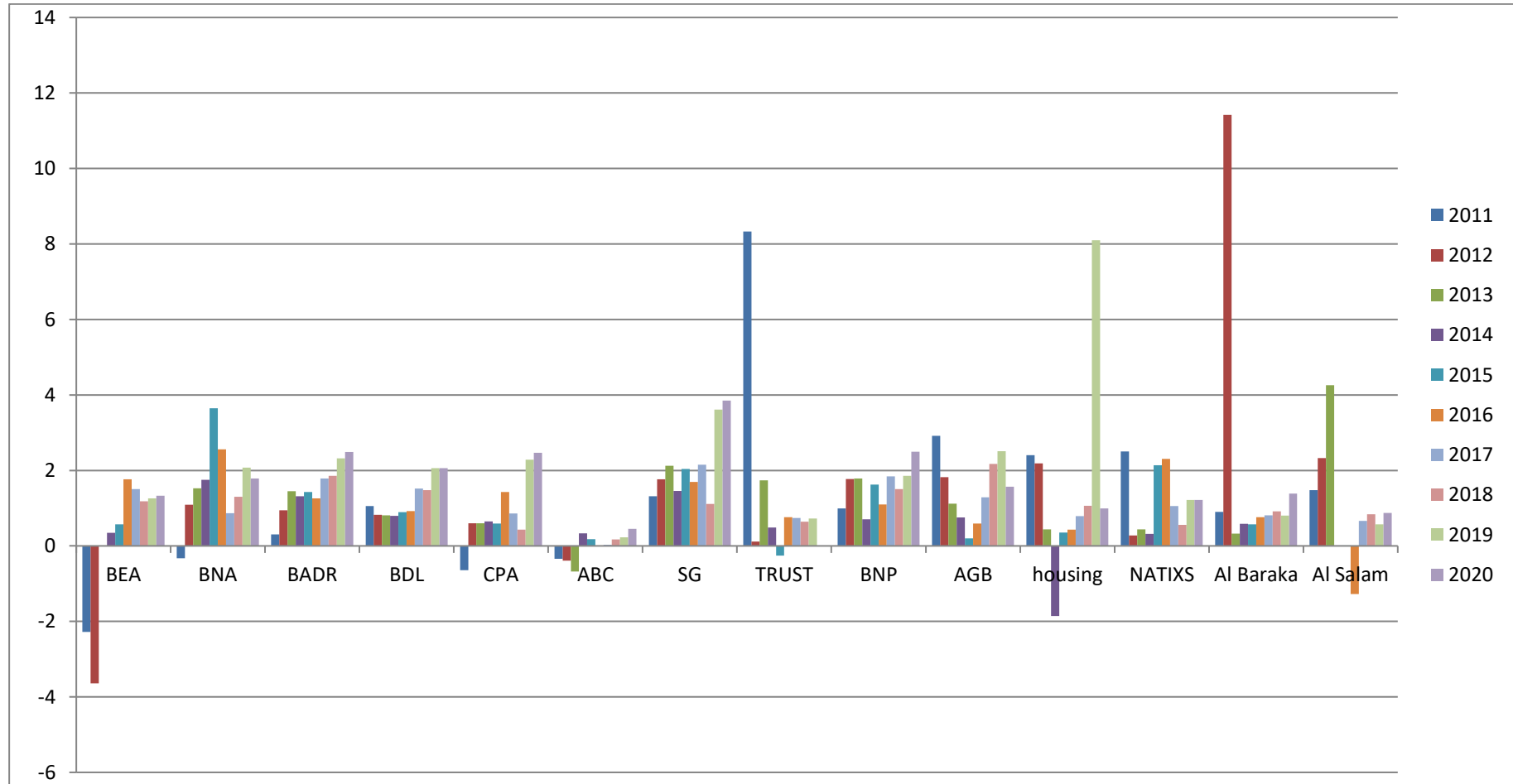
تدل نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض CR عن مدى احتمال تعرض المصرف لمخاطر الائتمان، فهي تمثل المبلغ الذي يخصصه المصرف استعداداً لتغطية خسائر القروض محتملة الحدوث. وبالنسبة للمصارف الإسلامية فإن القروض تعبر عن التمويلات الإسلامية التي تقدمها هذه المصارف مقابل حصولها على هامش ربح بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

يمثل الشكل رقم (3-1) تقلبات نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض CR في

كل مصرف من مصارف عينة الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

الشكل رقم (3-1): تطور مؤشر مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض (CR) في المصارف محل الدراسة للفترة 2011-2020



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف وبرنامج Excel.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

بشكل عام يشير الشكل رقم (3-1) إلى أن نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض لم تتجاوز 2% في أغلب مشاهدات عينة الدراسة، باستثناء مشاهدات جد قليلة سجلت ارتفاعا كبيرا في هذا المؤشر، وأخرى سجلت قيما سالبة. كما نلاحظ عدم وجود فرق بارز في مستوى مخاطر الائتمان بين المصارف الخاصة والمصارف العامة ولا بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية. وسنحاول فيما يلي التطرق لتطور نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض على مستوى كل مصرف على حدي:

نلاحظ أن بنك الجزائر الخارجي (BEA) لم يُسجل مخصصات خسائر قروض إضافية خلال السنوات 2011، 2012 و2013 بل قام بالإفراج عن بعض احتياطات خسائر القروض نظرا لانخفاض مخاطر الائتمان، عكس باقي سنوات الدراسة التي تشير إلى احتمال تعرض المصرف لمخاطر الائتمان والاستعداد لمواجهتها بتسجيل مخصصات لتغطية هذه الخسائر المحتملة، كان أقصاها نسبة 1.76% تم تسجيلها سنة 2016.

البنك الوطني الجزائري (BNA) توقع انخفاضا في مستوى مخاطر الائتمان سنة 2011، فقام بتخفيض احتياطات خسائر القروض عن طريق تسجيل مخصصات سالبة بنسبة 0.33% من إجمالي القروض. بينما كان عرضة لمخاطر الائتمان خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2020، حيث قام بتخصيص مخصصات خسائر قروض تراوحت بين نسبة 0.87% من إجمالي القروض سنة 2017، ونسبة 2.56% من إجمالي القروض سنة 2016.

يتضح أن نسب مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض المخصصة من قبل بنك (BADR) لتغطية مخاطر الائتمان المتوقعة تتراوح بين 0.3% كحد أدنى سنة 2011 و2.49% كحد أقصى سنة 2020. ويشير ارتفاع نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض خلال سنتي 2019 و2020 مقارنة بالسنوات الأخرى إلى استعداد المصرف لمواجهة مشكلة القروض المتعثرة التي يحتمل ارتفاعها خلال أزمة كورونا.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

سجل بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) أدنى قيمة لنسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض سنة 2011 والتي كانت سالبة بمقدار 0.64، وهي تعكس تحسن وضعية محفظة القروض، وبالتالي انخفاض مخاطر الائتمان مما دفع بالمصرف لتخفيض احتياطات خسائر القروض. بينما أظهرت باقي سنوات الدراسة نسب CR موجبة ومنخفضة، الأمر الذي يعكس انخفاض مخاطر الائتمان المتوقعة، باستثناء سنتي 2019 و2020 اللتان عرف فيهما المصرف ارتفاع هذه النسبة الأمر الذي يعكس توقع المصرف ارتفاع القروض المتعثرة بسبب أزمة كورونا الأمر الذي يؤدي لزيادة مخاطر الائتمان

نلاحظ تدني مستويات مخاطر الائتمان المهددة لبنك (ABC)، إذ قدرت أقصى قيمة لمخصصات خسائر القروض سنة 2020 ب 0.46% من إجمالي القروض، كما كانت مخصصات خسائر القروض سالبة خلال السنوات 2011، 2012 و2013 مما يعكس انخفاض مستويات مخاطر الائتمان إلى أقل من المستويات التي توقعها مصرف (ABC)، مما دفعه لتخفيضها عن طريق تسجيل مخصصات سالبة.

انطلاقاً من الشكل رقم (3-1) يظهر أن نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض CR لمصرف (Société Générale) لم تنخفض طوال فترة الدراسة إلى أقل من 1%، حيث سجلت سنة 2018 أدنى مستوى لها والذي قدر ب 1.11%، في حين شهدت سنتي 2019 و2020 ارتفاع كبير لهذه النسبة إذ فاقت 3%، مما يعكس ارتفاع مخاطر الائتمان المحتملة من قبل مصرف سوسييتي جينيرال أثناء أزمة Covid19 لما تبع هذه الأزمة من تدهور في مداخيل المقترضين الأمر الذي أدى إلى عجزهم أو تأخرهم عن سداد مستحقاتهم.

يعكس الشكل رقم (3-1) نجاح بنك الثقة الجزائري في التحكم في مخاطر الائتمان التي تواجهه إذ أن نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض في أغلب سنوات الدراسة لم تتجاوز 0.75%، كما يعكس الشكل براعة إدارة المصرف في تقليص هذه النوع من المخاطر فبعدما كان يشهد ارتفاعاً كبيراً سنة 2011 فاق 8%، انخفض ليصبح منعدماً سنة 2020.

سجل بنك (BNP Paribas) الجزائر تقلب في مستوى المخاطر الائتمان، إذ تنحصر مخصصات خسائر القروض بين 0.7% من إجمالي القروض كأدنى قيمة والتي حققت سنة 2014 و2.49% من إجمالي القروض كأقصى قيمة حققت سنة 2020.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

بالنسبة لبنك الخليج-الجزائر (AGB) يتضح أنه سجل أقصى مستوى لمخاطر الائتمان سنة 2011 والتي قاربت 3%، وبدأت بالانخفاض حتى بلغت أدنى مستوياتها 0.20% من إجمالي القروض سنة 2015، وارتفعت بعدها من جديد لكن لم تصل إلى القيمة القصوى المسجلة سنة 2011.

نلاحظ أن بنك الإسكان للتجارة والتمويل-الجزائر (Housing Bank) احتفظ سنة 2011 بمخصصات لتغطية خسائر القروض بلغت 2.4% من إجمالي القروض، وانخفضت في السنوات الموالية إلى أن ظهرت سالبة بقيمة 1.8% من إجمالي القروض سنة 2014، مما يعني أن المصرف قام بالإفراج عن بعض احتياطات خسائر القروض نظرا لانخفاض مخاطر الائتمان. وارتفعت مخاطر الائتمان خلال السنوات الموالية، حيث بلغت نسبة CR أقصاها سنة 2019 إذ تجاوزت 8%، لكن سرعان ما تم التحكم فيها وتقليصها سنة 2020 إلى 1%.

يشير الشكل السابق إلى أن بنك ناتكسيس (NATIXIS)- الجزائر شهد تقلبات في مستويات مخاطر الائتمان حيث قام بالاستعداد لمواجهةها بتسجيل نسب مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض تراوحت بين 2.51% سنة 2011 كأقصى حد، و0.32% سنة 2014 كأدنى حد.

فيما يخص بنك البركة (AL BARAKA) نلاحظ تقارب مستويات مخاطر الائتمان خلال فترة الدراسة، حيث احتفظ المصرف بنسب تتراوح بين 0.33% و1.39% من إجمالي التمويلات كمخصصات لتغطية خسائر التمويلات المحتملة، باستثناء سنة 2012 التي توقع فيها المصرف ارتفاعا كبيرا في مخاطر الائتمان فاستعد لمواجهةها برفع مخصصات خسائر التمويلات إلى أكثر من 11%.

نلاحظ أن مصرف السلام (AL SALAM) الجزائر سجل أقصى مستويات مخاطر الائتمان سنة 2013، إذ قام بتخصيص أكثر من 4% من إجمالي التمويلات كمخصصات لتغطية خسائر التمويلات المتوقعة خلال تلك السنة، بينما انخفضت النسبة خلال السنوات الموالية إلى أقل من 1% الأمر الذي يعكس انخفاض مخاطر الائتمان المهددة لمصرف السلام - الجزائر، كما أنها كانت سالبة سنة 2016 الأمر الذي يشير إلى تحسن وضعية التمويلات مما دفع بالمصرف لتخفيض احتياطات خسائر التمويلات.

تعتمد المصارف التجارية العمومية الجزائرية والمصارف الخاصة الناشطة في الجزائر على جملة من الإجراءات الهادفة لتقليل مخاطر الائتمان وإدارتها، أهمها:

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

- ✓ دراسة الوضعية المالية للجهة الطالبة للقروض لمعرفة مدى قدرتها على التسديد في الأجل المحددة؛
- ✓ استلام الضمانات من المقترضين بعد دراستها وتقييمها سواء كانت حقيقية أو شخصية، وذلك بغرض تقليل الخسائر في حالة تعثر العميل وعجزه عن الدفع؛
- ✓ تبني أنظمة قياس مخاطر القروض التي من شأنها أن تمكن المصرف من قياس وتجميع كل المخاطر الناتجة عن العمليات التي شهدت حالات عجز العميل؛
- ✓ يلزم المشرع الجزائري المصارف التجارية بإجراء تحليل دوري لنوعية التزامات العملاء كل ثلاثي على الأقل مع مراجعة الضمانات بغرض إعادة تصنيف القروض والتنبيه بالمخصصات والمؤونات المتعلقة بخسائر القروض؛
- ✓ متابعه عمليات تحصيل القروض وفوائدها، حيث أنها أصبحت تتم بشكل آلي من خلال برمجيات مخصصة لهذا الغرض مثل (progiciel delta ver.8)، مما يمكن المصرف التجاري من اكتشاف حالات عدم التسديد ومن ثم تحديد المخاطر التي يمكن أن تتجم عن ذلك؛
- ✓ تبني أنظمة مركزية المخاطر التي تتيح معلومات حول مجموع التزامات العملاء (وفقا لهوية العملاء ووفقا لنوع التسهيلات الائتمانية) اتجاه الجهاز المصرفي؛
فضلا عن ذلك، تعتمد المصارف الإسلامية في هذا الشأن على عدة إجراءات نذكر من:
- ✓ دراسة وتقييم طلبات التمويل وفق سبع معايير رئيسية تتعلق بملاءة العميل، وإمكانياته المالية، بالإضافة إلى جودة الضمانات المقترحة والظروف الاقتصادية؛
- ✓ تعتمد على جمع الضمانات مقابل التسهيلات الممنوحة للزبائن كالضمانات المالية، الرهون، والتأمينات النقدية... الخ؛
- ✓ تمتلك المصارف الإسلامية نظام داخلي لتقييم المؤسسات التي تقدم طلبات التمويل، حيث يعتمد هذا النظام على مجموعة من المعايير الكمية والنوعية. وتتم مراجعة تقييم المؤسسات ذات الالتزامات سنويا أو عند تقديمها لطلب تمويل جديد؛
- ✓ تحرص المصارف الإسلامية على تقسيم المخاطر، وذلك عن طريق تقسيم محفظة التمويلات بين تمويلات الاستثمار وتمويلات الاستغلال، بين الأفراد والمؤسسات، بين مختلف أشكال التمويل، وتقسيمها على مختلف القطاعات الاقتصادية؛

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

✓ يتم تصنيف مخاطر الائتمان وتكوين مخصصات نقص القيمة وفقا لمتطلبات نظام مصرف الجزائر رقم 03-14 من طرف لجنة المخصصات التي تجتمع بشكل ربع سنوي لتقييم جودة المبالغ المستحقة. كما يتم متابعة المستحقات المتعثرة بصفة يومية من قبل خلية متابعة وتعرض أسبوعيا على لجنة التحصيل.

يمكن القول أن المصارف محل الدراسة لا تعتمد على إجراءات وتقنيات حديثة لإدارة مخاطر الائتمان، إذ أنها تكتفي بأساليب تقليدية كالمبالغة في الضمانات ودراسة الوضعية المالية لطالب القرض والمتابعة الدورية لتحصيل التمويلات الممنوحة، ولا تعتمد على الطرق الحديثة كالتحوط باستخدام المشتقات المالية المختلفة.

فيما يتعلق بالمصارف العمومية نجد أنها تعاني من تبعيتها للدولة، وفي إطار عمليات التطهير المالي وجدت نفسها مجبرة من قبل المصرف المركزي على تمويل المؤسسات العمومية رغم تدهور الوضعية المالية لهذه المؤسسات ودون ضمانات واضحة وصريحة من قبل الدولة، الأمر الذي يشكل عائقا أمام عملية التقدير للمخاطر على مستوى المصارف العمومية مما يجعل التقدير الكمي لا يتميز بالدقة.

2.1.1. تحليل تطور مؤشر Z-Score في المصارف التجارية عينة الدراسة

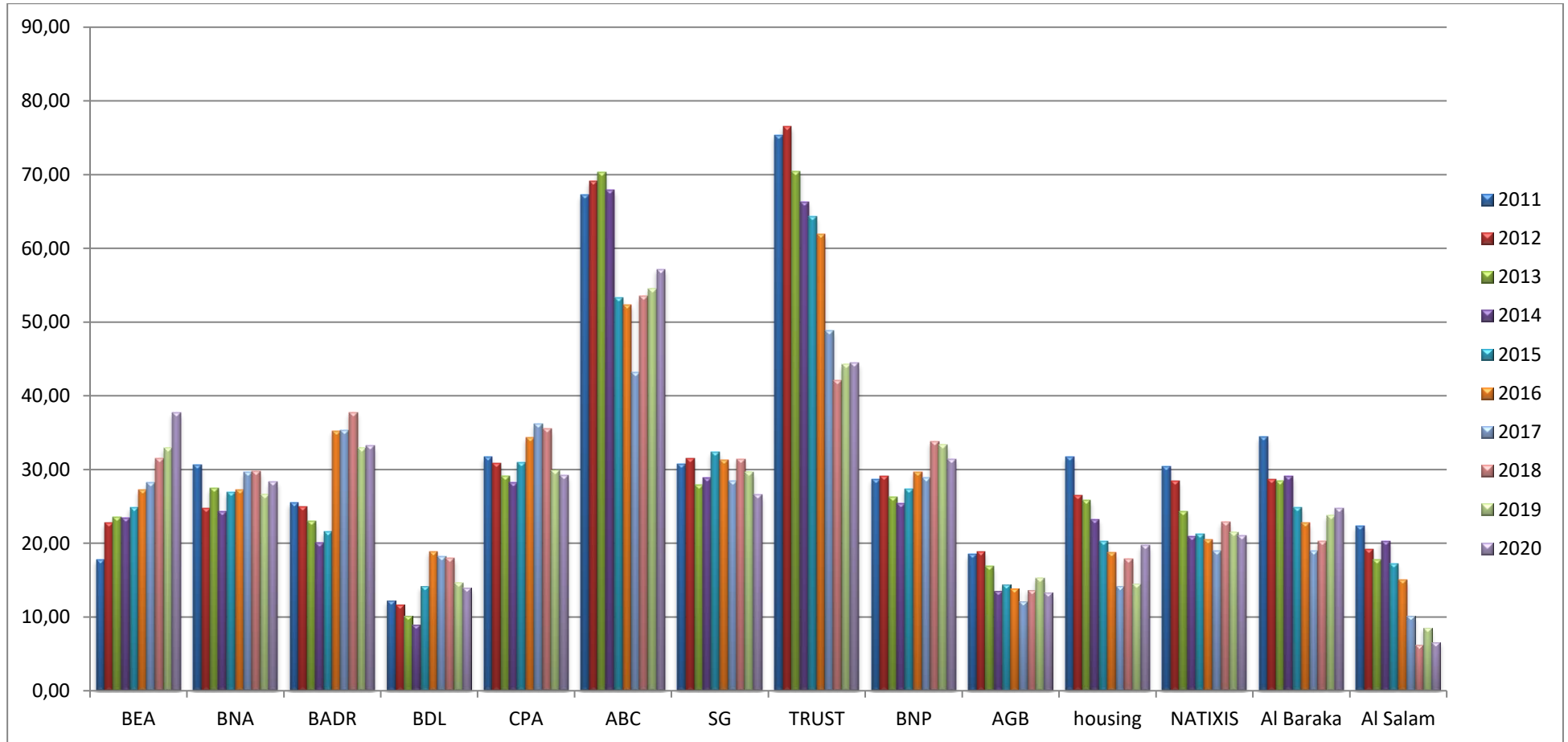
Z-Score هو مؤشر الاستقرار المالي الذي يعبر عن السلامة والصلابة والمتانة المالية للمصرف، حيث أن ارتفاع قيمة Z-Score يعكس استقرار الوضع المالي للمصرف وانخفاض احتمال تعرضه لمخاطر العسر المالي، وبالتالي انخفاض احتمال تعرض المصرف لمخاطر الائتمان. أما القيمة المتدنية لمؤشر Z-Score فتشير إلى أن المصرف أكثر عرضة لمخاطر العسر المالي والإفلاس وبالتالي ارتفاع مخاطر الائتمان المحتملة.

يمثل الشكل رقم (2-3) تطور مؤشر Z-Score في كل مصرف من المصارف محل الدراسة

خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

الشكل رقم (2-3): تحليل تطور مؤشر Z-Score في المصارف التجارية الناشطة في الجزائر للفترة 2011-2020



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف وبرنامج Excel

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

يشير الشكل رقم (3-2) إلى ارتفاع مؤشر Z-Score للمصارف التجارية محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020، خاصة في بنك الثقة الجزائري ومصرف ABC اللذان شهد فيهما هذا المؤشر قيم جد مرتفعة لم تنخفض طوال فترة الدراسة إلى أقل من 40، حتى أن قيمة Z-Score بلغت 76,5 لبنك الثقة سنة 2012. كما نلاحظ عدم انخفاض قيم مؤشر Z-Score إلى أقل من 18 خلال الفترة 2011-2020 في كل من مصرف BNA، BEA، BADR، CPA، SOCIÉTÉ، BNP Paribas، GÉNÉRALE، NATIXIS و AL BARAKA، مما يعكس السلامة المالية لهذه المصارف وصلابتها اتجاه المخاطر والأزمات، وانخفاض خطر العسر المالي.

كانت أدنى قيمة لمؤشر Z-Score لبنك الخليج الجزائري 12.08 سنة 2017، وبنك الإسكان للتجارة والتمويل 14.2 في نفس السنة. أما فيما يخص أدنى القيم التي تم تسجيلها من بين مشاهدات الدراسة فكانت من طرف مصرف السلام خلال 2018، 2019 و 2020 والتي بلغت 6.2، 8.5 و 6.5 على الترتيب تليها قيمة 9 المحققة سنة 2014 من طرف بنك التنمية المحلية، مع ذلك فلم تنخفض قيمة Z-Score إلى أقل من 2.99 الأمر الذي يؤكد أن جميع المصارف التجارية المدروسة تتمتع بالاستقرار المالي وغير معرضة لخطر العسر المالي، مما يشير إلى انخفاض مخاطر الائتمان المهددة للمصارف التجارية محل الدراسة.

2.1. تحليل تطور مؤشرات مخاطر السيولة لدى المصارف التجارية الناشطة في الجزائر

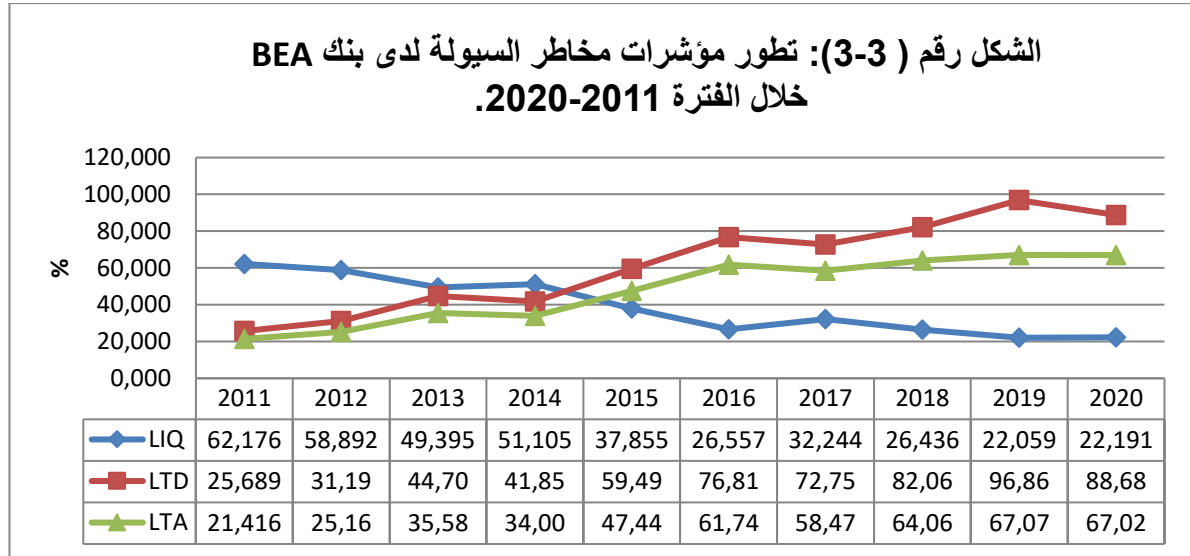
خصصنا هذا الجزء لتحليل تطور مستويات مخاطر السيولة للمصارف محل الدراسة خلال المدة الممتدة من 2011 إلى 2020، وذلك بالاعتماد على ثلاثة مؤشرات مهمة تمثلت في:

- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول LIQ؛
- نسبة القروض إلى إجمالي الودائع LTD؛
- نسبة القروض إلى إجمالي الأصول LTA.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

1.2.1. تحليل تطور مؤشرات مخاطر السيولة لدى بنك الجزائر الخارجي (BEA)

يتضمن الشكل رقم (3-3) منحنى تطور نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول LIQ الذي يعكس نمو مستوى السيولة الذي يحتفظ به بنك الجزائر الخارجي (BEA) خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020، بالإضافة إلى المنحنيين الممثلين لتقلبات مخاطر السيولة لهذا المصرف خلال الفترة نفسها.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف وبرنامج Excel.

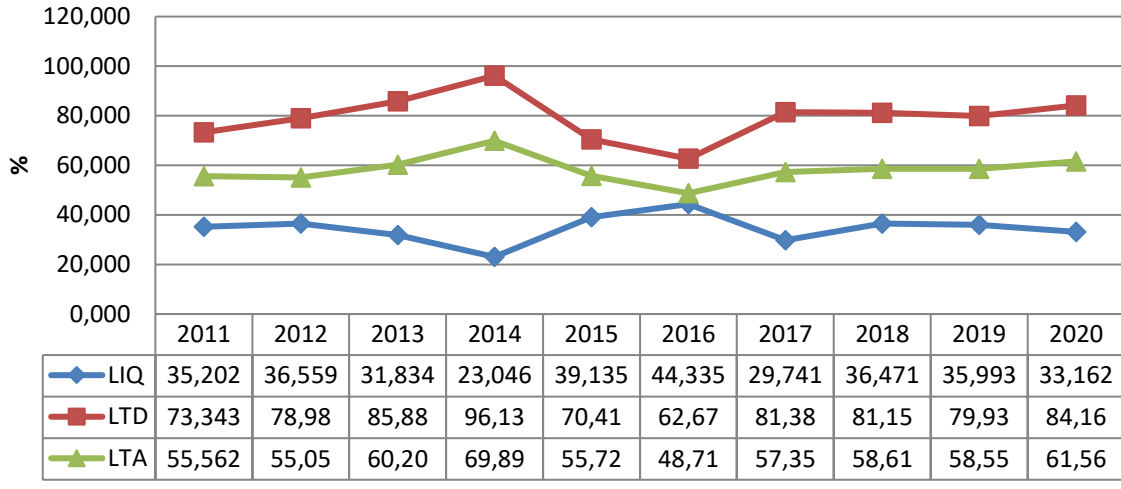
انطلاقاً من الشكل رقم (3-3) نلاحظ أن بنك BEA احتفظ سنة 2011 بأعلى مستوى من السيولة LIQ والذي تجاوز 62% وهي نسبة جد مرتفعة تشير لوجود أموال معطلة لم يتم استثمارها، وأدى ارتفاع هذه النسبة لانخفاض مخاطر السيولة إلى أدنى حد خلال السنة نفسها إذ مثلت القروض نسبة 25.68% من الودائع ونسبة 21.41% من إجمالي الأصول، بعدها انخفضت مستويات السيولة التي يحتفظ بها مصرف BEA شيئاً فشيئاً وانعكس ذلك من خلال ارتفاع مخاطر السيولة إلى أن بلغ أقصاه سنة 2019 حيث مثلت القروض نسبة تقارب 97% من الودائع و نسبة 64.06% من إجمالي أصول المصرف.

2.2.1. تحليل تطور مؤشرات مخاطر السيولة لدى البنك الوطني الجزائري (BNA)

يتضمن الشكل رقم (3-4) منحنى نمو نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول LIQ الذي يشير لتطور مستوى السيولة التي يحتفظ بها البنك الوطني الجزائري (BNA) لفترة الممتدة من 2011 إلى 2020، بالإضافة إلى منحنىي تطور كل من نسبة LTD ونسبة LTA اللذان يعكسان تقلبات مخاطر السيولة لهذا المصرف خلال الفترة نفسها.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

الشكل رقم (3-4): تطور مؤشرات مخاطر السيولة لدى بنك BNA خلال الفترة 2011-2020.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف وبرنامج Excel.

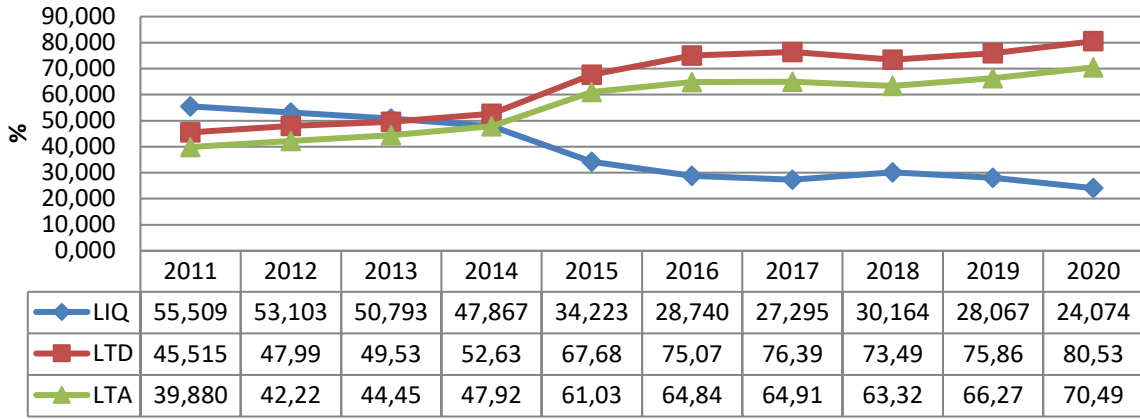
يشير الشكل رقم (3-4) إلى أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لدى بنك BNA بلغت أقصاها سنة 2016 (44%) الأمر الذي أدى لانخفاض مخاطر السيولة إلى أدنى حد خلال السنة نفسها إذ لم تتجاوز نسبة القروض 62% من الودائع ونسبة 49% من إجمالي الأصول، في حين شهدت مستويات السيولة لدى بنك BNA خلال السنوات الأخرى تقلبات، كان أقصاها سنة 2014 حيث مثلت القروض نسبة 96.13% من الودائع و نسبة 69.89% من إجمالي أصول المصرف.

3.2.1 تحليل تطور مؤشرات مخاطر السيولة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)

يُوضح الشكل رقم (3-5) تقلب مستويات مخاطر السيولة التي تواجه بنك BADR خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى سنة 2020، من خلال المنحنى الممثل لنمو نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول LIQ، ومنحنى نمو نسبة القروض إلى الودائع LTD، ومنحنى نمو نسبة القروض إلى إجمالي الأصول LTA.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

الشكل رقم (3-5): تطور مؤشرات مخاطر السيولة لدى بنك BADR خلال الفترة 2011-2020.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف وبرنامج Excel.

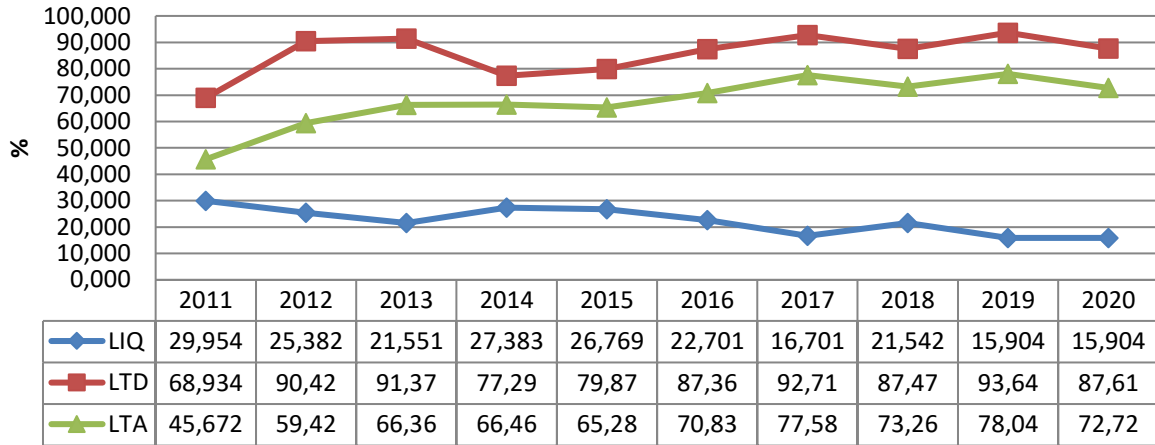
يبين الشكل رقم (3-5) تقارب مستويات مخاطر السيولة خلال الفترة 2011-2014، حيث كانت نسبة القروض إلى الودائع خلال هذه السنوات تقارب 50% وتعكس هذه النسبة انخفاض مخاطر السيولة الناتج عن ارتفاع مؤشر LIQ إلى مستويات تفوق النسبة الأمثل التي يفترض أن تتراوح بين 20% و30%، لكن انطلاقاً من سنة 2015 نلاحظ انخفاض مستويات السيولة إلى المجال المثالي والذي انعكس على ارتفاع خطر السيولة الذي بلغ أعلى مستوياته سنة 2020 حين مثلت القروض نسبة 80.5% من الودائع ونسبة 70.5% من إجمالي الأصول.

4.2.1 تحليل تطور مؤشرات مخاطر السيولة لدى بنك التنمية المحلية (BDL)

يتضمن الشكل رقم (3-6) منحنى تغير نسبة LIQ، ومنحنى تغير نسبة LTD، ومنحنى تغير نسبة LTA، مما يعكس نمو مستوى السيولة التي يحتفظ بها بنك BDL خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020 وكذا تقلبات مخاطر السيولة التي تهدد مصرف BDL خلال الفترة نفسها.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

الشكل رقم (3-6): تطور مؤشرات مخاطر السيولة لدى بنك التنمية المحلية خلال الفترة 2011-2020.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف وبرنامج Excel.

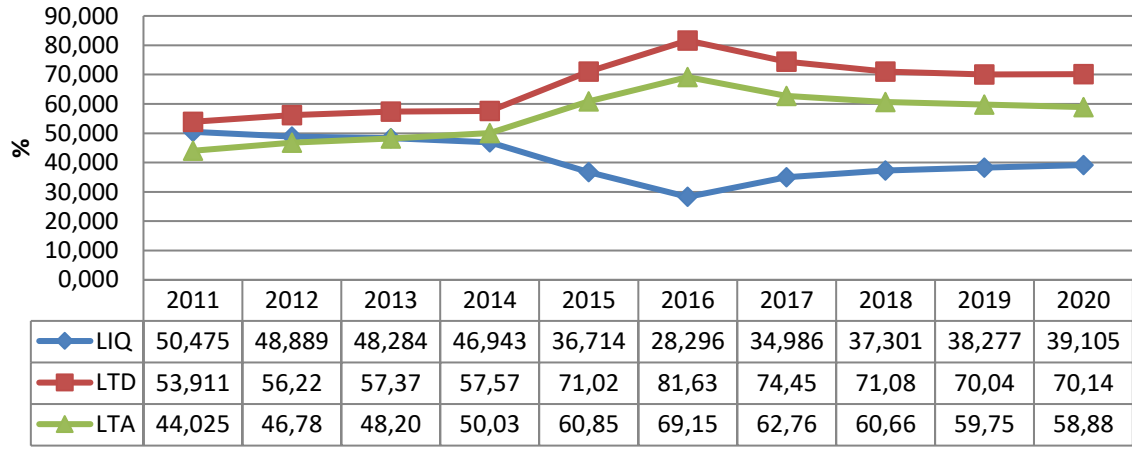
يعكس الشكل رقم (3-6) ارتفاع مخاطر السيولة التي يواجهها بنك BDL خلال فترة الدراسة باستثناء سنة 2011 التي قاربت فيها نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول 30% وهي نسبة مقبولة، أما في السنوات الأخرى فشهد المصرف ارتفاعا لمخاطر السيولة انعكس من خلال ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع لأكثر من 70% حيث بلغت أقصاها سنة 2019 (94%)، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة القروض إلى إجمالي الأصول إلى أكثر من 60% وبلغت أقصاها خلال السنة نفسها (78%).

5.2.1. تحليل تطور مؤشرات مخاطر السيولة لدى القرض الشعبي الجزائري (CPA)

يتضمن الشكل رقم (3-7) منحنى تطور نسبة LIQ، ومنحنى تطور نسبة LTD، ومنحنى تطور نسبة LTA، مما يعكس نمو مستوى السيولة التي يحتفظ بها القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020، وكذا تقلبات مخاطر السيولة التي تهدد بنك CPA خلال الفترة نفسها.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

الشكل رقم (3-7): تطور مؤشرات مخاطر السيولة لدى القرض الشعبي الوطني خلال الفترة 2011-2020.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف وبرنامج Excel.

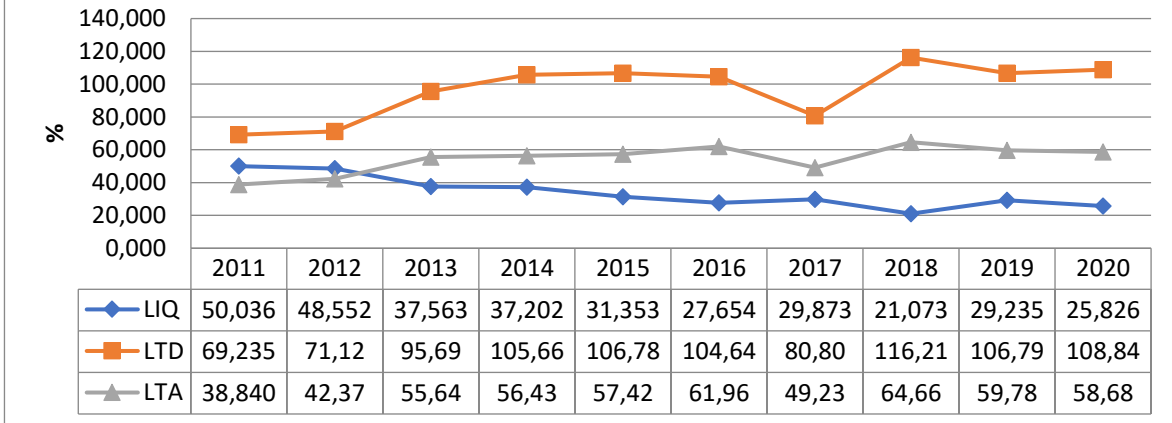
يبين الشكل رقم (3-7) تقارب مستويات مخاطر السيولة لدى القرض الشعبي الوطني خلال الفترة 2011-2014، حيث كانت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول خلال هذه السنوات تقارب 50%، والتي تعكس انخفاض مخاطر السيولة التي بدأت بالارتفاع انطلاقاً من سنة 2015 وبلغت أعلى مستوى لها سنة 2016 حين مثلت القروض نسبة 81.6% من الودائع ونسبة 69.15% من إجمالي الأصول.

6.2.1 تحليل تطور مؤشرات مخاطر السيولة لدى المؤسسة المصرفية العربية - الجزائر (BANK ABC)

يوضح الشكل رقم (3-8) تقلب مستويات مخاطر السيولة التي تواجه مصرف ABC خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى سنة 2020، من خلال المنحنى الممثل لنمو نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول LIQ، ومنحنى نمو نسبة القروض إلى الودائع LTD، ومنحنى نمو نسبة القروض إلى إجمالي الأصول LTA.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

الشكل رقم (3-8): تطور مؤشرات مخاطر السيولة لدى بنك ABC خلال الفترة 2011-2020.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف وبرنامج Excel.

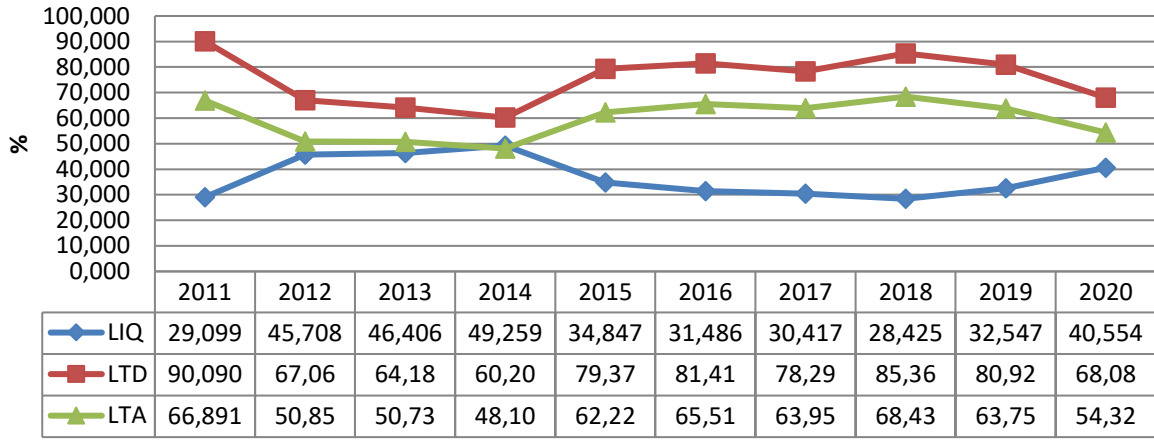
يشير الشكل رقم (3-8) إلى أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لدى بنك ABC بلغت أقصاها سنة 2011 (50%) الأمر الذي أدى لانخفاض مخاطر السيولة إلى أدنى حد خلال تلك السنة، إذ بلغت نسبة القروض 62% من الودائع و39% من إجمالي الأصول، في حين شهدت مستويات السيولة لدى بنك ABC خلال السنوات الأخرى تقلبات كان فيها أقصى ارتفاع لمخاطر السيولة سنة 2018، حيث مثلت القروض نسبة 108.8% من الودائع ونسبة 58.7% من إجمالي أصول المصرف.

7.2.1 تحليل تطور مؤشرات مخاطر السيولة لدى بنك SOCIETE GENERALE - الجزائر

يتضمن الشكل رقم (3-9) منحنى نمو نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول LIQ الذي يعكس تطور مستوى السيولة التي يحتفظ بها بنك سوسيتي جنيرال للفترة الممتدة من 2011 إلى 2020، بالإضافة إلى منحنى تطور نسبة LTD وتطور نسبة LTA اللذان يعكسان تقلبات مخاطر السيولة لهذا البنك خلال فترة الدراسة.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

الشكل رقم (3-9): تطور مؤشرات مخاطر السيولة لدى بنك سوسبيتي جينيرال خلال الفترة 2011-2020.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف وبرنامج Excel.

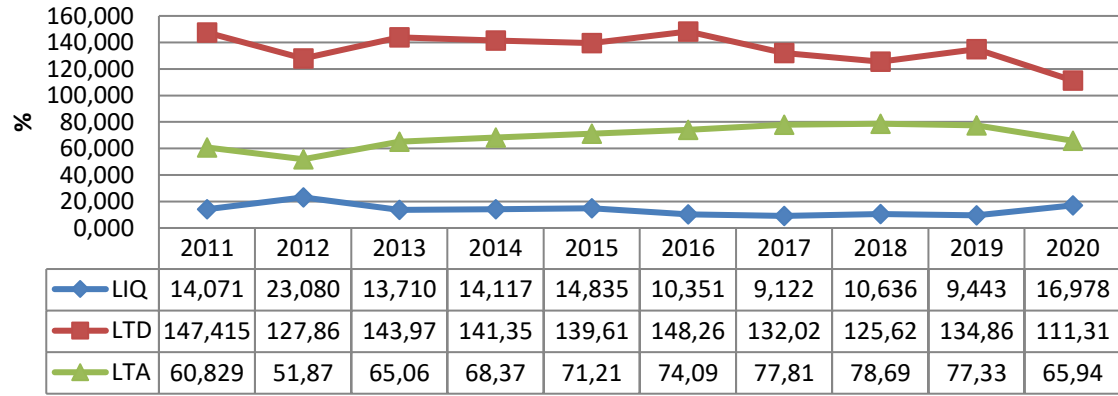
يشير الشكل رقم (3-9) إلى أن بنك سوسبيتي جينيرال الجزائر شهد أدنى مستوى لمخاطر السيولة سنة 2014 وذلك لارتفاع نسبة الأصول السائلة التي احتفظ بها المصرف خلال تلك السنة والتي قاربت 50%، بينما بلغ هذا الخطر أقصاه خلال السنتين 2011 و2018 حيث تجاوزت نسبة القروض إلى الودائع 90% سنة 2011، كما فاقت نسبة القروض إلى إجمالي الأصول 68% سنة 2018.

8.2.1 تحليل تطور مؤشرات مخاطر السيولة لدى بنك الثقة الجزائري TRUST BANK

يُوضح الشكل رقم (3-10) تقلب مستويات مخاطر السيولة التي تواجه بنك الثقة الجزائري خلال الفترة 2011-2020، من خلال المنحنى الممثل لنمو نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول LIQ، ومنحنى نمو نسبة القروض إلى الودائع LTD، ومنحنى نمو نسبة القروض إلى إجمالي الأصول LTA.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

الشكل رقم (3-10): تطور مؤشرات مخاطر السيولة لدى بنك الثقة الجزائري خلال الفترة 2011-2020.



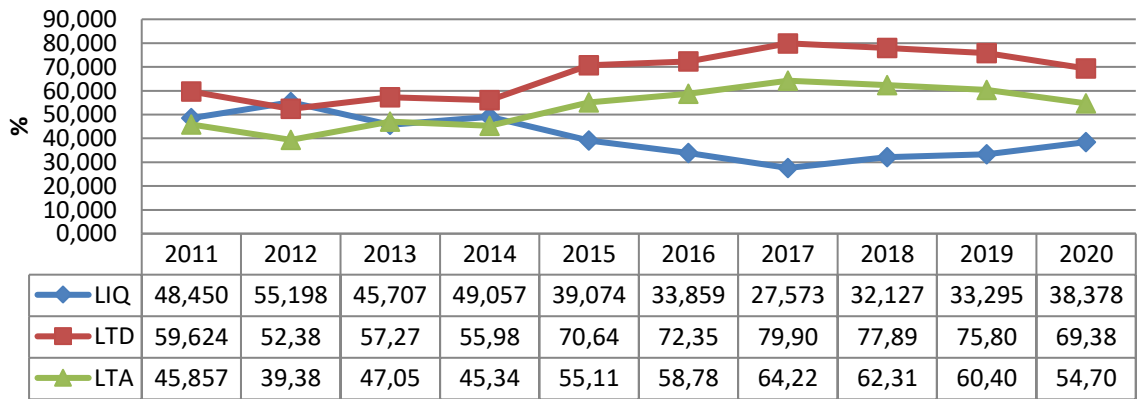
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف وبرنامج Excel.

يشير الشكل رقم (3-10) إلى انخفاض مستويات السيولة المحتفظ بها من قبل بنك الثقة الجزائري الأمر الذي انعكس على ارتفاع مخاطر السيولة خاصة عند النظر لنسبة القروض إلى الودائع التي كان أداها 111.3% سنة 2020 وأقصاها نسبة 148.2% سنة 2016 وهي نسب جد مرتفعة.

9.2.1 تحليل تطور مؤشرات مخاطر السيولة لدى بنك BNP PARIBAS - الجزائر

يُوضح الشكل رقم (3-11) تغيرات مستوى مخاطر السيولة التي تهدد بنك BNP Paribas خلال الفترة 2011-2020.

الشكل رقم (3-11): تطور مؤشرات مخاطر السيولة لدى بنك BNP Paribas خلال الفترة 2011-2020.



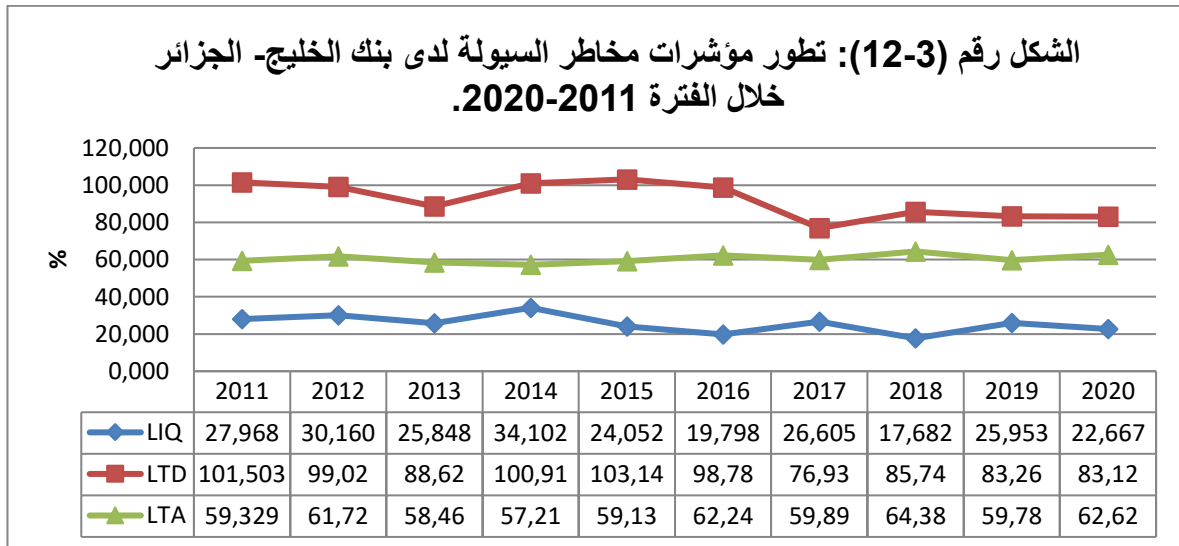
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف وبرنامج Excel.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

يبين الشكل رقم (3-11) تقارب مستويات مخاطر السيولة لدى بنك BNP Paribas خلال الفترة 2011-2014، حيث كانت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول LIQ خلال هذه السنوات تقارب 50%، والتي تعكس انخفاض مخاطر السيولة التي بدأت بالارتفاع انطلاقاً من سنة 2015 وبلغت أعلى مستوى لها سنة 2017 حيث تجاوزت نسبة القروض 79% من الودائع و 64% من إجمالي الأصول.

10.2.1. تحليل تطور مؤشرات مخاطر السيولة لدى بنك الخليج - الجزائر (AGB)

يتضمن الشكل رقم (3-12) منحى نمو نسبة LIQ، ومنحنى نمو نسبة LTD، ومنحنى نمو نسبة LTA، مما يعكس نمو مستوى السيولة التي يحتفظ بها بنك AGB خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020، وكذا تقلبات مخاطر السيولة التي تهدد مصرف AGB خلال الفترة نفسها.



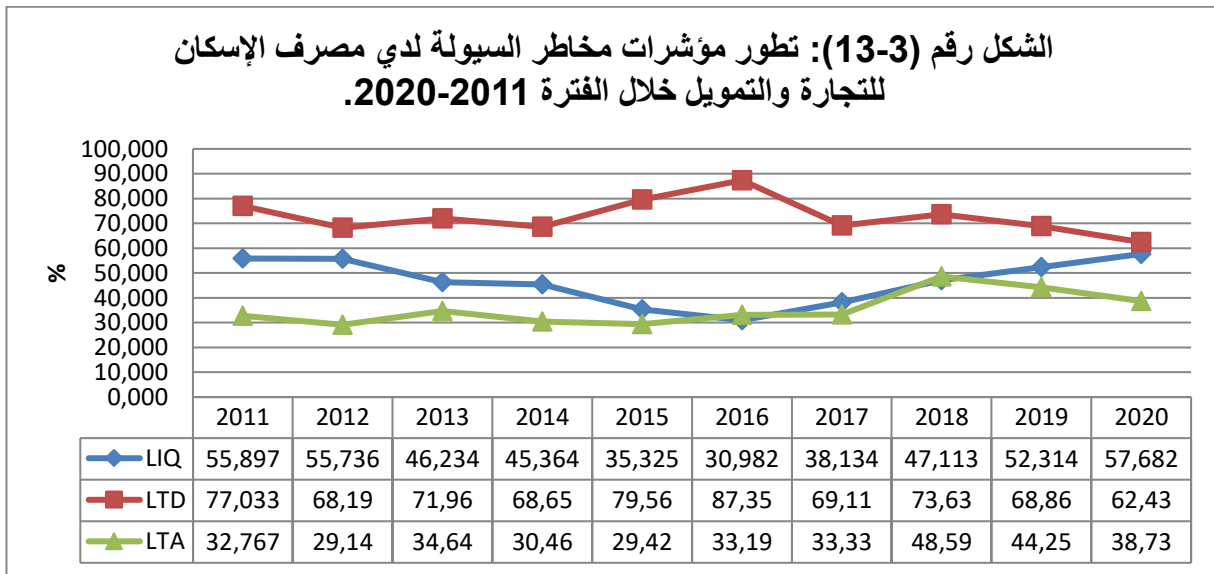
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف وبرنامج Excel.

تعكس المنحنيات الممثلة بالشكل رقم (3-12) مستويات السيولة ومخاطرها خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020. نلاحظ أن مصرف الخليج- الجزائر عرف أدنى مستوى للسيولة سنة 2018 إذ قدرت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول LIQ ب 17.6% الأمر الذي أدى لارتفاع مخاطر السيولة، إذ بلغت نسبة القروض إلى إجمالي الأصول LTA خلال نفس السنة أقصى قيمة لها والتي قدرت ب 64.4%، وفاقته نسبة القروض إلى الودائع LTD 85%. كما تشير نسبة LTD بشكل عام لارتفاع مخاطر السيولة حيث تراوحت قيمها خلال فترة الدراسة بين 77% و 103%.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

11.2.1. تحليل تطور مؤشرات مخاطر السيولة لدى بنك الإسكان للتجارة والتمويل - الجزائر (Housing Bank)

يُوضح الشكل رقم (3-13) تقلب مستويات مخاطر السيولة التي تواجه بنك الإسكان للتجارة والتمويل - الجزائر خلال الفترة 2011-2020، انطلاقاً من منحني نمو نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول LIQ، ومنحني نمو نسبة القروض إلى الودائع LTD، ومنحني نمو نسبة القروض إلى إجمالي الأصول LTA.



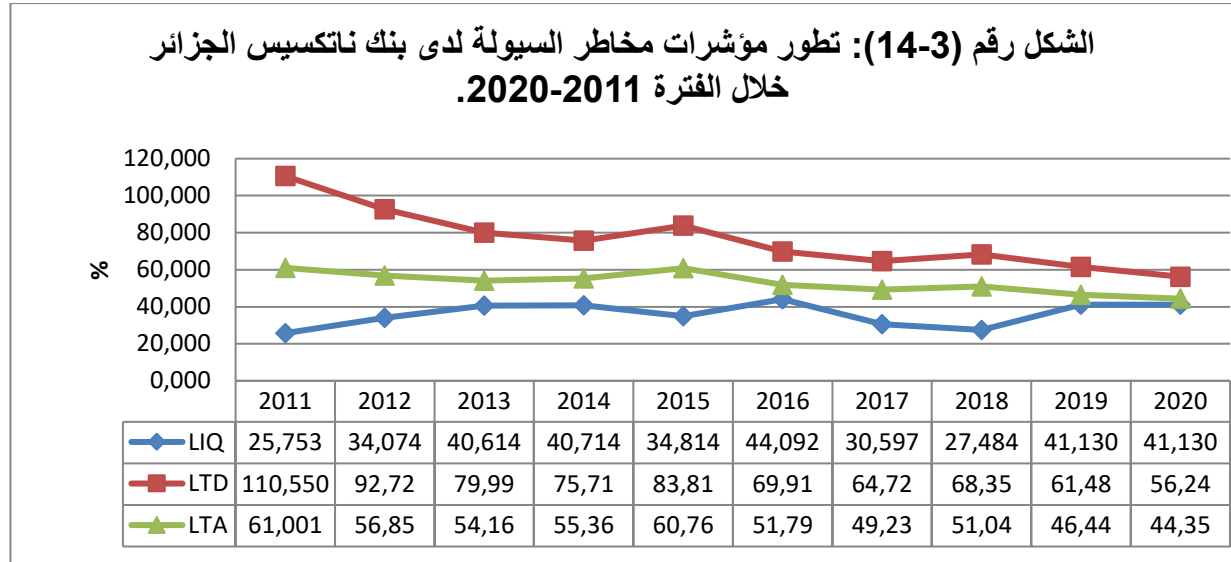
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف وبرنامج Excel.

تعكس المنحنيات الممثلة في الشكل رقم (3-13) مستويات السيولة ومخاطرها خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020 ببنك الإسكان للتجارة والتمويل - الجزائر. يتضح أن المصرف يحتفظ بنسب سيولة عالية تفوق 30% خلال فترة الدراسة الأمر الذي يشير إلى انخفاض مخاطر السيولة، ويؤكد ذلك انخفاض نسبة القروض إلى إجمالي الأصول LTA الذي لم تتجاوز 48.59%. في حين يُشير ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع LTD لأكثر من 70% خلال عدة سنوات إلى ارتفاع مخاطر السيولة، حيث بلغت أعلى قيمة لهذا المؤشر 87.35% سنة 2016.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

12.2.1. تحليل تطور مؤشرات مخاطر السيولة لدى بنك ناتكسيس -الجزائر (NATIXIS)

يُبين الشكل رقم (3-14) تغير نسبة السيولة وتقلبات مخاطر السيولة المهددة لبنك ناتكسيس- الجزائر خلال الفترة 2011-2020، انطلاقاً من المنحنيات الممثلة لكل من نسبة LIQ، نسبة LTD ونسبة LTA.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف وبرنامج Excel.

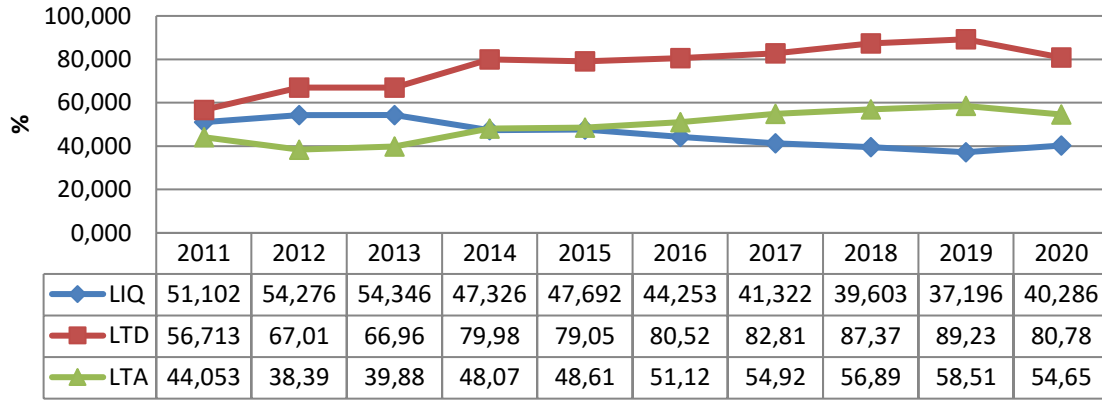
يشير الشكل رقم (3-14) إلى أن بنك سوسبيتي جينيرال الجزائر شهد أقصى مستوى لمخاطر السيولة سنة 2011 حيث مثلت القروض نسبة 110.55% من الودائع و61% من إجمالي الأصول، بينما بلغ هذا الخطر أدنى مستوى له خلال سنة 2020 التي قدرت فيها نسبة القروض إلى الودائع LTD ب 56.24%، ونسبة القروض إلى إجمالي الأصول LTA 44.35%.

13.2.1 تحليل تطور مؤشرات مخاطر السيولة لدى بنك البركة الجزائري

يُبين الشكل رقم (3-15) تطور السيولة لدى بنك البركة الجزائري ومستويات مخاطرة السيولة التي واجهت المصرف خلال المدة الممتدة بين سنتي 2011 و2020.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

الشكل رقم (3-15): تطور مؤشرات مخاطر السيولة لدى بنك البركة الإسلامي خلال الفترة 2011-2020.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف وبرنامج Excel.

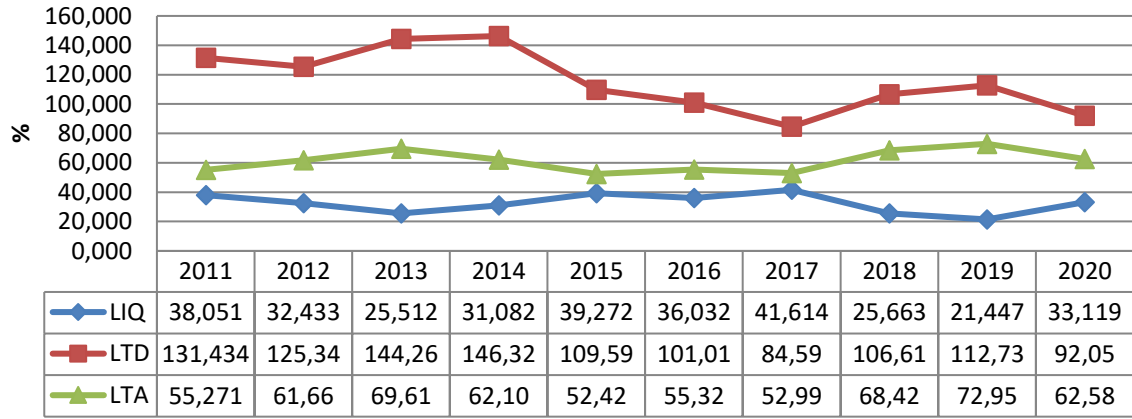
انطلاقاً من الشكل رقم (3-15) يتضح أن مستويات السيولة LIQ لدى بنك البركة الإسلامي فاقت 30% طوال سنوات الدراسة، الأمر الذي يشير إلى انخفاض مخاطر السيولة خلال الفترة 2011-2020، وبلغت هذه النسبة أعلى مستوياتها خلال السنوات 2011، 2012 و 2013 إذ فاقت 51%، 54% و 54% على التوالي، حيث عرفت نسبة التمويلات إلى الودائع LTD أدنى مستوى لها (56.7%) سنة 2011، وشهدت نسبة التمويلات إلى إجمالي الأصول أقل قيمها سنة 2018 (38%). في حين عرفت مخاطر السيولة أقصى قيمة لها سنة 2019، حين مثلت التمويلات نسبة 89% من الودائع ونسبة 58.5% من إجمالي الأصول.

14.2.1. تحليل تطور مؤشرات مخاطر السيولة لدى مصرف السلام - الجزائر

يعكس الشكل رقم (3-16) نمو نسب السيولة لدى مصرف السلام الجزائري ومستويات مخاطرة السيولة التي واجهت المصرف خلال المدة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2020.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

الشكل رقم (3-16): تطور مؤشرات مخاطر السيولة لدى مصرف السلام الجزائري خلال الفترة 2011-2020



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف وبرنامج Excel.

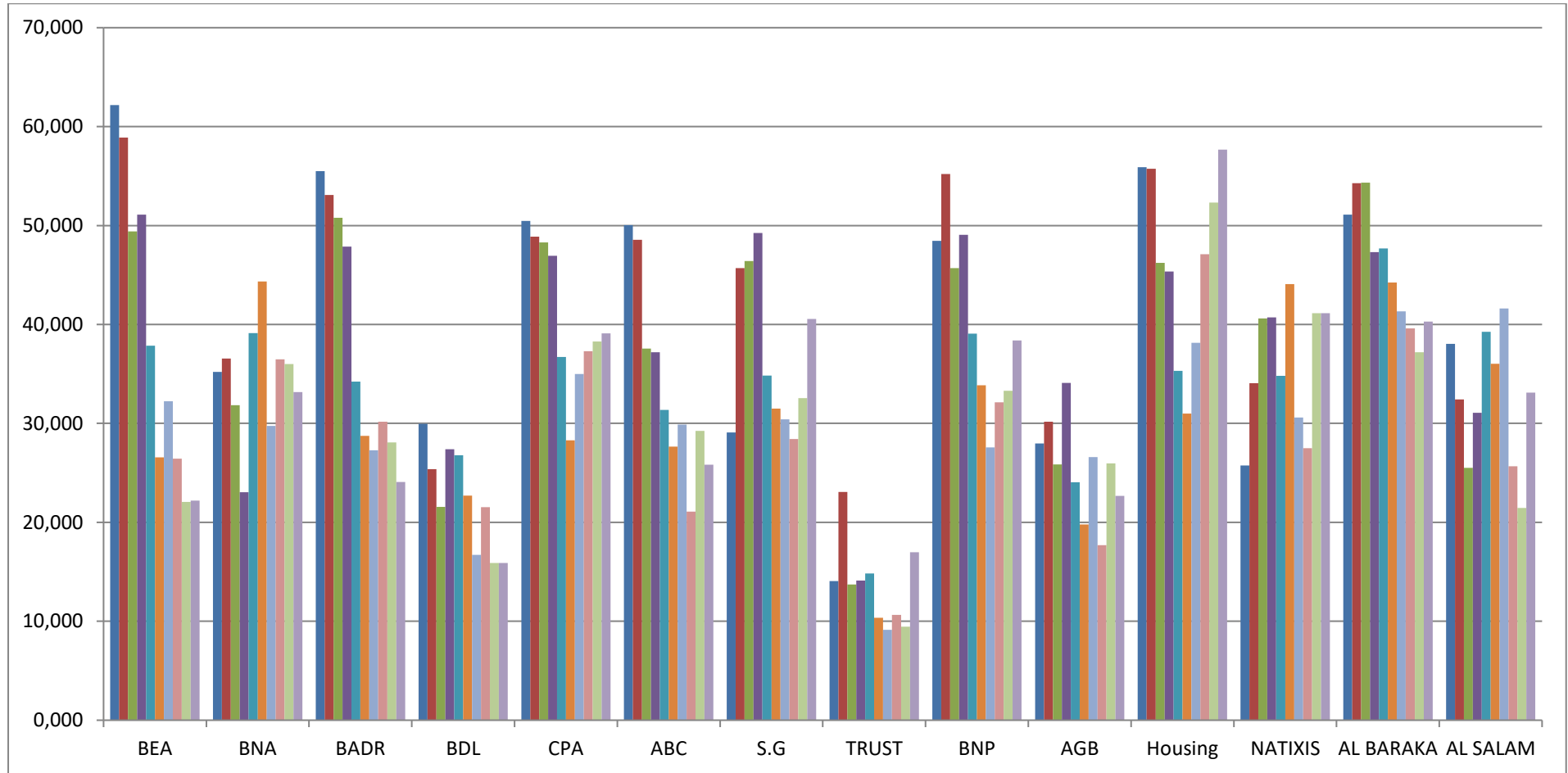
يفسر الشكل رقم (3-16) تقلب مستويات مخاطر السيولة بمصرف السلام الجزائري خلال الفترة 2011-2020. تشير نسبة التمويلات إلى الودائع LTD لارتفاع مخاطر السيولة حيث تراوحت قيمها بين 146.3% سنة 2014 و 84.6% سنة 2017. أما فيما يخص نسبة التمويلات إلى إجمالي الأصول LTA فتشير لارتفاع مخاطر السيولة سنة 2019 إذ بلغت في تلك السنة أقصى قيمة لها والتي فاقت 72%، في حين شهدت أقل قيمة لها سنة 2015 والمقدرة ب 52.42%.

يلخص الشكل رقم (3-17) مستويات السيولة المحتفظ بها من قبل مختلف مصارف الدراسة

خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

الشكل رقم (3-17): تطور مستويات السيولة لدى المصارف محل الدراسة خلال الفترة 2011-2020.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف وبرنامج Excel.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

تشير معظم الدراسات إلى أن المستوى الأمثل لنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول يتراوح بين 20% و 30%، وبالنظر للشكل السابق نلاحظ أن المصارف عينة الدراسة عمومية كانت أم خاصة، تقليدية كانت أم إسلامية، لم تقل فيها هذه النسبة عن 20% باستثناء بنك الثقة الذي سجل مستويات منخفضة لمؤشر LIQ مما يدل على ارتفاع مخاطر السيولة المهددة له، كذلك نجد بنك BDL شهد ارتفاعا لمخاطر السيولة خلال السنوات الأخيرة، على عكس ذلك نجد عدة مصارف تحتفظ بمستويات سيولة مرتفعة تعكس انخفاض مخاطر السيولة في مقدمتها بنك البركة الإسلامي، بنك الإسكان وبنك CPA.

حاول النظام المصرفي الجزائري سن مجموعة من الإجراءات الاحترازية ذات العلاقة بإدارة مخاطر السيولة، وكان أبرزها تلك التي جاء بها النظام رقم 11-04 الذي وضع الخطوط العريضة لإدارة مخاطر السيولة على مستوى المصارف التجارية الناشطة في الجزائر سواء العمومية أو الخاصة، التقليدية أو الإسلامية، نقوم بذكر أهمها فيما يلي:

- ✓ إلزام المصارف التجارية بإجراء تعريف وقياس وتحليل وتسيير مخاطر السيولة؛
- ✓ ضرورة احتفاظ المصارف التجارية بمخزون كافي من الأصول السائلة في كل وقت استعدادا لمواجهة التزاماتها؛
- ✓ إلزام المصارف التجارية بإعداد جدول توقعات الخزينة، مما يمكن هذه المصارف من متابعة وضعية سيولتها بشكل دوري وفي فترة قدرها أسبوع على الأقل؛
- ✓ تكليف الهيئة التنفيذية لكل مصرف بتحديد الحد الأدنى لمستويات السيولة الواجب الاحتفاظ بها، إضافة إلى تشخيص وتحديد أنظمة تحديد وقياس وتسيير مخاطر السيولة؛
- ✓ وضع أنظمة للإنذار المبكر وتحديد سيناريوهات التعرض لخطر السيولة؛
- ✓ ضرورة تحيين المخططات الاستعجالية بصفة دورية بالاعتماد على نتائج سيناريوهات الأزمة.

بالنسبة للمصارف الإسلامية فإنها تحرص هي الأخرى على احترام المعايير المتعلقة بمخاطر السيولة المحددة من طرف مصرف الجزائر خاصة معامل السيولة قصيرة الأجل. إضافة إلى ذلك تضع السياسة الداخلية لمصرف السلام الجزائري جملة من المعايير أهمها:

- ✓ الحفاظ على نسبة أصول سائلة لا تقل عن 25% من مجموع أصول المصرف؛
- ✓ عدم تجاوز نسبة استخدام الودائع في التمويلات 90%؛

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

✓ ضرورة التمتع بمعامل سيولة قصيرة الأجل لشهر وثلاثة أشهر لا تقل عن 120%؛

✓ المحافظة على نسبة السيولة طويلة الأجل تفوق 60%.

إن المصارف العمومية الجزائرية لا تتمتع باستقلالية مطلقة في التسيير، إذ أن الدولة تتدخل في نشاطها وتقرض عليها أوامر وإجراءات تخدم مصلحة القطاع العمومي ففي الكثير من الأحيان تجد المصارف العمومية نفسها مجبرة على تمويل المؤسسات العمومية رغم تدهور الوضعية المالية لهذه الأخيرة، فالدولة تضع على عاتق المصارف العمومية مسؤولية تمويل الاقتصاد الوطني والنهوض به، وفي المقابل يقوم المصرف المركزي بالتدخل في حال عجز هذه المصارف عن الوفاء بالتزاماتها عن طريق تمويلها بالسيولة اللازمة، الأمر الذي جعل هذه المصارف لا تولي اهتماما كبيرا بإدارة مخاطر السيولة.

3.1. تحليل تطور مخاطر رأس المال في المصارف التجارية الجزائرية محل الدراسة

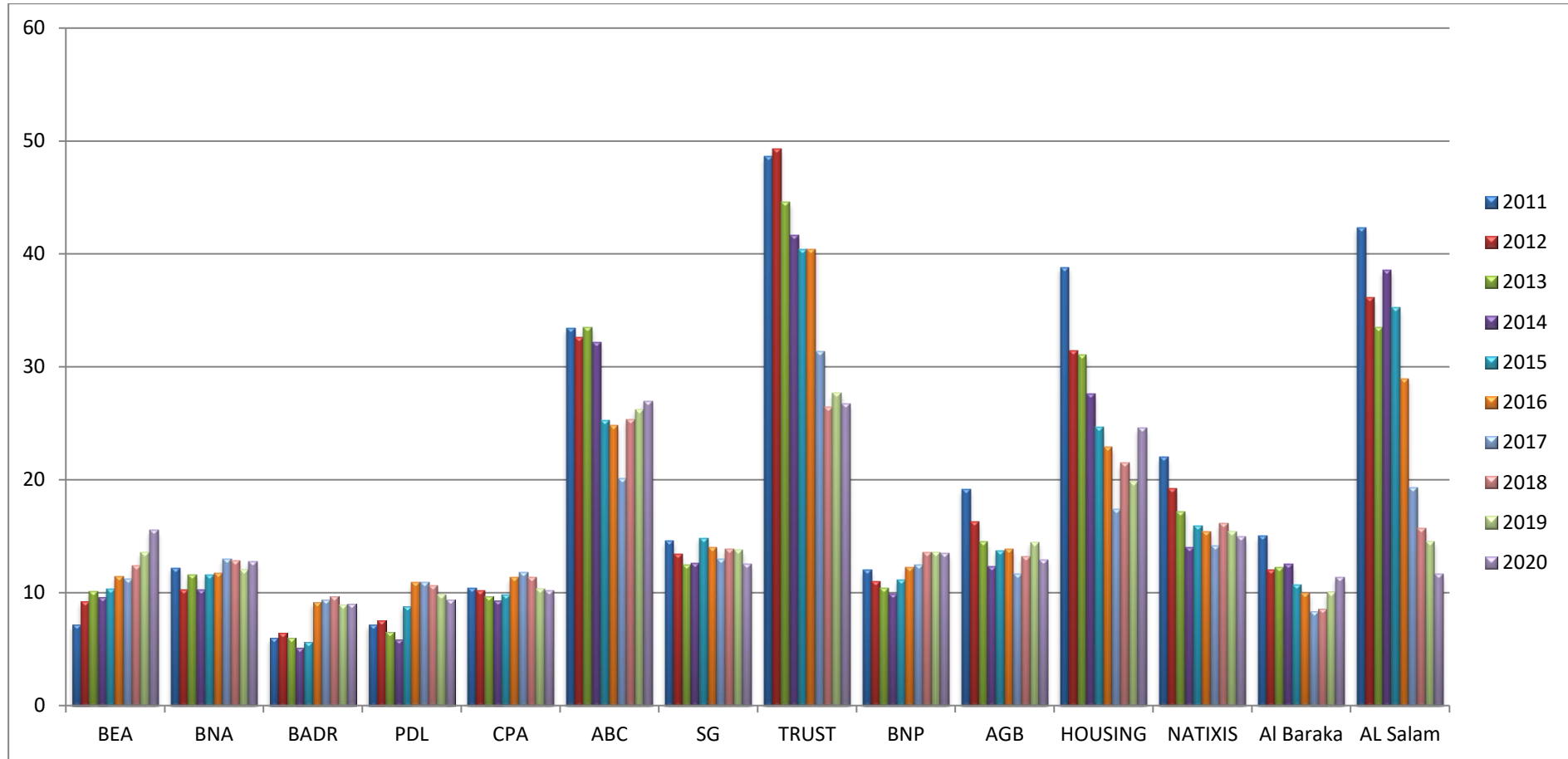
ترتبط مخاطر رأس المال بالهيكل التمويلي للمصرف، ففي حال تمويل حقوق الملكية للجزء الأكبر من إجمالي أصول المصرف يكون المصرف أكثر ملاءة وقدرة على مواجهة المخاطر والتصدي للآزمات، فكلما ارتفعت نسبة كفاية رأس المال قلت المخاطر، حيث تمثل حقوق الملكية ضمانا للدائنين مما يزيد ثقتهم في المصرف. أما انخفاض نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول يشير إلى اعتماد المصرف على الاستدانة، وبالتالي ارتفاع نسبة الرافعة المالية، الأمر الذي يجعل المصرف أكثر عرضة للمخاطر، لكن لا يمكن الحكم على هذه الحالة بأنها سلبية كونها تُكسب المصرف جملة من المزايا كإخفاض تكلفة التمويل بالاقتراض مقارنة بالتمويل بالأسهم.

يمثل الشكل رقم (3-18) تطور نسبة تمويل حقوق الملكية لإجمالي أصول كل مصرف من

مصارف عينة الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

الشكل رقم (3-18): تطور مؤشر كفاية رأس المال CAR لدى المصارف محل الدراسة للفترة 2011-2020.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف وبرنامج Excel.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

استنادا إلى الشكل رقم (3-18) يمكن القول أن حقوق الملكية للبنك الخارجي الجزائري (BEA) لم تمويل سوى 7.1% من إجمالي الأصول، الأمر الذي يعكس عدم قدرة المصرف على مواجهة المخاطر وبالتالي ارتفاع مخاطر رأس المال. حيث شهدت نسبة كفاية رأس المال نموا تدريجيا خلال فترة الدراسة إلى أن بلغت 15.5% من إجمالي الأصول سنة 2020.

يشير انخفاض نسب كفاية رأس المال لدى البنك الوطني الجزائري (BNA) خلال الفترة 2011-2020 لتحمل المصرف نسب عالية من الاستدانة، الأمر الذي يعكس ارتفاع مخاطر رأس المال المهددة للمصرف، حيث تميزت هذه النسبة بالتقارب طوال فترة الدراسة، إذ انحصرت بين نسبة 10.24% سنة 2014 ونسبة 12.9% سنة 2017.

تميز بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بتدني نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول طوال فترة الدراسة، حيث لم تتجاوز 5% خلال السنوات 2011، 2013، 2014 و2015، في حين شهدت تحسنا في السنوات الأخرى لكن كان أقصى مستوى لها 9.6% سنة 2018. بمعنى أن مصرف BADR يعتمد بشكل كبير على الاستدانة في تمويل أصوله الأمر الذي يشير إلى ارتفاع الرافعة المالية وزيادة مخاطر رأس المال المهددة له.

يشير الشكل رقم (3-18) إلى أن رأس مال بنك التنمية المحلية (BDL) لم يغط سوى نسبة 5.9% من إجمالي الأصول لسنة 2014، الأمر الذي يعكس الارتفاع الكبير للمديونية وما ينتج عنه من زيادة في مخاطر رأس المال. حيث شهدت تحسنا طفيفا في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة لكن أقصى مستوى لها لم يتجاوز 10.9% سنة 2017.

بالنظر لنمو نسب كفاية رأس المال لبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) الموضحة بالشكل رقم (3-18)، نلاحظ أن أقصى حد مولته حقوق الملكية من إجمالي الأصول هو 11.7% سنة 2017، وهي نسبة منخفضة تشير لارتفاع نسبة الرافعة المالية التي تؤدي لارتفاع مستوى مخاطر رأس المال.

يتضح أن بنك (ABC) يعتمد على حقوق الملكية في تمويل أصوله بمستويات أعلى من تلك المعتمدة في المصارف العمومية محل الدراسة، مما يؤكد أن المصرف أقل عرضة لمخاطر رأس المال مقارنة بالمصارف السابقة. حيث فاقت نسبة التمويل باستخدام رأس المال 30% خلال السنوات 2011، 2012، 2013 و2014 ولم تنخفض خلال باقي سنوات الدراسة عن 20%.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

بالنسبة لبنك سوسيتي جينيرال نلاحظ أن نسبة كفاية رأس تراوحت بين حدي 12.5% سنة 2013 و14.8% سنة 2015، الأمر الذي يعني أن المصرف يقوم بتمويل أكثر من 85% من إجمالي أصوله باللجوء للاستدانة طوال الفترة 2011-2020، وارتفاع هذه النسبة يشير إلى ارتفاع المخاطر المهددة للمصرف.

يشير الشكل رقم (3-18) إلى أن بنك الثقة الجزائري هو الأكثر استعدادا وقدرة على مواجهة المخاطر والأزمات التي قد تواجهه من بين جميع مصارف عينة الدراسة. حيث قاربت نسبة كفاية رأس المال ببنك الثقة الجزائري 50% سنة 2011، كما أنها لم تنخفض إلى أقل من 40% طوال الفترة الممتدة من 2011-2016 الأمر الذي يعكس انخفاض مستويات مخاطر رأس المال واستعداد البنك للتصدي لمختلف المخاطر والأزمات، لكن سجلت هذه النسبة انخفاضا خلال السنوات الموالية لتبلغ أدنى مستوى لها سنة 2020 والذي قدر ب 26.7%.

يظهر الشكل السابق أن بنك (BNP Paribas) سجل سنة 2011 نسبة كفاية رأس مال قدرت ب 12%، تناقصت في السنوات الموالية إلى أن بلغت أدنى مستوى لها سنة 2014 والمقدر ب 10%، مما يشير إلا اعتماد المصرف بشكل كبير على التمويل بالدين مما يعني ارتفاع مخاطر رأس المال وزيادة إمكانية عجز المصرف عن الوفاء بالتزاماته اتجاه الغير، لكن سرعان ما بدأت بالارتفاع حتى استقرت خلال السنوات الأخيرة من الدراسة (2018، 2019 و 2020) عند مستوى 13%.

قيما يتعلق ببنك الخليج- الجزائر (AGB) نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال تراوحت بين حدي 11.6% سنة 2014 و19% سنة 2011، الأمر الذي يعني أن رأس مال المصرف لم يمول إلا نسبة تقل عن خمس إجمالي أصول المصرف، في حين يتم تمويل الجزء الأهم باللجوء للاستدانة الأمر الذي ينتج عنه ارتفاع مخاطر رأس المال.

انطلاقا من الشكل رقم (3-18) يتضح أن بنك الإسكان للتجارة والتمويل-الجزائر (Housing Bank) يعتمد على حقوق الملكية في تمويل أصوله بمستويات أعلى من تلك الملاحظة في أغلب مصارف عينة الدراسة، وبالتالي بنك الإسكان يتعرض لمستويات مخاطر رأس مال أدنى منها. حيث فاقت نسبة التمويل باستخدام حقوق الملكية 30% خلال السنوات 2011،

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

2012 و2013، ولم تنخفض خلال باقي سنوات الدراسة عن 20% باستثناء سنة 2017 التي تدهورت فيها هذه النسبة إلى 17%.

نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال لدى بنك ناتكسيس (NATIXIS) تنحصر بين حدي 22% سنة 2011 و14% سنة 2014، أي أن بنك ناتكسيس يعتمد في تمويل أصوله بدرجة كبيرة على إصدار الديون، الأمر الذي يشير إلى ارتفاع المخاطر.

أما فيما يتعلق بالمصارف الإسلامية نلاحظ أن رأس مال مصرف البركة غطى نسبة 8% فقط من إجمالي أصول المصرف سنة 2014، وشهدت هذه النسبة تقلبات خلال فترة الدراسة كان أقصى مستوى لها 15% سنة 2011، مما يشير لارتفاع كبير لنسب مديونية المصرف وما يتبعها من محدودية قدرة المصرف على مواجهة المخاطر. بينما نلاحظ أن مصرف السلام الجزائر مول جزءاً مهماً من أصوله باستخدام حقوق الملكية خلال السنوات الأولى من الدراسة مما يعكس استعداده وقدرته على مواجهة المخاطر والأزمات التي قد تواجهه. حيث تجاوزت نسبة كفاية رأس المال بمصرف السلام الجزائري 42% سنة 2011، كما أنها لم تنخفض إلى أقل من 30% طوال الفترة الممتدة من 2011-2015، الأمر الذي يعكس انخفاض مستويات مخاطر رأس المال وتأهب المصرف للتصدي لمختلف المخاطر والأزمات التي قد تواجهه، وشهدت هذه النسبة انخفاضاً خلال السنوات الموالية لتبلغ أدنى مستوى لها سنة 2020 والذي قدر ب 12%.

بصفة عامة تظهر معدلات كفاية رأس المال منخفضة في المصارف العمومية مقارنة بالمصارف الخاصة إذ تراوحت بين حدي 5% كحد أدنى و16% كحد أقصى، حيث أنه كلما انخفضت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع مخاطر رأس المال، ويعود سبب ارتفاع مخاطر رأس المال في المصارف العمومية لارتباط هذه الأخيرة بالخبزينة العمومية للدولة التي تمولها في حال مواجهتها لصعوبات أو أزمات مالية. بينما كانت نسبة كفاية رأس المال مرتفعة في العديد من مشاهدات المصارف الخاصة حيث بلغت أعلى قيمة لها 49% في بنك الثقة مما يعكس انخفاض مخاطر رأس المال.

كما تجدر الإشارة إلى عدم وجود اختلاف واضح في مستوى كفاية رأس المال بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، فمصرف البركة سجل انخفاضاً في هذه النسبة شأنه شأن المصارف العمومية، في حين سجل مصرف السلام ارتفاعاً في هذه النسبة خلال السنوات الأولى من الدراسة ثم تراجع هذه النسبة في السنوات الأخيرة شأنه في ذلك شأن بنك الثقة ومصرف الإسكان.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

وفي سياق ملاءة رأس المال نجد أن المشرع الجزائري فرض جملة من الإجراءات الاحترازية بغرض تعزيز الصلابة المالية للمصارف التجارية الناشطة في الجزائر والرفع من قدرتها على استيعاب المخاطر والأزمات، أهمها:

- ✓ يجب أن تحتفظ المصارف التجارية الناشطة في الجزائر بحد أدنى من نسبة الملاءة يقدر ب 9.5% من مجموع أموالها الخاصة القانونية ومجموع مخاطر القرض ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق المرجحة وهذا وفقا للنظام رقم (01-14)؛
- ✓ يجب أن تغطي الشريحة الأولى من رأس المال (الأموال الخاصة القاعدية) مخاطر القرض، مخاطر التشغيل ومخاطر السوق بمعدل لا يقل عن 7%؛
- ✓ ضرورة احتفاظ المصرف التجاري الناشط في الجزائر بهامش مالي يطلق عليه تسمية وسادة الأمان، وهو عبارة عن جزء من الأموال الخاصة القاعدية والذي يشترط فيه أن يغطي 2.5% من مخاطرها المرجحة.

4.2. تحليل تطور مؤشرات مخاطر أسعار الفائدة لدى المصارف التجارية محل الدراسة

تعتبر مخاطر أسعار الفائدة من أهم أنواع المخاطر السوقية التي تواجه المصارف التجارية، وذلك بسبب طبيعة نشاط المصارف التجارية القائم على منح وتلقى الفوائد، مما يجعل عوائد المصرف مرتبطة ارتباطا وثيقا بتغيرات أسعار الفائدة.

قد يظهر أن المصارف الإسلامية لا تتعرض لمخاطر السوق الناشئة عن تقلبات أسعار الفائدة كونها لا تتعامل بسعر الفائدة، لكنها تعتمد على سعر مرجعي لتحديد أسعار أدواتها المالية المختلفة وتحديد هامش الربح، وباعتبار أن هذا الدخل ثابت فإن هامش الربح يحدد مرة واحدة طوال فترة العقد، فإنه عند تغير السعر المرجعي لن يكون بالإمكان تغيير هامش الربح في هذه العقود ذات الدخل الثابت، مما يسبب انتقال آثار تغيرات سعر الفائدة إلى المصارف الإسلامية بطريقة غير مباشرة، بمعنى أن المصرف في هذه الحالة يدفع أرباحا أكثر للمودعين مقارنة بما سيحصله من إيرادات استثماراتها طويلة الأجل.¹ سنستخدم للتعبير عن مخاطر أسعار الفائدة المؤشرين التاليين:

¹ طارق الله خان وحبيب أحمد، مرجع سابق، ص 63.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

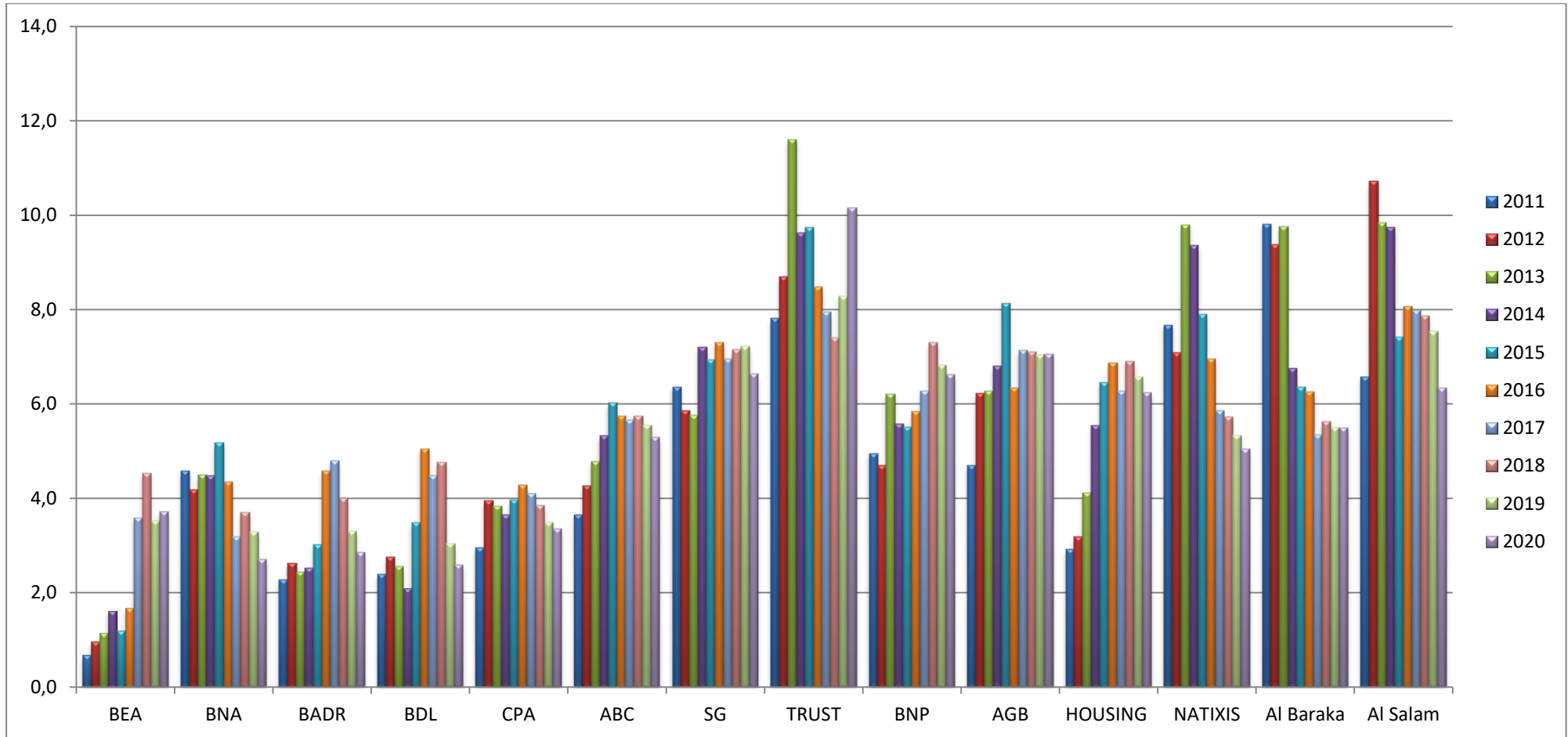
- صافي هامش الفائدة NIM بالنسبة للمصارف التقليدية والذي يمثل الفرق بين الأرباح المقبوضة والأرباح المدفوعة لدى المصارف الإسلامية؛
- نسبة حساسية الفجوة لمخاطر أسعار الفائدة GAP بالنسبة للبنوك التقليدية والذي يمثل الفجوة بين الأرباح المقبوضة والأرباح المدفوعة لدى المصارف الإسلامية

1.4.1. تحليل تطور مؤشر NIM

يعتبر مؤشر هامش الفائدة الصافي مقياسا لمخاطر سعر الفائدة في المصارف التجارية، إذ أنه يعبر عن العائد الذي حققه المصرف من الفوائد المحصلة من عمليات الإقراض بعد تغطية الفوائد الممنوحة على الودائع، فارتفاع هذا العائد يعكس انخفاض مخاطر سعر الفائدة، في حين يعكس انخفاض مؤشر هامش الفائدة ارتفاع مخاطر سعر الفائدة. كما يعد مقياسا لمخاطر هامش الربح بالنسبة للبنوك الإسلامية، إذ أنه يعبر عن العائد الذي يحققه المصرف الناتج عن الفرق بين الأرباح المقبوضة والمدفوعة.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

الشكل رقم (3-19): تطور مؤشر هامش الفائدة الصافي NIM لدى المصارف محل الدراسة للفترة 2011-2020.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف وبرنامج Excel.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

انطلاقاً من الشكل رقم (3-19) نلاحظ أن المصارف التجارية الخاصة تقليدية كانت أم إسلامية تتمتع بصافي هامش فائدة (NIM) مرتفع مقارنة بذلك المسجل من قبل المصارف التجارية العمومية، بمعنى أن العوائد التي تجنيها المصارف الخاصة من نشاط الوساطة التقليدي أكبر من تلك المحققة من قبل المصارف العمومية، هذا بالرغم من أن حجم أصولها محدود مقارنة بحجم أصول المصارف العمومية، الأمر الذي يعكس كفاءة هذه المصارف في توظيف مواردها، وفي إدارة مخاطرها.

فيما يخص المصارف التجارية العمومية محل الدراسة نجد أن أدنى قيمة لصافي هامش الفائدة قدرت ب 0.7%، والتي تم تسجيلها من طرف بنك الجزائر الخارجي (BEA) سنة 2011، وهي قيمة موجبة تشير إلى أن الفوائد المحصلة من القروض غطت أعباء الفوائد مع تحقيق دخل ضئيل يعكس ارتفاع مخاطر أسعار الفائدة. في حين حققت المصارف التجارية العمومية أعلى صافي هامش فائدة سنة 2015 من طرف البنك الوطني الجزائري (BNA) بنسبة 5.2%.

في الوقت الذي مثلت فيه نسبة 5.2% الحد الأقصى لهامش الفائدة الصافي في المصارف العمومية الجزائرية كانت هذه القيمة أقل من الحد الأدنى لكل من بنك الثقة الجزائري، بنك ناتكسيس - الجزائر وبنك البركة الجزائري، إذ نجحت هذه المصارف بتعظيم عائدها من الفوائد، الأمر الذي يعكس تعرضها لمخاطر سعر الفائدة بمستويات أقل. كذلك بنك سوسييتي جينيرال- الجزائر، بنك ABC، بنك BNP PARIBAS وبنك الخليج-الجزائر، حققت هذه المصارف عوائد هامة انطلاقاً من أنشطة منح القروض وقبول الودائع خلال فترة الدراسة.

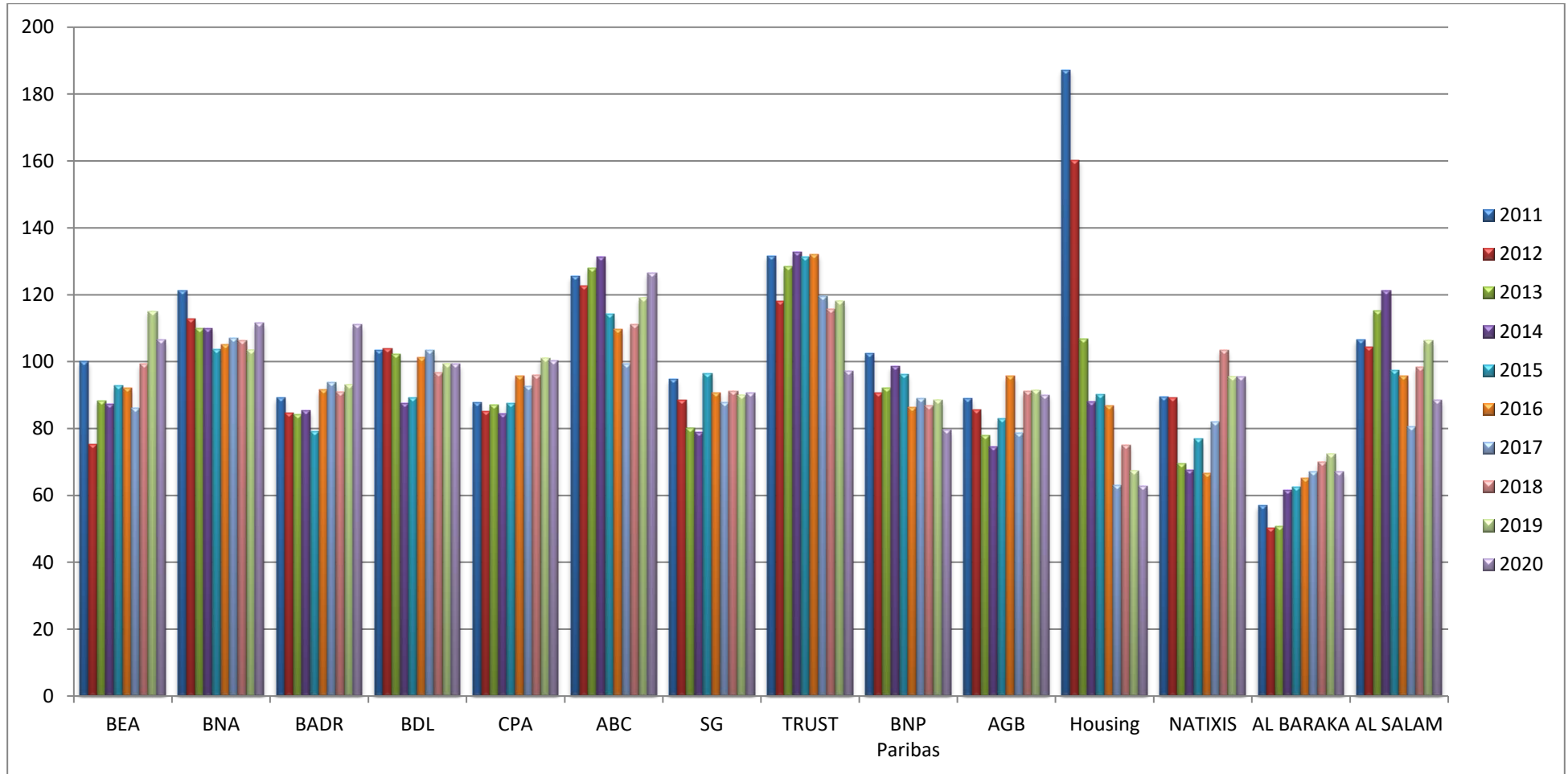
تجدر الإشارة إلى أن مصرف الثقة الجزائري حقق نسب صافي هامش فائدة تفوق تلك المحققة في بقية مصارف عينة الدراسة، حيث تراوحت بين 11.6% كحد أقصى و 7.4% كحد أدنى. يليه مصرف السلام الذي تمتع بهوامش ربح صافية مرتفعة وصلت حتى 10.7% سنة 2012 ولم تتخفص إلى أقل من 6.3% طوال الفترة 2011-2020.

2.4.1. تحليل تطور نسبة حساسية الفجوة (GAP)

يعتبر مؤشر حساسية الفجوة من أهم مؤشرات مخاطر السوق، إذ يساهم في فهم مستوى مخاطر أسعار الفائدة وكيفية تأثيرها على ربحية المصارف التجارية. يمثل الشكل رقم (3-20) الفجوة بين الموجودات الحساسة للتغير في سعر الفائدة والمطلوبات الحساسة للتغير في سعر الفائدة للمصارف التجارية محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

الشكل رقم (3-20): تطور نسب حساسية الفجوة لمخاطر أسعار الفائدة للمصارف التجارية بالجزائر للفترة 2011-2020.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف وبرنامج Excel.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

تتعدم مخاطر سعر الفائدة في الحالة التي تتساوى فيها الموجودات الحساسة لسعر الفائدة مع المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة، أي عندما تكون نسبة GAP مساوية للوحدة (100%)، ففي هذه الحالة لا تتأثر ربحية المصرف بتغيرات أسعار الفائدة سواء اتجهت نحو الهبوط أو نحو الارتفاع. أما عند اختلاف نسبة GAP عن الوحدة فيعكس ذلك تعرض المصرف لمخاطر سعر الفائدة، ويزداد مستوى هذا الخطر كلما ابتعدت قيمة GAP عن 100%، أي أن مخاطر سعر الفائدة ترتفع كلما زاد الفرق بين مجموع الموجودات الحساسة لسعر الفائدة ومجموع المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة.

انطلاقاً من الشكل رقم (3-20) نجد مشاهدة واحدة من بين 140 مشاهدة كانت فيها نسبة الفجوة مساوية للوحدة $GAP=100\%$ والتي سُجلت ببنك (BEA) سنة 2011، أي المشاهدة الوحيدة التي انعدمت فيها مخاطر سعر الفائدة، في حين يشير اختلاف القيم الأخرى لمؤشر الفجوة عن 100% إلى تعرض المصارف محل الدراسة لمخاطر سعر الفائدة.

انطلاقاً من الشكل رقم (3-20) يظهر مؤشر GAP بقيمة أكبر من 100% في كل أو معظم سنوات الدراسة لبنك BNA، بنك ABC وبنك الثقة، الأمر الذي يشير إلى أن الموجودات الحساسة لسعر الفائدة تفوق المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة في هذه المصارف، وبالتالي تتعرض هذه المصارف لخسائر في حال انخفاض أسعار الفائدة، وترتبط قيمة الخسارة بقدر ابتعاد GAP عن النسبة 100%، بينما تتأثر ربحية هذه المصارف إيجاباً عند ارتفاع أسعار الفائدة. في حين يظهر مؤشر GAP بقيمة تقل عن الوحدة في كل أو أغلب سنوات الدراسة لدى كل من بنك سوسيتي جينيرال، بنك AGB، بنك CPA، بنك BADR، بنك BEA، أي أن الأصول الحساسة لسعر الفائدة لهذه المصارف تقل عن الخصوم الحساسة لتغير سعر الفائدة، وبالتالي وجود مخاطر سعر فائدة يزيد مستواها كلما انخفضت نسبة الفجوة عن 100%، حيث أن ارتفاع سعر الفائدة سيعرض المصرف لخسائر، وانخفاضها سيدر أرباحاً على هذه المصارف.

كما يشير الشكل رقم (3-20) إلى أن مصرف الإسكان للتجارة والتمويل-الجزائر شهد ارتفاعاً كبيراً في مخاطر سعر الفائدة والذي قدر ب 187% و 160% خلال السنتين 2011 و 2012 على التوالي، الأمر الذي يجعله معرضاً لخسائر معتبرة في حال انخفاض سعر الفائدة. في حين يتبين أن مصرف التنمية المحلية (BDL) هو الأكثر ارتياحاً من بين جميع مصارف العينة، لتمتعه بأدنى مستوى

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

لمخاطر أسعار الفائدة، حيث كانت نسب حساسية الفجوة المسجلة من قبله تقترب من 100 %، كان أقصاها نسبة 104% سنة 2012 وأدناها نسبة 87 % سنة 2014.

يتضح أن بنك البركة الجزائري أكثر عرضة لمخاطر الفجوة بين الأرباح المدفوعة والأرباح المقبوضة مقارنة بمصرف السلام وبغيره من المصارف الأخرى طوال الفترة 2011-2020، إذ تراوحت نسبة حساسية الفجوة لأسعار الفائدة GAP المسجلة من قبل هذا المصرف بين حدي 50% و72%، الأمر الذي يشير إلى أن المصرف سينكبد خسائر في حالة ارتفاع أسعار الفائدة، فتكون الأرباح التي يدفعها المصرف للمودعين مقابل توظيفه لأموالهم أكثر مما سيحصله من إيرادات من عمليات توظيف هذه الأموال. في حين تظهر نسبة حساسية الفجوة لأسعار الفائدة GAP مقارنة ل 100% لدى مصرف السلام، مما يعكس أنه أقل عرضة لمخاطر أسعار الفائدة.

إن المصارف التجارية الناشطة في الجزائر سواء العمومية أو الخاصة لا تبدي اهتماما بإدارة مخاطر أسعار الفائدة، ولعل ذلك راجع لسببين أساسيين هما:

- ✓ تجاهل المشرع الجزائري للأهمية البالغة لإدارة مخاطر سعر الفائدة واقتضاره على مخاطر أسعار الصرف الأجنبي عند تطرقه لإدارة مخاطر السوق؛
- ✓ إن المصارف التجارية التي تعمل في بلدان ذات أسواق مالية نشطة بإمكانها التحوط ضد مخاطر أسعار الفائدة عن طريق التعامل بالمشتقات المالية. على عكس المصارف التجارية الناشطة في الجزائر التي تعمل في ظل غياب سوق مالي نشط، تعتبر الأوراق المالية ذات الدخل الثابت هي الأداة الوحيدة المتاحة لها.

المطلب الثاني: تحليل تطور مؤشرات الربحية في المصارف التجارية محل الدراسة

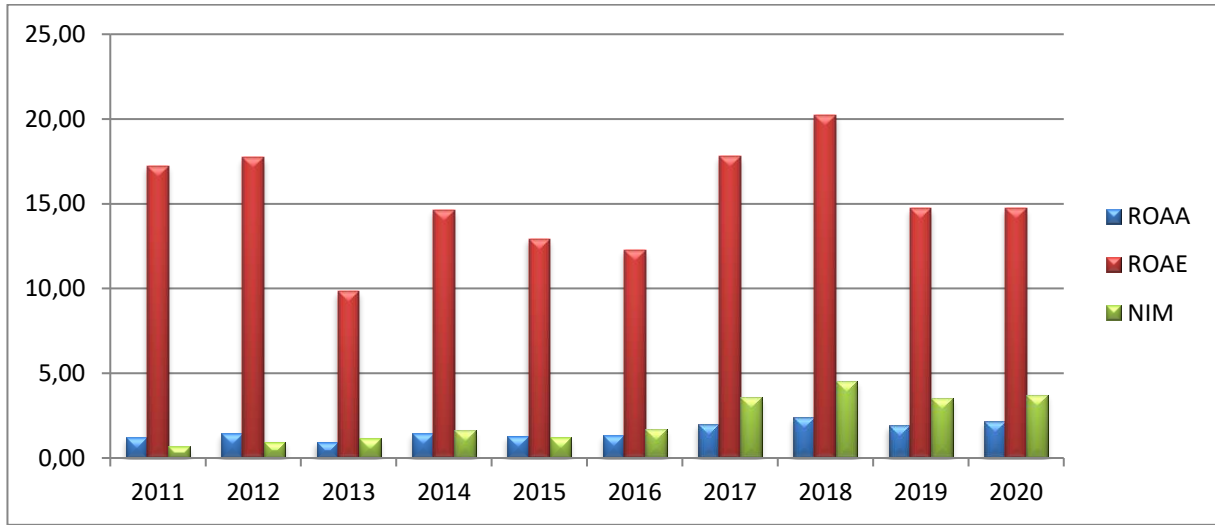
تقاس ربحية المصارف التجارية باستخدام جملة من المؤشرات التي تطرقنا لها في الفصل الأول، وقد استخدمنا في دراستنا 3 مؤشرات للتعبير عن ربحية المصرف، تمثلت في العائد على متوسط الأصول ROAA، العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE ونسبة صافي هامش الفائدة NIM. نقدم في هذا المطلب تطور مؤشرات الربحية المستخدمة في دراستنا خلال الفترة 2011-2020 لكل مصرف من مصارف الدراسة على حدة.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

1.2. تحليل تطور مؤشرات الربحية لدى مصرف الجزائر الخارجي (BEA)

يمثل الشكل رقم (3-21) تطور معدل العائد على متوسط الأصول ROAA، معدل العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE ونسبة صافي هامش الفائدة NIM لبنك الجزائر الخارجي (BEA) للفترة الممتدة من 2011 إلى 2020.

الشكل رقم (3-21): تطور مؤشرات الربحية لدى بنك الجزائر الخارجي (BEA) للفترة 2011-2020.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف وبرنامج Excel.

يشير الشكل رقم (3-21) إلى تقلب مؤشري العائد على متوسط الأصول والعائد على متوسط حقوق الملكية خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020. ويتضح أن بنك الجزائر الخارجي حقق أكبر ربحية له خلال سنة 2018، حيث بلغ صافي الدخل الناتج عن كل وحدة نقدية من الأصول 2.392%، وقدر العائد عن كل وحدة نقدية من حقوق الملكية بـ 20.24%، كما حقق بنك BEA خلال السنة نفسها هامش فائدة بلغ 4.53% من الموجودات المربحة وذلك بعد تغطية الأعباء الممنوحة على الودائع، الأمر الذي يشير إلى أن ارتفاع ربحية سنة 2018 أهم مسيبتها هو ارتفاع العائد الناتج عن نشاط الوساطة التقليدي.

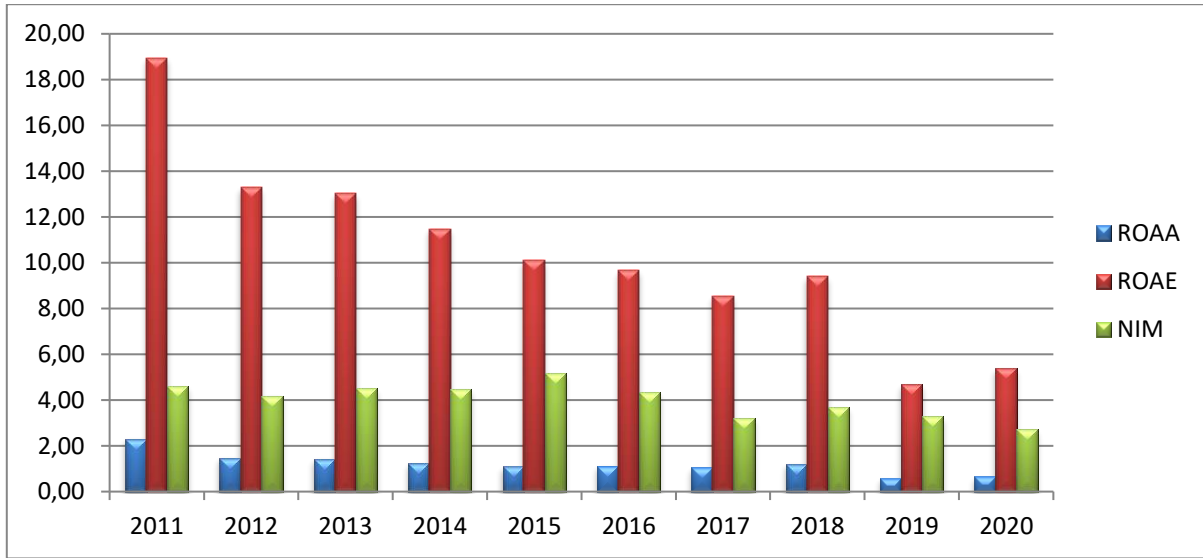
بينما يشير الشكل إلى أن بنك BEA عرف أدنى مستويات الربحية سنة 2013 حيث قدر مؤشر ROAA بـ 0.948% ومؤشر ROAE بـ 9.835% الأمر الذي يعكس مواجهة المصرف لصعوبات في الحصول على الدخل.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

2.2. تحليل تطور مؤشرات الربحية لدى البنك الوطني الجزائري (BNA)

يمثل الشكل رقم (3-22) تطور معدل العائد على متوسط الأصول ROAA، معدل العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE ونسبة صافي هامش الفائدة NIM لدى البنك الوطني الجزائري (BNA) للفترة الممتدة من 2011 إلى 2020.

الشكل رقم (3-22): تطور مؤشرات الربحية لدى بنك BNA للفترة 2011-2020.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف وبرنامج Excel.

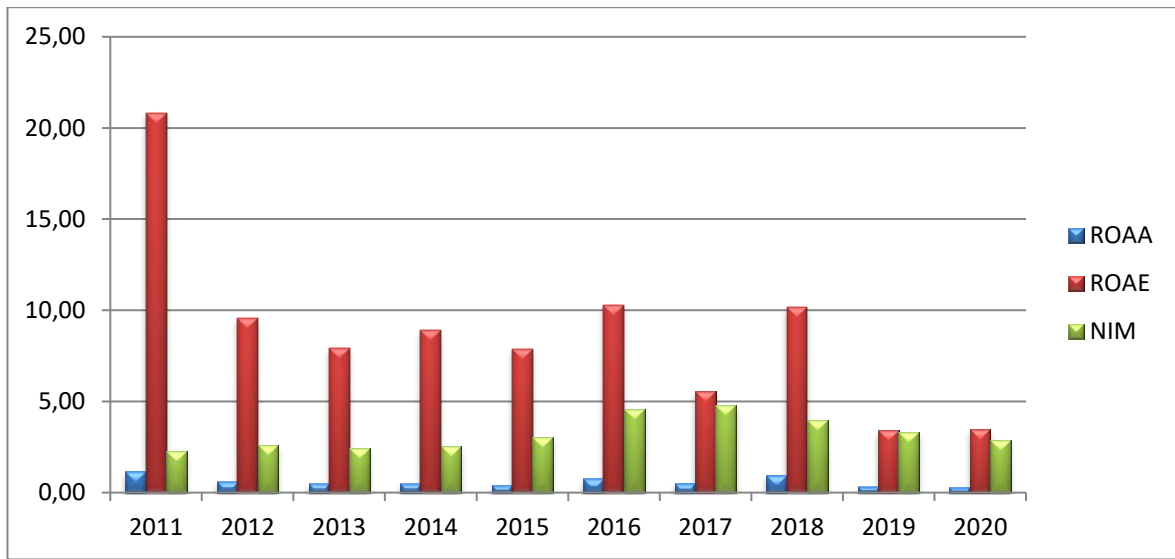
يشير الشكل رقم (3-22) بصفة عامة إلى أن مؤشري العائد على متوسط الأصول والعائد على متوسط حقوق الملكية شهدا تراجعاً عبر السنوات الممتدة من 2011 إلى 2020، حيث بلغ هذين المؤشرين أقصى قيمة لهما سنة 2011، إذ قدر فيها صافي الدخل الناتج عن كل وحدة نقدية من الأصول بـ 2.29%، وعائد مقداره 18.95% لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية، كما شهد مؤشر NIM خلال السنة ذاتها قيمة مرتفعة تعكس أن جزء مهم من الربحية ناتج عن عوائد الفوائد وحسن إدارة مخاطر تغيرات أسعار الفائدة. في حين عرف المصرف مستويات ربحية منخفضة خلال سنتي 2019 و2020 اللتان بلغت فيهما قيمة ROAA 0.58% و0.66% على التوالي ومؤشر ROAE الذي بلغ 4.67% و5.37%، الأمر الذي يعكس مواجهة المصرف لصعوبات في الحصول على الدخل. في حين تراوح عائد المصرف من إيرادات الفوائد بعد تغطية أعباء الودائع بين 5.17% من الموجودات المربحة سنة 2015 و2.71% من الموجودات المربحة سنة 2022.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

3.2. تحليل تطور مؤشرات الربحية لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)

يمثل الشكل رقم (3-23) تطور معدل العائد على متوسط الأصول ROAA، معدل العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE ونسبة صافي هامش الفائدة NIM لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) للفترة الممتدة من 2011 إلى 2020.

الشكل رقم (3-23): تطور مؤشرات الربحية لدى بنك BADR للفترة 2011-2020.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف وبرنامج Excel.

يعكس الشكل رقم (3-23) مدى قدرة بنك BADR على خلق الأرباح خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020، ويتضح أنه كان أكثر قدرة سنة 2011، إذ بلغ معدل توليده للأرباح 1.17% من إجمالي أصوله و21% من استثمارات الأسهم، كما تجدر الإشارة إلى كون المصرف حقق في السنة ذاتها صافي هامش فائدة لم يتجاوز 2.3%، الأمر الذي يعكس تنوع المصرف لمصادر دخله بين أرباح هامش الفائدة المدفوعة والمقبوضة وأرباح ناتجة عن الخدمات والمنتجات الأخرى التي يقدمها المصرف. عكس ما نلاحظه سنة 2017، التي حقق فيها المصرف صافي هامش فائدة 4.88%، مقابل عائد على متوسط الأصول 0.5% وعائد على حقوق الملكية قدر ب 5.56%، الأمر الذي يشير إلى عدم تنوع المصرف لمصادر دخله وتركيزه على أرباح نشاط الوساطة التقليدية.

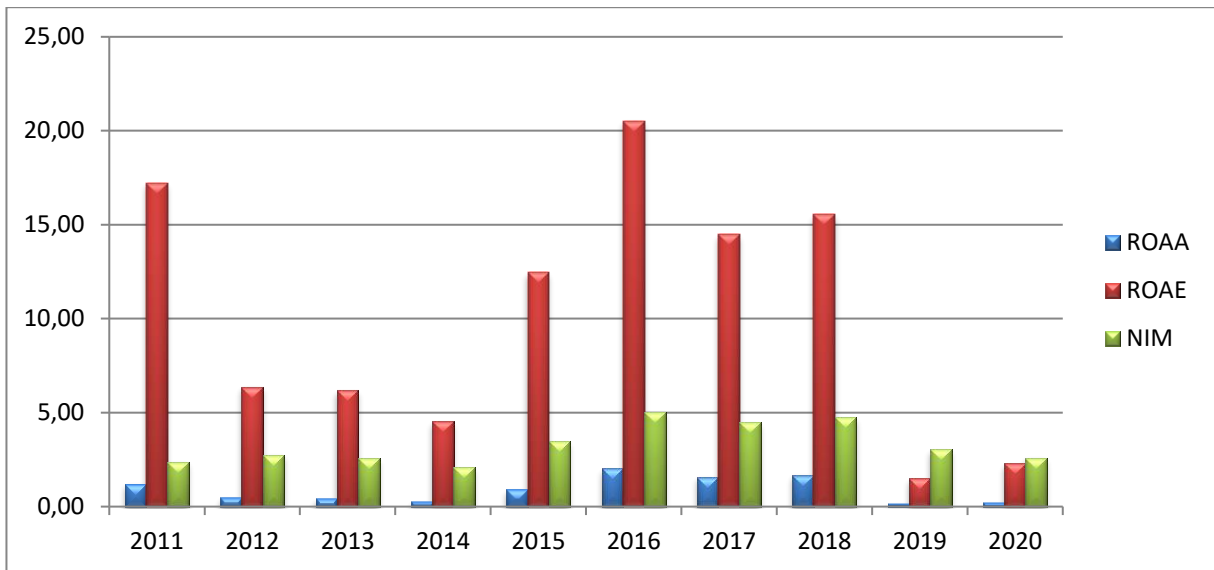
سجل بنك BADR خلال السنتين الأخيرتين انخفاضا في الربحية مقارنة بأغلب السنوات السابقة، والذي يعود أهم أسبابه ارتفاع مخاطر الائتمان الناتج عن أزمة كورونا في تلك الفترة.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

4.2. تحليل تطور مؤشرات الربحية لدى مصرف التنمية المحلية (BDL)

يمثل الشكل رقم (3-24) تطور معدل العائد على متوسط الأصول ROAA، معدل العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE ونسبة صافي هامش الفائدة NIM لدى بنك التنمية المحلية (BDL) للفترة الممتدة من 2011 إلى 2020.

الشكل رقم (3-24): تطور مؤشرات الربحية لدى بنك التنمية المحلية BDL للفترة 2011-2020.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف وبرنامج Excel.

يشير الشكل رقم (3-24) إلى تقلب مؤشرات ربحية بنك التنمية المحلية خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020. ويتبين أن المصرف حقق أقصى ربحية خلال سنة 2016، إذ بلغ صافي الدخل الناتج عن كل وحدة نقدية من الأصول 2%، وقدر العائد عن كل وحدة نقدية من حقوق الملكية بـ 20.5%، كما حقق بنك BDL خلال السنة ذاتها هامش فائدة بلغ 5% من الموجودات المربحة وذلك بعد تغطية الأعباء المدفوعة على الودائع، الأمر الذي يشير إلى أن ارتفاع ربحية سنة 2016 أهم مسبباتها هو ارتفاع الهامش بين الفوائد المدفوعة والمقبوضة.

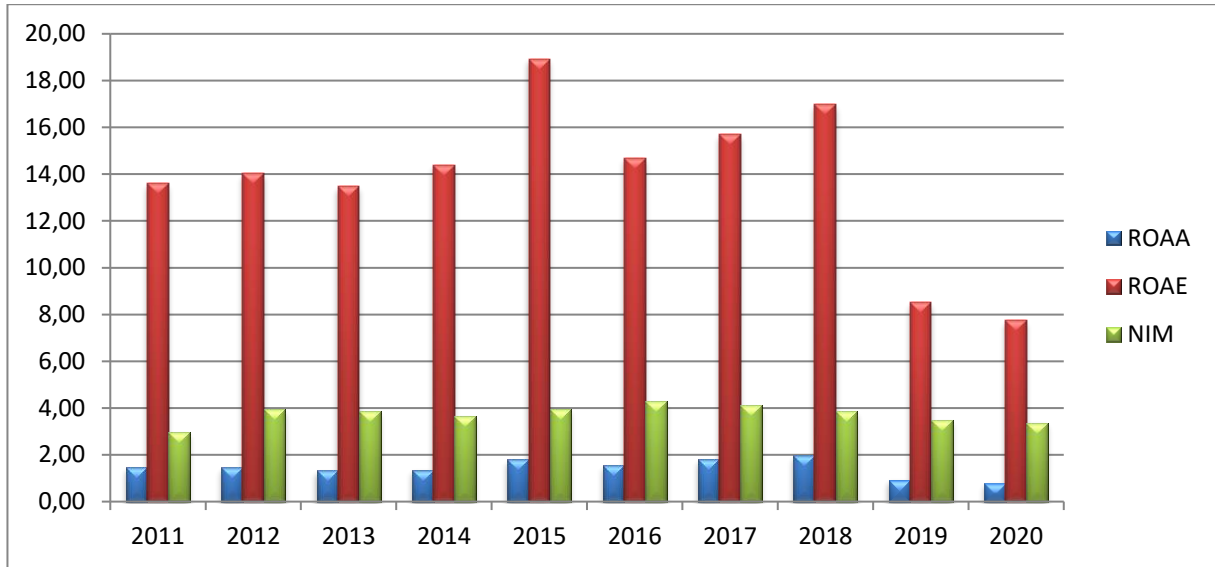
يُظهر الشكل انخفاض قدرة بنك التنمية المحلية على خلق الأرباح من الأصول ومن حقوق المساهمين خلال سنتي 2019 و2020 مقارنة بالسنوات السابقة، حيث يعود أهم أسباب هذا التراجع لارتفاع مخاطر الائتمان الناتج عن أزمة كورونا في تلك الفترة.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

5.2. تحليل تطور مؤشرات الربحية لدى القرض الشعبي الجزائري (CPA)

يمثل الشكل رقم (3-25) تطور معدل العائد على متوسط الأصول ROAA، معدل العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE ونسبة صافي هامش الفائدة NIM لدى القرض الشعبي الجزائري (CPA) للفترة الممتدة من 2011 إلى 2020.

الشكل رقم (3-25): تطور مؤشرات الربحية لدى بنك CPA للفترة 2011-2020.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف وبرنامج Excel.

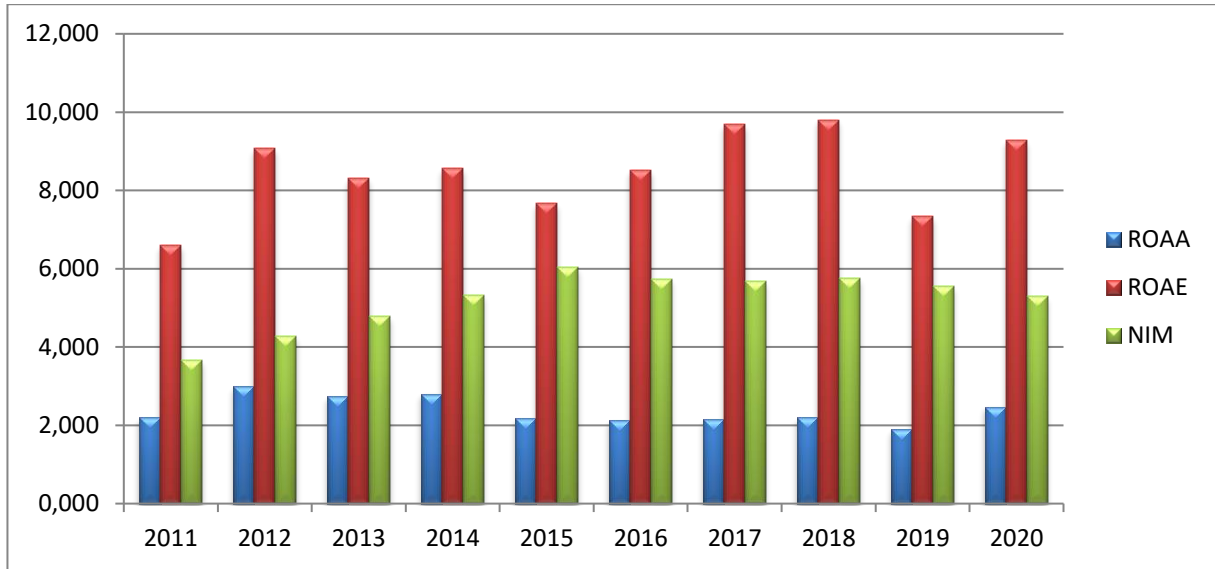
انطلاقاً من الشكل رقم (3-25) سجل القرض الشعبي الجزائري أقصى عائد من استخدام أصوله سنة 2018، إذ بلغ فيها صافي الدخل الناتج عن كل وحدة نقدية من الأصول 1.96%، وحقق أقصى عائد من حقوق المساهمين سنة 2015 والذي قُدر بـ 18.9% لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية، في حين حقق أقصى ربحية من الفوائد المقبوضة بعد تغطية الفوائد المدفوعة سنة 2016 والذي بلغ 4.28% من الموجودات المربحة. حيث شهدت هذه المؤشرات تقلبات خلال فترة الدراسة لكن عموماً حافظت على استقرارها خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2018، في حين عرف المصرف تراجعاً كبيراً في ربحيته خلال سنتي 2019 و2020 إذ انخفض فيها صافي الدخل الناتج عن كل وحدة نقدية من الأصول إلى أقل من 1%، وكذا العائد من حقوق المساهمين إلى أقل من 8.6% لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية، الأمر الذي يشير إلى مواجهة المصرف لصعوبات في خلق الأرباح بسبب ارتفاع مخاطر الائتمان خلال أزمة كوفيد 19.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

6.2. تحليل تطور مؤشرات الربحية لدى المؤسسة المصرفية العربية - الجزائر (BANK ABC)

يمثل الشكل رقم (3-26) تطور معدل العائد على متوسط الأصول ROAA، معدل العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE ونسبة صافي هامش الفائدة NIM لدى بنك ABC للفترة الممتدة من 2011 إلى 2020.

الشكل رقم (3-26): تطور مؤشرات الربحية لدى بنك ABC للفترة 2011-2020.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف وبرنامج Excel.

يعكس الشكل رقم (3-26) تمتع بنك ABC بنوع من الاستقرار في خلق الأرباح خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020، وذلك من خلال تقارب قيم كل مؤشر من المؤشرات المستخدمة لقياس الربحية، إذ تراوحت قدرة المصرف على توليد الأرباح من إجمالي أصوله بين 2.9% كأقصى حد سنة 2012 و1.8% كأدنى حد سنة 2019، وتراوحت قدرة المصرف على توليد الأرباح من حقوق المساهمين بين 6.5% كأدنى حد سنة 2011 و9.8% سنة 2018، وتراوحت قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من صافي هامش الفائدة 3.6% كأدنى حد سنة 2011 و6% كأقصى حد سنة 2015.

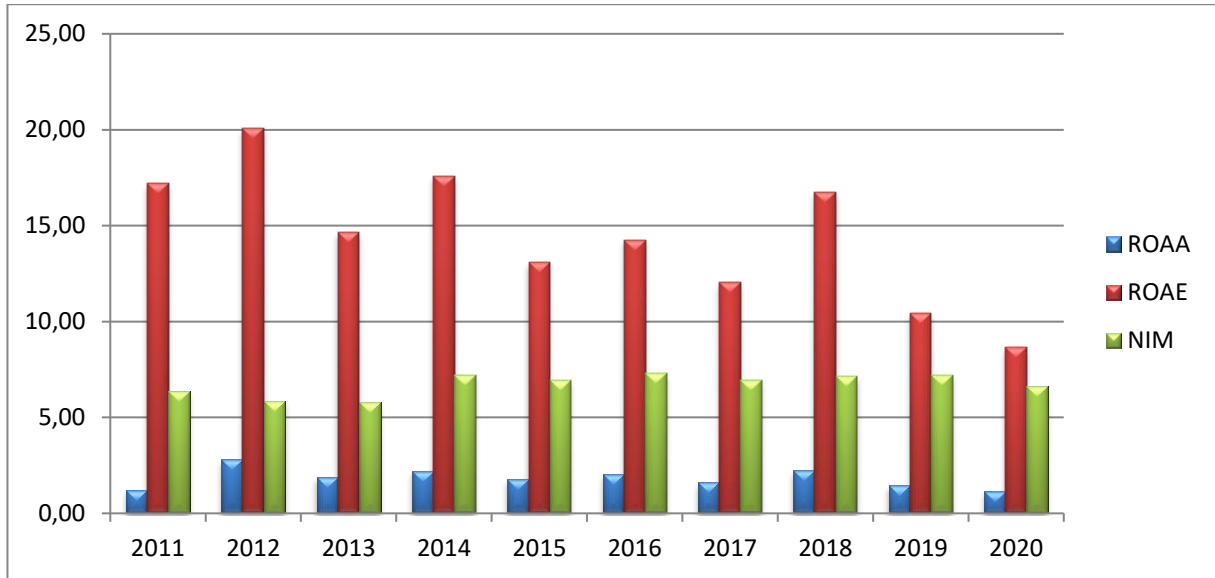
بالنسبة للانخفاض المسجل سنة 2011 قد يكون أهم مسبباته ارتفاع مستويات السيولة خلال تلك السنة إلى أزيد من 50% من إجمالي الأصول مما يشير إلى وجود أموال معطلة لم يتم المصرف بتوظيفها.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

7.2. تحليل تطور مؤشرات الربحية لدى مصرف SOCIETE GENERALE - الجزائر

يمثل الشكل رقم (3-27) تطور معدل العائد على متوسط الأصول ROAA، معدل العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE ونسبة صافي هامش الفائدة NIM لدى مصرف سوسيتي جنيرال للفترة الممتدة من 2011 إلى 2020.

الشكل رقم (3-27): تطور مؤشرات الربحية لدى بنك سوسيتي جنيرال للفترة 2011-2020.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف وبرنامج Excel.

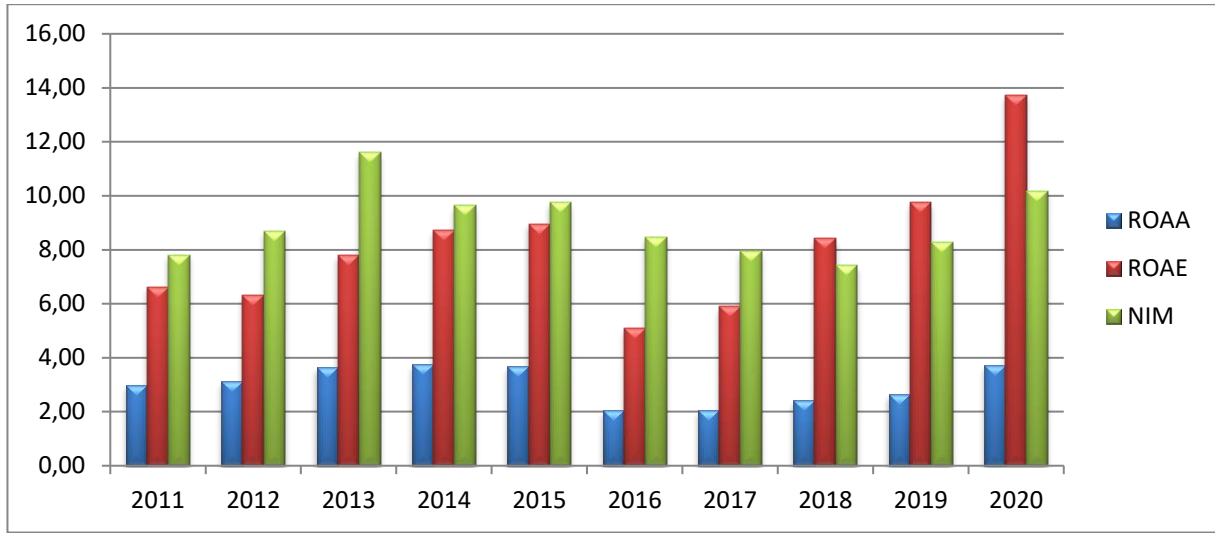
يشير الشكل رقم (3-27) إلى أن بنك سوسيتي جنيرال كان سنة 2012 أكثر كفاءة في استخدام موارده وتحويل استثمارات المساهمين إلى أرباح بتحقيقه لمعدل عائد على متوسط حقوق الملكية قدر بـ 20%، وأكثر كفاءة وجودة في استخدام عناصر أصوله بتحقيقه معدل عائد على متوسط الأصول قدر بـ 2.8%. بينما عرف هذين المؤشرين تقلبات خلال باقي سنوات الدراسة كان أداها سنة 2020 التي أظهرت معدل عائد على متوسط حقوق الملكية قيمته 8.6% ومعدل عائد على متوسط الأصول بلغ 1.13%، ويفسر هذا التراجع في الربحية بارتفاع مخاطر الائتمان خلال سنة 2020.

فيما يخص مؤشر صافي هامش الفائدة NIM نلاحظ أن بنك سوسيتي جنيرال تميز بارتفاع قيم هذا المؤشر مقارنة بجميع المصارف السابقة الأمر الذي يعكس كفاءة المصرف في إدارة مخاطر أسعار الفائدة، حيث تراوحت قيمه بين 5.8% سنة 2013 كأدنى حد و7.3% سنة 2016 كأقصى حد.

8.2. تحليل تطور مؤشرات الربحية لدى بنك الثقة الجزائري TRUST BANK

يمثل الشكل رقم (3-28) تطور معدل العائد على متوسط الأصول ROAA، معدل العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE ونسبة صافي هامش الفائدة NIM لدى بنك الثقة الجزائري للفترة الممتدة من 2011 إلى 2020.

الشكل رقم (3-28): تطور مؤشرات الربحية لدى بنك الثقة للفترة 2011-2020.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف وبرنامج Excel.

يظهر الشكل كفاءة وجودة إدارة بنك الثقة في استخدام عناصر أصول المصرف، إذ يُظهر معدلات ROAA فاقت 3% في كل من السنوات 2011، 2012، 2013، 2014، 2015 و2020، والتي لم يسبق تسجيلها في جميع المصارف السابقة. كما تعكس نسب صافي هامش الفائدة NIM قدرة المصرف على تعظيم هامش الفوائد من خلال تحقيق إيرادات من فوائد القروض كافية لتغطية الأعباء الممنوحة على الودائع مع تحقيق هامش معتبر كان أقصاه 11.6% سنة 2013 وأدناه 7.4% سنة 2018، وهو ما قد يعكس استفادة المصرف من مخاطر أسعار الفائدة وتحقيق أرباح أكبر من خلال الفجوة بين الموجودات الحساسة لسعر الفائدة والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة. وعلى عكس المؤشرين السابقين يشير الشكل رقم (3-28) إلى انخفاض قيم معدل العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE حتى أنه انخفض سنة 2016 إلى غاية 5%، ويعود سبب انخفاض هذا المؤشر لدى بنك الثقة إلى انخفاض مستويات الرافعة المالية أو بمعنى آخر انخفاض مخاطر رأس المال، إذ أن ارتفاع نسبة كفاية

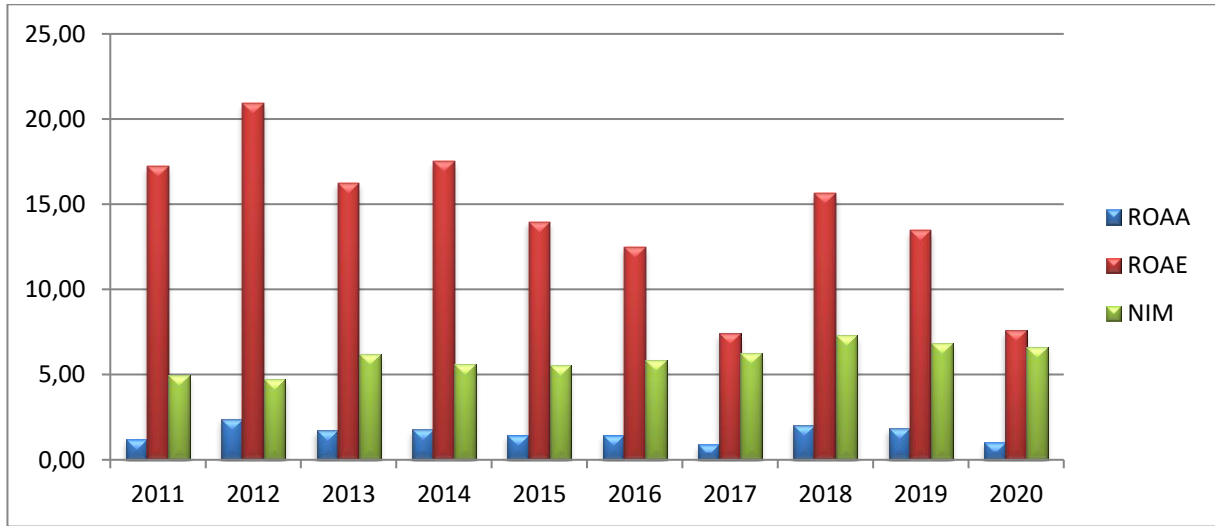
الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

رأس المال مثلما يكسب المصرف جملة من المزايا فهو أيضا يشوب المصرف ببعض العيوب من بينها التأثير السلبي على العائد على حقوق الملكية.

9.2. تحليل تطور مؤشرات الربحية لدى بنك BNP PARIBAS - الجزائر

يمثل الشكل رقم (3-29) تطور معدل العائد على متوسط الأصول ROAA، معدل العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE ونسبة صافي هامش الفائدة NIM لدى بنك BNP PARIBAS - الجزائر للفترة الممتدة من 2011 إلى 2020.

الشكل رقم (3-29): تطور مؤشرات الربحية لدى بنك BNP PARIBAS للفترة 2011-2020.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف وبرنامج Excel.

يشير الشكل رقم (3-29) إلى أن بنك BNP Paribas كان سنة 2012 أكثر كفاءة في استخدام موارده وتحويل استثمارات المساهمين إلى أرباح بتحقيقه لمعدل عائد على متوسط حقوق الملكية قدر ب 21%، وأكثر كفاءة وجودة في استخدام عناصر أصوله بتحقيقه معدل عائد على متوسط الأصول قدر ب 2.4%. بينما عرف هذين المؤشرين تقلبات خلال باقي سنوات الدراسة كان أدها سنة 2017 تليها سنة 2020 اللتان أظهرتا معدل عائد على متوسط حقوق الملكية يقارب 7.5% ومعدل عائد على متوسط الأصول يقارب 1%.

فيما يخص مؤشر صافي هامش الفائدة NIM نلاحظ أن بنك BNP Paribas تميز بارتفاع قيم هذا المؤشر مقارنة بالمصارف العمومية الناشطة في الجزائر الأمر الذي يعكس كفاءة المصرف في إدارة

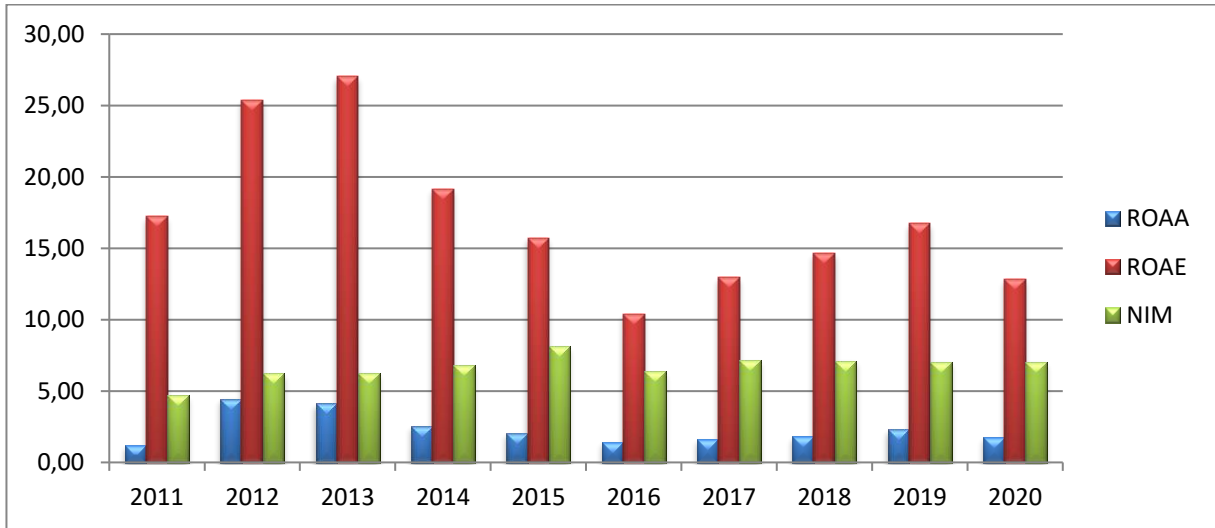
الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

مخاطر أسعار الفائدة، حيث تراوحت قيمه بين 4.7% سنة 2012 كأدنى حد و7.2% سنة 2018 كأقصى حد.

10.2. تحليل تطور مؤشرات الربحية لدى بنك الخليج - الجزائر (AGB)

يمثل الشكل رقم (3-30) تطور معدل العائد على متوسط الأصول ROAA، معدل العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE ونسبة صافي هامش الفائدة NIM لدى بنك الخليج - الجزائر للفترة الممتدة من 2011 إلى 2020.

الشكل رقم (3-30): تطور مؤشرات الربحية لدى بنك الخليج - الجزائر للفترة 2011-2020.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف وبرنامج Excel.

يشير الشكل إلى تقلب مؤشرات الربحية خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020، حيث يتضح أن بنك الخليج- الجزائر كان أكثر قدرة على خلق الأرباح خلال سنتي 2012 و2013، إذ بلغ صافي الدخل الناتج عن كل وحدة نقدية من الأصول 4%، وقدر العائد عن كل وحدة نقدية من حقوق الملكية بـ 25% سنة 2012 و27% سنة 2013، كما حقق بنك AGB خلال هاتين السنين هامش فائدة بلغ 6% من الموجودات المربحة وذلك بعد تغطية الأعباء الممنوحة على الودائع.

في حين يظهر أن بنك الخليج-الجزائر عرف سنة 2011 أدنى قيمة لمؤشر ROAA والمقدرة بـ 1.2% مما يعكس ضعف كفاءة المصرف في خلق الأرباح من توظيف أصوله، بالإضافة إلى

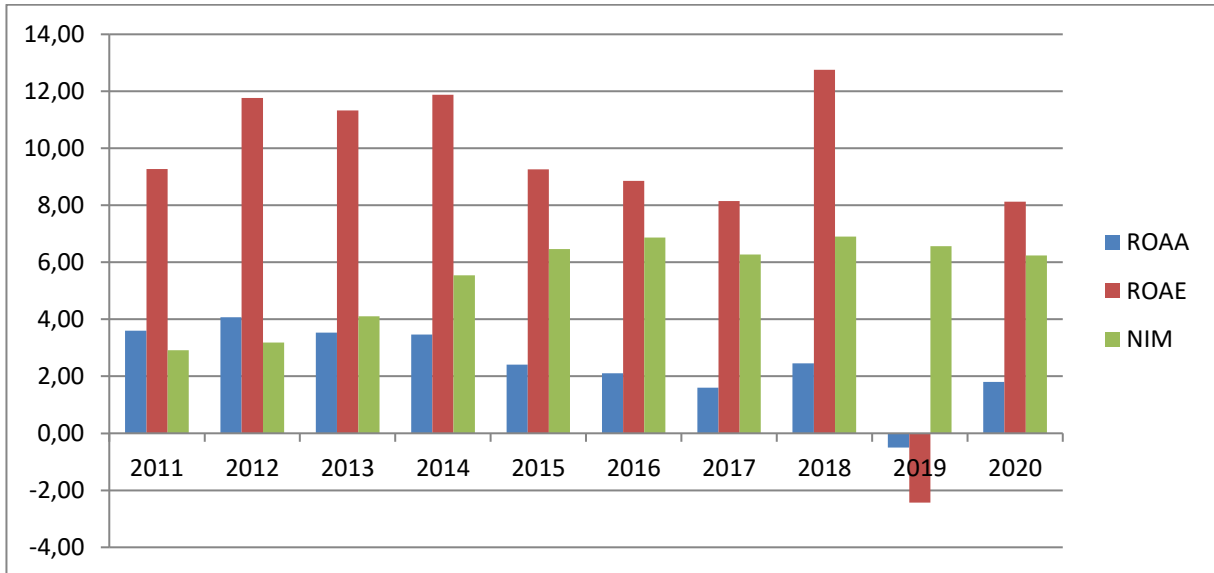
الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

تسجيل السنة ذاتها أدنى صافي هامش فائدة والذي بلغ 4.7%، ويُرجح أن انخفاض الربحية سنة 2011 راجع لارتفاع مخاطر الائتمان التي أثرت سلبا على مداخيل المصرف.

11.2. تحليل تطور مؤشرات الربحية لدى بنك الإسكان للتجارة والتمويل - الجزائر (Housing Bank)

يمثل الشكل رقم (3-31) تطور معدل العائد على متوسط الأصول ROAA، معدل العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE ونسبة صافي هامش الفائدة NIM لدى بنك الإسكان للتجارة والتمويل - الجزائر للفترة الممتدة من 2011 إلى 2020.

الشكل رقم (3-30): تطور مؤشرات الربحية لدى بنك الإسكان للفترة 2011-2020.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف وبرنامج Excel.

انطلاقاً من الشكل رقم (3-31) يتبين أن بنك الإسكان للتجارة والتمويل - الجزائر سجل سنة 2012 أقصى عائد من استخدام أصوله ومن استثمار حقوق الملكية، إذ بلغ صافي الدخل الناتج عن كل وحدة نقدية من الأصول 4%، وبلغ العائد من حقوق المساهمين 11.7% لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية، في حين لم يتعد صافي هامش الفائدة خلال السنة ذاتها 3.18%، الأمر الذي يعكس كفاءة المصرف في تعظيم ربحيته انطلاقاً من تنويع مصادر دخله بين أرباح هامش الفائدة المدفوعة والمقبوضة وأرباح ناتجة عن الخدمات والمنتجات الأخرى التي يقدمها المصرف لعملائه.

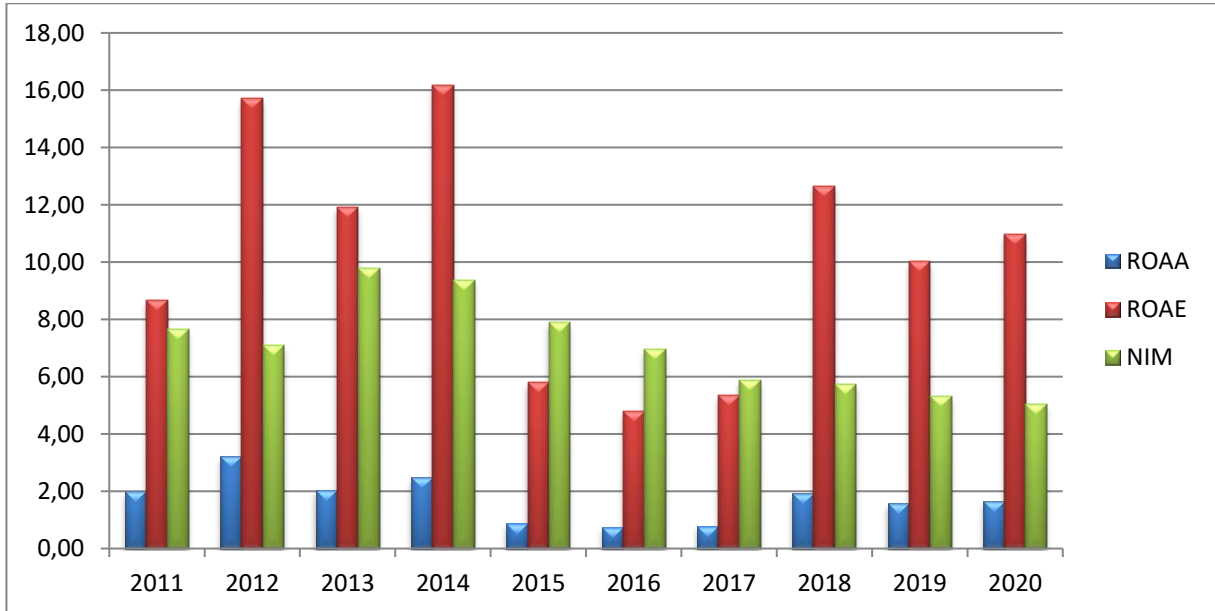
الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

في حين نلاحظ ارتفاع مؤشر صافي هامش الفائدة سنة 2019 إلى 6.6%، رغم ذلك قابله معدل عائد على متوسط الأصول قدر بـ 0.5% ومعدل عائد على متوسط حقوق الملكية بلغ - 2.4%، مما يعني أن المصرف حقق خسائر خلال هذه السنة، والتي ترجع إلى الارتفاع الكبير لمخاطر الائتمان، إذ بلغ مؤشر مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض 8.10% بينما لم يتجاوز 2% في السنوات الأخرى، كما فاقت القروض المتعثرة 3 ملايين مليار دينار جزائري خلال سنة 2019، في حين لم تصل إلى 4 آلاف مليار دينار جزائري في السنوات الأخرى للدراسة، وبالتالي تعرض المصرف لمخاطر ائتمان مرتفعة أدت إلى رفع أعباء المصرف لمستوى فاق منتوجاته.

12.2. تحليل تطور مؤشرات الربحية لدى بنك ناتكسيس - الجزائر (NATIXIS)

يمثل الشكل رقم (3-32) تطور معدل العائد على متوسط الأصول ROAA، معدل العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE ونسبة صافي هامش الفائدة NIM لدى بنك ناتكسيس - الجزائر للفترة الممتدة من 2011 إلى 2020.

الشكل رقم (3-32): تطور مؤشرات الربحية لدى بنك NATIXIS للفترة 2011-2020.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف وبرنامج Excel.

يعكس الشكل رقم (3-32) مدى قدرة بنك ناتكسيس على خلق الأرباح خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020، ويتضح أنه كان أكثر قدرة خلال سنتي 2012 و2014، إذ أن قدرته على توليد الأرباح سنة 2012 بلغت 3.2% من إجمالي أصوله و15.7% من استثمارات الأسهم، وسنة 2014

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

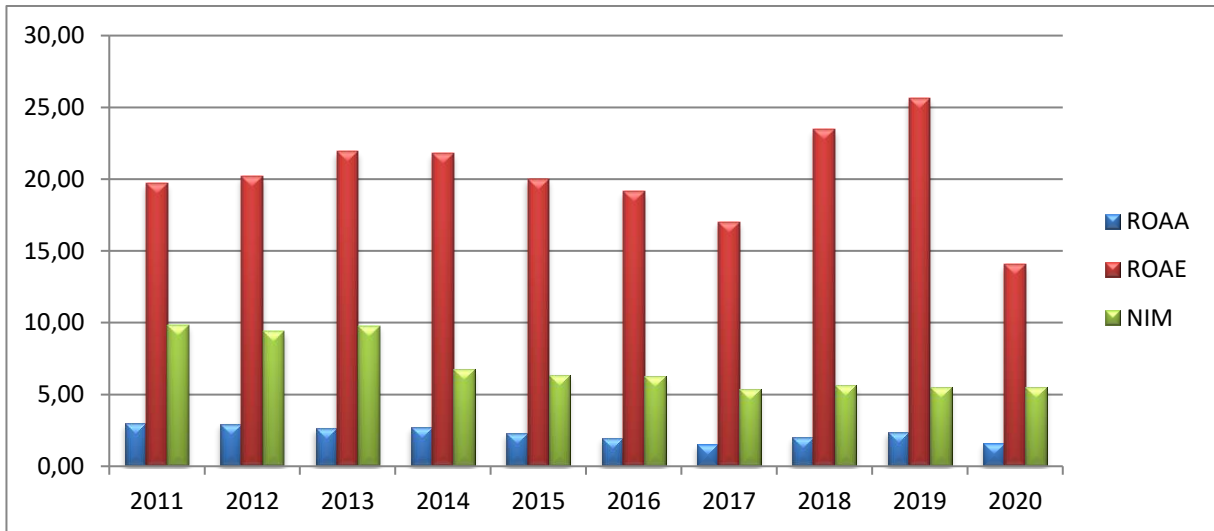
فُدرت ب 2.5% من إجمالي أصوله و16.2% من حقوق الملكية. بينما شهد بنك ناتكسيس انخفاضا واضحا لمؤشري ROAA و ROAE خلال السنوات 2015 و 2016 و 2017، حيث أن قدرته على توليد الأرباح في هذه السنوات لم تتجاوز 0.8% من إجمالي أصوله و5.8% من حقوق الملكية، ويتبين أن أهم أسباب تدنى الربحية هو ارتفاع مخاطر الائتمان الذي شهدته بنك ناتكسيس خلال هذه الفترة.

أما فيما يتعلق بمؤشر NIM فيتضح أن بنك ناتكسيس حقق أقصى عائد من الهامش بين الفائدة المدفوعة والفائدة المقبوضة سنة 2013 والتي بلغ 9.8%، في حين شهد المصرف انخفاضا مستمرا لصافي هامش الفائدة خلال السنوات الأخيرة إلى أن بلغ أدناه 5% سنة 2020.

13.2. تحليل تطور مؤشرات الربحية لدى بنك البركة الجزائري

يمثل الشكل رقم (3-33) تطور معدل العائد على متوسط الأصول ROAA، معدل العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE ونسبة صافي هامش الفائدة NIM لدى بنك البركة الجزائري للفترة الممتدة من 2011 إلى 2020.

الشكل رقم (3-33): تطور مؤشرات الربحية لدى بنك البركة الجزائري للفترة 2011-2020.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف وبرنامج Excel.

يشير الشكل رقم (3-33) إلى تقلب مؤشرات الربحية المحققة من طرف بنك البركة الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020، حيث يتضح أن المصرف كان أكثر قدرة على خلق الأرباح خلال سنتي 2011 و 2012، إذ قارب صافي الدخل الناتج عن كل وحدة نقدية من الأصول 3%، كما

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

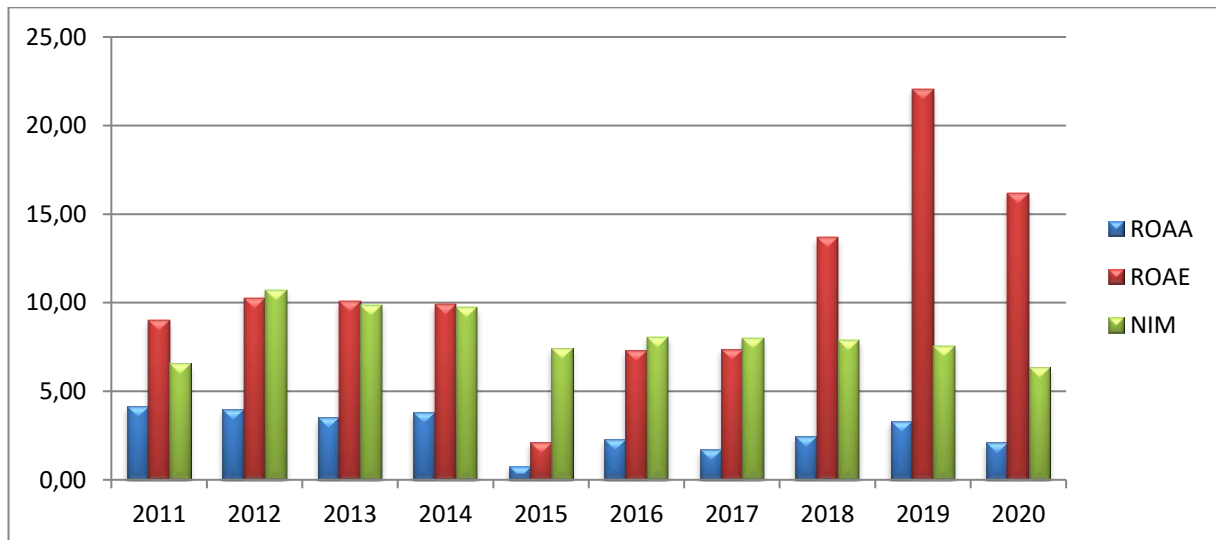
حقق خلال هاتين السنتين وحتى سنة 2013 هامش ربح معتبر فاق 9% من الموجودات المربحة، في حين قُدر العائد عن كل وحدة نقدية من حقوق الملكية خلال هذه السنوات حوالي 20%. وتجدر الإشارة إلى أن معدل العائد على متوسط حقوق الملكية تراوح خلال فترة الدراسة بين 25.6% سنة 2019 كأقصى حد و14% سنة 2020 كأدنى حد، ويُلاحظ أن تغيرات هذه النسبة تتناسب مع تغيرات نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول.

في حين يشير الشكل إلى أن بنك البركة عرف سنة 2017 أدنى قيمة لمؤشر ROAA والمقدرة بـ 1.5% مما يعكس ضعف كفاءة المصرف في خلق الأرباح من توظيف أصوله، ومن أهم أسباب هذا الانخفاض تدهور صافي هامش الربح، فبينما بلغ خلال سنوات سابقة 9% انخفض خلال هذه السنة لـ 5.3% مما يشير إلى تراجع أرباح المصرف.

14.2. تحليل تطور مؤشرات الربحية لدى مصرف السلام - الجزائر

يمثل الشكل رقم (3-34) تطور معدل العائد على متوسط الأصول ROAA، معدل العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE ونسبة صافي هامش الفائدة NIM لدى مصرف السلام الجزائري للفترة الممتدة من 2011 إلى 2020.

الشكل رقم (3-34): تطور مؤشرات الربحية لدى مصرف السلام للفترة 2011-2020.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف وبرنامج Excel.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

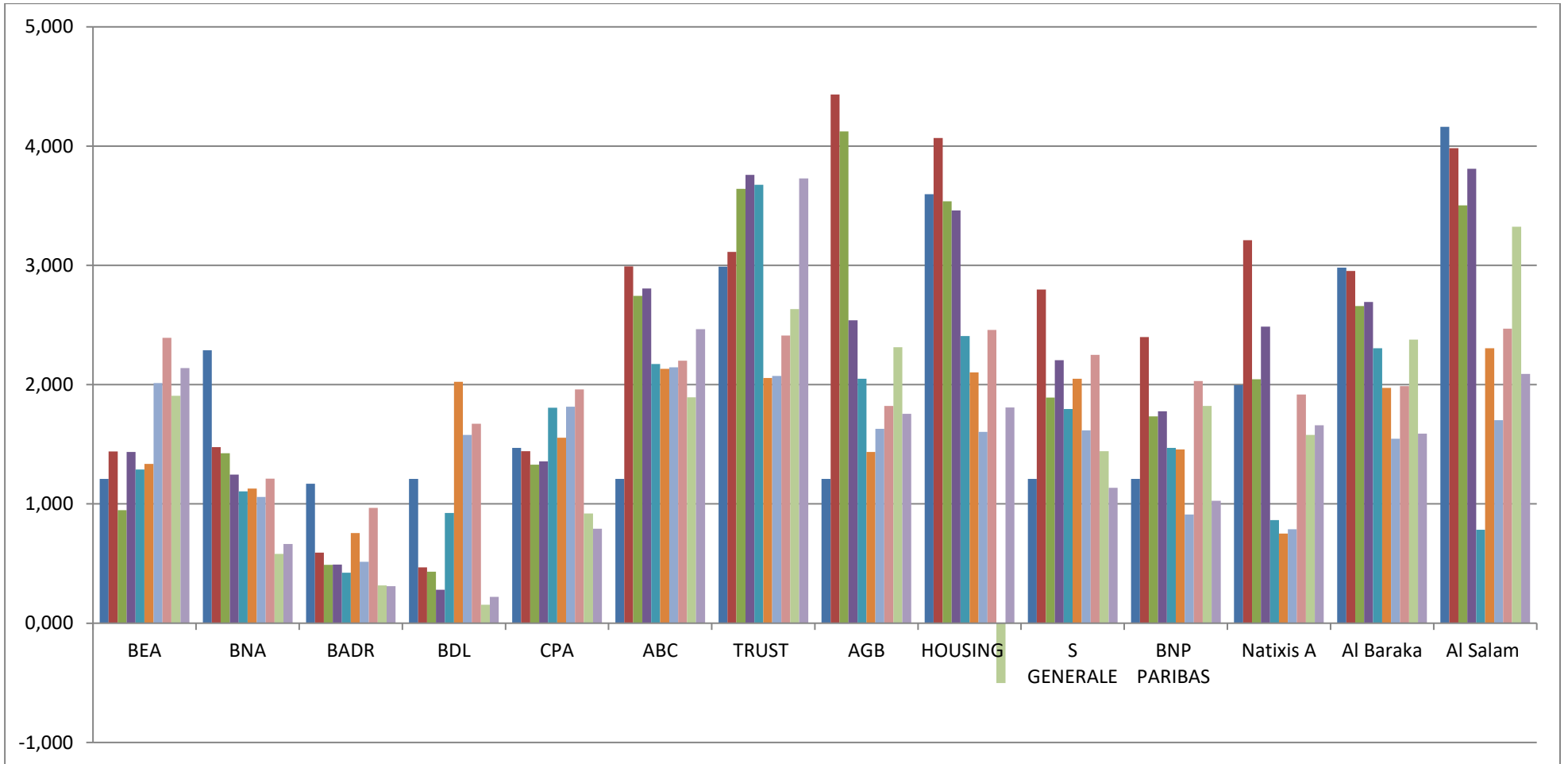
يشير الشكل رقم (3-34) إلى أن مصرف السلام شهد تقلبات في مؤشرات الربحية خلال فترة الدراسة، لكن عموماً كانت تشير لتحقيق المصرف أرباحاً رغم اختلاف مقدارها. حيث نلاحظ أن مصرف السلام سجل أقصى عائد من استخدام أصوله سنة 2011، والتي بلغ فيها صافي الدخل الناتج عن كل وحدة نقدية 4.16% من إجمالي الأصول، مما يعكس قوة ونجاح سياسات الاستثمار المعتمدة من قبل المصرف. وحقق مصرف السلام عائداً قُدر ب 22% لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية سنة 2019 كأقصى عائد على متوسط حقوق الملكية خلال فترة الدراسة، والذي كان أهم مسبباته انخفاض نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول. في حين حقق أقصى ربحية من الأرباح المقبوضة بعد تغطية الأرباح المدفوعة سنة 2012، إذ بلغ صافي هامش الفائدة 10.7% من الموجودات المربحة.

بغرض إجراء مقارنة بسيطة بين مستويات الربحية في المصارف محل الدراسة نقدم الشكل رقم

(3-35)، وهو شكل يلخص تطور مؤشر ROAA لكل مصرف خلال الفترة 2011-2020.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

الشكل رقم (3-35): تطور مؤشر معدل العائد على متوسط الأصول لدى المصارف محل الدراسة خلال الفترة 2011-2020.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف وبرنامج Excel.

الفصل الثالث – قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

انطلاقاً من الشكل رقم (3-35) يتضح أن مستويات الربحية في المصارف الخاصة الناشطة بالجزائر أعلى منها في المصارف العمومية الجزائرية، وهذا راجع لكون المصارف الخاصة تهدف إلى تعظيم أرباحها بالدرجة الأولى، عكس المصارف العمومية الجزائرية التي تُلقى على عاتقها مسؤولية تحقيق عدة أهداف سعيًا من الدولة لتمويل الاقتصاد الوطني والنهوض به، الأمر الذي يشكل عائقًا أمام تحقيق المصارف العمومية الجزائرية لهدف تعظيم الأرباح.

إن المصارف العمومية الجزائرية لا تتمتع باستقلالية مطلقة في التسيير، إذ أن الدولة تتدخل في نشاطها وتقرض عليها أوامر وإجراءات تخدم مصلحة القطاع العمومي، مما يؤثر على القرارات المالية للمصرف وعلى عوائدها. وارتفع تضرر المصارف العمومية الجزائرية في إطار عمليات التطهير المالي، حيث وجدت المصارف العمومية نفسها مجبرة على تمويل المؤسسات العمومية رغم تدهور وضعيتها المالية، علماً أن الدولة لجأت إلى هذا الإجراء بعد أن أصبحت معظم المؤسسات العمومية غير مؤهلة للاستفادة من القروض المصرفية. حيث أن هذه التدخلات من قبل الدولة تتم في ظل غياب ضمانات واضحة من قبل هذه الأخيرة، الأمر الذي يشكل عائقًا أمام عملية تقدير المخاطر.

المبحث الثالث: دراسة أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر

نقوم في هذا المبحث بقياس وتحليل أثر المخاطر المالية على ربحية عينة مكونة من 14 مصرفا تجاريا ناشطا في الجزائر خلال الفترة 2011-2020، وذلك باستخدام طريقتين، الأولى نفترض فيها سكون الربحية وذلك باستخدام نماذج بانل الساكن، والثانية نفترض فيها ديناميكية العوائد وذلك بالاعتماد على طريقة GMM لتلاؤمها مع خصائص بياناتنا وأهداف الدراسة.

المطلب الأول: تحليل أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية الناشطة بالجزائر بافتراض سكون الربحية.

بغرض قياس الأثر الثابت للمخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية الناشطة بالجزائر، نقدم جدول يلخص متغيرات الدراسة، ثم ستعرض الخصائص الإحصائية لهذه المتغيرات، وبعد التأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي في كل نموذج من نماذج دراستنا، ننتقل لتقدير نماذج بانل الثلاث والمفاضلة بينها، ولضمان صحة التقدير نقوم بإجراء جملة من الاختبارات التشخيصية، ليتم بعدها ضبط نماذج الدراسة.

نعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي لوصف متغيرات دراستنا، والمنهج القياسي لاختبار مدى ملاءمة بياناتنا للدراسة أولا، ثم لتقدير نماذج الدراسة واختبار صحتها وعدم تحيزها وصولا للنماذج القياسية النهائية، حيث قمنا بالتطبيق على بيانات بانل السنوية لعينة مكونة من 14 مصرفا تجاريا ناشطا بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020.

يلخص الجدول التالي المتغيرات المستخدمة في الدراسة التطبيقية وصيغة حساب كل منها.

الجدول رقم (3-2): جدول يلخص متغيرات الدراسة

المتغير	المؤشر المستخدم	صيغة حساب المؤشر	
المتغير الربحية التابع:	معدل العائد على متوسط الأصول ROAA	صافي الربح بعد الضريبة / متوسط إجمالي الأصول.	
	معدل العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE	صافي الربح بعد الضريبة / متوسط حقوق الملكية.	
	هامش الفائدة الصافي NIM	(دخل الفوائد (الأرباح) - مصاريف الفوائد (الأرباح)) / الموجودات المربحة.	
المتغيرات المستقلة	مخاطر الائتمان CR (التمويلات) نسبة مخصصات خسائر القروض (التمويلات) إلى إجمالي القروض (التمويلات)	مخصصات خسائر القروض (التمويلات) / إجمالي القروض (التمويلات)	
		(معدل العائد على متوسط الأصول + نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) / الانحراف المعياري ل ROAA	
	مخاطر السيولة	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول LIQ	الأصول السائلة / إجمالي الأصول
		نسبة القروض (التمويلات) إلى إجمالي الأصول LTA	القروض (التمويلات) / إجمالي الأصول
مخاطر رأس المال	نسبة القروض (التمويلات) إلى الودائع LTD	القروض (التمويلات) / الودائع	
	نسبة كفاية رأس المال CAR	إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي الأصول	
	مخاطر أسعار الفائدة	هامش الفائدة (الربح) الصافي NIM	(دخل الفوائد (الأرباح) - مصاريف الفوائد (الأرباح)) / الموجودات المربحة.
المتغيرات الضابطة	نسبة حساسية الفجوة GAP	الأصول الحساسة لسعر الفائدة (هامش الربح) / الخصوم الحساسة لسعر الفائدة (هامش الربح)	
		نسبة عدم الكفاءة Eff	مصاريف التشغيل / صافي الإيرادات
	نسبة التنوع	الدخل من غير الفوائد وهامش الربح / إجمالي الدخل التشغيلي	

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى الجانب النظري

1.1. الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

يتم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية في وصف متغيرات الدراسة كالمتوسط الحسابي، القيمة الأكبر، القيمة الأدنى، الانحراف المعياري.

جدول رقم (3-3): جدول الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
ROAA	140	1.835	1.045	-2.737	4.432
ROAE	140	12.012	5.883	-15.83	27.019
NIM	140	5.567	2.251	0.676	11.607
CR	140	1.252	1.611	-3.642	11.417
Zscores	140	28.999	14.71	6.223	76.5
LIQ	140	34.679	11.795	9.122	62.176
LTA	140	55.914	11.689	21.416	78.69
LTD	140	83.276	23.947	25.689	148.26
CAR	140	16.858	9.883	5.139	49.28
Gap	140	95.493	19.88	50.175	187.181
Dive	140	30.092	18.916	1.794	112.916
Eff	140	41.482	13.959	16.553	132.895

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.

انطلاقاً من الجدول رقم (3-3) نلخص الوصف الإحصائي لكل متغير من متغيرات دراستنا كما يلي:

✓ **معدل العائد على متوسط الأصول ROAA:** تُدر المتوسط العام لمعدل العائد على متوسط الأصول ROAA للمصارف محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020 ب 1.835%، مع انحراف معياري قارب 1.05، حيث بلغت أعلى قيمة له ب 4.432% وأدنى قيمة 2.73%، ويعكس

الفصل الثالث – قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

انخفاض قيمة الانحراف المعياري وتقارب القيمتين الدنيا والقصى اتساق هذا المؤشر واستقراره على مستوى المصارف عينة الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020.

✓ **معدل العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE:** يتراوح معدل العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE بين نسبيتي 27.019% كحد أقصى و-15.83% كحد أدنى، حيث بلغ المتوسط الحسابي 12.012% والانحراف المعياري بلغ 5.883، وهو الانحراف الأكبر مقارنة بالانحراف المعياري لمؤشرات الربحية الأخرى، مما يشير إلى أن مؤشر ROAE المحقق من طرف المصارف عينة الدراسة عرف قيمة متباينة خلال الفترة 2011-2020.

✓ **مؤشر NIM:** تظهر قيمته محصورة بين معدل 11.607% كحد أقصى ومعدل 0.676% كحد أدنى، وبمتوسط حسابي يقدر ب 5.5% وانحراف معياري مقداره 2.25. ويؤكد الفرق الواسع بين القيمتين الكبرى والصغرى على وجود تباين في صافي الفوائد (الأرباح المحققة من قبل المصارف عينة الدراسة خلال الفترة 2011-2020).

✓ **نسبة مخصصات خسائر القروض (التمويلات) إلى إجمالي القروض (التمويلات) CR:** تعكس نسبة مخصصات خسائر القروض (التمويلات) إلى إجمالي القروض مستوى مخاطر الائتمان المهددة للمصرف، وقد حققت المصارف محل الدراسة متوسطا عاما قدر ب 1.252% وهو مقبول، وانحراف معياري قارب 1.7. حيث قدرت أعلى قيمة له ب 11.4% وهي قيمة جد مرتفعة تشير لتخصيص المصرف لنسبة 11.5% من إجمالي قروضه (تمويلاته) كمخصصات لتغطية خسائر الائتمان المحتملة الحدوث، وبلغت أدنى قيمة 3.642% -وتعكس هذه النسبة انخفاض مستوى مخاطر الائتمان عما كان متوقعا، فيقبل المصرف في هذه الحالة على الإفراج عن جزء من احتياطات خسائر القروض (التمويلات).

✓ **مؤشر Z-score:** قدرت قيمة المتوسط العام لمؤشر الفشل المالي Z-score 29، مع انحراف معياري قارب 14.71، حيث بلغت أعلى قيمة لهذا المؤشر 76.5 وأدنى قيمة ب 6.223. رغم ارتفاع الانحراف المعياري والتباعد الكبير بين القيمتين القصى والدنيا إلا أن قيم مؤشر Z-score لم تنخفض إلى أقل من 3 مما يعني أن جميع مصارف محل الدراسة مستقرة مالياً وغير مهددة بالفشل المالي طوال الفترة 2011-2020.

✓ **نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول LIQ:** تنحصر نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول LIQ بين نسبيتي 62.2% كأقصى حد و9.12% كأدنى حد، وبمتوسط حسابي يقدر ب 34.7%

وانحراف معياري قدره 11.8. ويؤكد الفرق الواسع بين القيمتين الكبرى والصغرى على وجود تباين في نسبة السيولة المحتفظ بها لدى كل مصرف من المصارف المدروسة خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020، حيث أن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى تفادي المصرف لمخاطر السيولة وتخوفه من السحوبات المفاجئة، في حين يعكس المستوى المنخفض لهذا المؤشر ارتفاع خطر السيولة وميل المصرف نحو توظيف الأموال وتحقيق الأرباح.

✓ **نسبة القروض (التمويلات) إلى الودائع LTD:** إن ارتفاع نسبة القروض (التمويلات) إلى الودائع يشير إلى أن المصرف أكثر عرضة لمخاطر السيولة، ويتضح أن مقدار هذا المؤشر في عينة دراستنا انحصر بين 148.26% كأقصى قيمة و 25.6% كأصغر قيمة، بمتوسط عام بلغ 83.27%، وانحراف معياري بلغ مقداره 24. وتعكس القيمة المرتفعة للانحراف المعياري التذبذب الشديد لمتوسطات قيم مؤشر LTD لدى المصارف محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020.

✓ **نسبة القروض (التمويلات) إلى إجمالي الأصول LTA:** تعكس نسبة القروض إلى إجمالي الأصول مستوى مخاطر السيولة، ويتضح أنها شهدت تباعدا كبيرا بين حديها، إذ بلغت أصغر نسبة لها 21.4% بينما تجاوزت أكبر نسبة لها 78.69%، في حين قدر المتوسط الحسابي بـ 55.914% والانحراف المعياري بـ 11.7. فيما يخص نسبة المتوسط الحسابي هي نسبة مقبولة مادامت لم تتجاوز النسبة المعيارية المقدرة بـ 60%.

✓ **نسبة كفاية رأس المال:** تنحصر نسبة كفاية رأس المال للمصارف محل الدراسة CAR بين 49.28% كأقصى حد و 5.1% كأقل حد، وقدر المتوسط الحسابي لعينة الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020 بـ 16.858% والانحراف المعياري بـ 9.8. ويشير ارتفاع مقدار الانحراف المعياري والفرق الكبير بين القيمة الكبرى والقيمة الدنيا إلى وجود تباين في مدى كفاية رأس مال المصارف المدروسة لتغطية التزاماتها المختلفة.

✓ **نسبة حساسية الفجوة لمخاطر أسعار الفائدة (هامش الربح) GAP:** قدرت أدنى نسبة لحساسية الفجوة لمخاطر أسعار الفائدة (الهامش) بـ 50.175%، والقيمة القصوى بـ 187.18%، في حين قدر المتوسط الحسابي بـ 95.493% والانحراف المعياري بـ 20%. حيث أن القيمة المرتفعة للانحراف المعياري والفرق الكبير بين القيمتين الكبرى والصغرى يشيران لارتفاع مخاطر أسعار الفائدة (هامش الربح) لدى المصارف محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2011-2020.

✓ **التنوع Dive**: عرفت نسبة التنوع تباعدا كبيرا بين حديها، إذ بلغت أصغر نسبة لها 1.794% بينما تجاوزت أكبر نسبة لها 112%، في حين قدر المتوسط الحسابي ب 30.092% والانحراف المعياري ب 19. وتؤكد القيمة المرتفعة للانحراف المعياري والفرق الكبير بين القيمتين الكبرى والصغرى وجود تباين كبير بين المصارف في معدل التوزيع، ويُعزى ذلك لوجود تباين كبير في مدى تنوع المصارف لأصولها ومصادر دخلها خلال الفترة 2011-2020

✓ **نسبة عدم الكفاءة التشغيلية Eff**: إن ارتفاع نسبة عدم الكفاءة التشغيلية يشير إلى عدم كفاءة المصرف وارتفاع التكاليف التشغيلية، ويتضح أن هذا المؤشر في عينة دراستنا ينحصر بين قيمتي 132.89% كأقصى قيمة و 16.5% كأصغر قيمة، بمتوسط عام بلغ 41.482%، وانحراف معياري بلغ مقداره 14. وتعكس القيمة المرتفعة للانحراف المعياري التذبذب الشديد لمتوسطات قيم مؤشر EFF لدى المصارف محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020.

2.1. اختبارات مدى ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي

تُستخدم الاختبارات الآتية للكشف عن مدى ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي وعدم وجود مشاكل إحصائية تتسبب في الانحدار الزائف:

1.2.1. التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة

يُشترط أن تتبع بيانات الدراسة التوزيع الطبيعي لضمان صحة التقدير الخطي المتعدد. ووفقا لنظرية النهاية المركزية فإنه يمكن افتراض التوزيع الطبيعي لمتوسطات العينة بغض النظر عن توزيع المجتمع الأصلي، وذلك راجع إلى كون عينة دراستنا تشمل 14 مصرفا تجاريا لفترة 10 سنوات، بمعنى أن عدد مشاهدات الدراسة 140 مشاهدة وهو عدد كبير يسمح بافتراض التوزيع الطبيعي حسب هذه النظرية.

2.2.1. التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة

من أهم شروط صلاحية النموذج خلوه من التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة بغرض تجنب أي انحدار زائف، ونستخدم في الكشف عن التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة للدراسة مصفوفة الارتباط (correlation matrix)، والممثلة في الجدول رقم (3-4).

جدول رقم (3-4): مصفوفة الارتباط (correlation matrix)

Variable	CR	Z_SCO	LIQ	LTA	LTD	CAR	NIM	GAP	DIVE	EFF
CR	1	-0.046	-0.055	0.148	0.0836	-0.013	0.183	-0.079	-0.047	-0.267
Z_SCO	-0.046	1	-0.198	0.117	0.378	0.600	0.215	0.515	-0.112	-0.069
LIQ	-0.055	-0.198	1	-0.844	-0.747	-0.249	-0.260	-0.349	0.295	-0.007
LTA	0.148	0.117	-0.844	1	0.634	0.030	0.214	0.210	-0.451	-0.017
LTD	0.083	0.378	-0.747	0.634	1	0.704	0.553	0.460	-0.122	-0.016
CAR	-0.013	0.600	-0.249	0.0308	0.704	1	0.514	0.580	0.175	-0.068
NIM	0.183	0.215	-0.260	0.214	0.553	0.514	1	-0.099	-0.296	-0.150
GAP	-0.079	0.515	-0.349	0.210	0.460	0.580	-0.099	1	0.033	-0.115
DIVE	-0.047	-0.112	0.295	-0.451	-0.122	0.175	-0.296	0.033	1	0.306
EFF	-0.267	-0.069	-0.007	-0.017	-0.016	-0.068	-0.150	-0.115	0.306	1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.

يمثل الجدول رقم (3-4) مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة للدراسة، والتي تشير إلى أن معاملات الارتباط الخطي بين كل متغير وباقي المتغيرات التفسيرية الأخرى المستخدمة في دراستنا كان أقل من 80%. باستثناء متغيرات السيولة LIQ، LTD، LTA التي تظهر معاملات الارتباط الخطي فيما بينهم مرتفعة، وهو الأمر الذي يشير إلى وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المؤشرات الثلاث للسيولة، وبناء على ذلك نقرر عدم استخدام مؤشرات مخاطر السيولة LIQ، LTD، LTA معاً في نفس النموذج. لكن ذلك لا يعني استخدام مؤشر واحد وإهمال المؤشرين المتبقيين، بل سنستخدم في تقدير كل نموذج من نماذج دراستنا ROAA، ROAE، NIM أحد هذه المؤشرات، وبذلك نكون قد حققنا هدفين، يتمثل الهدف الأول في ضمان خلو كل نموذج من نماذج الدراسة من مشكلة الارتباط الخطي، أما الثاني فيتمثل في تحديد أثر مخاطر السيولة معبراً عنها بكل من LIQ، LTD، LTA على ربحية المصارف التجارية.

3.1. تقدير نماذج الدراسة

1.3.1. التقدير باستخدام نماذج بانل الساكنة (افتراض سكون الربحية)

بغرض تحقيق الهدف من الدراسة نقوم بتقدير كل من نموذج معدل العائد على متوسط الأصول ROAA، نموذج معدل العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE ونموذج صافي هامش الفائدة NIM باستخدام نماذج بانل الساكنة (PRM, FEM, REM)، ثم نقوم بإجراء اختبارات المفاضلة السابقة الذكر لاختبار النموذج الأنسب لكل متغير تابع.

أ- نموذج معدل العائد على متوسط الأصول ROAA

يعرض هذا الجزء نتائج تقدير أثر كل من مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر التشغيل والتنويع على العائد على متوسط الأصول ROAA باستخدام نماذج بانل الساكنة (نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج الأثر الثابت (FEM) ونموذج الأثر العشوائي (REM))، حيث تمت عملية تقدير النماذج بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EViews)، ويلخص الجدول رقم (3-5) هذه النتائج كما يلي:

الجدول رقم (3-5): نتائج تقدير نموذج معدل العائد على متوسط الأصول ROAA

المتغير التابع: ROAA						
نموذج الأثر العشوائي		نموذج الأثر الثابت		نموذج الانحدار التجميعي		متغيرات الدراسة
REM		FEM		PRM		
Prob	Coef	Prob	Coef	Prob	Coef	
0.0004	1.2013	0.0022	1.6184	0.0001	1.1189	C
0.0000	0.2173	0.0000	-0.2326	0.0000	-0.2042	CR
0.3266	0.0046	0.1477	0.0082	0.5577	0.0026	LIQ
0.0014	0.0246	0.0295	0.0247	0.0007	0.0222	CAR
0.0000	0.2520	0.0001	0.2107	0.0000	0.2623	NIM
0.0000	-0.0424	0.0000	-0.0517	0.0000	-0.0375	Eff
0.0000	0.0231	0.0000	0.0262	0.0000	0.0205	Dive
140		140		140		عدد المشاهدات
GLS		OLS		OLS		طريقة التقدير
0.70		0.80		0.74		R-Squared
0.69		0.77		0.78		Adj R-Squared
51.6699		25.84532		61.55771		F-Statistic
0.000000		0.000000		0.000000		Prob(F-Statistic)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views (الملحق رقم 02).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-5) أن المتغيرات التفسيرية للدراسة تفسر 80% من التغير الحاصل في نسبة العائد على متوسط الأصول ROAA في نموذج التأثيرات الثابتة، أما النسبة المتبقية 20% فتعود لمتغيرات لم يتضمنها النموذج. وتعتبر هذه النسبة هي الأحسن مقارنة بنموذجي الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية اللذان قدر فيهما معامل التحديد ب 74% و 70% على التوالي. كما قدرت قيمة الاحتمالية

الفصل الثالث – قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

المراقبة لاختبار F ب 0.000000 في جميع النماذج، وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد 5% مما يشير إلى معنوية كل النماذج الثلاثة (PRM, FEM, REM). أما فيما يخص معنوية المتغيرات المستقلة، فإن جميع المتغيرات التفسيرية المستخدمة تؤثر تأثيراً معنوياً على معدل العائد على متوسط الأصول ROAA، وذلك لأن قيم الاحتمالية المرافقة لإحصائية ستودنت كانت جميعها أقل من مستوى المعنوية 5% ($Tprob < 0,05$)، باستثناء متغير مخاطر السيولة الذي يظهر تأثيره غير معنوي على المتغير التابع في مختلف نماذج بانل الساكن.

ب- نموذج معدل العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE

يعرض هذا الجزء نتائج تقدير أثر كل من مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر التشغيل والتنوع على العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE مع افتراض سكون هذا الأخير، ويظهر الجدول رقم (3-6) نتائج تقدير نماذج بانل الساكنة (نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج الأثر الثابت (FEM) ونموذج الأثر العشوائي (REM)) للربحية معبرا عنها بمعدل العائد على متوسط حقوق الملكية، حيث تم الاعتماد في ذلك على البرنامج الإحصائي (EViews).

الجدول رقم (3-6): نتائج تقدير نموذج معدل العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE

المتغير التابع: ROAE						
نموذج الأثر العشوائي		نموذج الأثر الثابت		نموذج الانحدار التجميعي		متغيرات الدراسة
REM		FEM		PRM		
Prob	Coefficient	Prob	Coefficient	Prob	Coefficient	
0.0000	25.479	0.0000	29.977	0.0000	19.229	الثابت C
0.0000	-1.4561	0.0000	-1.5157	0.0000	-1.3652	CR
0.0176	-0.0790	0.0036	-0.1034	0.4765	-1.3652	LTA
0.0000	-0.3519	0.0000	-0.3320	0.0000	-0.4333	CAR
0.0000	1.1841	0.0075	0.8700	0.0000	1.5958	NIM
0.0000	-0.2984	0.0000	-0.3386	0.0000	-0.2315	Eff
0.0000	0.1541	0.0000	0.1543	0.0000	0.1351	Dive
140		140		140		عدد المشاهدات
GLS		OLS		OLS		طريقة التقدير
0.56		0.75		0.54		R-Squared
0.54		0.72		0.52		Adj R-Squared
28.42733		19.40858		26.04957		F-Statistic
0.000000		0.000000		0.000000		Prob(F-Statistic)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views (الملحق رقم 03).

انطلاقاً من الجدول رقم (3-6) نلاحظ أن المتغيرات التفسيرية المستخدمة في الدراسة تفسر 54%، 75%، 56% من التغير الحاصل في نسبة العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE وفقاً لنموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية على التوالي. كما نلاحظ أن قيمة الاحتمالية المرافقة لاختبار F قدرت ب 0.000000 في جميع نماذج بانل الساكن، وهي أدنى من مستوى المعنوية 5%

الفصل الثالث – قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

مما يدل على معنوية النماذج الثلاثة (PRM, FEM, REM). وفيما يتعلق بمعنوية المتغيرات المستقلة، فإن جميع المتغيرات التفسيرية المستخدمة تؤثر تأثيراً معنوياً على معدل العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE في النماذج الثلاثة، لأن قيم الاحتمالية المرافقة لإحصائية ستودنت كانت جميعها أقل من مستوى المعنوية 5% ($T_{prob} < 0,05$)، باستثناء متغير مخاطر السيولة الذي يظهر تأثيره غير معنوي على المتغير التابع في نموذج الانحدار التجميعي.

ج- نموذج صافي هامش الفائدة NIM

يعرض هذا الجزء نتائج تقدير نموذج صافي هامش الفائدة NIM في حالة افتراض سكون هذا المتغير، وذلك باستخدام نماذج بانل الساكنة والمتمثلة في نموذج الانحدار التجميعي (PRM)، نموذج الأثر الثابت (FEM) ونموذج الأثر العشوائي (REM)، حيث يلخص الجدول رقم (3-7) نتائج تقديرات هذه النماذج والمستخرجة من برنامج (EViews).

الجدول رقم (3-7): نتائج تقدير نموذج صافي هامش الفائدة NIM

المتغير التابع: NIM						
نموذج الأثر العشوائي		نموذج الأثر الثابت		نموذج الانحدار التجميعي		متغيرات الدراسة
REM		FEM		PRM		
Prob	Coefficient	Prob	Coefficient	Prob	Coefficient	
0.0000	9.3081	0.0000	9.2964	0.0000	9.5127	C
0.9468	-0.0010	0.1729	0.0302	0.1295	-0.0148	z-score
0.0014	0.0171	0.0140	0.0135	0.0005	0.0243	LTD
0.0000	0.1198	0.0252	0.0665	0.0000	0.1928	CAR
0.0000	-0.0456	0.0000	-0.0404	0.0000	-0.0741	GAP
0.0000	-0.0344	0.0000	-0.0389	0.2838	-0.0086	Eff
0.0000	-0.0476	0.0000	-0.0478	0.0000	-0.0467	Dive
140		140		140		عدد المشاهدات
GLS		OLS		OLS		طريقة التقدير
0.70		0.91		0.73		R-Squared
0.69		0.90		0.78		Adj R-Squared
52.48747		64.73330		60.63697		F-Statistic
0.000000		0.000000		0.000000		Prob(F-Statistic)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views (الملحق رقم 04).

انطلاقاً من الجدول رقم (3-7) يتضح أن المتغيرات المستقلة التي تضمنها النموذج تساهم في شرح التغير الحاصل في صافي هامش الفائدة NIM بنسبة 73%، 91%، 70% وفقاً لنموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية على الترتيب. كما نلاحظ أن قيمة الاحتمالية المرافقة لاختبار F قدرت ب 0.000000 في جميع نماذج بانل الساكن، وهي أدنى من مستوى المعنوية 5% مما يدل على

الفصل الثالث – قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

معنوية النماذج الثلاثة (PRM, FEM, REM). وفيما يتعلق بمعنوية مؤشرات المخاطر المالية، يظهر أن جميع أنواع المخاطر المالية تؤثر تأثيراً معنوياً على صافي هامش الفائدة NIM في النماذج الثلاثة، لأن قيم الاحتمالية المرافقة لإحصائية ستودنت كانت جميعها أقل من مستوى المعنوية 5% ($T_{prob} < 0,05$)، باستثناء متغير مخاطر الائتمان المعبر عنها ب Z-score يظهر أنه لا يؤثر بشكل معنوي على صافي هامش الفائدة NIM في النماذج الثلاثة (PRM, FEM, REM).

2.3.1. اختيار نموذج بانل الساكن الأنسب

أ- اختبار الكشف عن وجود أثر فردي في النموذج

نستخدم اختبار فيشر المقيد لمعرفة وجود تأثيرات فردية في بيانات المصارف عينة الدراسة من عدمه، وذلك انطلاقاً من اختبار الفرضية الصفرية التي تفترض وجود تقاطع خاص بكل مصرف في الانحدار، ففي حالة قبول الفرضية الصفرية فإننا نستنتج عدم وجود تأثير فردي، بمعنى أن النموذج متجانس تماماً وأن نموذج الانحدار التجميعي هو الأنسب، بينما عند رفضها يكون أحد النموذجين المتبقين هو الأنسب، أي إما نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية. ويبين الجدول رقم (3-8) نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (3-8): نتائج اختبار فيشر المقيد للكشف عن الأثر الفردي

عدم وجود تأثيرات فردية (نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الأنسب).		الفرضية الصفرية	
وجود أثر فردي (ثابت أو عشوائي).		الفرضية البديلة	
		Chi-square	
النموذج	القيمة المحسوبة	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
نموذج ROAA	41.827	13	0.0001
نموذج ROAE	87.819	13	0.0000
نموذج NIM	154.341	13	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views (الملاحق 05، 06 و 07)

من الجدول يتضح أن احتمال اختبار فيشر للمعنوية الكلية للنموذج قدر ب 0.000 لكل نماذج الدراسة (ROAA، ROAE و NIM) وهل أقل من مستوى المعنوية 5%، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تفيد بوجود تأثيرات فردية لمصارف الدراسة، بمعنى أن بيانات المصارف عينة الدراسة غير

الفصل الثالث – قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

متجانسة مما يدل على أن نموذج الانحدار التجميعي غير مناسب، وأن نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية هو الأنسب.

ب- اختبار هوسمان (Hausman) لتحديد نوعية الأثر الفردي

بعدما أثبت اختبار فيشر المقيد وجود تأثيرات فردية لمصارف عينة الدراسة، نستخدم اختبار هوسمان لتحديد نوع هذه التأثيرات ثابتة أم عشوائية، مما يمكننا من المفاضلة بين نموذج الأثر العشوائي REM ونموذج الأثر الثابت FEM. ويلخص الجدول رقم (3-9) فرضيات ونتائج هذا الاختبار لنماذج دراستنا:

جدول رقم (3-9): نتائج اختبار (Hausman) لتحديد نوع الأثر الفردي

الفرضية الصفرية		نموذج الأثر العشوائي هو النموذج الأنسب.		
الفرضية البديلة		نموذج الأثر الثابت هو النموذج الأنسب.		
النموذج	القيمة المحسوبة	درجة الحرية	Chi2-Test	
			القيمة الاحتمالية	القرار
نموذج ROAA	14.199	7	0.0275	نموذج (FEM) هو الأنسب
نموذج ROAE	15.167	6	0.0190	نموذج (FEM) هو الأنسب
نموذج NIM	20.500	6	0.0023	نموذج (FEM) هو الأنسب

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views (الملاحق 05، 06 و07).

يبين اختبار Hausman أن قيمة الاحتمال Prob للنماذج الثلاثة (ROAA، ROAE، NIM) أقل من مستوى المعنوية 5%، لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تفيد بأن نموذج التأثير الثابت (FEM) هو النموذج الأفضل.

4.1. تقييم جودة التقدير في النموذج الأنسب

لقد بينت نتائج اختبار هوسمان (Hausman) أن نموذج الأثر الثابت (FEM) هو الأنسب لتقدير النموذج الساكن لكل من ROAA، ROAE، NIM، وقد لخصنا في الجدول رقم (3-10) نتائج التقدير الأنسب لبيانات دراستنا.

الفصل الثالث – قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

الجدول رقم (3-10): ملخص تقدير نماذج بانل الأنسب وفق اختبارات المفاضلة

نموذج NIM		نموذج ROAE		نموذج ROAA		متغيرات الدراسة
Prob	Coefficient	Prob	Coefficient	Prob	Coefficient	
0.0000	9.29646	0.0000	29.9775	0.0022	1.6184	الثابت C
		0.0000	-1.51576	0.0000	-0.2326	CR
0.1729	0.03022					Z-score
				0.1477	0.0082	LIQ
		0.0036	-0.10346			LTA
0.0140	0.01358					LTD
0.0252	0.06653	0.0000	-0.33200	0.0295	0.0247	CAR
		0.0075	0.87009	0.0001	0.2107	NIM
0.0000	-0.04040					GAP
0.0000	-0.03897	0.0000	-0.33864	0.0000	-0.0517	Eff
0.0000	-0.04787	0.0000	0.15435	0.0000	0.0262	Dive
140		140		140		عدد المشاهدات
OLS		OLS		OLS		طريقة التقدير
0.91		0.75		0.80		R-Squared
0.90		0.72		0.77		Adj R-Squared
64.73330		19.40858		25.84532		F- Statistic
0.000000		0.000000		0.000000		Prob(F- Statistic)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views.

الفصل الثالث – قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

بعدما كشف اختبار فيشر المقيد واختبار هوسمان أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب لنماذج دراستنا، نقوم في الخطوة الموالية بتقييم جودة هذه النماذج باستخدام جملة من الاختبارات الإحصائية تسمى بالاختبارات التشخيصية، لأنه من غير الممكن تبني تلك النماذج والجزم بصحتها وصلاحيتها للتنبؤ والتقدير إلا بعد التأكد من خلوها من المشاكل القياسية كالارتباط الذاتي، عدم تجانس التباين والارتباط المقطعي.

أ- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation)

بغرض الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation أو Serial correlation) لبواقي النموذج نستخدم اختبار Wooldridge. يلخص الجدول رقم (3-11) نتائج هذا الاختبار، والتي تم استخراجها بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (STATA).

جدول رقم (3-11): اختبار Wooldridge للارتباط الذاتي

لا يوجد ارتباط ذاتي من الرتبة الأولى بين البواقي			الفرضية الصفرية
يوجد ارتباط ذاتي من الرتبة الأولى بين البواقي			الفرضية البديلة
القرار	القيمة الاحتمالية Prob(F- Stat)	القيمة المحسوبة (F-Stat)	النموذج
لا يوجد ارتباط ذاتي	0.2170	1.684	بواقي نموذج ROAA
وجود ارتباط ذاتي	0.0019	14.995	بواقي نموذج ROAE
وجود ارتباط ذاتي	0.0093	9.296	بواقي نموذج NIM

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA (الملاحق 08، 09 و 10).

بالنسبة لنموذج ROAA تظهر القيمة الاحتمالية لإحصائية F (Prob=0.2170) أكبر من مستوى المعنوية 5%، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية للاختبار والجزم بأن نموذج ROAA لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي. بينما يتضح أن القيمة الاحتمالية لإحصائية F أصغر من مستوى المعنوية 5% في نمودي ROAE و NIM مما يؤدي لرفض الفرضية الصفرية للاختبار وولدريدج وقبول الفرضية البديلة، بمعنى أن كل من نموذج ROAA ونموذج NIM توجد بهما مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

2.5.3 اختبار عدم تجانس التباين Heteroskedasticity

بغرض الكشف عن مشكلة عدم تجانس تباين البواقي نستخدم اختبار Modified Wald للكشف عن عدم تجانس التباين في نموذج الانحدار الثابت. ويلخص الجدول رقم (3-12) نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (3-12): نتائج اختبار Modified Wald للكشف عن مشكلة عدم تجانس التباين.

عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين بين البواقي			الفرضية الصفرية
وجود مشكلة عدم تجانس التباين بين البواقي			الفرضية البديلة
القرار	القيمة الاحتمالية	القيمة المحسوبة	النموذج
وجود مشكلة عدم تجانس التباين بين البواقي	0.0000	67.154	بواقي نموذج ROAA
وجود مشكلة عدم تجانس التباين بين البواقي	0.0000	116.13	بواقي نموذج ROAE
وجود مشكلة عدم تجانس التباين بين البواقي	0.0000	204.38	بواقي نموذج NIM

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA (الملاحق 08، 09 و10)،

وفقاً لنتائج اختبار Modified Wald الموضحة بالجدول رقم (3-12)، فإن قيمة الاحتمالية في كل من نموذج ROAA، نموذج ROAE ونموذج NIM بلغت 0.0000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، وعليه فإننا نرفض فرضية العدم عند مستوى دلالة 5%، ونقبل الفرضية البديلة التي تفيد بوجود مشكلة عدم تجانس التباين في نموذج التأثيرات الثابتة لكل من ROAA، ROAE وNIM.

ج- الارتباط المقطعي (Cross-Section Dependence)

سنقوم بالكشف عن مشكلة الارتباط المقطعي باستخدام اختبار (Pesaran's test)، ويتضمن الجدول رقم (3-13) نتائج هذا الاختبار.

جدول (3-13): نتائج اختبار Pesaran-CD للارتباط المقطعي

الفرضية الصفرية		لا يوجد ارتباط مقطعي بين البواقي	
الفرضية البديلة		يوجد ارتباط مقطعي بين البواقي	
النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة الاحتمالية	القرار
بواقي نموذج ROAA	0.873	0.3826	لا يوجد ارتباط مقطعي
بواقي نموذج ROAE	1.393	0.1637	لا يوجد ارتباط مقطعي
بواقي نموذج NIM	0.667	0.5048	لا يوجد ارتباط مقطعي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA (الملاحق 08، 09 و 10)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-13) أن قيمة احتمالية اختبار Pesaran's أكبر من مستوى المعنوية 5٪، لذلك يمكننا قبول فرضية العدم عند مستوى المعنوية 5٪، وبالتالي نجزم بعدم وجود مشكلة الارتباط المقطعي بين البواقي. يلخص الجدول الموالي نتائج الاختبارات التشخيصية المستخدمة في الدراسة.

جدول رقم (3-14): ملخص نتائج اختبارات جودة التقدير باستخدام نموذج (FEM)

الاختبار المستخدم	القرار	
Wooldridge test	لا يوجد ارتباط ذاتي	نموذج ROAA
	وجود ارتباط ذاتي	نموذج ROAE
	وجود ارتباط ذاتي	نموذج NIM
Modified Wald test	عدم تجانس تباين البواقي	نموذج ROAA
	عدم تجانس تباين البواقي	نموذج ROAE
	عدم تجانس تباين البواقي	نموذج NIM
Pesaran's test	لا يوجد ارتباط مقطعي	نموذج ROAA
	لا يوجد ارتباط مقطعي	نموذج ROAE
	لا يوجد ارتباط مقطعي	نموذج NIM

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على ما سبق.

انطلاقاً من الجدول رقم (3-14) يظهر أن نموذج ROAA به مشكلة عدم تجانس التباين بين البواقي، ولا يعاني من مشكلتي الارتباط الذاتي والارتباط المقطعي. بينما نجد نموذج ROAE ونموذج NIM يعانيان من مشكلتي الارتباط الذاتي وعدم تجانس تباين البواقي، وخاليان من مشكلة الارتباط المقطعي.

5.1. ضبط نموذج بائل الساكن باستخدام تقنية تصحيح الأخطاء PCSE

إن وجود مشاكل قياسية بنموذج التأثيرات الثابتة لكل من ROAA، ROAE و NIM من شأنه أن يؤثر على جودة التقدير، الأمر الذي يستدعي ضرورة تصحيح وضبط هذه النماذج، وتُستعمل في ذلك طريقة تصحيح الأخطاء القياسية (PCSE) التي اقترحها (Beck and Katz, 1995)، وذلك لقدرتها على تصحيح جميع الأخطاء والمشكلات التي تم الكشف عنها سابقاً، حيث توفر طريقة PCSE نتائج أكثر دقة وملائمة وخالية من التحيز.

الجدول رقم (3-15): نتائج تقدير نماذج بانل الساكن باستخدام طريقة PCSE

نموذج NIM		نموذج ROAE		نموذج ROAA		متغيرات الدراسة
Prob	Coefficient	Prob	Coefficient	Prob	Coefficient	
0.0000	9.29674	0.0000	30.0718	0.0031	1.61841	الثابت C
		0.0000	-1.66766	0.0000	-0.23261	CR
0.1781	0.03023					Z-score
				0.1806	0.00824	LIQ
		0.0165	-0.07967			LTA
0.0219	0.01358					LTD
0.0273	0.06653	0.0000	-0.33018	0.0444	0.02471	CAR
		0.0105	0.69054	0.0003	0.21071	NIM
0.0000	-0.04040					GAP
0.0000	-0.03897	0.0000	-0.35363	0.0000	-0.05174	Eff
0.0000	-0.04787	0.0000	0.16583	0.0000	0.02628	Dive
140		140		140		عدد المشاهدات
EGLS		EGLS		EGLS		طريقة التقدير
0.91		0.81		0.80		R-Squared
0.90		0.78		0.77		Adj R-Squared
64.73801		28.42733		47.83798		F-Statistic
0.000000		0.000000		0.000000		Prob(F-Stat)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views (الملاحق 11، 12، 13).

الفصل الثالث – قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

انطلاقاً من نتائج التقدير لنماذج الدراسة بواسطة PCSE الموضحة في الجدول رقم (3-15)، نستنتج

أن:

❖ نموذج معدل العائد على متوسط الأصول ROAA

انطلاقاً من نتائج التقدير لنموذج معدل العائد على متوسط الأصول ROAA بواسطة PCSE والموضحة في الجدول رقم (3-14)، تكون العلاقة القياسية لهذا النموذج بافتراض سكون المتغير التابع كما يلي:

$$ROAA = 1.618413 + -0.232617 CR_{it} + 0.008249 LIQ_{it} + 0.024710 CAR_{it} + 0.210713 NIM_{it} + -0.051742 Eff_{it} + 0.026284 Dive_{it} + e_{it}$$

حيث: i : تمثل المصرف و t : يمثل الزمن

عموما تشير النتائج إلى أن نموذج الانحدار الخاص بمعدل العائد على متوسط الأصول ROAA ذو دلالة إحصائية معنوية وقوة تفسيرية عالية وصلاحية للتنبؤ. حيث فُدرت قيمة الاحتمالية المرافقة لاختبار F ب 0.00000 وهي أقل من مستوى المعنوية 5% مما يدل على معنوية النموذج، كذلك يتضح أن للمتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة قدرة تفسيرية عالية للمتغيرات الحاصلة في معدل العائد على متوسط الأصول إذ أنها تفسر 80% من التغير الحاصل في نسبة العائد على متوسط الأصول ROAA للمصارف محل الدراسة، أما النسبة المتبقية والمقدرة ب 20% فترجع لمتغيرات أخرى لم يحتويها النموذج. أيضا يتضح أن كل قيم الاحتمالات لإحصائية t أدنى من مستوى المعنوية 5% بمعنى أن جميع المتغيرات المستقلة ذات تأثير معنوي وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يؤكد أن المتغيرات المفسرة للنموذج مهمة ومحددة بشكل صحيح.

بلغت قيمة معامل الانحدار لكل من نسبة مخصصات خسائر القروض (التمويلات) إلى إجمالي القروض (التمويلات) CR ونسبة عدم الكفاءة 0.023- و 0.05- على التوالي، مما يشير إلى التأثير العكسي على معدل العائد على متوسط الأصول ROAA، فكلما ازدادت النسبة مخصصات خسائر القروض (التمويلات) إلى إجمالي القروض (التمويلات) بوحدة واحدة ينخفض معدل العائد على الأصول ROAA بمقدار 0.023 وحدة، بينما ينخفض هذا الأخير بمقدار 0.05 وحدة عند زيادة نسبة عدم الكفاءة التشغيلية بوحدة واحدة.

الفصل الثالث – قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

قدرت قيمة معامل الانحدار لكل من نسبة كفاية رأس المال CAR، صافي هامش الفائدة (الربح) NIM ومعدل التنوع Dive ب 0.024، 0.21 و 0.026 على التوالي، مما يشير إلى التأثير الطردي لهذه المؤشرات على معدل العائد على متوسط الأصول ROAA. حيث أنّ زيادة وحدة واحدة من زيادة وحدة واحدة من كفاية رأس المال تؤدي لزيادة معدل ROAA ب 0.024 وحدة، بينما يرتفع معدل ROAA بمقدار 0.21 وحدة مع زيادة صافي هامش الفائدة بوحدة واحدة، وبمقدار 0.026 مع زيادة معدل التنوع بوحدة واحدة.

أما فيما يتعلق بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول LIQ فيتبين أن الاحتمالية الإحصائية المرافقة لها أكبر من مستوى الدلالة 5%، مما يشير إلى أن تأثير متغير السيولة على معدل العائد على متوسط الأصول ROAA غير معنوي عند مستوى دلالة 5%.

❖ نموذج العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE

بالنظر لنتائج تقدير نموذج معدل العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE بواسطة PCSE الموضحة في الجدول رقم (3-14)، تكون العلاقة القياسية لهذا النموذج بافتراض سكون المتغير التابع كما يلي:

$$ROAE = 30.07188 + -1.667668 CR_{it} + -0.079674 LTA_{it} + -0.330184 CAR_{it} + 0.690545 NIM_{it} + -0.353633 Eff_{it} + 0.165839 Dive_{it} + e_{it}$$

حيث: i : تمثل المصرف و t : يمثل الزمن

تشير النتائج إلى أن نموذج معدل العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE ذو دلالة إحصائية وقوة تفسيرية عالية وصلاحية للتنبؤ. حيث قُدرت قيمة الاحتمالية المرافقة لاختبار F ب 0.00000 وهي أقل من مستوى المعنوية 5% مما يدل على معنوية النموذج، كذلك يتضح أن المتغيرات المستقلة لها قدرة تفسيرية عالية لتغيرات معدل العائد على متوسط حقوق الملكية كونها تفسر نسبة 81% من تغيرات نسبة العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE للمصارف عينة الدراسة، في حين تعود النسبة المتبقية والبالغة 19% لمتغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج. كما نلاحظ أن كل قيم الاحتمالات المرافقة لإحصائية t أصغر من مستوى المعنوية 5%، بمعنى أن جميع المؤشرات المعبرة عن المتغيرات المستقلة للدراسة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% وذات تأثير معنوي على معدل العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE، وهو ما يؤكد أن المتغيرات المفسرة للنموذج مهمة ومحددة بشكل صحيح.

الفصل الثالث – قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

قدرت قيمة معامل الانحدار لكل من نسبة مخصصات خسائر القروض (التمويلات) إلى إجمالي القروض (التمويلات) CR، نسبة القروض (التمويلات) إلى إجمالي الأصول LTA، نسبة كفاية رأس المال CAR ونسبة عدم الكفاءة Eff بـ 1.667 و-0.079، -0.33 و-0.353 على التوالي، مما يعكس التأثير العكسي لهذه المتغيرات على معدل العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE. كلما ازدادت نسبة مخصصات خسائر القروض (التمويلات) إلى إجمالي القروض (التمويلات) بوحدة واحدة ينخفض معدل ROAE بـ 1.667 وحدة، وكلما ارتفعت نسبة القروض (التمويلات) إلى إجمالي الأصول LTA بوحدة واحدة ينخفض معدل ROAE بـ 0.079، وعندما تزيد نسبة كفاية رأس المال بوحدة واحدة يؤدي ذلك إلى انخفاض مؤشر ROAE بقيمة 0.33، كما ينخفض هذا الأخير بمقدار 0.353 عند ارتفاع نسبة عدم الكفاءة التشغيلية بوحدة واحدة.

قدرت قيمة معامل الانحدار لكل من صافي هامش الفائدة (الربح) NIM ومعدل التنويع Dive بـ 0.69 و0.165 على التوالي، مما يشير إلى التأثير الإيجابي لهذه المؤشرات على معدل العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE. حيث أنّ زيادة وحدة واحدة من صافي هامش الفائدة (الربح) تؤدي لزيادة معدل ROAE بـ 0.69 وحدة، بينما يرتفع معدل ROAE بمقدار 0.165 مع زيادة معدل التنويع بوحدة واحدة.

❖ نموذج صافي هامش الفائدة (الربح) NIM

بالنظر لنتائج تقدير نموذج صافي هامش الفائدة (الربح) NIM بواسطة PCSE الموضحة في الجدول رقم (3-14)، تكون العلاقة القياسية لهذا النموذج في حالة افتراض سكون المتغير التابع كما يلي:

$$NIM = 9.296744 + 0.030230 Z\text{-Score}_{it} + 0.013580 LTD_{it} + 0.066537 CAR_{it} + -0.040408 GAP_{it} + -0.038972 Eff_{it} + -0.047879 Dive_{it} + e_i$$

حيث أنّ: i : تمثل المصرف و t : يمثل الزمن

تشير النتائج إلى أن نموذج صافي هامش الفائدة (الربح) NIM ذو دلالة إحصائية وقوة تفسيرية عالية وصلاحية للتنبؤ. حيث بلغت قيمة الاحتمالية المرافقة لاختبار F 0.00000 وهي أدنى من مستوى المعنوية 5% مما يدل على معنوية النموذج، كما نلاحظ أن نسبة معامل التحديد قدرت بـ 91% مما يعني أن المتغيرات المستقلة تتمتع بقوة تفسيرية جيدة، إذ أنها تفسر نسبة 91% من تغيرات صافي هامش الفائدة NIM، بينما تعود النسبة المتبقية والمقدرة بـ 9% إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها نموذج الدراسة. كما نلاحظ أن كل قيم الاحتمالات المرافقة لإحصائية t أصغر من مستوى المعنوية 5%، بمعنى أن جميع المتغيرات المستقلة

الفصل الثالث – قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

للدراسة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% وذات تأثير معنوي على صافي هامش الفائدة NIM باستثناء مؤشر كفاية رأس المال CAR الذي ليس له تأثير معنوي على المتغير التابع.

قدرت قيمة معامل الانحدار لكل من نسبة حساسية الفجوة لمخاطر أسعار الفائدة (هامش الربح) GAP، نسبة التنوع Dive ونسبة عدم الكفاءة Eff بـ -0.040، -0.038 و-0.047 على التوالي، مما يشير إلى التأثير العكسي لهذه المؤشرات على هامش الفائدة الصافي (الربح الصافي) NIM. حيث أنه كلما ازدادت نسبة حساسية الفجوة لمخاطر أسعار الفائدة (هامش الربح) بوحدة واحدة ينخفض معدل NIM بـ 0.04 وحدة، بينما ينخفض هذا الأخير بمقدار 0.038 عند ارتفاع نسبة التنوع بوحدة واحدة وبمقدار 0.047 عند ارتفاع نسبة عدم الكفاءة التشغيلية بوحدة واحدة.

قدرت قيمة معامل الانحدار لنسبة كفاية رأس المال CAR بـ 0.013، ولنسبة القروض (التمويلات) إلى الودائع LTD بـ 0.066، وهي تدل على أن زيادة نسبة كفاية رأس المال بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة صافي هامش الفائدة (هامش الربح) NIM بـ 0.013 وحدة، بينما يرتفع هذا الأخير بنسبة 0.066 عند زيادة نسبة القروض (التمويلات) إلى الودائع بوحدة واحدة. في حين نلاحظ أن مؤشر z-score له نسبة احتمالية تفوق 5%، مما يدل أن تأثيره على هامش الفائدة (الربح) الصافي NIM غير معنوي عند مستوى الدلالة 5%.

المطلب الثاني: التقدير باستخدام نماذج بانل الديناميكية (بافتراض ديناميكية الربحية)

أشرنا سابقا إلى أن بيانات بانل تتمتع بالعديد من الخصائص والتي من بينها السماح بتقدير وفهم الأثر الديناميكي، كما توفر العديد من النماذج والطرق التي يتم الاختيار من بينها وفقا لخصائص بيانات الدراسة المراد تحليلها. في هذا الجزء من دراستنا استخدمنا نماذج بانل الديناميكية بهدف تقدير أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية عينة الدراسة مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير ربحية السنة السابقة على ربحية السنوات الموالية. إذ أن وجود جزء غير موزع من أرباح السنة الماضية والذي يضاف إلى رأس مال المصرف في السنة الموالية كأرباح محتجزة أو احتياطات مثلا من شأنه أن يساهم في توليد الأرباح مما يشير إلى أن الربحية متغير ذو سلوك ديناميكي. لذلك سنعتمد في تقديرنا على طريقة العزوم المعممة GMM.

1.2. التحقق من شروط تطبيق طريقة العزوم المعممة GMM

يشترط تتوفر في بيانات بانل المراد دراستها عدة شروط أساسية حتى يتسنى لنا التقدير بواسطة طريقة العزوم المعممة GMM والمتمثلة في:

1.1.2. ديناميكية المتغير التابع

تشير الدراسات كدراسة (Karim Elfaham, 2020) ودراسة (Tram Thi Xuan Huong,2021) وغيرهم إلى أن الربحية متغير ديناميكي، باعتبار أن هناك تأثير لربحية السنة السابقة على ربحية السنوات الموالية، إذ أن الجزء الغير موزع من أرباح السنة الماضية تتم إضافته إلى رأس مال المصرف في السنة الموالية كأرباح محتجزة أو احتياطات مثلا من شأنه أن يساهم في توليد الأرباح مما يشير إلى أن الربحية متغير ذو سلوك ديناميكي.

2.1.2. بيانات بانل القصيرة

أن يكون عدد المقاطع الفردية N أكبر من عنصر الزمن T ، وهو شرط متوفر في دراستنا إذ أن العينة مكونة من 14 مصرفا تجاريا ناشطا بالجزائر خلال الفترة 2011-2020، أي $(N=14 > T=10)$.

3.1.2. وجود مشكلة المنشأ الداخلي Endogeneity

بغرض التحقق من وجود مشكلة المنشأ الداخلي Endogeneity نقوم باستخدام اختبار Wu-Hausmen الذي يختبر الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود مشكلة المنشأ الداخلي Endogeneity. ويوضح الجدول رقم (3-16) نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (3-16): اختبار Wu-Hausmen للكشف عن مشكلة Endogeneity

لا توجد مشكلة المنشأ الداخلي Endogeneity			الفرضية الصفرية
توجد مشكلة المنشأ الداخلي Endogeneity			الفرضية البديلة
القرار	القيمة الاحتمالية Prob(F- Stat)	القيمة المحسوبة (F-Stat)	النموذج
توجد مشكلة المنشأ الداخلي	0.0000	42.9769	نموذج ROAA
توجد مشكلة المنشأ الداخلي	0.0000	38.0218	نموذج ROAE
توجد مشكلة المنشأ الداخلي	0.0000	4.2898	نموذج NIM

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA (الملحق رقم 14).

انطلاقا من الجدول رقم (3-16) يتضح أن قيمة الاحتمالية المرافقة لاختبار Wu-Hausmen بلغت 0.0000 في كل من نموذج ROAA، نموذج ROAE ونموذج NIM، وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05،

وعليه فإننا نرفض فرضية العدم عند مستوى دلالة 5%، ونقبل الفرضية البديلة التي تفيد بوجود مشكلة المنشأ الداخلي Endogeneity في كل من نموذج ROAA، ROAE و NIM.

2.2. المتغير الداخلي المنشأ والمتغيرات الأداة Instrument Variables

طريقة العزوم المعممة GMM هي الطريقة الموجهة لحل العديد من المشاكل القياسية أهمها مشكلة المنشأ الداخلي Endogeneity في بيانات بانل، والتي تقوم بحلها عن طريق إيجاد متغيرات أدواتية instrumental variables تتوب عن المتغير المسبب لهذه المشكلة. حيث كشفت اختبارات Wu-Hausman الذي قمنا بإجرائه أن متغير كفاية رأس المال CAR هو المتسبب الأساسي في هذه المشكلة (Instrumented : CAR). وقد أشارت العديد من الدراسات السابقة التي طبقت طريقة GMM وتطرت لمشكلة المنشأ الداخلي للمتغيرات التفسيرية Endogeneity في نماذج ربحية المصارف كدراسة (Karim Elfaham, 2020) إلى إن نسبة رأس المال متغير داخلي المنشأ في نماذج ربحية المصارف. في نفس السياق نجد دراسة (Saona, 2016) التي أكدت على أن استخدام طريقة GMM هو الأمثل في حالة عدم التجانس غير الملحوظ ومشاكل المنشأ الداخلي، فعندما يتعلق الأمر بمتغير ربحية المصارف فإن عدم التجانس الثابت وغير الملحوظ ينتج عن خصائص معينة لكل مصرف تتميز بثباتها عبر الزمن كالأسلوب الإداري، موقف المصرف تجاه المخاطر، والسياسات الداخلية، باعتبار أن هذه الخصائص غير قابلة للملاحظة، فإنها تصبح جزءاً من المكون العشوائي في النموذج المقدر، كما أشارت دراسة (Tram Thi Xuan Huong, 2021) إلى مشكلة المنشأ الداخلي التي تظهر بسبب تأثر نسبة رأس المال بربحية المصرف، وتتفاقم هذه المشكلة في النموذج باعتبار أنه يشمل متغير متأخر كمتغير تفسيري.

بناء على ما سبق يظهر أن اختيار الأدوات أمراً هاماً عند التقدير باستخدام طريقة GMM من أجل ضبط مشكلة المنشأ الداخلي. وفي هذا الصدد نجد دراسة (Karim Elfaham, 2020) التي تشير إلى أن ضبط مشكلة المنشأ الداخلي تتم بواسطة إبطاء المتغير التابع في المستوى وفي الفروق كمتغير أداة، بالإضافة إلى إمكانية استخدام القيم المتأخرة للمتغيرات المستقلة الأخرى التي قد تعاني من مشكلة المنشأ الداخلي. وتقدم دراسة (Tram Thi Xuan Huong, 2020) هي الأخرى استخدام إبطاء المتغيرات كأداة لحل مشكلة المنشأ الداخلي شرط أن تكون هذه الإبطاءات غير مرتبطة بالبواقي، مع إمكانية استخدام المؤشرات البديلة لربحية المصارف كمتغير أداة، إضافة إلى أن العديد من المتغيرات الخارجية تعمل بشكل جيد كأداة في تقدير نماذج بانل الديناميكية. واستناداً على أغلب الدراسات السابقة كدراسة (Tram Thi Xuan Huong, 2020)، دراسة (Karim Elfaham, 2020)، دراسة (Jane Gathigia Muriithi & Kennedy Munyua

(Waweru,2017)، دراسة (Halit Shabani et al.,2019)، سنقدر نماذج الدراسة بطريقة GMM بمتغيرات أداة تقوم على إبطاء المتغير التابع لفترة واحدة وفي حال عدم الوصول إلى نموذج جيد يتميز بعدم التحيز نلجأ لاستخدام متغيرات أداة أخرى.

3.2. التقدير الديناميكي لنماذج الدراسة باستخدام طريقة GMM واختبار صلاحية النماذج

استنادا إلى ما سبق نقوم في هذا الجزء من الدراسة بقياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية الناشطة بالجزائر، عن طريق تقدير نماذج بانل الديناميكي لكل نموذج من نماذج دراستنا باستخدام طريقة العزوم المعممة GMM.

1.3.2. تقدير نموذج معدل العائد على متوسط الأصول ROAA واختبار صلاحيته

أولاً: تقدير معلمات النموذج

نقوم بقياس أثر المخاطر المالية على معدل العائد على متوسط الأصول ROAA في المصارف التجارية الناشطة في الجزائر مع أخذ ديناميكية متغير الربحية بعين الاعتبار، وذلك باستخدام طريقة العزوم المعممة GMM، ثم نقوم بتقييم جودة التقدير في النموذج من خلال اختبار Sargan واختبار Arellano-Bond. ويمثل الجدول رقم (3-17) نتائج تقدير نموذج ROAA بطريقة GMM باستخدام برنامج (STATA).

جدول رقم (3-17): نتائج تقدير نموذج ROAA بطريقة GMM

المتغير التابع: ROAA		
التقدير باستخدام نموذج (GMM-FID-2Steps)		متغيرات الدراسة
القيمة الاحتمالية	المعامل	
0.000	-0.090	ROAA(-1)
0.000	-0.234	CR
0.005	0.008	LIQ
0.000	0.038	CAR
0.000	0.387	NIM
0.000	-0.050	Eff
0.000	0.039	Dive
112		عدد المشاهدات
14		Instruments
0.0000	1220000	Wald chi2(7)
0.1846	10.07072	Sargan test
0.3552	0.92461	A-B2 test

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA (الملحق رقم 15).

ثانيا: اختبار صلاحية النموذج

بالاعتماد على نتائج التقدير الواردة في الجدول رقم (3-17) يمكننا الحكم عن مدى صلاحية النموذج، وذلك انطلاقا من النقاط التالية:

✓ بلغت القيمة الاحتمالية المرافقة لإحصائية اختبار Wald 0.000، أي أنها أقل من 5% مما يعكس معنوية النموذج بصفة عامة، كما تشير القيمة الاحتمالية لاختبار Z إلى معنوية المتغير المبطل في النموذج، الأمر الذي يؤكد ديناميكية معدل العائد على متوسط الأصول؛

الفصل الثالث – قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

✓ يتم الاعتماد على اختبار Sargan للكشف عن مدى صلاحية المتغيرات الأدواتية المستخدمة (Instrument Variables)، وبالنظر للجدول رقم (3-17) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المرافقة لإحصائية اختبار Sargan بلغت 0.1864، وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%، وعليه نقبل الفرضية الصفرية للاختبار والتي تؤكد استقلالية المتغيرات الأدواتية المستخدمة عن بواقي النموذج.

✓ نقوم باختبار الارتباط الذاتي من الرتبة الثانية بالاعتماد على اختبار Arellano-Bond (A-B2 Test)، ووفقا للجدول رقم (3-17) فإن القيمة الاحتمالية المرافقة لإحصائية هذا الاختبار قدرت ب 0.3552 وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%، مما يؤدي بنا لقبول فرضية العدم والتأكد من عدم وجود ارتباط تسلسلي للبواقي من الدرجة الثانية.

ثالثا: تفسير نتائج النموذج

انطلاقا مما سبق نلاحظ عدم وجود أي مشكلة من شأنها أن تؤثر على جودة التقدير باستخدام هذا النموذج، وبالتالي نجزم بعدم تحيزه وأنه صالح للتقدير، بالإضافة إلى أن جميع المعلمات المقدرة مرفقة بقيمة احتمالية أقل من مستوى المعنوية 5%، مما يدل على أن لجميع المتغيرات المفسرة التي تم استخدامها في النموذج أثر معنوي ذو دلالة إحصائية.

بلغت قيمة معامل الانحدار لكل من نسبة مخصصات خسائر القروض (التمويلات) إلى إجمالي القروض (التمويلات) CR ونسبة عدم الكفاءة 0.234- و 0.05- على التوالي، مما يشير إلى التأثير العكسي على معدل العائد على متوسط الأصول ROAA، فكلما ازدادت نسبة مخصصات خسائر القروض (التمويلات) إلى إجمالي القروض (التمويلات) بوحدة واحدة ينخفض معدل العائد على الأصول ROAA ب 0.234 وحدة، بينما ينخفض هذا الأخير بمقدار 0.05 وحدة مع زيادة نسبة عدم الكفاءة التشغيلية بوحدة واحدة.

قدرت قيمة معامل الانحدار لكل من نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول LIQ، نسبة كفاية رأس المال CAR، صافي هامش الفائدة NIM ومعدل التنوع Dive ب 0.008، 0.038، 0.387 و 0.039 على التوالي، مما يشير إلى التأثير الطردي لهذه المؤشرات على معدل العائد على متوسط الأصول ROAA. حيث أنّ زيادة وحدة واحدة من نسبة السيولة تؤدي إلى زيادة معدل ROAA ب 0.008 وحدة، وزيادة وحدة واحدة من كفاية رأس المال تؤدي لزيادة معدل ROAA ب 0.038 وحدة. بينما يرتفع معدل ROAA بمقدار 0.387 وحدة مع زيادة صافي هامش الفائدة بوحدة واحدة، وبمقدار 0.039 مع زيادة معدل التنوع بوحدة واحدة.

استنادا على ما سبق، نقوم بصياغة المعادلة القياسية الخاصة بنموذج ROAA الديناميكي كما يلي:

$$\text{ROAA} = -0.090 \text{ROAA}_{i,t-1} + -0.234 \text{CR}_{it} + 0.008 \text{LIQ}_{it} + 0.0380 \text{CAR}_{it} + \\ 0.3870 \text{NIM}_{it} + -0.050 \text{Eff}_{it} + 0.0390 \text{Dive}_{it} + e_{it}.$$

2.3.2. تقدير نموذج معدل العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE واختبار صلاحيته

أولاً: تقدير معلمات النموذج

نقوم بقياس أثر المخاطر المالية على معدل العائد على حقوق الملكية ROAE في المصارف التجارية الناشطة في الجزائر مع افتراض ديناميكية الربحية، باستخدام طريقة العزوم المعممة GMM لتقدير نموذج بانل الديناميكي، ونقوم بعد ذلك بتقييم جودة التقدير في النموذج للتحقق من خلوه من المشاكل القياسية التي تجعل التقدير متحيزاً، وذلك من خلال اختبار Sargan واختبار Arellano–Bond. ويمثل الجدول رقم (3-18) نتائج تقدير نموذج ROAE بطريقة GMM بالاعتماد على برنامج (STATA).

جدول رقم (3-18): نتائج تقدير نموذج ROAE بطريقة GMM

المتغير التابع: ROAE		
التقدير باستخدام نموذج (GMM-SYS-2Steps)		متغيرات الدراسة
القيمة الاحتمالية	المعامل	
0.002	0.1406	ROAE (-1)
0.001	-1.773	CR
0.001	0.1130	LTA
0.073	-0.3421	CAR
0.000	2.778	NIM
0.000	-0.3029	Eff
0.000	0.273	Dive
126		عدد المشاهدات
22		Instruments
0.0000	504.09	Wald chi2(7)
0.8003	10.303	Sargan
0.3005	1.0353	A-B2

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA (الملحق رقم 16).

ثانيا: اختبار صلاحية النموذج

بالاعتماد على نتائج التقدير الواردة في الجدول رقم (3-18) يمكننا تقييم مدى صلاحية النموذج المقدر، وذلك انطلاقا من النقاط التالية:

✓ بلغت القيمة الاحتمالية المرافقة لإحصائية اختبار Wald 0.000، وهي أقل من مستوى الدلالة 5% مما يعكس معنوية النموذج بصفة عامة، كما تشير القيمة الاحتمالية لاختبار Z إلى معنوية المتغير المبطن في النموذج، الأمر الذي يؤكد ديناميكية معدل العائد على متوسط الأصول؛

الفصل الثالث – قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

✓ بالنظر للجدول رقم (3-18) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المرافقة لإحصائية اختبار Sargan بلغت 0.8003، وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%، وعليه نقبل الفرضية الصفرية للاختبار والتي تؤكد استقلالية المتغيرات الأداة Instrument Variables المستخدمة عن بواقي النموذج.

✓ وفقا للجدول رقم (3-18) فإن القيمة الاحتمالية المرافقة لإحصائية اختبار (Arellano – Bond2 Test) قدرت ب 0.3005 وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%، مما يؤدي بنا لقبول فرضية العدم والقول بعدم وجود ارتباط تسلسلي للبواقي من الدرجة الثانية.

ثالثا: تفسير نتائج النموذج

انطلاقا مما سبق نلاحظ عدم وجود أي مشكلة من شأنها أن تؤثر على جودة التقدير باستخدام هذا نموذج ROAE المقدر باستخدام طريقة GMM، بالإضافة إلى أن جميع المعلمات المقدرة مرفقة بقيمة احتمالية أقل من مستوى المعنوية 5%، مما يدل على أن لجميع المتغيرات المفسرة التي تم استخدامها في النموذج أثر معنوي ذو دلالة إحصائية، باستثناء معامل الانحدار لنسبة كفاية رأس المال الذي تجاوزت الاحتمالية المرافقة لها 5% مما يشير إلى أن تأثيره على معدل ROAE غير معنوي عند مستوى دلالة 5%.

قدرت قيمة معامل الانحدار لكل من نسبة مخصصات خسائر القروض (التمويلات) إلى إجمالي القروض (التمويلات) CR، ونسبة عدم الكفاءة Eff ب -1.773 و -0.30 على التوالي، مما يشير إلى التأثير العكسي لهذين المؤشرين على معدل العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE. حيث أنه كلما ازدادت نسبة مخصصات خسائر القروض (التمويلات) إلى إجمالي القروض (التمويلات) بوحدة واحدة ينخفض معدل ROAE ب 1.773 وحدة، بينما ينخفض هذا الأخير بمقدار 0.3 عند ارتفاع نسبة عدم الكفاءة التشغيلية بوحدة واحدة.

قدرت قيمة معامل الانحدار لكل من نسبة القروض (التمويلات) إلى إجمالي الأصول LTA، صافي هامش الفائدة (الربح) NIM ومعدل التنويع Dive ب 0.1130، 2.778 و 0.273 على التوالي، مما يشير إلى التأثير الإيجابي لهذه المؤشرات على معدل العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE. حيث أن زيادة وحدة واحدة من نسبة LTA تؤدي إلى زيادة معدل ROAE ب 0.113 وحدة، وزيادة وحدة واحدة من صافي هامش الفائدة تؤدي لزيادة معدل ROAE ب 2.778 وحدة، بينما يرتفع معدل ROAE بمقدار 0.273 مع زيادة معدل التنويع بوحدة واحدة.

انطلاقاً مما سبق نقوم بصياغة المعادلة القياسية الخاصة بنموذج ROAE الديناميكي كما يلي:

$$\text{ROAE} = 0.1406 \text{ ROAE}_{i,t-1} + -1.773 \text{ CR}_{it} + 0.1130 \text{ LTA}_{it} + -0.342 \text{ CAR}_{it} + \\ 2.778 \text{ NIM}_{it} + -0.3029 \text{ Eff}_{it} + 0.273 \text{ Dive}_{it} + e_i$$

3.3.2. تقدير نموذج صافي هامش الفائدة (الربح) NIM واختبار صلاحيته

أولاً: تقدير معلمات النموذج

نقوم بقياس أثر المخاطر المالية على الربحية معبراً عنها بمؤشر صافي هامش الفائدة (الربح) مع أخذ ديناميكية هذا الأخير بعين الاعتبار في المصارف التجارية الناشطة في الجزائر باستخدام طريقة العزوم المعممة GMM، ونقوم بعد ذلك بتحليل اختبار Sargan واختبار Arellano–Bond بغرض تقييم جودة التقدير في النموذج وضمان خلوه من المشاكل القياسية وصلاحيته للتنبؤ. ويمثل الجدول رقم (3-19) نتائج تقدير نموذج NIM بطريقة GMM بالاعتماد على برنامج (STATA).

جدول رقم (3-19): نتائج تقدير نموذج صافي هامش الفائدة الصافي (الربح) NIM بطريقة GMM

المتغير التابع: NIM		
التقدير باستخدام نموذج (GMM-FID-2Steps)		متغيرات الدراسة
القيمة الاحتمالية	المعامل	
0.002	0.4227	NIM (-1)
0.184	0.026	Z-score
0.479	0.0061	LTD
0.014	0.0709	CAR
0.000	-0.0240	GAP
0.000	-0.063	Eff
0.000	-0.0400	Dive
112		عدد المشاهدات
14		Instruments
0.0000	6286.79	Wald chi2(7)
0.1600	10.53878	Sargan
0.4073	0.826863	A-B2

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA (الملحق رقم 17).

ثانيا: اختبار صلاحية النموذج

استنادًا إلى نتائج التقدير الواردة في الجدول رقم (3-19) يمكننا تقييم جودة النموذج المقدر، وذلك

انطلاقًا من النقاط التالية:

الفصل الثالث – قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

✓ بلغت القيمة الاحتمالية المرافقة لإحصائية اختبار Wald 0.000، وهي أقل من مستوى معنوية 5% مما يعكس معنوية النموذج بصفة عامة، كما تشير القيمة الاحتمالية لاختبار Z إلى معنوية المتغير المبطن في النموذج، الأمر الذي يؤكد ديناميكية معدل العائد على متوسط الأصول؛

✓ فيما يتعلق بنتائج اختبار Sargan الخاص بالكشف عن صلاحية المتغيرات الأدواتية المستخدمة (Instrument Variables)، نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المرافقة لإحصائية اختبار Sargan قدرت بـ 0.16، وهي تفوق مستوى الدلالة 5%، وعليه نقبل الفرضية الصفرية لهذا الاختبار والتي تفيد باستقلالية المتغيرات الأدواتية المستخدمة عن بواقي النموذج أي صلاحية المتغيرات الأدواتية المستخدمة.

✓ نقوم بالكشف عن الارتباط الذاتي من الرتبة الثانية بالاعتماد على اختبار Arellano - Bond A-) (B2 Test)، ووفقا للجدول رقم (3-19) فإن القيمة الاحتمالية المرافقة لإحصائية هذا الاختبار قدرت بـ 0.407 وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%، مما يؤدي بنا لتبني فرضية العدم والقول بعدم وجود ارتباط تسلسلي للبواقي من الدرجة الثانية.

ثالثا: تفسير نتائج النموذج

انطلاقا مما سبق نلاحظ عدم وجود أي مشكلة من شأنها أن تؤثر على جودة التقدير باستخدام هذا النموذج، وبالتالي ضمان عدم تحيزه وصلاحيته للتقدير.

قدرت قيمة معامل الانحدار لكل من نسبة حساسية الفجوة لمخاطر أسعار الفائدة (الربح) GAP، نسبة التنوع Dive ونسبة عدم الكفاءة Eff بـ -0.0240، -0.063 و -0.04 على التوالي، مما يشير إلى التأثير العكسي لهذه المؤشرات على هامش الفائدة الصافي (الربح) NIM. حيث أنه كلما ازدادت نسبة حساسية الفجوة لمخاطر أسعار الفائدة (الربح) بوحدة واحدة ينخفض معدل NIM بـ 0.024 وحدة، بينما ينخفض هذا الأخير بمقدار 0.063 عند ارتفاع نسبة التنوع بوحدة واحدة وبمقدار 0.04 عند ارتفاع نسبة عدم الكفاءة التشغيلية بوحدة واحدة.

قدرت قيمة معامل الانحدار لنسبة كفاية رأس المال CAR بـ 0.07، وهي تدل على أن زيادة نسبة كفاية رأس المال بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة صافي هامش الفائدة (الربح) NIM بـ 0.07 وحدة. بينما نلاحظ أن كل من مؤشر z-score ونسبة القروض (التمويلات) إلى الودائع LTD لهما نسبة احتمالية تفوق 5%، مما يدل أن تأثيرهما على هامش الفائدة الصافي (الربح) NIM غير معنوي عند مستوى الدلالة 5%.

انطلاقا مما سبق تصاغ المعادلة القياسية للنموذج الديناميكي NIM كما يلي:

$$\text{NIM} = 0.4227 \text{NIM}_{i,t-1} + 0.026 \text{Z-Score}_{it} + 0.006 \text{LTD}_{it} + 0.0709 \text{CAR}_{it} + -0.024 \text{GAP}_{it} + -0.063 \text{Eff}_{it} + -0.0400 \text{Dive}_{it} + e_{it}.$$

المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة، اختبار الفرضيات واقتراح آليات إدارة المخاطر

استنادًا إلى نتائج الدراسة القياسية لأثر المخاطر المالية على ربحية 14 مصرفًا تجاريًا ناشطًا بالجزائر للفترة 2011-2020، سوف نقوم في هذا الجزء بتحليل النتائج المتحصل عليها وتفسيرها على ضوء نتائج النظريات والدراسات السابقة ووفقًا لمميزات المصارف الناشطة بالبيئة الجزائرية، ثم اختبار فرضيات الدراسة، مما يمكننا من اقتراح آليات خاصة بإدارة المخاطر المالية والتي من شأنها أن تعمل على تحسين الربحية في المصارف التجارية.

1.3. تحليل نتائج الدراسة

1.1.3. تحليل نتائج أثر مخاطر الائتمان على ربحية المصارف المدروسة

أسفرت النتائج على وجود أثر سلبي معنوي عند مستوى معنوية 5% لمخاطر الائتمان معبرًا عنها بنسبة مخصصات خسائر القروض (التمويلات) إلى إجمالي القروض (التمويلات) على ربحية المصارف المدروسة معبرًا عليها بنسبتي ROAA و ROAE سواء عند افتراض سكون الربحية أو ديناميكيته، وذلك لأن ارتفاع مخاطر الائتمان يعني فشل المصرف في تحصيل حقوقه من الغير في آجالها، مما ينجر عنه انخفاض حاد في مستويات السيولة لدى المصرف، فيفشل في الوفاء بالتزاماته، وهو ما يؤدي لزيادة احتمال العسر المالي وما يتبع ذلك من آثار وخيمة وزيادة في التكاليف، فينعكس سلبيًا على أرباح المصرف. وهذا يتوافق مع ما أشارت إليه نظرية الضائقة المالية Finance distress theory ودراسة (Fatima Benchenna and Mohamed Djemoui Korichi, 2023).

كما تشير النتائج إلى وجود أثر سلبي لكن غير معنوي لمخاطر الائتمان معبرًا عنها بمؤشر العسر المالي z-score على الربحية بدلالة مؤشر NIM في كلا النموذجين القياسيين الساكن والديناميكي. وتظهر الإشارة ضمن النماذج موجبة نظرًا لكون مؤشر z-score يعبر عن مخاطر الائتمان بطريقة عكسية، بمعنى أن ارتفاع هذا المؤشر يعني أن المصرف مستقر ماليًا ($z\text{-score} \geq 3$)، في حين يشير انخفاضه إلى أن المصرف غير مستقر ماليًا ومعرض لخطر العسر المالي، ونفسر عدم معنوية أثر z-score على ربحية المصارف التجارية الناشطة في الجزائر بتدخل الدولة الجزائرية عن طريق مسح ديون المصارف التجارية.

2.1.3. تحليل نتائج أثر مخاطر السيولة على ربحية المصارف المدروسة

فيما يتعلق بمخاطر السيولة تُظهر النتائج اختلافاً من مؤشر لآخر ومن نموذج لآخر، وهو الملاحظ في الدراسات السابقة، وهذا أمر طبيعي ومقبول لأن السيولة مثلما يصفها البعض سلاح ذو حدين، أو مثلما وصفتها العديد من الدراسات، كدراسة بلعجوز الحسين (2016) ودراسة محمد عبد الله شاهين محمد (2021) بأن "السيولة والربحية عاملان متناقضان ومتعارضان". فمن ناحية نجد أن انخفاض مخاطر السيولة يجعل المصرف في أمان ووضع مالي مريح وفي استعداد دائم لتلبية سحبيات المودعين وللوفاء بمختلف التزاماته الأمر الذي يكسبه ثقة عملائه ويستقطب عملاء جدد مما من شأنه أن يعود إيجاباً على الربحية. وعلى عكس ذلك نجد أن انخفاض مخاطر السيولة يعني احتفاظ المصرف بمستويات عالية من السيولة وبالتالي أموال معطلة لم يتم توظيفها أي تضييع أرباح كان من الممكن تحقيقها لو تم توظيف هذه الأموال، كما لاحظنا في المبحث السابق عند التطرق لوصف تطور مستويات السيولة لدى المصارف التجارية عينة الدراسة تبين كبير في مستويات مخاطر السيولة من مصرف لآخر.

استخدمنا نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول LIQ في تحديد أثر مخاطر السيولة على معدل العائد على متوسط الأصول ROAA، حيث يعبر هذا المؤشر عن خطر السيولة بشكل عكسي، بمعنى أن ارتفاعه يعني ارتفاع مستوى السيولة وانخفاض خطر السيولة، واعتماداً على نتائج نموذج بانل الساكن فإن لمؤشر LIQ أثر سالب غير معنوي على الربحية وهذا يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة Fatima (Benchenna and Mohamed Djemoui Korichi, 2023). في حين يُظهر نموذج بانل الديناميكي أثراً سلبياً ذو دلالة معنوية عند مستوى معنوية 5%، أي أن ارتفاع خطر السيولة يؤدي لانخفاض ROAA لدى المصارف عينة الدراسة خلال الفترة 2011-2020. كما كشف نموذج بانل الساكن عن وجود أثر سلبي معنوي لمخاطر السيولة معبراً عنها بنسبة LTA على ROAE، ذلك لأن ارتفاع خطر السيولة يجعل المصرف عاجز في تلبية سحبيات المودعين في الوقت المحدد وعدم الوفاء بالتزامات اتجاه الغير، الأمر الذي يفقد العملاء ثقتهم في هذه المصارف وهو ما ينعكس سلباً على الربحية. حيث تتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Ishaq Hacini, Abir Boulenfad and Khadra Dahou, 2021) ودراسة (Karim EL-) (FAHAM, 2020)، ومع ما جاءت به نظرية الضائقة المالية Finance distress theory، إذ أنها أفادت بأن ارتفاع مخاطر السيولة الناتج عن مشاكل نقص السيولة لدى المصارف التجارية يمثل سبباً أساسياً في حدوث الضائقة المالية، والتي غالباً ما تؤدي إلى انخفاض الأرباح وربما حتى الإفلاس.

على عكس ما سبق، أظهر نموذج بانل الديناميكي أن نسبة LTA لها تأثير إيجابي ومعنوي على ROAE، كما أشارت النتائج أيضا إلى أن نسبة القروض (التمويلات) إلى الودائع لها LTD لها تأثير إيجابي على NIM، وكان هذا الأثر معنوي عند مستوى الدلالة 5% بافتراض سكون الربحية، بينما كان غير معنوي عند افتراض ديناميكية المتغير ROAE. ويشير التأثير الإيجابي لمخاطر السيولة على الربحية، إلى تضحية المصرف بعامل السيولة بغرض توظيف أمواله في استثمارات أو قروض (تمويلات) مربحة، مما يؤدي إلى زيادة إيراداته، وبالتالي التأثير الإيجابي على الربحية. وتتوافق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Limei CHENG Et Al., 2020) ومع نظرية مقايضة السيولة والربحية Liquidity-profitability trade-off theory التي تفيد بأن خطر السيولة ينخفض عند اختيار المصرف لعامل السيولة والذي يؤدي إلى انخفاض الربحية، بينما يرتفع خطر السيولة عند تفضيل المصرف لعامل الربحية والذي يترتب عنه زيادة الأرباح، ونظرية تفضيل السيولة Liquidity Preference Theory التي برهنت بأن تفضيل المستثمر الاحتفاظ بالسيولة وتقليل مخاطرها يؤدي لانخفاض الأرباح، في حين أن المستثمرين الذين يركزون على تحقيق الأرباح فإنهم يوظفون أموالهم في استثمارات طويلة الأجل مما يتسبب في ارتفاع مخاطر السيولة وفي المقابل يستفيدون من ارتفاع الربحية.

3.1.3. تحليل نتائج أثر مخاطر رأس المال على ربحية المصارف المدروسة

قمنا بالتعبير عن مخاطر رأس المال باستخدام نسبة كفاية رأس المال CAR، حيث تُبين نتائج دراستنا أن لنسبة كفاية رأس المال أثر إيجابي ومعنوي على مؤشري ROAA و NIM، وبما أن ارتفاع CAR يعكس انخفاض مخاطر رأس المال، فإن مخاطر رأس المال تؤثر على ربحية المصارف التجارية محل الدراسة معبرا عنها ب ROAA و NIM تأثيرا معنويا سلبيا، ويعود ذلك إلى ما أوضحه (MOMI, 1963)، إذ يشير إلا أن ارتفاع مخاطر رأس المال يكون ناتج عن ارتفاع مستوى الاستدانة التي تؤدي بدورها إلى زيادة احتمال إفلاس المصرف. حيث تتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Fatima Benchenna and Mohamed Djemoui Korichi, 2023) ودراسة (Karim EL-FAHAM,2020).

تؤثر نسبة كفاية رأس المال تأثيرا سلبيا على معدل ROAE، أي أن لمخاطر رأس المال تأثيرا إيجابيا معنويا على الربحية معبرا عنها بمعدل العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE، ويعزى ذلك إلى أن ارتفاع حقوق الملكية سيؤدي إلى تقليل ربحية المساهمين، أما انخفاضها فيشير إلى ارتفاع نسبة الاستدانة في الهيكل التمويلي للمصرف، وتشير نظرية تسلسل اختيار مصادر التمويل أن تكلفة الاستدانة أقل تكلفة من إصدار الأسهم، مما يؤثر إيجابا على العائد على متوسط حقوق الملكية، ويتوافق هذا مع ما جاءت به نظرية الإشارة

The Signal Theory، حيث يشير (ROSS, 1977) إلى أنه كلما زادت الرافعة المالية ارتفعت مخاطر رأس المال وزادت الربحية، إذ أن قرار زيادة الرافعة المالية يُرسل إشارة مضمونها أن المصرف قادر على تغطية المخاطر التي تواجهه وعلى الوفاء بالتزاماته اتجاه دائنيه في أجالها، وهو ما ينعكس إيجاباً على المصرف من خلال نيله قروض جيدة منخفضة الفوائد وبالتالي ارتفاع ربحية المصرف. وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Karim EL-FAHAM,2020).

4.1.3. تحليل نتائج أثر مخاطر أسعار الفائدة على ربحية المصارف

استخدمنا في دراستنا صافي هامش الفائدة كمتغير مستقل، وهو لا يعكس مستوى مخاطر أسعار الفائدة وإنما يعبر عن أرباح الفوائد التي حققها المصرف انطلاقاً من الفرق بين إيرادات المصرف من الفوائد وأعباء الفوائد (الأرباح) المدفوعة، وقد كان لهامش صافي الفائدة (هامش الربح) NIM تأثير إيجابياً ومعنوياً على مؤشرات ربحية المصارف التجارية الناشطة بالجزائر ROAA و ROAE سواء عند افتراض سكون متغير الربحية أو عند افتراض ديناميكيته، كما نلاحظ أن هذا الأثر كان هاماً وكبيراً، الأمر الذي يعكس طبيعة النشاط الأساسي للمصارف التجارية القائم على التعامل بالفوائد.

بعد تحديد الأثر الإيجابي المعنوي والهام لمؤشر NIM على كل من ROAA و ROAE نقوم بتحليل تأثير مخاطر أسعار الفائدة (هامش الربح) على ربحية المصارف عينة الدراسة معبراً عنها بمؤشر NIM، ومن ثم استنتاج أثره على مؤشري ROAA و ROAE. قد قمنا بقياس أثر نسبة حساسية الفجوة لمخاطر أسعار الفائدة (هامش الربح) Gap على صافي هامش الفائدة (هامش الربح) NIM، وقد تبين أن لمؤشر GAP أثر سلبي معنوي على ربحية المصارف عينة الدراسة وهو ما يتماشى مع نتائج دراسة (James Nguyen, 2006)، وهذا يعني أن لارتفاع مخاطر أسعار الفائدة والذي ينتج عن الفجوة بين الموجودات الحساسة والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة (هامش الربح) أثر سلبي على NIM مما سينعكس سلباً على مؤشري ROAA و ROAE نظراً للأثر الإيجابي المعنوي والهام لمتغير NIM على كل من ROAA و ROAE. حيث تتوافق نتائجنا هذه مع نظرية الرافعة المالية التي تشير إلى أنه كلما ارتفعت نسبة الاقتراض في هيكل تمويل المصرف كلما كانت استثمارات المصرف محفوفة بمخاطر أعلى، كمخاطر تغير أسعار الفائدة، وتؤدي زيادة هذه المخاطر إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض وأيضاً لارتفاع العائد المطلوب من طرف المساهمين، الأمر الذي من شأنه أن يتسبب في انخفاض الربحية.

5.1.3. تحليل نتائج أثر نسبة عدم الكفاءة التشغيلية على ربحية المصارف

تشير النتائج لوجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لنسبة عدم الكفاءة التشغيلية على المقاييس الثلاثة لربحية ROAA، ROAE و NIM وهذه النتيجة تتفق مع فرضيات البحث، فمن البديهي أن ارتفاع التكلفة يعني تحمل نفقات أكبر مما يؤدي إلى انخفاض ربحية المصرف، بينما يؤدي انخفاض المصاريف التشغيلية إلى تعزيز ربحية المصارف التجارية. تتماشى النتيجة المتوصل إليها مع دراسة (Limei CHENG Et Al., 2020) ودراسة (Karim EL-FAHAM, 2020).

6.1.3. تحليل نتائج أثر مؤشر التنوع على ربحية المصارف

فيما يخص نسبة التنوع فإن نتائج دراستنا تشير للأثر الإيجابي المعنوي لهذا المؤشر على كل من العائد على معدل الأصول والعائد على متوسط حقوق الملكية لدى المصارف التجارية الناشطة بالجزائر، مما يعكس الأثر الهام لإيرادات المصارف من غير الفوائد (هامش الربح) على ربحية المصارف عينة الدراسة، وهذا يعني أن تنوع المصرف لمصادر دخله بدل الاكتفاء بمدايل الفوائد (هامش الربح) يعتبر مصدرا بديلا لمدايل الفوائد خاصة في حالة انخفاض مستوى إيرادات الفوائد (هامش الربح) التي قد ينشأ عن ارتفاع مخاطر الفائدة (هامش الربح)، وبالتالي، إن عنصر التنوع من شأنه أن يعزز ربحية المصارف التجارية الناشطة بالجزائر. يتماشى التأثير الإيجابي لتنوع الإيرادات على ربحية المصارف مع نظرية المحفظة المعاصرة Modern Portfolio Theory للباحث Markowitz Harry سنة 1959 والباحث Sharpe سنة 1990، التي تنطلق من أنه كلما ارتفع الخطر ارتفع معه العائد المطلوب، مؤكدة على أن التنوع الجيد سيقبل المخاطر دون أن يتحمل المصرف تكاليف تسييرها، مما ينعكس إيجابا على ربحية المصارف. كما تتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Karim EL-FAHAM, 2020).

على عكس ذلك يظهر أثر التنوع على صافي هامش الفائدة (هامش الربح) سلبيا وذو دلالة إحصائية، وهذا راجع لكون التنوع يعتبر مصدرا بديلا لمدايل الفائدة (هامش الربح) وبالتالي بديلا لصافي هامش الفائدة (هامش الربح)، بمعنى أن تنوع المصرف في توظيف أمواله في أنشطة متنوعة يكون بديلا لتوظيفها في أنشطة الفوائد (الأرباح).

2.3. نتائج اختبار فرضيات الدراسة

على ضوء تحليل النتائج المتوصل إليها نقوم فيما يلي باختبار فرضيات الدراسة:

أ- نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى H_{01} : يوجد أثر معنوي سلبي لمخاطر الائتمان على ربحية المصارف التجارية محل الدراسة.

✓ قبول الفرضية الفرعية الأولى $H_{1.1}$ التي تفيد بوجود أثر معنوي سلبي لمخاطر الائتمان على معدل ROAA في المصارف التجارية محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020.

✓ قبول الفرضية الفرعية الثانية $H_{1.2}$ التي تفيد بوجود أثر معنوي سلبي لمخاطر الائتمان على معدل ROAE في المصارف التجارية محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020.

✓ رفض الفرضية الفرعية الثالثة $H_{1.3}$ التي تفيد بوجود أثر معنوي سلبي لمخاطر الائتمان على مؤشر NIM في المصارف التجارية محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020.

ب- نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية H_{02} : يوجد أثر معنوي سلبي لمخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية محل الدراسة.

✓ رفض الفرضية الفرعية الأولى $H_{2.1}$ التي تفيد بوجود أثر معنوي سلبي لمخاطر السيولة على معدل ROAA في المصارف التجارية محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020.

✓ رفض الفرضية الفرعية الثانية $H_{2.2}$ التي تفيد بوجود أثر معنوي سلبي لمخاطر السيولة على معدل ROAE في المصارف التجارية محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020.

✓ رفض الفرضية الفرعية الثالثة $H_{2.3}$ التي تفيد بوجود أثر معنوي سلبي لمخاطر السيولة على مؤشر NIM في المصارف التجارية محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020.

ج- نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة H_{03} : يوجد أثر معنوي سلبي لمخاطر رأس المال على ربحية المصارف التجارية محل الدراسة.

✓ قبول الفرضية الفرعية الأولى $H_{3.1}$ القائلة بأن لمخاطر رأس المال أثر معنوي سلبي على معدل ROAA في المصارف التجارية محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020.

✓ رفض الفرضية الفرعية الثانية $H_{3.2}$ القائلة بأن لمخاطر رأس المال أثر معنوي سلبي على معدل ROAE في المصارف التجارية محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020.

✓ قبول الفرضية الفرعية الثالثة $H_{3.3}$ القائلة بأن لمخاطر رأس المال أثر معنوي سلبي على مؤشر NIM في المصارف التجارية محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020.

الفصل الثالث - قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

د- نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة H₀₄: يوجد أثر معنوي سلبي لمخاطر أسعار الفائدة على ربحية المصارف التجارية محل الدراسة.

✓ قبول الفرضية الفرعية الأولى H_{4.1} القائلة بأن لمخاطر أسعار الفائدة أثر معنوي سلبي على معدل ROAA في المصارف التجارية محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020.

✓ قبول الفرضية الفرعية الثانية H_{4.2} القائلة بأن لمخاطر أسعار الفائدة أثر معنوي سلبي على معدل ROAE في المصارف التجارية محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020.

✓ قبول الفرضية الفرعية الثالثة H_{4.3} القائلة بأن لمخاطر أسعار الفائدة أثر معنوي سلبي على مؤشر NIM في المصارف التجارية محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020.

يلخص الجدول رقم (3-20) اختبار فرضيات الدراسة.

جدول رقم (3-20): جدول يلخص اختبار فرضيات البحث

NIM		ROAE		ROAA		H: الأثر المتوقع	المتغير المستقل
الديناميكي	الساكن	ديناميكي	الساكن	الديناميكي	الساكن		
		(-)***	(-)***	(-)***	(-)***	(-)	CR
(+)	(+)					(+)	z-sco
				(+)***	(+)	(+)	LIQ
		(+)***	(-)**			(-)	LTA
(+)	(+)**					(-)	LTD
(+)**	(+)**	(-)*	(-)***	(+)***	(+)**	(+)	CAR
		(+)***	(+)**	(+)***	(+)***	(+)	NIM
(-)***	(-)***					(-)	GAP
(-)***	(-)***	(-)***	(-)***	(-)***	(-)***	(-)	Eff
(-)***	(-)***	(+)***	(+)***	(+)***	(+)***	(+)	Dive
*** معنوي عند مستوى دلالة 1%؛ ** معنوي عند مستوى دلالة 5%؛ * معنوي عند مستوى دلالة 10%.							

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على ما سبق

3.3. الآليات المقترحة لإدارة المخاطر المالية حسب نوع الخطر

استنادا لنتائج الدراسة التطبيقية وبعد الكشف عن طبيعة تأثير كل مؤشر من مؤشرات المخاطر المالية على الربحية معبرا عنها بثلاث مؤشرات مختلفة ROAA، ROAE و NIM، وذلك باستخدام نموذجين أحدهما ساكن باستخدام تقنية PCSE والآخر ديناميكي باستخدام طريقة GMM، وبعد التأكد من صحة وجودة تقدير النماذج المتوصل إليها نقترح جملة من الآليات لإدارة المخاطر في المصارف عينة الدراسة والتي من شأنها أن تساهم في تعظيم الربحية.

1.3.3. الآليات المقترحة لتسيير مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الناشطة في الجزائر

إن التأثير السلبي المعنوي لمخاطر الائتمان على ربحية المصارف التجارية عينة الدراسة يشير إلى ضرورة سعي المصارف للحد من هذا الخطر وذلك باستخدام تقنيات متعددة نقترح منها ما يلي:

✓ الاعتماد على التنوع، سواء من ناحية الجهة المستفيدة من الائتمان، صيغ التمويل، أو آجال الاستحقاق، هذا بالإضافة إلى تبني برامج خاصة تسمح بالمتابعة الفعالة لحقوق المصرف على الغير وتحديد حالات التأخر عن التسديد.

✓ ضرورة تبني المصرف لمعايير سليمة وفعالة خاصة بعمليات منح الائتمان، فعلى المصرف تقليديا كان أم إسلاميا القيام بدراسة دقيقة لوضعية العميل طالب التمويل ومدى قدرته على السداد. كما نعزز عملية طلب الضمانات، وذلك بغرض الحيازة على هذه الضمانات والتصرف فيها في حال تعثر العميل مما يساهم في تقليل الخسائر الناجمة عنها.

✓ ضرورة تحكم المصرف الإسلامي في استخدام صيغ التمويل الإسلامي والاستفادة منها باعتبارها إحدى أهم أدوات التنوع المهمة، لذلك وجب على هذه المصارف التحكم في استعمال تلك الصيغ بطريقة كفؤة. وفي هذا السياق نقترح على المصارف التقليدية فتح نوافذ الصيرفة الإسلامية بغرض تنوع المحفظة الائتمانية خاصة وأن صيغ التمويل الإسلامي تعتبر أداة جيدة للتنوع.

✓ ضرورة تصميم المصارف لبرامج شاملة خاصة باختبار الضغط فيما يخص مخاطر الطرف المقابل وهذا وفقا لما جاءت به اتفاقية بازل 3. حيث وتعمل هذه التقنية على تنبيه المصرف من الآثار السلبية التي قد تنجم عن مخاطر الطرف المقابل، كما توفر معلومات حول مقدار رأس المال الواجب تخصيصه لمواجهة الخسائر والصدمات التي قد تحدث نتيجة هذا النوع من المخاطر.

✓ وجوب القيام بالإصلاحات المصرفية اللازمة الهادفة لتحقيق استقلالية تسيير وإدارة المصارف العمومية، تعزيز وظيفة إدارة المخاطر، وكذا تعزيز الرقابة المصرفية، مما يؤدي لتحسين مستوى أداء المصارف العمومية الجزائرية إلى مصاف المصارف الخاصة وحتى الأنظمة المصرفية العالمية، لأن المنافسة القوية التي تفرض من طرف المصارف الخاصة الأجنبية ستؤدي إلى إقصاء هذه الفئة من دائرة النشاط المصرفي.

✓ ضرورة تنشيط السوق المالية الجزائرية عن طريق رفع عدد المتدخلين، فتح رأس مال المؤسسات والمصارف التجارية إلى مساهمين جدد بدل الإقتصار على المساهمين القدامى، تنويع الأدوات المالية. كل ذلك من شأنه أن يسمح للمصارف التقليدية باستخدام تقنيات التحوط التي تمكنه من نقل الخطر لجهة أخرى أكثر قدرة على إدارته، وذلك باستخدام المشتقات المالية بمختلف أنواعها (عقد الخيار، العقود الآجلة، العقود المستقبلية، عمليات المقايضة).

✓ تعزيز عملية خصخصة المصارف العمومية الجزائرية من أجل إضفاء الشفافية على المعاملات المالية، والقضاء على التسيير التقليدي للمصارف العمومية من جهة، ومن أجل تنشيط السوق المالية الجزائرية من جهة أخرى. علما أن الدولة الجزائرية قد باشرت بخصخصة مصرف القرض الشعبي الجزائري CPA، حيث قامت بفتح رأس ماله للاكتتاب في البورصة بنسبة 30% من أسهمه، هادفة بذلك لتحسين فعالية إدارة المصارف التجارية وحسن إدارة مخاطرها وتعزيز حوكمتها، مما يساهم في إرساء ثقة المستثمرين في السوق المالي الجزائري، وكذا تنشيط البورصة ورفع مساهمتها في تعبئة الادخار وتمويل الاقتصاد.

✓ ضرورة تحكم المصارف الإسلامية وحتى التقليدية في المشتقات المالية الإسلامية (كالعقود الآجلة الإسلامية، عقود المبادلة الإسلامية، الخيارات الإسلامية)، والتصكيك الإسلامي، هذا بالإضافة إلى الاجتهاد لابتكار أدوات تحوط متوافقة مع الشريعة الإسلامية بدل الاكتفاء بمحاكاة أدوات التحوط الخاصة بالمصارف التقليدية.

2.3.3. الآليات المقترحة لتسيير مخاطر السيولة في المصارف التجارية الناشطة في الجزائر

ليس من مصلحة المصرف التجاري الاحتفاظ بمستويات مرتفعة من السيولة بغرض تخفيض خطر السيولة، ولا من مصلحته الاحتفاظ بمستويات منخفضة من السيولة بحجة ميله لتعظيم الأرباح، فكلاهما من شأنه أن ينعكس سلبا على المصرف، لذا ننصح المصرف بوضع قواعد سليمة لقياس السيولة ومتابعة مستوياتها مما يسمح بالتنبؤ بمخاطر السيولة، نذكر منها ما يلي:

الفصل الثالث – قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

- ✓ على المصرف امتلاك قدر كافي من الأصول القابلة للتسييل، وعند الضرورة عليه اللجوء لتسييل الأصول الثابتة بالطرق الممكنة كالبيع وإعادة الاستئجار؛
- ✓ سعي المصرف لخلق نوع من التوازن بين التدفقات النقدية الواردة والتدفقات النقدية الواجبة الدفع من ناحية القيمة ومن ناحية تاريخ الاستحقاق، لتفادي أزمات السيولة؛
- ✓ الحفاظ على نسبة تغطية السيولة التي نصت عليها اتفاقية بازل 3 والتي تساهم في تعزيز سيولة المصرف على المدى القصير (30) يوما، ونسبة صافي التمويل المستقر المحددة هي الأخرى بموجب اتفاقية بازل 3 والهادفة لتعزيز سيولة المصرف على المدى المتوسط والطويل الأجل؛
- ✓ عدم الإفراط في الاحتفاظ بمستويات عالية من السيولة لأن ذلك من شأنه أن ينعكس سلبا على ربحية المصرف؛
- ✓ تعزيز خصخصة المصارف العمومية الجزائرية من أجل القضاء على التسيير التقليدي للمصارف العمومية ومنحها الاستقلالية الكافية في اتخاذ قراراتها المالية وإدارة مخاطرها، الأمر الذي يسمح لهذه المصارف بالتقدير الدقيق للمخاطر المهددة لها والحرص على الاحتفاظ بالسيولة اللازمة؛
- ✓ العمل على إنشاء سوق مالي ثانوي إسلامي لإمكانية تسييل أصول المصارف الإسلامية الناشطة بالجزائر في وقتها بدون خسائر وبما يتوافق مع الالتزامات الشرعية هذا من جهة، وإمكانية استغلال فرص توظيف الأموال بما يحقق أقصى عوائد من جهة أخرى.

3.3.3. الآليات المقترحة لتسيير مخاطر رأس المال في المصارف التجارية الناشطة في الجزائر

- بغرض تعزيز الصلابة المالية للمصارف التجارية وزيادة قدرتها على التصدي للمخاطر المالية والأزمات المختلفة نرى أنه من الضروري تبني اتفاقية بازل 3 التي تنص في هذا الشأن على:
- ✓ الحد الأدنى لكفاية رأس المال يقدر ب 8% من الأصول المرجحة بالمخاطر (6% من الشريحة الأولى و2% من الشريحة الثانية)، بالإضافة إلى احتياطي إلزامي للحفاظ على رأس المال يقدر ب 2.5% ليصبح إجمالي الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال 10.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر. كما اقترحت اتفاقية بازل 3 حاجز تقديري لمواجهة التقلبات الدورية يتراوح بين 0% و2%؛
 - ✓ فرض نسبة الرافعة المالية المقدر ب 3% كحدٍ أدنى، كوسيلة مكملة غير قائمة على المخاطر، تساهم في تعزيز الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال القائم على المخاطر.

4.3.1. الآليات المقترحة لتسيير مخاطر أسعار الفائدة في المصارف التجارية الناشطة في الجزائر

من خلال دراستنا التطبيقية وجدنا أن مخاطر تغير أسعار الفائدة تؤثر بشكل سلبي على ربحية المصارف التجارية الناشطة بالجزائر، وبغرض التحكم في هذا النوع من المخاطر نقترح ما يلي:

✓ السعي لإحداث توازن بين الموجودات الحساسة لتغير سعر الفائدة والمطلوبات الحساسة لتغير سعر الفائدة، سواء من حيث القيمة أو من حيث آجال الاستحقاق، وذلك سعياً لتقليص حساسية الفجوة لمخاطر أسعار الفائدة (هامش اربح).

✓ اعتماد المصارف على مختلف التقنيات التي من شأنها أن تساهم في تسيير مخاطر أسعار الفائدة والاستفادة منها لتعظيم عوائدها، كمقايضة سعر الفائدة، اتفاقيات تثبيت أسعار الفائدة المستقبلية، تأمين سعر الفائدة.

✓ استخدام العقود على المؤشرات، أو عقود الخيار على المؤشرات، أو شراء عقود خيارات على الأسهم، أو شراء كفالات بيع أسهم أو مؤشر بهدف التحوط ضد مخاطر تغيرات أسعار الأسهم.

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على النظام المصرفي الجزائري، حيث قمنا بقياس وتحليل أثر المخاطر المالية على ربحية 14 مصرفا تجاريا ينشط بالجزائر خلال الفترة 2011-2020، والتي فاق حجم أصولها 95% من إجمالي أصول المصارف التجارية الناشطة بالجزائر سنة 2020 (حسب تقرير مصرف الجزائر - ديسمبر 2021). وسعيا لتحقيق أهداف الدراسة قمنا بتحليل مستويات كل من مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال ومخاطر أسعار الفائدة، ثم قياس أثرها على مؤشرات الربحية مرة بافتراض سكون الربحية وأخرى بافتراض ديناميكيته.

تشير نتائج الدراسة التطبيقية إلى النقاط التالية:

- ✓ شهدت أغلب مصارف عينة الدراسة ارتفاعا لمخاطر الائتمان خلال سنتي 2019 و 2020، والذي يرجح أنه ناشئ عن انتشار أزمة كورونا وما تبعها من ركود اقتصادي سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وهو ما قد يلحق خسائرًا ببعض متعاملي المصرف مما يحتمل أن يتسبب في تعثر ديونهم، كما صاحب هذا الارتفاع لمخاطر الائتمان تدني في مستويات الربحية المحققة.
- ✓ إن المصارف التجارية الناشطة بالجزائر لا تعتمد على إجراءات وتقنيات حديثة لإدارة مخاطر الائتمان، إذ أنها تكتفي بأساليب تقليدية كالمبالغة في الضمانات ودراسة الوضعية المالية لطالب القرض والمتابعة الدورية لتحصيل التمويلات الممنوحة، ولا تعتمد على الطرق الحديثة كالتحوط باستخدام المشتقات المالية المختلفة.
- ✓ فيما يتعلق بالمصارف العمومية نجد أنها تعاني من تبعيتها للدولة، وفي إطار عمليات التطهير المالي وجدت نفسها مجبرة من قبل المصرف المركزي على تمويل المؤسسات العمومية رغم تدهور الوضعية المالية لهذه المؤسسات ودون ضمانات واضحة وصريحة من قبل الدولة، الأمر الذي يشكل عائقًا أمام عملية تقدير المخاطر.
- ✓ ضعف أداء بورصة الجزائر وعدم فعاليتها، إذ أن السوق المالي الفعال يتميز بوجود عدد كبير من المتدخلين سواء بصفقتهم عارضين أو طالبين للأوراق المالية، إضافة إلى تعدد المصدرين وتنوع الأدوات المالية (أسهم، سندات ومشتقات مالية متنوعة). في حين تعتبر بورصة الجزائر بورصة للقيم المنقولة، يندرج ضمنها عدد جد محدود من الشركات، بالإضافة إلى عشرة مصارف تجارية

الفصل الثالث – قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

ينشطون فيها كوسطاء في عمليات البورصة، فضلا على أن التداول في بورصة الجزائر يقتصر على أنواع محدودة من الأوراق المالية (أسهم وسندات).

✓ مؤشر Z-Score لم ينخفض طوال فترة الدراسة إلى أقل من 2.99، الأمر الذي يؤكد أن جميع المصارف التجارية المدروسة تتمتع بالاستقرار المالي وغير معرضة لخطر العسر المالي.

✓ وجود تقلبات في مستوى السيولة من مصرف لآخر ومن سنة لأخرى. حيث عرف مصرف الثقة الجزائري ارتفاع مخاطر السيولة خلال فترة الدراسة أكثر من باقي مصارف عينة الدراسة، وقابل ذلك ارتفاع صافي هامش الفائدة، نظرا لتفضيل المصرف لعامل الربحية وقيامه بتوظيف أمواله في قروض واستثمارات عادت عليه بأرباح بدل الاحتفاظ بأموال معطلة بغرض مواجهة خطر السيولة، أي أنه فضل عامل الربحية رغم ما قد يصاحبه من مخاطر سيولة عالية.

✓ إن المصارف العمومية الجزائرية لا تتمتع باستقلالية مطلقة في التسيير، إذ أن الدولة تتدخل في نشاطها وتفرض عليها أوامر وإجراءات تخدم مصلحة القطاع العمومي ففي الكثير من الأحيان تجد المصارف العمومية نفسها مجبرة على تمويل المؤسسات العمومية رغم تدهور الوضعية المالية لهذه الأخيرة. فالدولة تضع على عاتق المصارف العمومية مسؤولية تمويل الاقتصاد الوطني والنهوض به، وفي المقابل يقوم المصرف المركزي بالتدخل في حال عجز هذه المصارف عن الوفاء بالتزاماتها عن طريق تمويلها بالسيولة اللازمة، الأمر الذي جعل هذه المصارف لا تولى اهتماما كبيرا بإدارة مخاطر السيولة.

✓ إن نسب كفاية رأس المال في المصارف الخاصة الناشطة بالجزائر أكبر منها في المصارف العمومية الجزائرية، مما يشير إلى أن حقوق الملكية في المصارف الخاصة تمول جزءا معتبرا من أصول المصرف أي انخفاض مخاطر رأس المال فيها، عكس المصارف العمومية التي تعتمد أكثر على الاستدانة مما قد يحد من صلابتها المالية ويجعلها معرضة بشكل أعلى لمختلف أنواع المخاطر. ويعود سبب ارتفاع مخاطر رأس المال في المصارف العمومية لتبعية هذه الأخيرة للدولة، وفي حال مواجهتها لصعوبات أو أزمات مالية فإن المصرف المركزي يقوم بتمويلها بالمبالغ اللازمة.

✓ لا تبدي المصارف التجارية الناشطة في الجزائر اهتماما بإدارة مخاطر أسعار الفائدة، ولعل ذلك راجع إلى تجاهل المشرع الجزائري للأهمية البالغة لإدارة مخاطر سعر الفائدة واقتناره على مخاطر أسعار الصرف الأجنبي عند تطرقه لإدارة مخاطر السوق، بالإضافة إلى كون أهم أدوات إدارة

الفصل الثالث – قياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية بالجزائر وإدارتها

مخاطر أسعار الفائدة تتاح للمصارف التي تعمل في بلدان ذات أسواق مالية نشطة باستخدام المشتقات المالية، في حين تعاني المصارف التجارية الناشطة في الجزائر من غياب سوق مالي نشط.

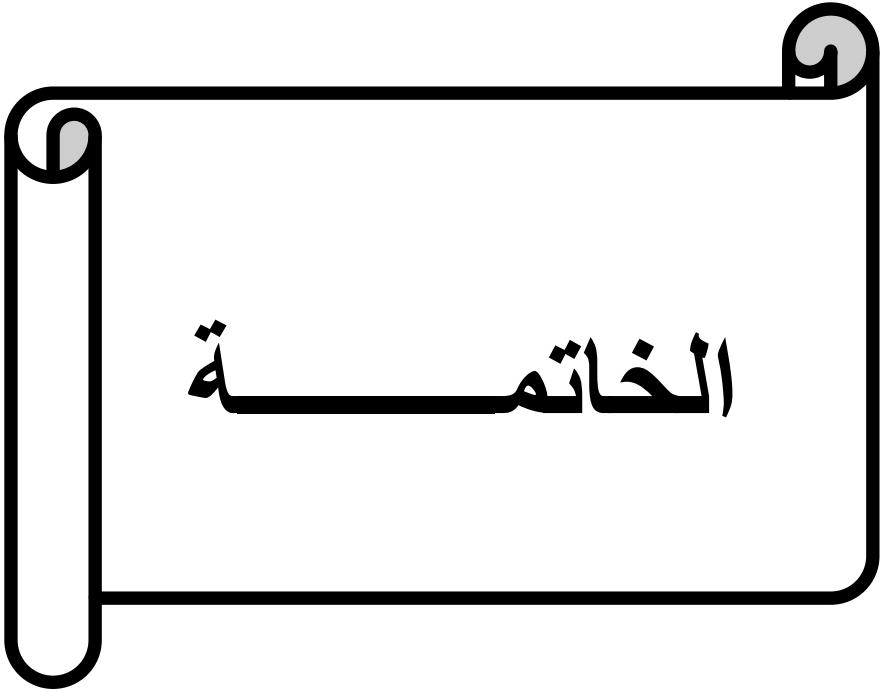
✓ رغم أن حجم أصول المصارف التجارية الخاصة الناشطة في الجزائر محدود مقارنة بحجم أصول المصارف العمومية، إلا أن مستويات الربحية المحققة من قبل المصارف الخاصة جيدة مقارنة بالمصارف العمومية. وهذا يعكس كفاءة هذه المصارف في أداء وظائفها والإدارة الجيدة للمخاطر التي تهددها، في ظل الاستقلالية المطلقة التي تتمتع بها في تسيير قراراتها المالية بما يخدم هدفها الأساسي المتمثل في تعظيم الأرباح. في حين لا تتمتع المصارف العمومية الجزائرية بهذه الاستقلالية بسبب تدخل الدولة في نشاطها عن طريق فرض أوامر وإجراءات تخدم مصلحة القطاع العمومي سعيا لتمويل الاقتصاد الوطني والنهوض به، الأمر الذي يشكل عائقا أمام تعظيم المصارف العمومية لأرباحها.

✓ وجود أثر سالب ذو دلالة معنوية لكل من مخاطر الائتمان CR، نسبة عدم الكفاءة EFF، مخاطر أسعار الفائدة (هامش الربح) GAP على ربحية المصارف التجارية محل الدراسة للفترة 2011-2020.

✓ وجود أثر موجب ذو دلالة معنوية لكل من هامش الفائدة (هامش الربح) الصافي والتنويع على الربحية معبرا عنها ب ROAA و ROAE للمصارف التجارية محل الدراسة خلال الفترة 2011-2020.

✓ تؤثر مخاطر رأس المال تأثيرا سلبا ذو دلالة معنوية على مؤشري ROAA و NIM، في حين تؤثر تأثيرا ايجابيا ذو دلالة إحصائية على مؤشر ROAE.

✓ يؤثر عامل التنويع تأثيرا موجبا ذو دلالة معنوية على مؤشري ROAA و ROAE، في حين يؤثر تأثيرا سلبا على مؤشر NIM للمصارف التجارية محل الدراسة خلال الفترة 2011-2020.



الخاتمة:

في إطار دور الوساطة الذي تزاوله المصارف التجارية، تسعى هذه الأخيرة من جهة للحفاظ على مصادر تمويلها وتعزيزها، ولا يخفى أن ودائع المدخرين تعتبر أهمها، ومن جهة أخرى تسعى لتوظيف هذه المدخرات بكفاءة وفعالية بغرض تعظيم ربحيتها. لكن السحوبات المفاجئة للمودعين، عدم وفاء المقترضين بالتزاماتهم في آجالها، تقلبات الأسواق المالية وتغيرات أسعار الفائدة والصرف وغيرها من العوامل جعلت المصرف التجاري عرضة للمخاطر المالية أكثر من غيره، ففي الوقت الذي تسعى فيه المصارف التجارية لتعظيم ربحيتها، تجد نفسها محفوفة بمخاطر متنوعة تهدد إيراداتها وأرباحها واستقراريتها.

إن الارتباط الوثيق بين العائد والمخاطرة يجعل المصرف التجاري أمام تحدي تحديد التوليفة المناسبة من هذا الثنائي. بغرض التحكم في الخطر وحسن إدارته وجب على المصرف بعد رصد الخطر وقياسه، تحديد كيفية ومعامل تأثيره على الربحية ليطم على ضوء ذلك اختيار الآليات المناسبة لإدارته، وفي هذا الصدد صاغ العديد من الباحثين والمختصين في الصناعة المصرفية نظرياتهم التي تربط بين المخاطرة بمختلف أنواعها والربحية.

أصبح من أهم وظائف الإدارة المالية للمصرف تحديد المخاطر المهددة للمصرف بشكل مستمر ودائم، توصيفها، قياسها واختيار الإستراتيجية الأنسب لإدارتها والتي من شأنها أن تعظم ربحية المصرف. وفي هذا السياق برزت العديد من الهيئات الدولية الناشطة في مجال الرقابة المصرفية وإدارة المخاطر، أهمها لجنة بازل للرقابة المصرفية، التي هدفت لتدعيم الملاءة المالية للجهاز المصرفي وذلك بإصدار العديد من المقررات التي لعبت دورا فعالا في إدارة المخاطر المالية وتقوية الصلابة المالية للمصرف ليصبح أكثر قدرة على تحمل المخاطر والأزمات، حيث كان أشهرها مقررات بازل 3.

هدفت هذه الدراسة لقياس أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية الناشطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020، بالاعتماد على بيانات بانل لعينة مكونة من 14 مصرفا تجاريا ناشطا في الجزائر، والتي فاق حجمها 95% من إجمالي أصول المصارف التجارية الناشطة بالجزائر سنة 2020 (حسب تقرير مصرف الجزائر - ديسمبر 2021). توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة حول أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية الناشطة بالجزائر، كما خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تعزز ربحية المصارف.

نتائج الدراسة: توصلنا من خلال دراستنا إلى جملة من النتائج، منها ما تعلق بالإطار النظري للدراسة ومنها المستنبطة من الجزء التطبيقي، نذكرها فيما يلي:

نتائج الدراسة النظرية: انطلاقاً من الجانب النظري للدراسة استنتجنا النقاط التالية:

✓ تعتبر مؤشرات الربحية من أهم أدوات تقييم الأداء المالي للمصرف التجاري، باعتبارها المرآة العاكسة للوضع المالي للمصرف، والتي على ضوءها يقوم المصرف التجاري بعملية التخطيط ووضع السياسات المالية الملائمة التي تسمح له بضمان بقائه وتعظيم ربحيته وزيادة أدائه بصفة عامة.

✓ تخضع ربحية المصرف لجملة من المحددات، منها المحددات الداخلية كسيولة المصرف، كفاية رأس المال، حجم الأصول، جودة الأصول، التنوع، ومحددات خارجية متعلقة بالصناعة كالتركيز والشمول المالي، ومتغيرات الاقتصاد الكلي من أسعار سعر الفائدة، تضخم، أسعار الصرف، أسعار النفط وغيرها.

✓ لا يضمن المصرف تحقيق العائد المخطط له، بل يضع احتمال أن يحدث اختلاف بين العائد الفعلي والعائد المتوقع وهو ما يطلق عليه بالخطر المالي.

✓ ترتبط أرباح المصرف التجاري ارتباطاً وثيقاً بالمخاطر المالية، وتنتج هذه الأخيرة عن عدة أسباب، أهمها تعذر تحصيل حقوق المصرف من عملائه، تدني مستوى السيولة لدى المصرف وعجزه عن الوفاء بالتزاماته اتجاه الغير في الأجل المحدد، ارتفاع الرافعة المالية وعدم كفاية رأس المال وعن تغير مؤشرات السوق كتقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف وغيرها.

✓ إدارة المخاطر هي الوظيفة التي تُعنى بتسيير هذه المخاطر سعياً منها لتدنية الخسائر وتعظيم أرباح المصرف، باستخدام جملة من التقنيات والأدوات التي تساهم بشكل مستمر في رصد المخاطر وقياسها واختيار الإستراتيجية الأمثل لإدارتها.

✓ إن القياس الأمثل للمخاطر المالية يتمثل في التقدير الكمي لها، وتحديد مقدار تأثيرها على أنشطة المصرف التجاري، عناصر أصوله، إيراداته وربحيته، مما يسمح بالتحكم فيه بالطريقة التي تعظم أرباح المصرف وتمكنه من تحقيق أهدافه، وقد كانت هذه العلاقة (عائد-مخاطرة) محل اهتمام الكثير من الباحثين والمختصين في الصناعة المصرفية، الأمر الذي يفسر تعدد النظريات في هذا المجال.

✓ إن الخطر المالي يكتنف النشاط المصرفي، سواء كان تقليدياً أم إسلامياً، فكلاهما عرضة لنفس أنواع المخاطر المالية، إضافة إلى تعرض المصرف الإسلامي لمخاطر خاصة بكل صيغة من صيغ التمويل الإسلامي التي يتعامل بها.

✓ تستخدم المصارف الإسلامية نفس تقنيات إدارة المخاطر المالية المعتمدة من قبل المصارف التقليدية (قبول، تجنب، تخفيض أو اقتسام المخاطر) لأنها تتلاءم مع مبادئ الشريعة الإسلامية، باستثناء تقنية نقل الخطر. إذ أن الصيرفة الإسلامية تقوم على فكرة المشاركة في الأرباح والخسائر، أما أن يقوم بالتحويل الكلي للخطر نحو طرف آخر ليُصبح هذا المصرف معفيًا من تحمل أي جزء من الخسائر فإن هذا لا يضيف صفة الشرعية على العائد المحقق ويُعتبر هذا الأخير مُحرماً.

✓ إن الحفاظ على سلامة ومتانة النظام المصرفي يستوجب تبني معايير إشرافية ورقابية على المستوى الوطني والدولي أهمها معيار بازل III.

نتائج الدراسة التطبيقية: أسفرت كل من الدراسة الوصفية والدراسة القياسية على العديد من النتائج الهامة، والتي نشير إليها في النقاط الموالية:

نتائج الدراسة الوصفية: يشير تتبع وتحليل تطور مؤشرات الدراسة إلى أن:

✓ شهدت أغلب مصارف عينة الدراسة ارتفاعاً لمخاطر الائتمان خلال سنتي 2019 و2020، والذي يرجح أنه ناشئ عن انتشار أزمة كورونا وما تبعها من ركود اقتصادي سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وهو ما قد يلحق خسائرًا ببعض متعاملي المصرف مما يحتمل أن يتسبب في تعثر ديونهم، حيث صاحب هذا الارتفاع لمخاطر الائتمان تدني في مستويات الربحية المحققة.

✓ إن المصارف التجارية الناشطة بالجزائر لا تعتمد على إجراءات وتقنيات حديثة لإدارة مخاطر الائتمان، إذ أنها تكتفي بأساليب تقليدية كالمبالغة في الضمانات ودراسة الوضعية المالية لطالب القرض والمتابعة الدورية لتحصيل التمويلات الممنوحة، ولا تعتمد على الطرق الحديثة كالتحوط باستخدام المشتقات المالية المختلفة.

✓ فيما يتعلق بالمصارف العمومية نجد أنها تعاني من تبعيتها للدولة، وفي إطار عمليات التطهير المالي وجدت نفسها مجبرة من قبل المصرف المركزي على تمويل المؤسسات العمومية رغم تدهور الوضعية المالية لهذه المؤسسات ودون ضمانات واضحة وصريحة من قبل الدولة، الأمر الذي يشكل عائقاً أمام عملية تقدير المخاطر.

- ✓ ضعف أداء بورصة الجزائر وعدم فعاليتها، إذ أن السوق المالي الفعال يتميز بوجود عدد كبير من المتدخلين سواء بصفتهم عارضين أو طالبين للأوراق المالية، إضافة إلى تعدد المصدرين وتنوع الأدوات المالية (أسهم، سندات ومشتقات مالية متنوعة). في حين تعتبر بورصة الجزائر بورصة لقيم المنقولة، يندرج ضمنها عدد جد محدود من الشركات وعشرة مصارف تجارية كوسطاء في عمليات البورصة، ويقتصر التداول فيه على أنواع محدودة من الأوراق المالية (أسهم وسندات).
- ✓ مؤشر Z-Score لم ينخفض طوال فترة الدراسة إلى أقل من 2.99، الأمر الذي يؤكد أن جميع المصارف التجارية المدروسة تتمتع بالاستقرار المالي وغير معرضة لخطر العسر المالي ويعزى ذلك لتدخل الدولة الجزائرية عن طريق مسح ديون هذه المصارف.
- ✓ وجود تقلبات في مستوى السيولة من مصرف لآخر ومن سنة لأخرى. حيث عرف مصرف الثقة الجزائري ارتفاع مخاطر السيولة خلال فترة الدراسة أكثر من باقي مصارف عينة الدراسة، وقابل ذلك ارتفاع صافي هامش الفائدة، نظرا لتفضيل المصرف لعامل الربحية وقيامه بتوظيف أمواله في قروض واستثمارات عادت عليه بأرباح بدل الاحتفاظ بأموال معطلة بغرض مواجهة خطر السيولة، أي أنه فضل عامل الربحية رغم ما قد يصاحبها من مخاطر سيولة عالية.
- ✓ إن المصارف العمومية الجزائرية لا تتمتع باستقلالية مطلقة في التسيير، إذ أن الدولة تتدخل في نشاطها وتقرض عليها أوامر وإجراءات تخدم مصلحة القطاع العمومي ففي الكثير من الأحيان تجد المصارف العمومية نفسها مجبرة على تمويل المؤسسات العمومية رغم تدهور الوضعية المالية لهذه الأخيرة. فالدولة تضع على عاتق المصارف العمومية مسؤولية تمويل الاقتصاد الوطني والنهوض به، وفي المقابل يقوم البنك المركزي بالتدخل في حال عجز هذه المصارف عن الوفاء بالتزاماتها عن طريق تمويلها بالسيولة اللازمة، الأمر الذي جعل هذه المصارف لا تولى اهتماما كبيرا بإدارة مخاطر السيولة.
- ✓ إن نسب كفاية رأس المال في المصارف الخاصة الناشطة بالجزائر أكبر منها في المصارف العمومية الجزائرية، مما يشير إلى أن حقوق الملكية في المصارف الخاصة تمول جزءا معتبرا من أصول المصرف أي انخفاض مخاطر رأس المال فيها، عكس المصارف العمومية التي تعتمد أكثر على الاستدانة مما قد يحد من صلابتها المالية ويجعلها معرضة بشكل أعلى لمختلف أنواع المخاطر. ويعود سبب ارتفاع مخاطر رأس المال في المصارف العمومية لتبعية هذه الأخيرة للدولة، وفي حال مواجهتها لصعوبات أو أزمات مالية فإن المصرف المركزي يقوم بتمويلها بالمبالغ اللازمة.

✓ لا تبدي المصارف التجارية الناشطة في الجزائر اهتماما بإدارة مخاطر أسعار الفائدة، ولعل ذلك راجع إلى تجاهل المشرع الجزائري للأهمية البالغة لإدارة مخاطر سعر الفائدة واقتصره على مخاطر أسعار الصرف الأجنبي عند تطرقه لإدارة مخاطر السوق، بالإضافة إلى كون أهم أدوات إدارة مخاطر أسعار الفائدة تتاح للمصارف التي تعمل في بلدان ذات أسواق مالية نشطة باستخدام المشتقات المالية، في حين تعاني المصارف التجارية الناشطة في الجزائر من غياب سوق مالي نشط.

✓ رغم أن حجم أصول المصارف التجارية الخاصة الناشطة في الجزائر محدود مقارنة بحجم أصول المصارف العمومية، إلا أن مستويات الربحية المحققة من قبل المصارف الخاصة جيدة مقارنة بالمصارف العمومية. وهذا يعكس كفاءة هذه المصارف في أداء وظائفها والإدارة الجيدة للمخاطر التي تهددها، في ظل الاستقلالية المطلقة التي تتمتع بها في تسيير قراراتها المالية بما يخدم هدفها الأساسي المتمثل في تعظيم الأرباح. في حين لا تتمتع المصارف العمومية الجزائرية بهذه الاستقلالية بسبب تدخل الدولة في نشاطها عن طريق فرض أوامر وإجراءات تخدم مصلحة القطاع العمومي سعيا لتمويل الاقتصاد الوطني والنهوض به، الأمر الذي يشكل عائقا أمام تعظيم المصارف العمومية لأرباحها.

نتائج الدراسة القياسية: أسفرت الدراسة القياسية عن النتائج التالية:

✓ تعتبر الربحية متغير ذو سلوك ديناميكي، بمعنى أن ربحية السنة الحالية ذات تأثير على ربحية السنة أو السنوات الموالية، وذلك راجع للأرباح الغير موزعة على المساهمين والتي تضاف لرأس المال، ومن ثمة تساهم في خلق ربحية السنوات الملائمة. إن هذه الخاصية للمتغير التابع من شأنها أن تؤثر على نتائج القياس، وللحصول على نتائج أكثر دقة يستحسن أخذ هذا العامل بعين الاعتبار.

✓ وجود توافق كبير بين نتائج نماذج بانل الساكن المقدر باستخدام تقنية PCSE التي تفترض سكون الربحية ونماذج بانل الديناميكية المقدر باستخدام طريقة GMM التي تفترض ديناميكية الربحية.

✓ وجود أثر سالب معنوي لمخاطر الائتمان معبرا عنها بنسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض على مؤشري ROAA و ROAE، وذلك راجع لكون ارتفاع مخاطر الائتمان يعني فشل المصرف في تحصيل حقوقه من الغير في أجالها، مما ينجر عنه انخفاض حاد في مستويات السيولة لدى المصرف، فيفشل في الوفاء بالتزاماته، وهو ما يؤدي لزيادة احتمال العسر المالي وما يتبع ذلك من آثار وخيمة وزيادة في التكاليف مما يؤدي إلى انخفاض الأرباح وقد يصل حتى الإفلاس.

- ✓ لا وجود لتأثير معنوي لمؤشر العسر المالي z-score على الربحية بدلالة مؤشر NIM في كلا النموذجين القياسيين (الساكن والديناميكي) ويعود ذلك لتمتع المصارف عينة الدراسة بمؤشر z-score مرتفع ولم يصل طول فترة الدراسة إلى المستوى الذي يشير إلى عدم الاستقرار ووجود عسر مالي.
- ✓ فيما يتعلق بمخاطر السيولة تُظهر النتائج اختلافا واضحا وذلك لكون السيولة والربحية عاملان متناقضان ومتعارضان، فمن ناحية نجد أن انخفاض مخاطر السيولة يجعل المصرف في أمان ووضع مالي مريح وفي استعداد دائم لتلبية سحبيات المودعين وللوفاء بمختلف التزاماته الأمر الذي يكسبه ثقة عملائه ويستقطب عملاء جدد مما من شأنه أن يعود إيجابا على الربحية. ومن ناحية أخرى نجد أن انخفاض مخاطر السيولة يعني احتفاظ المصرف بمستويات عالية من السيولة وبالتالي أموال معطلة لم يتم توظيفها أي تضييع أرباح كان من الممكن تحقيقها لو تم توظيف هذه الأموال.
- ✓ لنسبة كفاية رأس المال أثر موجب ومعنوي على مؤشري ROAA و NIM، أي أن ارتفاع حقوق الملكية يؤدي إلى تعزيز مؤشري ROAA و NIM، في حين ينتج عن انخفاض هذا المؤشر تدني مؤشري ROAA و NIM. إن انخفاض نسبة حقوق الملكية يشير لارتفاع نسبة الاستدانة وارتفاع هذه النسبة لحد كبير يشير للهشاشة المالية للمصرف وفشله في التصدي للمخاطر المتنوعة والأزمات، الأمر الذي يؤثر سلبا على الربحية خاصة في حال عجز المصرف على توظيف تلك الافتراضات في استثمارات ذات عوائد تفوق تكلفة الاقتراض.
- ✓ تؤثر نسبة كفاية رأس المال تأثيرا سالب على معدل ROAE، أي أن لمخاطر رأس المال تأثيرا إيجابيا معنويا على الربحية معبر عنها بمعدل العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE. ويعزى ذلك إلى أن ارتفاع حقوق الملكية سيؤدي إلى تقليل ربحية المساهمين، أما انخفاضها فيشير إلى ارتفاع نسبة الاستدانة في الهيكل التمويلي للمصرف، ومن المعروف أن تكلفة الاستدانة أقل تكلفة من إصدار الأسهم مما يؤثر إيجابا على العائد على متوسط حقوق الملكية.
- ✓ لتحديد مخاطر أسعار الفائدة على ربحية المصارف بشكل أدق قمنا بتقدير أثر نسبة حساسية الفجوة لمخاطر أسعار الفائدة Gap على صافي هامش الفائدة NIM، وقد تبين أن لمؤشر GAP أثر سالب معنوي على ربحية المصارف عينة الدراسة، أي أن لارتفاع مخاطر أسعار الفائدة والذي ينتج عن الفجوة بين الموجودات الحساسة لسعر الفائدة و المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة أثر سالب على صافي هامش الفائدة NIM، ويرجع ذلك إلى أن ارتفاع نسبة الاقتراض في هيكل تمويل المصرف يجعل المصرف عرضة لمخاطر تغير أسعار الفائدة، وتؤدي زيادة هذه المخاطر إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض

وأيضاً لارتفاع العائد المطلوب من طرف المساهمين، الأمر الذي من شأنه أن يتسبب في انخفاض الربحية.

✓ يظهر أن لهامش صافي الفائدة NIM تأثيراً موجباً معنوياً على مؤشرات ربحية المصارف التجارية الناشطة بالجزائر ROAA و ROAE، كما نلاحظ أن هذا الأثر كان هاماً وكبيراً، الأمر الذي يعكس طبيعة النشاط الأساسي للمصارف التجارية القائم على التعامل بالفوائد ومدى ارتباط أرباح هذه المصارف بأرباح الفوائد.

✓ وجود أثر موجب معنوي لمؤشر التنوع على كل من العائد على متوسط الأصول والعائد على متوسط حقوق الملكية، مما يعكس الأثر الهام لإيرادات المصارف من غير الفوائد على ربحية المصارف عينة الدراسة، وهذا يعني أن تنوع المصرف لمصادر دخله بدل الاكتفاء بمداخل الفوائد يعتبر مصدراً بديلاً لمدخل الفوائد خاصة في حالة انخفاض مستوى إيرادات الفوائد الذي قد ينشأ عن ارتفاع مخاطر الفائدة. وبالتالي، إن عنصر التنوع من شأنه أن يعزز ربحية المصارف التجارية الناشطة بالجزائر، خاصة أن التنوع الجيد سيقبل المخاطر دون أن يتحمل المصرف تكاليف تسييرها، مما ينعكس إيجاباً على ربحية المصارف، وهو ما أكدته نظرية المحفظة المعاصرة Modern Portfolio Theory.

✓ يظهر أثر التنوع على صافي هامش الفائدة سالب و ذو دلالة إحصائية، مما يؤكد أن التنوع مصدراً بديلاً لمداخل الفائدة، فكلما وظف المصرف موارده في أنشطة متنوعة أدى ذلك إلى تنوع مصادر دخله وارتفاع أرباح المصارف من غير الفوائد ولو على حساب أرباح الفوائد.

✓ تشير النتائج لوجود أثر سالب ذو دلالة إحصائية لنسبة عدم الكفاءة التشغيلية على المقاييس الثلاثة للربحية ROAA، ROAE و NIM، وسبب ذلك أن ارتفاع التكلفة يعني تحمل نفقات أكبر مما يؤدي إلى انخفاض ربحية المصرف، بينما يؤدي انخفاض المصاريف التشغيلية إلى تعزيز ربحية المصارف التجارية.

✓ انطلاقاً من دراستنا التمسنا تحفظ أغلب المصارف التجارية الناشطة بالجزائر عن بياناتها المالية، حيث أن العديد من المصارف التجارية لا تضع تقاريرها المالية على مواقعها الرسمية، وحتى التقارير المتاحة تتصف بنقص الإيضاحات والإفصاح خصوصاً ما تعلق بمؤشرات مخاطر السوق، نسبة كفاية رأس المال ونسب السيولة المحددة من طرف اتفاقيات بازل.

توصيات الدراسة: على ضوء الدراسة النظرية والتطبيقية حاولنا صياغة مجموعة من التوصيات الخاصة بإدارة المخاطر المصرفية في المصارف التجارية محل الدراسة، نقدمها فيما يلي:

- ✓ على المصارف العمل على زيادة تنوع مصادر تمويلها، استثماراتها، ومحفظتها قروضها، الأمر الذي يؤدي إلى توزيع المخاطرة، وبالتالي التقليل من الخسائر المحتملة.
- ✓ إن فتح المصارف التقليدية لفروع ونوافذ الصيرفة الإسلامية من شأنه أن يساهم في تنوع المحفظة الائتمانية بشكل فعال، فمن جهة تعتبر صيغ التمويل الإسلامي أداة هامة من أدوات التنوع، ومن جهة أخرى تسمح بكسب متعاملين جدد ممن يحرصون على توظيف أموالهم بما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- ✓ ضرورة تنشيط السوق المالية الجزائرية عن طريق رفع عدد المتدخلين، فتح رأس مال المؤسسات والمصارف التجارية إلى مساهمين جدد بدل الاقتصار على المساهمين القدامى، تنوع الأدوات المالية. كل ذلك من شأنه أن يسمح للمصارف التقليدية باستخدام تقنيات التحوط التي تمكنه من نقل الخطر لجهة أخرى أكثر قدرة على إدارته، وذلك باستخدام المشتقات المالية بمختلف أنواعها (عقود الخيارات، العقود الآجلة، العقود المستقبلية، عمليات المقايضة).
- ✓ العمل على إنشاء سوق مالي ثانوي إسلامي لإمكانية تسهيل أصول المصارف الإسلامية الناشطة بالجزائر في وقتها بدون خسائر وبما يتوافق مع الالتزامات الشرعية هذا من جهة، وإمكانية استغلال فرص توظيف الأموال بما يحقق أقصى عوائد من جهة أخرى.
- ✓ ضرورة ابتكار أدوات تحوط متوافقة مع الشريعة الإسلامية بدل الاكتفاء بمحاكاة أدوات التحوط الخاصة بالمصارف التقليدية.
- ✓ تبني برامج خاصة بمتابعة مستويات السيولة في المصرف باستمرار، انطلاقاً من متابعة التدفقات النقدية المحصلة والتدفقات النقدية الواجبة الدفع، مما يسمح للمصرف بالرصد المبكر لمخاطر السيولة ومن ثم العمل على إدارتها واتخاذ الإجراءات الملائمة.
- ✓ على المصرف إحداث توافق بين التدفقات النقدية المقبوضة والتدفقات النقدية المستحقة من ناحية القيمة ومن ناحية تاريخ الاستحقاق، لتفادي الخسائر الناجمة عن خطر السيولة.
- ✓ الالتزام بمعيار بازل 3 مما يضمن تعزيز سيولة المصرف من خلال احتفاظه بالمستويات الدنيا لنسب السيولة المحددة في هذا المعيار، والتي تضمن امتلاك مستويات كافية من السيولة في المدى القصير، المتوسط والطويل.

✓ تعزيز عملية خصخصة المصارف العمومية الجزائرية من أجل إضفاء الشفافية على المعاملات المالية، والقضاء على التسيير التقليدي للمصارف العمومية، بالإضافة إلى تنشيط السوق المالية الجزائرية. علما أن الدولة الجزائرية قد باشرت بخصخصة مصرف القرض الشعبي الجزائري CPA، حيث قامت بفتح رأس ماله للاكتتاب في البورصة بنسبة 30% من أسهمه، هادفة بذلك لتحسين فعالية إدارة المصارف التجارية وحسن إدارة مخاطرها وتعزيز حوكمتها، مما يساهم في إرساء ثقة المستثمرين في السوق المالي الجزائري، وكذا تنشيط البورصة ورفع مساهمتها في تعبئة الادخار وتمويل الاقتصاد.

✓ نظرا لكون المصارف العمومية الجزائرية تعاني من عدة عوامل تعيق نجاح عملية إدارة المخاطر فيها، وتضعف من دورها، وجب القيام بالإصلاحات اللازمة لتحسين مستوى أداء المصارف العمومية الجزائرية إلى مصاف المصارف الخاصة وحتى الأنظمة المصرفية العالمية، لأن المنافسة القوية التي تقرض من طرف المصارف الخاصة الأجنبية ستؤدي إلى إقصاء هذه الفئة من دائرة النشاط المصرفي.

✓ الاهتمام بإدارة المطلوبات والموجودات مما يسمح بالموازنة بين الأصول الحساسة لسعر الفائدة والخصوم الحساسة لسعر الفائدة، والموازنة بين عناصر استخدامات المصرف وعناصر موارده من حيث آجال الاستحقاق، بغرض تقليص حساسية الفجوة لمخاطر أسعار الفائدة.

✓ العمل على تعزيز الصلابة المالية للمصارف التجارية الرفع من قدرتها على مواجهة المخاطر والأزمات، وذلك من خلال احترام الحد الأدنى لكفاية رأس المال المحدد بموجب اتفاقية بازل 3 والمقدر ب 8% من الأصول المرجحة بالمخاطر (6% من الشريحة الأولى و2% من الشريحة الثانية)، بالإضافة إلى احتياطي إلزامي للحفاظ على رأس المال يقدر ب 2.5% ليصبح إجمالي الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال 10.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر. كما اقترحت اتفاقية بازل 3 حاجز تقديري لمواجهة التقلبات الدورية يتراوح بين 0% و2%.

✓ احترام نسبة الرافعة المالية المحددة في اتفاقية بازل 3 والمقدرة ب 3% كحدٍ أدنى، كوسيلة مكتملة غير قائمة على المخاطر، تساهم في تعزيز الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال القائم على المخاطر.

✓ نوصي بضرورة زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية الناشطة في الجزائر.

في الأخير، نشير إلى أن هناك بعض الجوانب من هذا الموضوع لم يتم بحثها بعمق ويمكن أن تكون

مواضيع لأبحاث مستقبلية نذكر منها على سبيل المثال:

الخاتمة

- ✓ قياس مخاطر السوق في المصارف التجارية الناشطة في الجزائر باستخدام القيمة المعرضة للخطر (VAR)؛
- ✓ أثر اتفاقيات بازل على إدارة المخاطر المصرفية في المصارف التجارية الناشطة بالجزائر؛
- ✓ استخدام الشبكات العصبية والاستفادة منها في مجال إدارة المخاطر.



قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

1. إبراهيم المصري، الاقتصاد النقدي (نقود، بنوك، بازل)، الطبعة الأولى، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014.
2. أبي نصر أحمد بن محمد السمرقندي، كتاب الشروط وعلوم الصكوك مع دراسة عن الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، 2017.
3. أحلام بوعبدلي، سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
4. أحمد عبد العزيز وعصام مهدي عابدين، حوكمة الشركات والبنوك: في مصر ودولة الإمارات العربية المتحدة، دار محمود للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2022.
5. أحمد السعد، الأسواق المالية المعاصرة، دار الكتاب الثقافي، عمان، الأردن، 2012.
6. إدوارد د. أندرسون، إدارة مخاطر الأعمال "النماذج والتحليلات"، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2018.
7. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
8. إياد منصور حسن، إدارة العمليات البنكية والنقدية، الطبعة الأولى، دار ابن النفيس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019.
9. بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز وعبد الرزاق حبار، إدارة المخاطر - المشتقات المالية - الهندسة المالية، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
10. جابر شعيب الإسماعيل، المالية للقادة: أفضل الممارسات المالية للقادة وكبار التنفيذيين، دار الكتاب العلمية، بيروت، لبنان، 2018.
11. جعفر محمد، دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، الأردن، 2019.
12. جميل السعودي، إدارة المؤسسات المالية المتخصصة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
13. جميل عبد القادر محمد أكبر، قص الحق - العقل وحتمية الفساد -، المجلد الأول، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، 2020.
14. جورج إي ردة ومايكل جي مكنمارا، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، ترجمة: محمد توفيق البلقيني ومها محمد زكي، دار حميثرا للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2023.
15. حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، اليازوري، عمان، الأردن، 2020.
16. حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية - أداؤها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2018.

17. خالد أحمد علي محمود، الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2019.
18. خالد أحمد علي محمود، فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2019.
19. رعد حسن الصرن، نظريات الإدارة والأعمال: دراسة ل 401 نظرية في الإدارة وممارساتها ووظائفها، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، 2004.
20. رمزي محمود، النقود والبنوك والتجارة الالكترونية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر.
21. زكريا الدوري ويسرا السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020.
22. زياد رمضان ومحفوظ جودة، إدارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008.
23. زياد رمضان ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
24. سعدون حمود جثير الربعاوي وحسين وليد حسين عباس، إدارة التسويق - أسس ومفاهيم معاصرة-، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
25. سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف التجارية، اليازوري، عمان، الأردن، 2016.
26. سلمان حسين الحاكم، تحليل القوائم المالية- مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والائتمانية، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2017.
27. سلمان زيدان، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
28. سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف جلال حزي وشركائه، الإسكندرية، مصر، 2005.
29. سمير عبد الحميد ورضوان حسن، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، 2005.
30. صادق راشد الشمري، إدارة العمليات المصرفية - مداخل وتطبيقات-، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
31. صادق راشد الشمري، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2022.
32. صلاح الدين حسن السيبي، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية (الجزء الثاني)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2011.
33. صلاح الدين يوسف الريماوي وغسان سالم الطالب، حسابات الاستثمار المطلقة في المصارف الإسلامية، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2022.

34. طارق الله خان وحبيب أحمد، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ترجمة عثمان بابكر أحمد، الطبعة الأولى، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2003.
35. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد-إدارات-شركات-بنوك)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
36. الطاهر قانة، المصارف الإسلامية ودورها في رفع الكفاءات الإنتاجية للملكية الوقفية-البنك الإسلامي الأردني نموذجاً، الطبعة الأولى، دار الخليج، عمان، الأردن، 2018.
37. الطاوس حمداوي، الاستثمار في الأوراق المالية وإدارة الخطر، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.
38. طلال محمد الجاوي وساكنة السلطاني، SWOT لتقييم المصارف التجارية، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2016.
39. طه عبد العظيم محمد، الإصلاح المصرفي للبنوك الإسلامية والتقليدية في ضوء مقررات بازل III، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2020.
40. عبد الرزاق رحيم الشمري، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دار الكتاب الثقافي، عمان، الأردن، 2018.
41. عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة الخطر "مدخل مالي"، الطبعة الأولى، دار إي-كُتب "E-KUTUB LTD"، لندن، المملكة المتحدة، 2018.
42. عبد الله محمد عبد الرحمان العجلان، حساب المضاربة في المصارف الإسلامية -دراسة تأصيلية تطبيقية-، الطبعة الأولى، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2015.
43. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
44. عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
45. عثمان سلمان غيلان العبودي، الإشكاليات الدستورية والقانونية في تنظيم الاختصاصات المالية الاتحادية، المركز العربي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2019.
46. عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
47. عدنان عبد الله محمد عويضة، نظرية المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي- دراسة تأصيلية تطبيقية-، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2010.
48. عصام مهدي أحمد عبد العزيز الشكواني، حوكمة الشركات والبنوك في مصر ودولة الإمارات العربية المتحدة، دار محمود للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2022.
49. علي سيد إسماعيل، مصادر توفير السيولة في البنوك الإسلامية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2020.

50. غازي فلاح المومني، إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
51. فواز صالوم حموي ومحمد رمضان إسماعيل، إدارة المؤسسات والأسواق المالية، دار علاء الدين، دمشق، سوريا، 2011.
52. كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات - تحليل نظري وتطبيقي، دار المناهج، عمان، الأردن، 2023.
53. كمال محمود جبرا، التأمين وإدارة الخطر، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
54. كمال يوسف الدويني، إعادة هيكلة القطاع المصرفي العربي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2017.
55. مبارك بن سليمان بن محمد آل سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة - الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2005.
56. مجدي علي محمد غيث، نظرية الحسم الزمني في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2010.
57. مجيد خليل حسين وعبد الغفور ابراهيم أحمد، مبادئ علم الاقتصاد، ديوان دار زهران، الأردن، 2008.
58. محسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
59. محمد أحمد الأفندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2020.
60. محمد أكرم خان، ما هو الخلل في الاقتصاد الإسلامي، ترجمة: عمر السيد علي، مركز نماء للبحوث والدراسات، مصر، 2019.
61. محمد البلتاجي، المصارف الإسلامية: النظرية - التطبيق - التحديات، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، 2012.
62. محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2010.
63. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2020.
64. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، التمويل والاستثمار في الإسلام، الطبعة الأولى، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2018.
65. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، الرقابة الإدارية: رؤية تأصيلية، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2020.
66. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2018.
67. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، تمويل ومؤسسات مالية، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
68. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، حوكمة الشركات، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، عمان، الأردن، 2020.

69. محمد صادق إسماعيل، البورصات العربية بين التطوير والتحديات المستقبلية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2016.
70. محمد صلاح الكردي، صيغ التمويل الإسلامي المعاصر ودورها في تنمية التجارة الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2023.
71. محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2007.
72. محمد ضيف الله القطاري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية- تحليلية- قياسية)، الطبعة الأولى، دار غيداء، الأردن، 2011.
73. محمد عبد الله شاهين محمد، البنوك الإسلامية بين الواقع والمأمول، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2021.
74. محمد عبد الله شاهين محمد، سياسات صندوق النقد الدولي وأثرها على الدول النامية، شركة دار الأكاديميين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.
75. محمد عبد الله شاهين محمد، محافظ الأوراق المالية: إدارة، تحليل، تقييم، الطبعة الأولى، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2017.
76. محمد علي محمد أحمد البنا، القرض المصرفي: دراسة تاريخية مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2006.
77. محمد غياث شيخة، التمويل (المبادئ، السياسات، التوجيهات الحديثة)، الطبعة الأولى، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2022.
78. محمد كمال كامل عفانة، إدارة الائتمان المصرفي، الطبعة الأولى، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2022.
79. محمد محمود أحمد الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
80. محمود حامد محمود، اقتصاديات البنوك والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2017.
81. ممدوح حمزة أحمد وناهد عبد الحميد، إدارة الخطر والتأمين، كلية التجارة- جامعة القاهرة، مصر، 2003.
82. موسى شقيري نوري، الأسواق المالية واليات التداول، دار الكتاب الثقافي، عمان، الأردن، 2007.
83. ميراندا زغلول رزق، النقود والبنوك، جامعة بنها- التعليم المفتوح- كلية التجارة، بنها، مصر، 2008-2009.
84. ميريل لينش وكابجيميني، ترجمة علا أحمد إصلاح، الثروة: كيف ينمي أغنياء العالم ثرواتهم ويحافظون عليها ويديرونها، مجموعة النيل العربية، 2020.
85. ناصر خليفة عبد المولى ومحمد الصيرفي، البنوك الإسلامية -المفهوم الإداري والمحاسبي-، السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2010.
86. نبيل ذنون الصائغ، الائتمان المصرفي، دار الكتاب العلمية، بيروت، لبنان، 2018.
87. نوال بوعلام سمر، دليلك في المالية، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2021.
88. وليد محمد الشباني، مبادئ المحاسبة والتقرير المالي، العبيكان للنشر، الرياض، السعودية، 2014.

89. يوسف حجيم الطائي وآخرون، إدارة التأمين والمخاطر، الطبعة الأولى، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2011.

II. المجلات والدوريات العلمية

90. أحمد بن السيلتوموسي بن منصور، دراسة وتحليل الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل النظام المالي الإسلامي - الجهاز المصرفي السوداني أنموذجا خلال الفترة 2008-2018، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 6، العدد 2، 2022.

91. إيمان صحراوي، إدارة المخاطر الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك مع الإشارة للقطاع المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 16، العدد 16، 2016.

92. بلعزوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد 07، 2009-2010.

93. جورج ناصر شواقفة، أثر مخاطر التضخم على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، الأردن، المجلد 07، العدد 01، 2022.

94. حاكم محسن محمد الربيعي وعلي عبد الأمير فليل الفتلاوي، استخدام دالة Z-score للتنبؤ بإفلاس الشركات، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، مجلد 2015، العدد 16، 2015.

95. حدة صبرينة قسنطيني ونصر الدين سما، الإطار التنظيمي للبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد 02، 2023.

96. حميد فثيت وآخرون، واقع وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 3، ماي 2011.

97. عبد الرؤوف حماني وسليمان بوفاسة، تكييف عمل البنوك الإسلامية لمعيار كفاية رأس المال الصادر عن بازل 3 -دراسة تحليلية مقارنة بين بنك قطر وبنك البحرين الإسلاميين للفترة 2015-2019، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14، العدد 1، 2021.

98. عبد المجيد بابا أحمد وعلي يوسفات، تقييم سياسات إدارة المخاطر الائتمانية وأثرها على الربحية: دراسة حالة عينة من البنوك الجزائرية العمومية والخاصة، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 01، 2021.

99. رابح شيلق وعمار بن نوار، الموازنة بين العائد والمخاطرة كأساس لاختيار القرارات المالية، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 2016.

100. رشيد نعيمي وعبد الحفيظ بن ساسي، تقييم الشمول المالي والمصرفي في الجزائر وفق مؤشرات الوصول المالي خلال الفترة: 2015-2020، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 5، العدد 2، 2021.

101. سامر محمد فخري وآسو بهاء الدين قادر، مؤشر الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيه -دراسة قياسية في عينة من المصارف التجارية العراقية-، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2016.

102. شوقي بورقية، دور نظرية الإشارة في الرفع من كفاءة الأسواق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 10، العدد 10، 2010.

103. صبري مقيح، محددات الربحية في البنوك التجارية -دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري، مجلة الحقيقة، المجلد 13، العدد 4، 2014.
104. صفية يخلف وجبور علي سايح، دور صيغ التمويل الإسلامي في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة الشلف -، مجلة افاق علوم الادارة والاقتصاد، المجلد 1، العدد 2، 2017.
105. عباس كاظم الدعمي، هاشم جبار الحسيني وميساء سعد جواد حبي، أثر مخاطر الائتمان على مؤشرات السلامة المالية للمصارف، مجلة وارث العلمية، المجلد 03، العدد 07، 2021.
106. عبد الكريم أحمد قندوز، المخاطر المصرفية وأساليب قياسها، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي، العدد 05، 2020.
107. عبد الله رجب الفاضلي وعبد الباسط محمد العكاشي، أثر الشمول المالي على الأداء المالي للمصارف التجارية: دليل تجريبي من المملكة العربية السعودية، مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 28، العدد 10، 2022.
108. عبد الله رجب الفاضلي، مصطفى أبو زيد مفتاح وطارق عبد الله محمود، العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمصارف التجارية - دليل تجريبي من المملكة العربية السعودية، مجلة أفاق اقتصادية، المجلد 08، العدد 15، 2022.
109. عيسى قروش، سمية فضيلي وعبد الرؤوف عز الدين، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية - دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2015-2016، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14، العدد 2، 2021.
110. مبارك بن الطيبي، بنك الجزائر ومدى استقلاليته في ظل إصلاح المنظومة المصرفية، مجلة الحقيقة، مجلد 17، العدد 2، 2018.
111. محمد الأمين كياس، رأسمال البنوك ودوره في امتصاص المخاطر الائتمانية- حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، العدد 01، المجلد 20، 2016.
112. مولود مرياح، رضوان عامري وسعاد عون الله، أثر السيولة على ربحية مصرف السلام - فرع الجزائر، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 8، العدد 2، 2023.
113. نجاة محمد أحمد جمعان، نموذج لقياس العلاقة بين المخاطر والعائد في المؤسسات المالية بالتطبيق على البنوك اليمنية، المجلة العلمية لقطاع كلية التجارة-جمعة الأزهر، العدد 17، 2017.
114. نزمين مجدي، مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الإجمالي، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، العدد 19، 2021.
- III. المداخلات والملتقيات**
115. حسين سعيد، إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس، ليبيا، المركز العالي للمهن المالية والإدارية وأكاديمية الدراسات العليا، 27 - 28 ابريل 2010.
116. حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل -دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة فرحات عباس -سطيف 1، الجزائر، 2013-2014.

117. عبد القادر عصماني، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.

IV. الرسائل والأطروحات

118. أحمد عمر سليم صفوان، أثر مخففات المخاطر المالية على قيمة البنوك الإسلامية الأردنية: دراسة تطبيقية باستخدام معادلة Tobin's، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، 2019.

119. بشيري عفاف، مدى مساهمة النماذج الرياضية في إدارة مخاطر الائتمان للمحافظ الاستثمارية - دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية-، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، الجزائر، 2018.

120. جمال معتوق، إدارة المخاطر المالية في ظل منتجات الهندسة المالية -دراسة وقارئة بين سوقين ماليين-، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، الجزائر، 2016.

121. رباح شليق، أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية- دراسة قياسية تحليلية للفترة 2000-2017، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2019-2020.

122. رقية شرون، المخاطر المالية بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية: دراسة مقارنة -حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013-2014.

123. عبد الناصر ناصري، أثر إدارة المخاطر النظامية على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة محمد الشريف مساعدي -سوق أهراس-، الجزائر، 2020-2021.

124. علي محبوب، استخدام الهندسة المالية للحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية- دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية- دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية-، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2021.

V. معايير دولية، وثائق رسمية وقوانين

125. الأمر رقم 01 / 11 المؤرخ في 27/02/2001، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، 28/02/2001.

126. الأمر رقم 01 / 11 المؤرخ في 27/02/2001، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، 28/02/2001.

127. الأمر رقم 01 / 11 المؤرخ في 27/02/2001، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، 28/02/2001.

128. الأمر رقم 03 / 11 المؤرخ في 26 أوت 2003 الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، 27/08/2003.

129. الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، 2010/09/01.
130. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، الصادرة في 2004/04/28.
131. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 54، الصادر في 2011/10/02.
132. الدليل الإرشادي لمعايير الرقابة الداخلية للقطاع العام " معلومات إضافية حول إدارة المخاطر في الجهات"، لجنة الأنتوساي الفرعية التابعة للجنة المعايير المهنية، 2007.
133. قانون النقد والقرض، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، المؤرخ في 18 أفريل 1990.
134. القانون رقم 17-10 المؤرخ في 2017/10/11، الصادرة بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57، 2017/10/12.
135. القانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 جويلية 2023 المتضمن للقانون النقدي والمصرفي، الصادرة بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
136. قوانين وأوامر مؤرخ في 1988/01/13، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2 المؤرخ في 1988/01/13.
137. المعيار رقم 01: المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFsb، كوالالمبور، ماليزيا، ديسمبر 2005.
138. مقرر رقم 22-01 المؤرخ في 02 جانفي 2022، المتضمن قائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، الصادرة بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 04، 15 جانفي 2022.
139. مقرر رقم 22-01 المؤرخ في 02 جانفي 2022، المتضمن قائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، الصادرة بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 04، 15 جانفي 2022.
140. مقرر رقم 22-01 المؤرخ في 02 جانفي 2022، المتضمن قائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، الصادرة بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 04، 15 جانفي 2022.
141. نظام رقم 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، 29 ديسمبر 2009.
- VI. المواقع الإلكترونية**
142. صندوق النقد الدولي، <https://www.imf.org>.
143. مجموعة البنك الدولي www.data.albankaldawli.org.
144. الموقع الرسمي للمصرف المركزي الجزائري، www.bank-of-algeria.dz.
145. الموقع الرسمي للمصرف الوطني الجزائري، <https://www.bna.dz>.
146. الموقع الرسمي لمصرف ABC، <https://www.bank-abc.com>.
147. الموقع الرسمي لمصرف البركة الجزائري، <https://www.albaraka-bank.dz>.
148. الموقع الرسمي لمصرف التنمية المحلية، <https://www.bdl.dz>.

- .149 [.https://www.trustbank.dz](https://www.trustbank.dz) الموقع الرسمي لمصرف الثقة الجزائري،
- .150 [.https://www.agb.dz](https://www.agb.dz) الموقع الرسمي لمصرف الخليج الجزائري،
- .151 [.https://www.alsalamalgeria.com](https://www.alsalamalgeria.com)، الموقع الرسمي لمصرف السلام الجزائري،
- .152 <https://badrbanque.dz> الموقع الرسمي لمصرف الفلاحة والتنمية الريفية،
- .153 [./https://www.cpa-bank.dz](https://www.cpa-bank.dz)، الموقع الرسمي لمصرف القرض الشعبي الجزائري،
- .154 الموقع الرسمي لمصرف سوسيتيجينيرال الجزائر،
- [.https://professionnels.societegenerale.dz](https://professionnels.societegenerale.dz)
- www.data.albankaldawli.org .155
- [./https://www.bank-of-algeria.dz](https://www.bank-of-algeria.dz) .156
- [/https://www.centralbank.go.ke](https://www.centralbank.go.ke) .157
- [.https://icd-ps.org/uploads](https://icd-ps.org/uploads) .158
- . <https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf> .159
- [/https://www.coso.org](https://www.coso.org) .160
- <https://www.iso.org/home.html> .161
- <https://www.bis.org/bcbs/> .162

ثانياً: المراجع باللغات الأجنبية

I. Les Livres

163. Arnab Kumar Laha, Advavces in Analytics and Applications, Springer, Singapore, 2019.
164. B.H. BALTAGI, Econometrics, 6th edition. Springer, Syracuse, NY, USA, 2021.
165. Bart Baesens, Daniel Rosch and Harald Scheule, Credit Risk ANALYTICS: Measurement techniques, Applications and Examples in SAS, John WILEY& Sons, Inc, United States of America, 2016.
166. Cheng HSIEO, Analysis of Panel Data, Fourth Edition, Cambridge University Press, United Kingdom, 2022.
167. Christopher Gan, Commercial Banking, MDPI Books, Switzerland, 2021.
168. Cihan Terzi and Istvan Posta, REVIEW OF ENTERPRISE RISK MANAGEMENT IN THE UNITED NATIONS SYSTEM –Benchmarking Framework, United Nations, Geneva, 2010.
169. Clifford GOMEZ, Financial Markets, Institutions, And Financial Services, PHI Learning Private Limited, New Delhi, India, 2008.

170. Debasis CHANDA, Amrita SENGUPTA and Debaditya MOHANTI, *Advances in Management Research: Emerging Challenges and Trends*, First published, Routledge, New York, 2023.
171. Emmanuel N.ROUSSAKIS, *Commercial Banking in an Era of Deregulation*, Third Edition, Greenwood publishing group, United State of America, 1997.
172. F. SHARMA, *Financial Market Operations (NEP 2020)*, First Edition, SBPD Publications, Agra, India, 2022.
173. FakhriKorbi, *La finance islamique: une nouvelle éthique?: Comparaison avec la finance conventionnelle*, Economies et finances, Université Sorbonne, Paris, France, 2016.
174. Frank J. FABOZZI, *Institutional Investment Management: Equity and Bond Portfolio Strategies and Applications*, John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, États-Unis, 2009.
175. Forum International Des Transports, *Pétrole et transports La fin des carburants à prix abordable?*, OECD Publishing, Paris, France, 2008.
176. Fouad H. BESEISO, *The Developing Role of Islamic Banking and Finance: From Local to Global Perspectives*, Economic Future Center for Consultancy and strategic Studies, First edition, Emerald Group Publishing Limited, Bingley, United kingdom, 2014.
177. Francisco Javier poblacion Garcia, *Financial Risk Management : identification, Measurement and Management*, springer, New York, 2017.
178. GEORGI POPOV, BRUCE K. LYON and BRUCE HOLLCROFT, *RISK ASSESSMENT: A Practical Guide to Assessing Operational Risks*, John Wiley & Sons, Inc, United States of America, 2016.
179. Gerard O'REGAN, *A Guide to business mathematics*, First edition, CRC press, États-Unis, 2023.
180. Get It DONE, *Turbocharge Your Network: By Tapping Your Network*, The First edition, KBS Publishing, Atlanta, États-Unis, 2022.
181. Hun Myoung PARK, *Practical Guides To Panel Data Modeling: A Step by Step Analysis Using Stata*, Public Management and Policy Analysis Program, International University of Japan, 2011.
182. J.P. OBIENUGH, *Jonbull's STOCK GUIDE: How To Invest Profitability In A Volatile Stock Market*, Trafford, Canada, 2010.

183. Janice LOFTUS and al., Financial Reporting, Fourth edition, John Wiley and Sons Australia, Australia, 2023.
184. Jeffrey Yi-Lin FORREST, A Systems Perspective on Financial Systems, CRC Press, London, England, 2014.
185. JONATHAN GOLIN and PHILIPPE DELHAISE, The Bank Credit Analysis Handbook: A Guide for Analysts, Bankers and Investors, 2nd Edition, John Wiley & Sons, États-Unis, 2013.
186. K.Srujan RAJU et al., proceedings of the third international conference on computational intelligence and informatics, Springer, Berlin, Germany, 2020.
187. Karen A. Horcher, Essentiels of financial Risk Management, John Wiley & Sons, Inc, New Jersey, États-Unis, 2005.
188. Kevin Dowd, Measuring Market Risk, JOHN WILEY & SONS, LTD, USA, 2002.
189. Lawrence J GITMAN and al, Fundamentals of Investing, Third Edition, Pearson, Australia, 2011.
190. M.Hashem PESARAN, M. H, Time series and panel data econometrics. Oxford University Press, 2015.
191. Mariarosa BORRONI and Simone ROSSI, Banking in Europe: The Quest for profitability after the Great Financial Crisis, Springer, switzerland, 2019.
192. Marine corlosquet-Habart and al., Asset and Liability Management for Banks and Insurance Companies, First published, ISTE Ltd and John Wiley & Sons, Inc, 2015.
193. Michael Z.STAHL and David OATLEY, Early to Rise: A Young Adult's Guide to Saving, investing and financial Decisions that can Shape your life, Second edition, Silver Lake Publishing, United States of America, 2005.
194. Ngai Hang CHAN and Hoi Ying WONG, Simulation Techniques in Financial Risk Management, John Wiley & Sons, Inc., New Jersey, États-Unis, 2006.
195. Oliver PURSCHE, Brian BARBOSA, Money Can Grow on Trees : When You Take Care of It!, First edition, Imagine & Wonder, New York, 2022.
196. Oswal GURUKUL, H.S.C Sample Papers Maharashtra Board, ubkar printing unit, agra, India, 2022.
197. PILLAI R.S.N, BAGAVATH, Management Accounting, 4th Edition, S.Chand& Company Ltd, India, 2006.

198. R.CAUVERY, U.K. Sudha NAYAK, N.KRUPARANI And A.MANIMEKALAI, Monetary Economics (For Undergraduate students of Economics), S.Chand And Company Limited Publishing, India, 2003.
199. Ralph Vince, THE MATHEMATICS OF MONEY MANAGEMENT: RISK ANALYSIS TECHNIQUES FOR TRADERS, John Wiley & Sons, Inc, New Jersey, États-Unis, 1958.
200. Ravi Kant PATHAK, Financial Market and Services, Shanti Publications, Agra, India, 2020.
201. Rich GILDERSLEEVE, Winning Business: How to use Financial Analysis and Benchmarks to outscore your competition, Gulf Publishing Company, USA, 1999.
202. Tony Van GESTEL and Bart BAESSENS, Credit Risk Management– Basic Concepts: financial risk components, rating analysis, models, economic and regulatory capital, First published, Oxford University Press, Oxford, United Kingdom, 2009.
203. Vincent CHARLES, Mukesh KUMAR, Business Performane Measurement and Management, First Published, Cambridge Scholars Publishing, Cambridge, England, 2014.
204. William BOYS and Michael MELVIN, economics, ninth edition, Cengage learning, Massachusetts, United States, 2012.
- II. Les Revues**
205. Ahmad Al-Harbi, The determinants of conventional banks profitability in developing and underdeveloped OIC countries, Journal of Economics, Finance and Administrative Science, Vol.24, No.47, 2019.
206. Andewi ROKHMAWATI, Interest Rate Risk Of Banking Sector: The Effect Of Maturity Gap On Net Interest Income In Indonesia, Journal Of Economics, Finance And Accounting (JEFA), Vol.6, No.01, 2019.
207. Asikhia OLALEKAN, Sokefun ADEYINKA, Capital Adequancy and banks' profitability: an empirical evidence from Nigeria, American International Journal of Contemporary Research, Vol. 3, NO. 10, October 2013.
208. Carliss Y. Baldwin and Scott P. Mason, The Resolution of Claims in Financial Distress the Case of Massey Ferguson, The Journal of Finance, Vol. 38, No.2, 1983.

209. Clifford W. Smith and Rene M. Stulz, The Determinants of Firms' Hedging Policies, *The Journal of Financial and Quantitative Analysis*, Vol. 20, No. 4, Decembre 1985.
210. David ROODMAN, How to do xtabond2: An introduction to difference and system GMM in Stata, *The Stata Journal*, vol.9, no.1,2009.
211. Do Hoai LINH et al., Determinants of Capital Adequacy Ratio of Vietnamese Commercial Banks, *International Journal of Business, Economics and Law*, Vol. 18, Issue 5, April 2019.
212. El-EITAN et al., Financial inclusion indicators affect profitability of Jordanian commercial banks: Panel data analysis, *Journal of Economies*, Vol.10, No.2, September 2022.
213. Farah BENSALAM, Khemissi GHAIKI, The impact of bank-specific and macroeconomic factors on Banks profitability: Panel evidence from Algeria, *Economics and Sustainable Development Review*, Vol.04, No. 03, 2021.
214. Francis A. Kwansa and Min-Ho Cho, Bankruptcy cost and capital structure: the significance of indirect cost, *J. Hospitality Management* Vol. 14 No. 314, 1995.
215. Halit SHABANI, Fisnik MORINA and Valdrin MISIRI, The Effect of Capital Adequacy on Returns of Assets of Commercial Banks in Kosovo, *European Journal of sustainable Development*, vol. 8, NO.02, 2019.
216. Jerold B. Warner, Bankruptcy Costs: Some Evidence, : *The Journal of Finance*, Vol. 32, No. 2, Papers and Proceedings of the Thirty-Fifth Annual Meeting of the American Finance Association, Atlantic City, New Jersey, September, 1976.
217. Leonard Embeywa MUDANYA and Willy MUTURI, Effects of Financial Risk on Profitability of Commercial Banks Listed in the Nairobi Securities Exchange. *International Journal of Social Sciences Management and Entrepreneurship*, Vol.2, No.1, 2018.
218. Maria k. MARKOPOULOU, Demetrios L.PAPADOPOULOS, Capital structure Signaling Theory: Evidence From The Greek Stock Exchange, *Portuguese Journal of Management Studies*, Vol.14, No.03, 2009.
219. Maroua BELDI, Khemissi GAIDI, Evaluating Bank's Performance Using Financial Ratios: A Study of a Sample of active Banks in Algeria During the Period (2012-2019), *Al Bashaer Economic Journal*, vol. 7 NO. 02, August 2021.

220. Meyrs STEWART and Majluf NICHOLAS, Corporate financing and investment decisions when firms have information that investors do not have, Working Paper #1396 , NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, NBER, Cambridge, July 1984.
221. Michael ADUSEI, Bank profitability: Insights from the rural banking industry in Ghana, Cogent Economics & Finance, Vol.03, No.1,2015.
222. Mohamed Morshedur RAHMAN et al., Determinants of bank profitability: Empirical Evidence from Bangladesh, International Journal of Business and Management, Vol. 10, NO. 8, july 2015.
223. Soleman. H. ABU-BADER, Advanced & Multivariate Statistical Methods For Social Science Research With A Complete SPSS Guide, United States Of America, Oxford University Press, 2016.
224. Taranga T.GANZIRO, Ropert G.VAMBERY, The Exorbitant Burden: The Impact of the U.S Dollar's -Reserve and Global Currency Status on the U.S Twin-Deficits-, First edition, Emerald Group Publishing Limited, UK, 2016.
225. Pavla VODOVA, Determinants Which Affect Liquid Asset Ratio of Czech and Slovak Commercial Banks, Financial Assets and Investing, Vol. 4, No.1, january 2013.
226. Robert A. HAUGEN and Lemma W. SENBET, The Insignificance of Bankruptcy Costs to the Theory of Optimal Capital Structure, The Journal of Finance, Vol. 33, No. 2, Wiley for the American Finance Association,1978.
227. S. O. KAJOLA, W. A. SANYAOLU , A. Alao & O. J. Ojunrongbe, Liquidity and Profitability Dynamics: Evidence from the Nigerian Banking Sector, Accounting & Taxation Review, Vol. 3, No. 2, June 2019.
228. Saima JAVAID, Suha ALALAWI, Performance and Profitability of Islamic Banks in Saudi Arabia An Empirical Analysis, Asian Economic and Financial Review, Vol.8, No.1, 2018.
229. Saleh F.A KHATIB et al., Financial Inclusion and the Performance of Banking Sector in Palestine, Journal of Economies, Vol.10, No.10, January 2022.
230. william F. SHARPE, CAPITAL ASSET PRICES: A THEORY OF MARKET EQUILIBRIUM UNDER CONDITIONS OF RISK, The Journal of Finance, SEPTEMBER 1964.

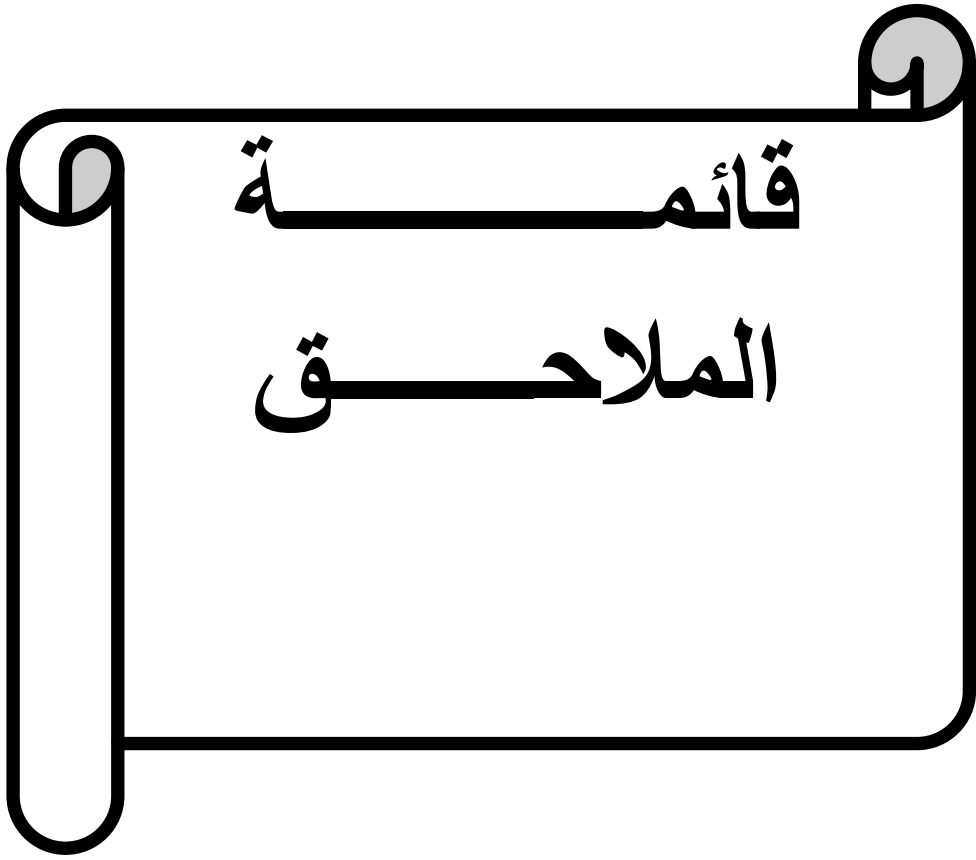
III. Les Theses

231. Karim EL-FAHAM, Financial Risk and Financial Performance of Banks in Egypt, Published doctoral thesis, Cardiff School of Management, Cardiff, Britain, July 2020.
232. Moussa GARBA, Analyse des approches prudentielles de la gestion des risqué bancaires: quelques constats économétriques sur les banques Africaines, Une thèse de doctorat publiée , Université Nice Sophia Antipolis, France, décembre 2016.
233. Muhammad ISHTIAQ, Risk Management In Banks: Determination Of Practices And Relationship With Performance, A published doctoral thesis, University Of Bedfordshire, England, March 2015.

IV. Normes internationales, documents officiels et lois

234. AIRMIC, ALARM and IRM, Risk Management Standard, British Standards Institution, 2002.
235. Basel Committee on Banking Supervision, Basel III leverage ratio framework and disclosure requirements, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland, January 2014.
236. Basel Committee on Banking Supervision, Basel III The liquidity coverage ratio and liquidity risk monitoring tools, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland, January 2013.
237. Basel Committee on Banking Supervision, Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland, December 2010 (rev June 2011).
238. Basel Committee on Banking Supervision, Basel III: The Net Stable Funding Ratio, Bank for International Settlements, October 2014.
239. Basel Committee on Banking Supervision, Core Principales for Effective Banking Supervision, bank for international settlements, Switzerland, 2012.
240. Basel Committee on Banking Supervision, International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland, June 2006.
241. Basel Committee on Banking Supervision, International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards Bale I, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland, July 1988.

242. Basle Committee on Banking Supervision, Amendment to the capital accord to incorporate market risks, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland, January 1996.
243. Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, Saines pratiques pour la GESTION ET LA SURVEILLANCE DU RISQUE OPERATIONNEL, Banque des règlements internationaux, Bâle, Allemand, Février, 2003.
244. International Organization for Standardization (ISO), ISO GUIDE 73: Risk management- vocabulary, Switzerland, 2009.
245. International Organization for Standardization, International Standard ISO 31000, Risk management — Guidelines, Second Edition, Switzerland, 2018.
246. Moody's Investors Service, Banking Account & Ratio Definitions, New York , U.S, FEBRUARY 2011.
247. Organization for Economic Co-operation and Development OECD, National Accounts At A Glance: Gross Domestic Product (GDP), Paris, France, 2000.
248. The committee of Sponsoring Organization of the Treadway Commission, Enterprise Risk Management- Integrated Framework "Application Techniques", United States, September 2004.
249. The Institute of Internal Auditors, International Standards for The Professional Practice of Internal Auditing "Standards", Florida, United States, 2012.



قائمة

الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): كشوف مالية ووثائق الخاصة بالمصارف محل الدراسة

• ميزانيات مصرف BEA

N°	ACTIF	31/12/2016	31/12/2015	VARIATION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	458 780 715 263,71	365 814 996 127,37	92 965 719 136,33
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	46 102 921 604,62	75 977 416 237,67	(29 874 494 633,05)
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	88 120 803 157,19	24 564 952 630,24	63 555 850 526,95
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	90 583 911 657,68	518 947 756 822,39	(428 363 845 164,71)
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	1 589 151 710 206,70	1 234 797 639 435,82	354 354 070 770,88
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU'À L'ÉCHÉANCE	236 805 268 019,32	251 291 422 928,43	(14 486 154 909,11)
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	13 271 543 605,26	11 511 947 904,03	1 759 595 701,23
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 191 164 618,25	1 047 199 011,06	143 965 607,19
9	AUTRES ACTIFS	1 719 819 546,34	72 080 078 469,85	(70 360 258 923,51)
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	5 522 461 865,20	4 013 914 090,34	1 508 547 774,87
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉS ASSOCIÉES	25 166 513 952,22	24 915 995 356,59	250 518 595,63
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 286 738 035,80	17 568 937 660,87	(282 199 625,07)
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	302 616 949,37	279 362 028,38	23 254 920,99
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00	0,00	-
	TOTAL DE L'ACTIF	2 574 006 188 481,65	2 602 811 618 703,04	-28 805 430 221,39

N°	PASSIF	31/12/2016	31/12/2015	VARIATION
1	BANQUE CENTRALE	55 161 600 000,00	0,00	55 161 600 000,00
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	20 728 868 885,73	1 655 980 034,31	19 072 888 851,42
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	1 992 943 041 699,63	2 074 079 456 466,09	(81 136 414 766,45)
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	38 033 422 593,89	43 629 430 673,16	(5 596 008 079,27)
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	14 699 315 474,80	15 371 993 030,97	(672 677 556,16)
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	5 754 838,27	2 766 767,39	2 988 070,88
7	AUTRES PASSIFS	28 835 611 685,26	94 751 560 067,87	(65 915 948 382,61)
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	56 892 536 211,70	31 958 249 295,09	24 934 286 916,61
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	5 396 474 091,85	4 890 667 049,49	505 807 042,36
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	29 314 631 911,56	22 873 741 238,70	6 440 890 672,86
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	150 000 000 000,00	100 000 000 000,00	50 000 000 000,00
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	43 790 555 375,07	76 871 890 294,50	(33 081 334 919,43)
16	ÉCART D'ÉVALUATION	12 738 867 889,47	12 414 124 056,48	324 743 832,99
17	ÉCART DE RÉÉVALUATION	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	34 572 413 175,99	33 418 665 080,57	1 153 748 095,42
	TOTAL DU PASSIF	2 574 006 188 481,65	2 602 811 618 703,04	-28 805 430 221,39

• مصرف BNA

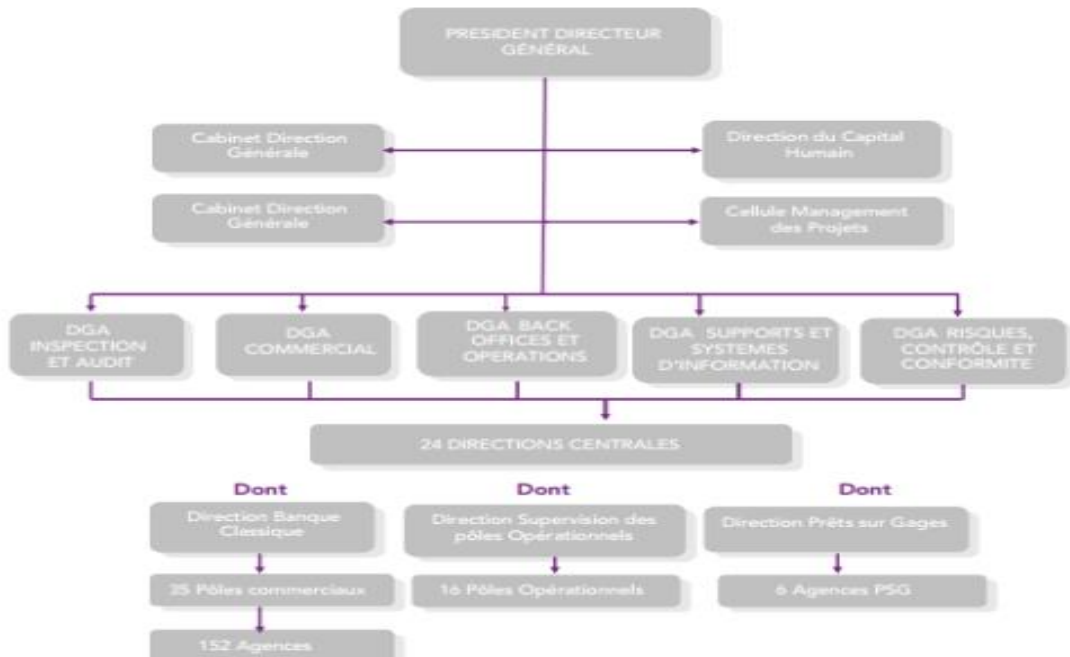
ACTIF	NOTE	En milliers de DA		
		déc-15	déc-14	Evolution /%
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	2-1	325 840 983	240 168 472	35,67%
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	219	212	3,30%
Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	238 935 437	230 569 742	3,89%
Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	503 338 888	133 210 394	277,85%
Prêts et créances sur la clientèle	2-5	1 515 052 812	1 831 665 625	(17,29%)
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 043 819	14 032 319	0,08%
Impôts courants - Actif	2-7	9 352 537	12 678 581	(26,23%)
Impôts différés - Actif	2-7	795 351	643 381	18,96%
Autres actifs	2-8	29 769 699	39 924 427	(25,42%)
Comptes de régularisation	2-9	44 652 322	77 806 314	(42,61%)
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	19 477 640	17 467 981	11,50%
Immeubles de placement				
Immobilités nettes corporelles	2-11	21 621 980	22 190 068	(2,56%)
Immobilités incorporelles nettes	2-12	229 492	261 760	(12,33%)
Écart d'acquisition				
TOTAL DE L'ACTIF		2 719 081 219	2 620 619 286	3,76%
PASSIF	NOTE	déc-15	déc-14	Evolution /%
Banque centrale				
Dettes envers les institutions financières	2-13	439 633 547	162 789 197	157,78%
Dettes envers la clientèle	2-14	1 732 218 388	1 742 545 916	(0,59%)
Dettes représentées par un titre	2-15	19 029 462	18 698 362	1,72%
Impôts courants - Passif	2-16	12 143 540	9 958 743	21,94%
Impôts différés - Passif	2-17	533 280	389 090	37,06%
Autres passifs	2-18	107 120 613	208 693 599	(48,89%)
Comptes de régularisation	2-19	64 619 063	31 152 610	20,14%
Provisions pour risques et charges	2-20	33 960 614	23 990 196	41,56%
Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements				
Fonds pour risques bancaires généraux	2-21	91 380 217	68 044 201	34,30%
Dettes subordonnées	2-22	14 000 000	14 000 000	0,00%
Capital	09	41 600 000	41 600 000	0,00%
Primes liées au capital				
Réserves	2-23	131 029 808	106 245 349	23,33%
Écart d'évaluation	2-24	2 438 804	2 362 137	4,93%
Écart de réévaluation	2-24	14 122 289	14 122 289	0,00%
Report à nouveau (+/-)	2-25	5 763 139	5 763 142	0,00%
Résultat de l'exercice (+/-)	2-26	29 537 515	29 784 457	(0,83%)
TOTAL DU PASSIF		2 719 081 219	2 620 619 286	3,76%

• مصرف CPA

BILAN		U=Milliers DA	
31/12/2017		31/12/2017	
Passif		Actif	
Banque centrale	-	Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, Centre de Clésure Pénale	337 675 855
Dettes envers les institutions financières	289 528 583	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	5 516 536
Dettes envers la clientèle	1 331 052 445	Actifs financiers disponibles à la vente	273 586 408
Dettes représentées par un titre	38 714 058	Prêts et créances sur les institutions financières	115 843 823
Impôts courants - Passif	7 454 581	Prêts et créances sur la clientèle	1 286 487 739
Impôts différés - Passif	165 290	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	1 086 617
Autres passifs	16 384 128	Impôts courants - Actif	1 946 139
Comptes de régularisation	9 391 108	Impôts différés - Actif	2 013 177
Provisions pour risques et charges	3 527 939	Autres actifs	9 824 030
Subventions d'équipement autres subventions d'investissement	-	Comptes de régularisation	37 629
Fonds pour risques bancaires généraux	33 197 662	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	17 923 003
Dettes subordonnées	-	Immobilisations de placement	-
Capital	48 000 000	Immobilisations corporelles	15 280 245
Primes liées au capital	-	Immobilisations incorporelles	312 204
Reserves	96 362 795	Part d'acquisition	-
Ecarts d'évaluation	(424 887)	TOTAL DE L'ACTIF	1 822 542 049
Ecarts de réévaluation	13 928 734		
Report à nouveau (n-1)	-		
Résultat de l'exercice (n-1)	82 937 968		
TOTAL DU PASSIF	1 822 542 049		

HORS BILAN		31/12/2017	
ENGAGEMENTS REÇUS		ENGAGEMENTS DONNÉS	
Engagements de financement reçus des institutions financières	-	Engagements de financement en faveur des institutions financières	-
Engagements de garantie reçus des institutions financières	611 198 752	Engagements de financement en faveur de la clientèle	352 923 752
Autres engagements reçus	9 644	Engagements de garantie d'honneur des institutions financières	357 121 512
		Engagements de garantie d'honneur de la clientèle	298 465 028
		Autres engagements donnés	-

• مصرف PDL



BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
BILAN AU MOIS DE DECEMBRE 2017

BILAN (ACTIF)

BILAN (PASSIF)

ACTIF	Note	Net	Net - E	PASSIF	Note	Net	Net - E
Caution, fiançailles, créances publiques, créances de décaissement	3.1	300 000 000 000,00	300 000 000 000,00	Provision constituée au C.C.F			
Autres créances dérivées des instruments financiers				Autres créances dérivées financières	4.1	30 230 071 686,67	33 429 989 986,27
Autres créances dérivées de la vente	3.2	91 000 753 892,04	84 698 679 397,48	Autres créances dérivées	4.1	1 007 000 463 963,69	1 079 000 463 963,69
Prêts et avances sur les institutions financières	3.3	34 280 953 428,75	30 740 649 087,48	Autres institutions par secteur	4.1	11 548 711 295,43	11 991 386 326,27
Prêts et avances sur le clientèle	3.4	879 000 000 000,00	925 543 313 896,27	Depôts bancaux - Passif	4.1	10 200 000 000,00	11 020 000 000,00
Autres institutions financières par secteur	3.5	48 547 960 548,25	30 134 249 248,63	Depôts clients - Passif	4.1	1 273 367,64	1 273 367,64
Prêts et avances - total	3.6	970 289 664 476,04	1 006 486 260,84	Autres comptes	4.1	4 600 000 000,00	4 600 000 000,00
Depôts clients - total	3.7	1 079 763 476,75	1 077 333 048,68	Comptes de capitalisation	4.1	99 491 226 246,76	112 560 000 000,00
Autres actifs	3.8	14 000 000 000,00	9 770 400 000,00	Provisions pour risques et charges	4.2	9 000 000 000,00	9 000 000 000,00
Comptes de capitalisation	3.9	12 750 000 000,00	9 740 000 000,00	Autres provisions d'équipement autres immobilisations et provisions			
Participations dans les sociétés cotées et non cotées sur les autres secteurs	4.1	11 800 000 000,00	11 200 000 000,00	Prêts pour risques financiers généraux	4.2	24 700 000 000,00	24 400 000 000,00
Immobilisations de placement				Autres immobilisations	4.2	4 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Immobilisations financières	4.3	11 000 000 000,00	10 400 000 000,00	Capital	4.2	11 000 000 000,00	11 000 000 000,00
Autres immobilisations financières	4.4	10 000 000 000,00	10 000 000 000,00	Provisions sur capital			
Autres immobilisations				Reserves	4.3	11 000 000 000,00	11 000 000 000,00
				Autres réserves	4.3	1 200 000 000,00	1 200 000 000,00
				Excès de réévaluation	4.3	9 800 000 000,00	9 800 000 000,00
				Report à l'exercice (1)	4.3		1 000 000 000,00
				Résultat de l'exercice (1)	4.3	9 793 000 000,00	9 793 000 000,00
Total des actifs		1 079 763 476,75	1 077 333 048,68	Total des passifs		1 079 763 476,75	1 077 333 048,68

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS

Désignation des comptes	Note	Net	Net - E
- Intérêts et produits assimilés	4.1	64 391 746 748,92	37 883 817 757,84
- Intérêts et charges assimilés	4.2	-13 817 687 829,76	-12 808 763 796,32
- Commissions (produites)	4.3	6 418 552 121,46	6 891 030 767,67
- Commissions (charges)	4.4	-20 741 300,40	-31 400 191,88
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction			
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.5	2 496 683,84	126 719 763,10
- Produits des autres activités	4.6	334 078 972,64	4 068 980 724,32
- Charges des autres activités	4.7	-1 980 879 405,41	-1 955 796 291,52
PRODUIT NET BANCAIRE	4.8	58 727 645 921,29	56 468 588 723,00
- Charges générales d'exploitation	4.9	-20 962 988 560,64	-21 833 775 829,16
- Dotations aux amortissements et aux provisions sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.10	-1 026 525 744,66	-1 446 381 853,98
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	4.11	36 738 611 615,99	33 188 431 039,86
- Dotations aux provisions et pertes sur créances incouvrables	4.12	-37 213 661 694,44	-29 345 313 774,91
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances douteuses	4.13	11 111 883 989,55	9 801 722 898,46
RESULTAT D'EXPLOITATION	4.14	10 636 833 911,10	13 624 849 123,41
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.15		23 899 978,00
- Eléments extraordinaires (produits)	4.16		
- Eléments extraordinaires (charges)	4.17		
RESULTAT AVANT IMPOT		10 636 833 911,10	13 648 749 101,41
Impôts sur les résultats et assimilés	4.18	-3 883 298 884,61	-3 888 224 297,40
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	4.19	6 753 535 026,49	9 760 524 803,81

SPA BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL BADR
BILAN AU MOIS DE DECEMBRE 2015

BILAN (ACTIF)

BILAN (PASSIF)

ACTIF	Note	Net	Net -1	PASSIF	Note	Net	Net -1
1. Trésor, banque centrale, autres publics, autres de chèques émis	2.1	24 400 475 205,71	24 963 090 117,26	1. Banque centrale et C.E.P			
2. Actifs financiers détenus à des fins de transaction		0,00	-	2. Bénéfices sur les opérations financières	2.12	24 217 286 245,71	24 963 090 117,26
3. Actifs financiers disponibles à la vente	2.1	147 902 475 080,00	127 220 475 120,00	3. Bénéfices sur les opérations de change	2.14	1 087 914 024 496,04	1 122 023 940 248,07
4. Parts et créances sur les institutions financières	2.2	10 960 228 026,00	20 727 475 464,07	4. Bénéfices représentés par les titres	2.15	10 442 702 826,00	12 031 022 723,00
5. Prêts et créances sur les clients	2.4	757 420 716 244,25	285 477 127 963,04	5. Impôts courants - Fiscal	2.16	2 964 798 093,64	3 288 625 723,08
6. Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2.5	10 422 761 280,00	10 422 475 320,00	6. Impôts différés - Fiscal	2.17	3 270 287,00	417 286,00
7. Impôts courants - Actif	2.6	1 717 482 422,00	1 407 247 247,00	7. Autres passifs	2.18	2 772 267 241,27	1 475 261 200,00
8. Impôts différés - Actif	2.7	1 172 025 261,27	2 048 226 610,00	8. Comptes de régularisation	2.19	23 341 695 261,27	9 287 222 962,00
9. Autres actifs	2.8	248 028 961,27	247 022 922,00	9. Provisions pour risques et charges	2.20	8 547 766 756,25	11 748 622 271,24
10. Comptes de régularisation	2.9	11 280 714 220,71	4 818 463 708,00	10. Subventions d'équipement autres subventions d'investissement			
11. Participations dans les filiales, les coentreprises, les sociétés associées	2.10	49 460 421 706,00	49 460 421 706,71	11. Fonds pour risques financiers généraux	2.21	10 028 024 786,00	10 028 024 786,27
12. Immobilisations de placement				12. Bénéfices latents	2.22	11 761 990 247,50	11 280 714 220,00
13. Immobilisations corporelles	2.11	11 217 141 222,24	10 74 462 190,00	13. Capital	2.23	21 466 880 000,00	21 466 880 000,00
14. Immobilisations incorporelles	2.11	27 124 648,00	28 488 427,00	14. Primes liées au capital			
15. Écart d'acquisition				15. Réserves	2.24	14 214 609 771,45	8 120 180 740,00
				16. Écart d'évaluation	2.25	-422 495 633,76	-494 244 980,24
				17. Écart de réévaluation	2.26	8 026 222 793,00	8 026 222 793,00
				18. Report à nouveau (11)	2.27	-4 265 551 211,75	203 128 946,74
				19. Résultat de l'exercice (11)	2.28	4 084 890 748,00	4 124 467 285,07
TOTAL DE L'ACTIF		1 866 622 881 262,00	1 274 272 127 722,00	TOTAL DE LE PASSIF		1 866 622 881 262,00	1 274 272 127 722,00

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS

Désignation des comptes	Note	Net	Net -1
Intérêts et produits assimilés	4.1	41 159 043 000,87	33 010 212 291,18
Intérêts et charges assimilés	4.2	-10 301 266 203,67	-8 378 783 021,63
Commissions (produits)	4.3	7 071 724 477,72	8 881 909 200,21
Commissions (charges)	4.4	-24 239 630,68	-2 982 956,81
Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transition			
Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.5	108 208 987,80	575 156 605,84
Produits des autres activités	4.6	4 421 283 756,72	3 966 214 122,16
Charges des autres activités	4.7	-80 324 174,79	-478 885 817,08
PRODUIT NET BANCAIRE	4.8	42 354 430 214,00	37 272 840 613,00
Charges générales d'exploitation	4.9	-21 960 518 948,66	-20 349 954 509,22
Dotations aux amortissements et aux provisions sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.10	-1 438 569 736,49	-1 441 930 287,73
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	4.11	18 955 341 528,95	15 480 955 816,95
Dotations aux provisions et pertes sur créances irrécupérables	4.12	-28 476 043 067,36	-34 120 271 909,22
Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.13	14 080 273 139,11	28 426 113 063,74
RESULTAT D'EXPLOITATION	4.14	7 559 571 600,70	6 786 796 971,47
Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.15	24 453 134,84	0,00
Éléments extraordinaires (produits)	4.16		
Éléments extraordinaires (charges)	4.17		
RESULTAT AVANT IMPOT		7 584 024 735,54	6 786 796 971,47
Impôts sur les résultats et assimilés	4.18	-1 902 473 986,89	-662 127 719,88
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	4.19	5 681 550 748,65	6 124 669 251,59

• مصرف ABC

	Note	2018	2017
ACTIF			
1		13 412 964	19 371 396
2		-	-
3		-	-
4	2	2 372 216	7 981 168
5	3	48 436 146	45 079 891
6	4	520 897	5 513 397
7	5	81 745	47 294
8	6	211 007	220 506
9	7	11 812	10 791
10	8	7 079 007	10 534 526
11	9	1 987 433	2 005 204
12		-	-
13	10	765 400	768 990
14	11	27 109	30 020
15		-	-
TOTAL ACTIF		74 905 737	91 563 184
PASSIF			
1		-	-
2	12	1 132 805	1 458 107
3	13	40 545 577	54 335 881
4	14	4 539 554	3 190 973
5	15	232 384	439 065
6	16	3 346	4 338
7		1 456 917	1 677 832
8	17	7 932 106	12 048 741
9		67 375	30 885
10		-	-
11		627 817	624 086
12		-	-
13		10 000 000	10 000 000
14		-	-
15		1 657 430	1 570 255
16		532 805	550 576
17		346 690	346 690
18		3 998 583	3 542 249
19		1 832 347	1 743 507
TOTAL PASSIF		74 905 737	91 563 184

• مصرف AGB

1.4. COMPTE DE RÉSULTAT

Unité : 000 DZD				
LIBELLÉ	NOTE	DÉC-20	DÉC-19	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.R.1	15 221 157	14 913 681	307 475
Intérêts et charges assimilés	4.R.2	-1928 844	-1 425 642	503 202
Commissions	4.R.1	1 276 411	1 194 474	81 937
* Charges/Commissions	4.R.2	-323 232	-524 582	-201 350
Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction			-	-
Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente			-	-
Produits des autres activités	4.R.1	1 605 586	4 694 355	-3 088 770
Charges des autres activités	4.R.2	-56 001	-71 135	-15 134
PRODUIT NET BANCAIRE	4.R.3	15 795 076	18 781 152	-2 986 075
Charges générales d'exploitations	4.R.4	-5 627 909	-5 602 325	25 584
Dotations aux Amortis / immobilisations		-1 142 056	-1 155 553	-13 497
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION		9 025 111	12 023 273	-2 973 989
Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	4.R.5	-6 849 936	-4 934 355	1 915 581
Reprises de provisions, de pertes de valeurs et récupérations sur créances amorties	4.R.5	4 194 943	1 078 294	3 116 648
RÉSULTAT D'EXPLOITATION		6 370 118	8 167 213	2 058 240
Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.R.6	1 557	8 929	-7 372
Eléments extraordinaires Prouits		-	-	-
Eléments extraordinaires Charges		-	-	-
RÉSULTAT AVANT IMPOT		6 371 675	8 176 141	2 050 868
Impôts sur les résultats et assimilés	4.R.7	-1 747 259	-2 157 961	-410 702
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE		4 624 416	6 018 180	1 640 165

• مصرف PNB Paribas

Le bilan

ACTIF	31 / 12 / 2020 en 1 000 DA	31 / 12 / 2019 en 1 000 DA	Variation
Caisse, Banque Centrale, CCP	81 512 370	62 737 946	20 774 432
Actifs financiers disponibles à la vente	19 470 610	15 029 115	4 441 495
Prêts et Créances sur les institutions financières	2 634 456	12 218 243	(9 583 786)
Prêts et Créances sur la clientèle	150 531 472	163 251 100	(12 719 628)
Impôts courants - Actif	2 387 635	1 988 248	409 387
Impôts différés - Actif	3 043 802	2 289 205	754 597
Autres actifs	3 647 684	2 384 612	1 263 072
Comptes de régularisation	2 550 005	2 460 924	89 081
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	17 675	17 675	0
Immobilisations corporelles	7 065 588	7 518 295	(452 707)
Immobilisations incorporelles	335 281	368 791	(33 509)
Total actif	275 206 357	270 264 154	4 942 243

Le bilan

PASSIF	31 / 12 / 2020 en 1 000 DA	31 / 12 / 2019 en 1 000 DA	Variation
Dettes envers les institutions financières	4 134 439	4 340 940	(246 501)
Dettes envers la clientèle	212 761 489	211 027 220	1 734 269
Dettes représentées par un titre	30 437	30 437	0
Impôts courants - Passif	2 175 058	2 664 039	(488 982)
Impôts différés - Passif	2 958	4 931	(1 974)
Autres actifs	8 310 484	8 688 177	(377 693)
Comptes de régularisation	6 011 196	4 971 041	1 040 155
Provisions pour risques et charges	4 661 361	1 951 609	2 709 751
Fonds pour risques bancaires généraux	4 481 417	4 813 390	(331 973)
Capital	30 000 000	30 000 000	0
Réserves	1 242 308	1 000 000	242 308
Écart d'évaluation (+/-)	27 734	32 538	4 804
Report à nouveau (+/-)	8 562 599	5 958 753	2 603 846
Résultat de l'exercice (+/-)	2 800 387	4 846 154	(2 045 767)
Total passif	275 206 357	270 264 154	4 942 243

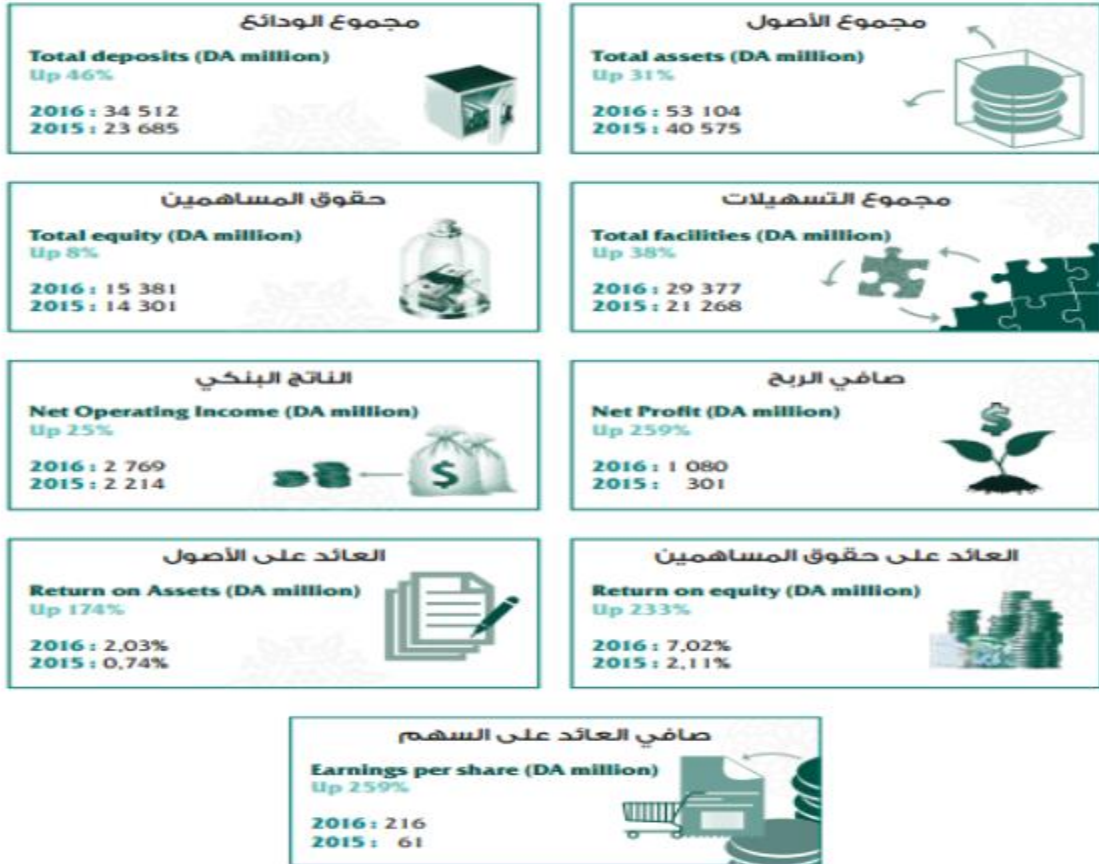
• مصرف السلام

2019	2020	الإيضاح	الأصول
27 584 242	53 600 804	1.2	1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية
			2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل
			3 أصول مالية جاهزة للبيع
515 459	259 466	2.2	4 تمويل الهيئات المالية
95 582 580	101 771 998	3.2	5 تمويل الزبائن
			6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق
40 968	202 282	4.2	7 الضرائب الجارية- أصول
76 542	92 713	5.2	8 الضرائب المؤجلة- أصول
1 008 461	19 932	6.2	9 أصول أخرى
512 999	533 823	7.2	10 حسابات التسوية
12 000	12 000	8.2	11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة
714 078	1 069 994	9.2	12 العقارات الموظفة
4 747 742	4 787 914	10.2	13 الأصول الثابتة المادية
223 896	274 850	11.2	14 الأصول الثابتة غير المادية
			15 فارق الحيازة
131 018 267	162 625 776		مجموع الأصول

قائمة الملاحق

2019	2020	الإيضاح	الخصوم
			1 البنك المركزي
116 778	69 462	12.2	2 وودائع الهيئات المالية
84 671 904	110 488 355	13.2	3 وودائع الزبائن
19 119 923	22 759 613	14.2	4 سندات الاستثمار
686 076	191 328	15.2	5 الضرائب الجارية - خصوم
			6 الضرائب المؤجلة - خصوم
2 527 178	5 645 762	16.2	7 خصوم أخرى
3 207 078	2 733 972	17.2	8 حسابات التسوية
354 911	317 626	18.2	9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء
			10 إعانات التجهيز - إعانات أخرى للإستثمارات
1 322 918	1 519 418	19.2	11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة
			12 ديون تابعة
15 000 000	15 000 000	20.2	13 رأس المال
			14 علاوات مرتبطة برأس المال
904 791	1 331 052	21.2	15 احتياطات
			16 فارق التقييم
			17 فارق إعادة التقييم
-900 000	-500 000	22.2	18 ترصيد من جديد (-/+)
4 007 410	3 069 188		19 نتيجة السنة المالية (-/+)
131 018 967	162 625 776		مجموع الخصوم

• مصرف البركة



قائمة الملاحق

ACTIF

Code	Libelle des postes	Note	En KDZD	
			Exercices	
			2020	2019
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	2.1	107 252 180	95 745 974
2	Autres actifs détenus à des fins de transaction		0	0
3	Actifs financiers disponibles à la vente		0	0
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2.2	1 026 987	1 547 484
5	Prêts et créances sur la clientèle	2.3	146 901 271	153 053 279
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance		0	0
7	Impôts courants - Actif	2.4	2 106 291	2 185 142
8	Impôts différés - Actif	2.5	289 756	261 635
9	Autres actifs	2.6	2 068 875	2 208 277
10	Comptes de régularisation - Actif	2.7	10 474	568 016
11	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.8	1 744 009	1 720 874
12	Immeubles de placement		0	0
13	Immobilisations corporelles	2.9	7 359 213	4 264 721
14	Immobilisations incorporelles	2.10	20 391	12 767
15	Ecart d'acquisition		0	0
TOTAL DE L'ACTIF			268 779 449	261 568 166

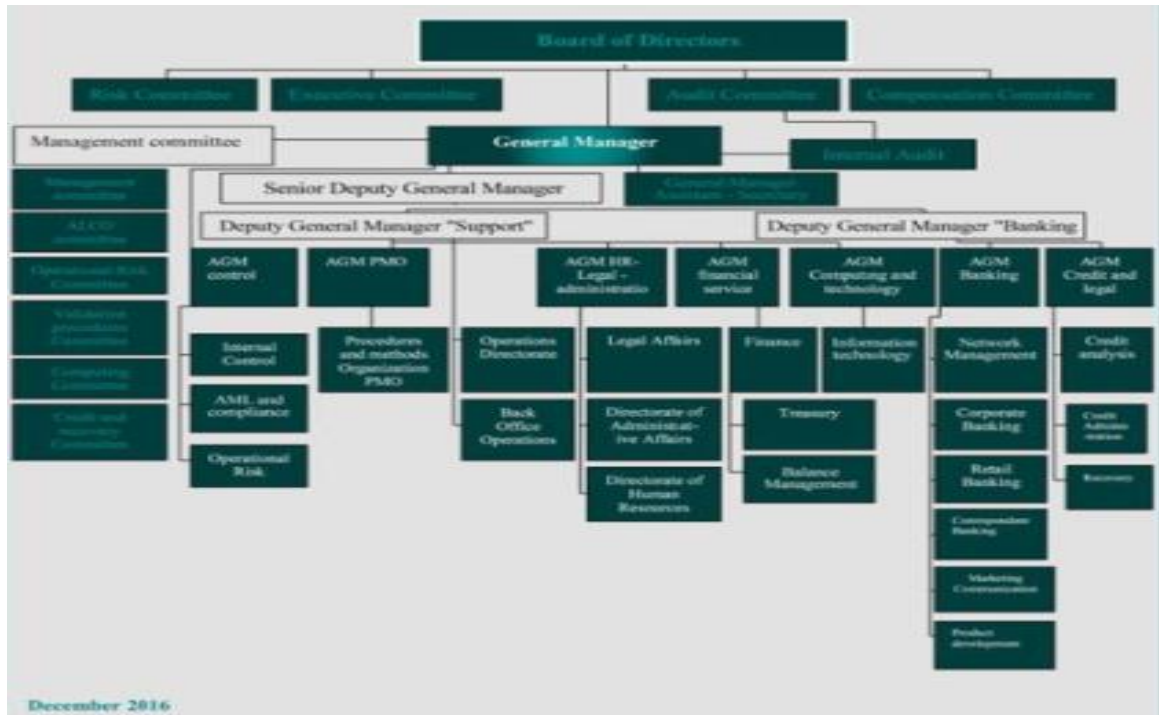


PASSIF

Code	Libelle des postes	Note	En KDZD	
			Exercices	
			2020	2019
1	Banque centrale		0	0
2	Dettes envers les institutions Financières	2.11	53 323	31 363
3	Dettes envers la clientèle	2.12	181 808 097	171 491 393
4	Dettes représentées par un titre	2.13	38 925 921	41 976 829
5	Impôts courants - Passif	2.14	1 875 390	2 701 235
6	Impôts différés - Passif		0	0
7	Autres passifs	2.15	12 096 549	12 553 823
8	Comptes de régularisation - Passif	2.16	2 666 530	2 109 586
9	Provisions pour risques et charges	2.17	923 935	856 859
10	Subventions d'équipements - autres subventions d'investissements		0	0
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2.18	3 473 636	3 612 329
12	Dettes subordonnées		0	0
13	Capital	2.19	20 000 000	15 000 000
14	Primes liées au capital		0	0
15	Réserves	2.20	1 809 964	3 968 943
16	Ecart d'évaluation		0	0
17	Ecart de réévaluation	2.21	894 672	894 672
18	Report à nouveau (+/-)	2.22	23 779	37 888
19	Résultat de l'exercice (+)	2.23	4 227 654	6 333 245
TOTAL DU PASSIF			268 779 449	261 568 166

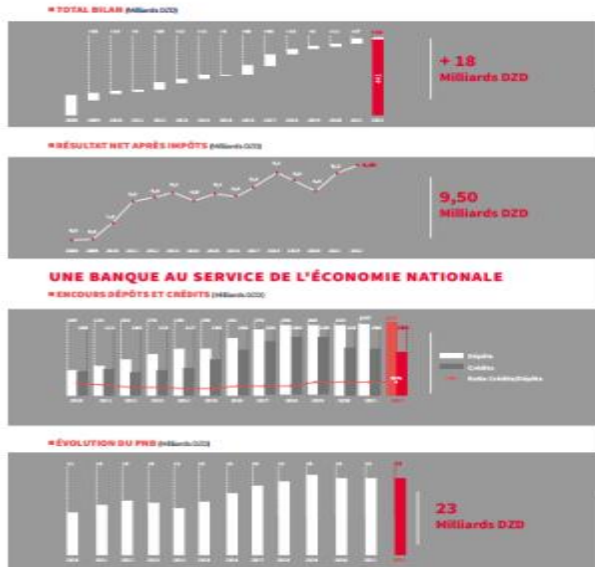


• مصرف الثقة الجزائري

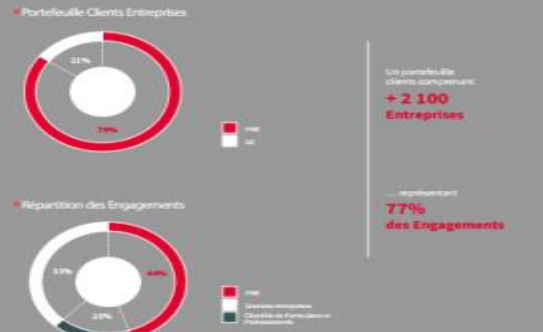


ACTIVITE DE LA BANQUE AU 31/12/2016 (en KDA)		
ACTIVITE	2016	2015
Total Bilan	48 802 057	48 500 618
Fonds Propres Réglementaires	19 032 714	18 723 530
Capital Social	13 000 000	13 000 000
Engagements Bilan :	36 159 396	34 538 956
Dont Engagements Spécifiques*	1 591 576	594 894
Dont Engagements Conventionnels*	32 467 947	33 944 062
Engagements donnés Hors-bilan	16 457 505	16 393 484
Engagements reçus Hors-bilan	51 890 823	48 720 666
Ressources à vue dinars	10 573 729	10 859 918
Dont Ressources à vue Spécifiques	274 699	147 553
Dont Ressources à vue Conventionnelles	10 299 030	10 712 365
Ressources à vue dont Comptes Epargne	868 627	682 401
Dont Epargne Spécifique	238 854	88 117
Dont Epargne Conventionnelle	629 773	594 284
Ressources à terme dinars	4 549 676	3 013 471
Dont Ressources à Terme Spécifiques	1 528 693	566 566
Dont Ressources à Terme Conventionnelles	3 020 983	2 446 905
Ressources à vue devises (CV)	1 193 381	930 413
Ressources à terme devises (CV)	-	29 101
Dépôts Clientèle pour couverture opérations (PREG)	4 579 766	4 753 224
Autres provisions (chèques de banque, transfert et autres etc.)	4 735 751	6 102 420
COMPTES DE RESULTATS	2016	2015
Produits bancaires	3 539 195	3 913 625
Charges bancaires	161 294	104 890
Marge bancaire	3 377 901	3 808 735
Frais généraux	1 759 139	1 552 701
Résultat net	1 000 305	1 713 119
COEFFICIENT DE SOLVABILITÉ	34,66%	36 %
Total effectif	426	386
Total agences	18	16

• مصرف سوسيتي جينيرال



CROISSANCE SOUTENUE DE L'ACTIVITE ENTREPRISE



ACTIF	NOTE	2022	2021	VARIATION
Caisse, banque centrale, titres publics, titres de créances structurés	2.1	128 814 257	123 944 169	4 870 088
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2.2	2 041 838	3 777 366	-1 735 528
Actifs financiers disponibles à la vente	2.3	102 961 864	95 744 742	7 217 122
Prêts et créances sur les institutions financières	2.4	401 361	449 228	-47 867
Prêts et créances sur le clientèle	2.5	102 056 622	108 300 752	-6 244 130
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2.6	0	0	0
Impôts courants - Actif	2.7	488 738	471 242	17 496
Impôts différés - Actif	2.8	7 544 524	8 600 387	-1 055 863
Autres actifs	2.9	482 138	586 825	-104 687
Comptes de régularisation - Actif	2.10	4 084 622	3 222 128	862 494
Participations dans les filiales, les co-entreprises et les entités associées	2.11	17 675	17 675	0
Immobilisations de placement	2.12	0	0	0
Immobilisations corporelles	2.13	6 412 220	4 773 811	1 638 409
Immobilisations incorporelles	2.14	9 474 719	8 263 325	1 211 394
Quasi-associations	2.15	0	0	0
TOTAL DE L'ACTIF		446 524 281	423 184 858	23 339 423

PASSIF	NOTE	2022	2021	VARIATION
Banque centrale	2.16	0	0	0
Dettes envers les institutions financières	2.17	42 889	80 111	-37 222
Dettes envers le clientèle	2.18	347 389 533	334 680 000	12 709 533
Dettes représentées par un titre	2.19	1 881 838	1 788 345	93 493
Impôts courants - Passif	2.20	3 382 238	4 040 500	-658 262
Impôts différés - Passif	2.21	0	0	0
Autres passifs	2.22	1 584 975	1 170 864	414 111
Comptes de régularisation - Passif	2.23	17 142 288	21 881 556	-4 739 268
Provisions pour risques et charges	2.24	8 383 838	9 425 342	-1 041 504
Subventions d'équipement - autres subventions d'équipement	2.25	0	0	0
Fonds pour risques bancaires généraux	2.26	6 284 428	5 822 886	461 542
Dettes subordonnées	2.27	0	0	0
Capital	2.28	20 000 000	20 000 000	0
Primes liées au capital	2.29	0	0	0
Réserves	2.30	25 127 280	23 223 342	1 903 938
Quasi-associations	2.31	28 578	28 578	0
Report à l'exercice (N-1)	2.32	0	0	0
Résultat de l'exercice	2.33	9 584 888	8 223 230	1 361 658
TOTAL DU PASSIF		446 524 281	423 184 858	23 339 423

TABEAU DES COMPTES DE RESULTAT	NOTE	2022	2021	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.1	214 032 538	212 884 386	1 148 152
Intérêts et charges assimilés	4.2	-2 049 133	-2 182 149	133 016
Commissions (produit)	4.3	2 449 822	2 201 815	248 007
Commissions (charge)	4.4	-480 753	-584 478	103 725
Charges ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.5	387 574	343 800	43 774
Charges ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.6	12 300	2 970	9 330
Produits des autres activités	4.7	3 700 728	1 488 616	2 212 112
Charges des autres activités	4.8	-2 421 248	-2 934 944	513 696
Produit net bancaire		233 557 936	232 285 164	1 272 772
Charges générales d'exploitation	4.9	-462 269	-462 390	122
Résultats aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations non disponibles	4.10	-102 734	-489 280	386 546
Résultat d'exploitation		131 573 433	133 771 884	-2 198 451
Résultats aux provisions, sur pertes de valeurs et différences inférieures	4.11	-842 180	-10 780 300	9 938 120
Résultats de provisions, de pertes de valeur et de régularisation sur créances amorties	4.12	8 849 252	8 834 816	14 436
Résultat d'exploitation		131 147 941	111 197 730	20 950 211
Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.13	-22 628	0	-22 628
Éléments extraordinaires (Produit)	4.14	0	0	0
Éléments extraordinaires (Charge)	4.15	0	0	0
Résultat avant Impôt		131 125 313	111 197 730	19 927 583
Impôts sur les résultats et assimilés	4.16	-33 002 388	-2 974 498	-30 027 890
Résultat net de l'exercice		9 584 888	8 223 230	1 361 658

HORS BILAN	2022	2021	VARIATION
ENGAGEMENTS DONNES	239 426 846	212 225 508	27 201 338
ENGAG. FINANCIER PAR INSTITUT FINANCIERS	0	0	0
ENGAG. FINANCIER PAR DE LA CLIENTELE	34 202 428	41 233 889	-7 031 461
ENGAG. GARANTIS D'ORDRE INSTITUT FINANCIERS	147 786 158	125 980 416	21 805 742
ENGAG. GARANTIS D'ORDRE CLIENTELE	52 247 871	50 075 428	2 172 443
AUTRES ENGAGEMENTS	5 196 387	5 085 785	110 602
ENGAGEMENTS REÇUS	163 834 467	145 823 905	18 010 562
ENGAG. FINANCIER REÇUS INSTITUT FINANCIERS	0	0	0
ENGAG. GARANTIS REÇUS PAR INSTITUT FINANCIERS	22 622 897	28 284 786	-5 661 889
AUTRES ENGAGEMENTS REÇUS	141 211 570	117 539 119	23 672 451

قائمة الملاحق

• مصرف الإسكان للتجارة والتمويل

		DZD	
		2012	2011
Actif			
1	Caisse, banque centrale, trésor public centre de chèques postaux	5,458,155,475	2,738,872,430
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	-	-
3	Actifs financiers disponibles à la vente	-	-
4	Prêts et créances sur les institutions financières	17,143,040,872	14,189,689,180
5	Prêts et créance sur la clientèle	11,816,047,545	9,923,603,867
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	-	-
7	Impôts courants- Actif	395,332,194	199,116,491
8	Impôts différés - Actif	-	-
9	Autres actifs	4,923,994,911	2,719,552,080
10	Comptes de régularisation	286,171,129	17,306,192
11	Participations dans les filiales, co-entreprises ou les entités associées	15,675,000	15,675,000
12	Immeubles de placement	-	-
13	Immobilisations corporelles	495,540,837	478,336,536
14	Immobilisations incorporelles	16,378,199	3,182,233
15	Ecart d'acquisition	-	-
TOTAL DE L'ACTIF		40,550,336,160	30,285,334,009
Passif			
1	Banque centrale	-	-
2	Dettes envers les institutions financières	8,284,914	-
3	Dettes envers la clientèle	17,320,067,801	12,062,381,598
4	Dettes représentées par un titre	736,004,654	819,931,662
5	Impôts courants - Passif	669,217,293	508,573,667
6	Impôts différés - passif	-	-
7	Autres passifs	9,046,992,512	5,002,536,367
8	Comptes de régularisation	20,905,808	140,822,223
9	Provisions pour risques et charges	6,599,396	-
10	Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements	-	-
11	Fonds pour risques bancaires généraux	779,262,239	517,113,016
12	Dettes subordonnées	-	-
13	Capital	10,000,000,000	10,000,000,000
14	Primes liées au capital	-	-
15	Réserves	96,705,524	37,238,571
16	Ecart d'évaluation	-	-
17	Ecart de réévaluation	-	-
18	Report à nouveau (+/-)	430,776,001	307,397,857
19	Résultat de l'exercice (+/-)	1,440,520,019	1,089,339,048
TOTAL DU PASSIF		40,550,336,160	30,285,334,009

قائمة الملاحق

الملحق رقم (02): تقدير نماذج بانل الثلاثة للمتغير التابع ROAA

Dependent Variable: ROAA
 Method: Panel Least Squares
 Date: 01/29/24 Time: 00:44
 Sample: 2011 2020
 Periods included: 10
 Cross-sections included: 14
 Total panel (balanced) observations: 140

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR	-0.204284	0.031161	-6.555680	0.0000
LIQ	0.002615	0.004449	0.587712	0.5577
CAR	0.022216	0.006432	3.453908	0.0007
NIM	0.262347	0.027446	9.558611	0.0000
EFF	-0.037504	0.003751	-9.997425	0.0000
DIVE	0.020513	0.003207	6.397004	0.0000
C	1.118939	0.280918	3.983156	0.0001
R-squared	0.735242	Mean dependent var	1.835287	
Adjusted R-squared	0.723298	S.D. dependent var	1.045408	
S.E. of regression	0.549910	Akaike info criterion	1.690583	
Sum squared resid	40.21935	Schwarz criterion	1.837665	
Log likelihood	-111.3408	Hannan-Quinn criter.	1.750353	
F-statistic	61.55771	Durbin-Watson stat	1.317802	
Prob(F-statistic)	0.000000			

Dependent Variable: ROAA
 Method: Panel Least Squares
 Date: 01/29/24 Time: 00:49
 Sample: 2011 2020
 Periods included: 10
 Cross-sections included: 14
 Total panel (balanced) observations: 140

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR	-0.232617	0.030840	-7.542605	0.0000
LIQ	0.008249	0.005661	1.457167	0.1477
CAR	0.024710	0.011217	2.202947	0.0295
NIM	0.210713	0.050753	4.151722	0.0001
EFF	-0.051742	0.005308	-9.747661	0.0000
DIVE	0.026284	0.004875	5.391672	0.0000
C	1.618413	0.518253	3.122826	0.0022

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.803620	Mean dependent var	1.835287
Adjusted R-squared	0.772527	S.D. dependent var	1.045408
S.E. of regression	0.498598	Akaike info criterion	1.577532
Sum squared resid	29.83205	Schwarz criterion	1.997767
Log likelihood	-90.42726	Hannan-Quinn criter.	1.748303
F-statistic	25.84532	Durbin-Watson stat	1.645037
Prob(F-statistic)	0.000000		

قائمة الملاحق

Dependent Variable: ROAA
 Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
 Date: 01/29/24 Time: 00:51
 Sample: 2011 2020
 Periods included: 10
 Cross-sections included: 14
 Total panel (balanced) observations: 140
 Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR	-0.213768	0.029420	-7.266097	0.0000
LIQ	0.004684	0.004757	0.984515	0.3266
CAR	0.024642	0.007545	3.265771	0.0014
NIM	0.252015	0.032430	7.771067	0.0000
EFF	-0.042463	0.004010	-10.59002	0.0000
DIVE	0.023154	0.003666	6.315161	0.0000
C	1.201312	0.329470	3.646196	0.0004

Effects Specification		S.D.	Rho
Cross-section random		0.194976	0.1326
Idiosyncratic random		0.498598	0.8674

Weighted Statistics			
R-squared	0.699788	Mean dependent var	1.154020
Adjusted R-squared	0.686244	S.D. dependent var	0.917162
S.E. of regression	0.513738	Sum squared resid	35.10226
F-statistic	51.66996	Durbin-Watson stat	1.446513
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics			
R-squared	0.728059	Mean dependent var	1.835287
Sum squared resid	41.31063	Durbin-Watson stat	1.229124

الملحق رقم (03): تقدير نماذج بانل الثلاثة للمتغير التابع ROAE

Dependent Variable: ROAE
 Method: Panel Least Squares
 Date: 01/09/24 Time: 22:40
 Sample: 2011 2020
 Periods included: 10
 Cross-sections included: 14
 Total panel (balanced) observations: 140

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-9.412725	0.046035	-0.433319	CAR
0.0000	-5.821567	0.234514	-1.365239	CR
0.0000	5.405550	0.024996	0.135118	DIVE
0.0000	-8.275604	0.027983	-0.231577	EFF
0.0000	7.844879	0.203424	1.595838	NIM
0.4765	-0.713939	0.034557	-1.365239	LTA
0.0000	7.727246	2.488548	19.22963	C

0.540266	R-squared	3.972979	Root MSE
0.519526	Adjusted R-squared	12.08797	Mean dependent var
4.076191	S.E. of regression	5.880569	S.D. dependent var
2209.839	Sum squared resid	5.696910	Akaike info criterion
-391.7837	Log likelihood	5.843992	Schwarz criterion
26.04957	F-statistic	5.756679	Hannan-Quinn criter.
0.000000	Prob(F-statistic)	0.856671	Durbin-Watson stat

قائمة الملاحق

Dependent Variable: ROAE
Method: Panel Least Squares
Date: 01/09/24 Time: 20:26
Sample: 2011 2020
Periods included: 10
Cross-sections included: 14
Total panel (balanced) observations: 140

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-4.700883	0.070626	-0.332005	CAR
0.0000	-7.718417	0.196383	-1.515766	CR
0.0000	4.983186	0.030974	0.154351	DIVE
0.0000	-10.11282	0.033487	-0.338649	EFF
0.0075	2.720031	0.319885	0.870096	NIM
0.0036	-2.965258	0.034893	-0.103467	LTA
0.0000	7.552211	3.969377	29.97758	C

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

0.754482	R-squared	2.903382	Root MSE
0.715609	Adjusted R-squared	12.08797	Mean dependent var
3.136011	S.E. of regression	5.880569	S.D. dependent var
1180.148	Sum squared resid	5.255344	Akaike info criterion
-347.8741	Log likelihood	5.675579	Schwarz criterion
19.40858	F-statistic	5.426115	Hannan-Quinn criter.
0.000000	Prob(F-statistic)	1.446384	Durbin-Watson stat

Dependent Variable: ROAE
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 01/09/24 Time: 22:40
Sample: 2011 2020
Periods included: 10
Cross-sections included: 14
Total panel (balanced) observations: 140
Swamy and Arora estimator of component variances

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-6.102568	0.057669	-0.351926	CAR
0.0000	-7.551323	0.192829	-1.456116	CR
0.0000	5.629167	0.027387	0.154166	DIVE
0.0000	-10.42899	0.028614	-0.298414	EFF
0.0000	4.666663	0.253750	1.184166	NIM
0.0176	-2.404219	0.032881	-0.079053	LTA
0.0000	8.188018	3.111822	25.47965	C

Effects Specification

Rho	S.D.
0.3805	2.457744
0.6195	3.136011

Cross-section random
Idiosyncratic random

Weighted Statistics

0.561872	R-squared	3.160190	Root MSE
0.542106	Adjusted R-squared	4.523139	Mean dependent var
3.242287	S.E. of regression	4.791474	S.D. dependent var
28.42733	F-statistic	1398.152	Sum squared resid
0.000000	Prob(F-statistic)	1.230175	Durbin-Watson stat

Unweighted Statistics

12.08797	Mean dependent var	0.466651	R-squared
0.670897	Durbin-Watson stat	2563.689	Sum squared resid

قائمة الملاحق

الملحق رقم (04): تقدير نماذج بانل الثلاثة للمتغير التابع NIM

Dependent Variable: NIM
Method: Panel Least Squares
Date: 01/17/24 Time: 22:14
Sample: 2011 2020
Periods included: 10
Cross-sections included: 14
Total panel (balanced) observations: 140

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	9.522459	0.020248	0.192807	CAR
0.1295	-1.525633	0.009702	-0.014802	ZSC
0.0000	-6.911189	0.006761	-0.046725	DIVE
0.2838	-1.076203	0.008046	-0.008659	EFF
0.0000	-11.11109	0.006676	-0.074183	GAP
0.0005	3.579232	0.006794	0.024318	LTD
0.0000	13.14060	0.723920	9.512744	C

0.732298	R-squared	1.185088	Root MSE
0.720222	Adjusted R-squared	5.509821	Mean dependent var
1.215875	S.E. of regression	2.298697	S.D. dependent var
196.6207	Sum squared resid	3.277511	Akaike info criterion
-222.4258	Log likelihood	3.424593	Schwarz criterion
60.63697	F-statistic	3.337281	Hannan-Quinn criter.
0.000000	Prob(F-statistic)	0.735541	Durbin-Watson stat

Dependent Variable: NIM
Method: Panel Least Squares
Date: 01/17/24 Time: 22:15
Sample: 2011 2020
Periods included: 10
Cross-sections included: 14
Total panel (balanced) observations: 140

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0252	2.266110	0.029360	0.066533	CAR
0.1729	1.371236	0.022045	0.030229	ZSC
0.0000	-8.554122	0.005597	-0.047878	DIVE
0.0000	-5.636190	0.006915	-0.038972	EFF
0.0000	-7.405844	0.005456	-0.040408	GAP
0.0140	2.493871	0.005447	0.013583	LTD
0.0000	13.13250	0.707897	9.296460	C

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

0.911107	R-squared	0.682904	Root MSE
0.897032	Adjusted R-squared	5.509821	Mean dependent var
0.737621	S.E. of regression	2.298697	S.D. dependent var
65.29011	Sum squared resid	2.360790	Akaike info criterion
-145.2553	Log likelihood	2.781024	Schwarz criterion
64.73330	F-statistic	2.531560	Hannan-Quinn criter.
0.000000	Prob(F-statistic)	1.235317	Durbin-Watson stat

قائمة الملاحق

Dependent Variable: NIM
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 01/17/24 Time: 22:16
Sample: 2011 2020
Periods included: 10
Cross-sections included: 14
Total panel (balanced) observations: 140
Swamy and Arora estimator of component variances

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	5.195208	0.023072	0.119862	CAR
0.9468	-0.066826	0.015757	-0.001053	ZSC
0.0000	-8.846040	0.005385	-0.047633	DIVE
0.0000	-5.273926	0.006529	-0.034433	EFF
0.0000	-8.618841	0.005295	-0.045640	GAP
0.0014	3.272240	0.005254	0.017191	LTD
0.0000	13.49143	0.689927	9.308103	C

Rho	S.D.	Effects Specification
0.6145	0.931195	Cross-section random
0.3855	0.737621	Idiosyncratic random

Weighted Statistics			
0.703075	R-squared	0.757122	Root MSE
0.689680	Adjusted R-squared	1.338799	Mean dependent var
0.776791	S.E. of regression	1.394439	S.D. dependent var
52.48747	F-statistic	80.25280	Sum squared resid
0.000000	Prob(F-statistic)	1.095494	Durbin-Watson stat

Unweighted Statistics			
5.509821	Mean dependent var	0.619585	R-squared
0.314655	Durbin-Watson stat	279.4060	Sum squared resid

الملحق رقم (05) : اختبارات المفاضلة بين نماذج بانل الساكن للمتغير ROAA

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	3.214084	(13,120)	0.0004
Cross-section Chi-square	41.827063	13	0.0001

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	14.199510	6	0.0275

قائمة الملاحق

الملحق رقم (06) : اختبارات المفاضلة بين نماذج بانل الساكن للمتغير ROAE

Redundant Fixed Effects Tests Equation: EQ05			
Test cross-section fixed effects			
Prob.	d.f.	Statistic	Effects Test
0.0000	(13,120)	8.053938	Cross-section F
0.0000	13	87.819161	Cross-section Chi-square

Correlated Random Effects - Hausman Test Equation: EQ05			
Test cross-section random effects			
Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Summary
0.0190	6	15.167140	Cross-section random

الملحق رقم (07) : اختبارات المفاضلة بين نماذج بانل الساكن للمتغير NIM

Redundant Fixed Effects Tests Equation: Untitled			
Test cross-section fixed effects			
Prob.	d.f.	Statistic	Effects Test
0.0000	(13,120)	18.567629	Cross-section F
0.0000	13	154.341041	Cross-section Chi-square

Correlated Random Effects - Hausman Test Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Summary
0.0023	6	20.500687	Cross-section random

الملحق رقم (08): الاختبارات التشخيصية لنموذج ROAA

Pesaran's test of cross sectional independence = 0.873, Pr = 0.3826

Average absolute value of the off-diagonal elements = 0.374

Wooldridge test for autocorrelation in panel data

H0: no first-order autocorrelation

F(1, 13) = 1.684

Prob > F = 0.2170

Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: $\sigma(i)^2 = \sigma^2$ for all i

chi2 (14) = 154.67

Prob>chi2 = 0.0000

الملحق رقم (09): الاختبارات التشخيصية لنموذج ROAE

Pesaran's test of cross sectional independence = 1.393, Pr = 0.1637

Average absolute value of the off-diagonal elements = 0.379

Wooldridge test for autocorrelation in panel data

H0: no first-order autocorrelation

F(1, 13) = 14.995

Prob > F = 0.0019

Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: $\sigma(i)^2 = \sigma^2$ for all i

chi2 (14) = 116.13
Prob>chi2 = 0.0000

الملحق رقم (10): الاختبارات التشخيصية لنموذج NIM

Pesaran's test of cross sectional independence = 0.667, Pr = 0.5048

Average absolute value of the off-diagonal elements = 0.364

Wooldridge test for autocorrelation in panel data

H0: no first-order autocorrelation

F(1, 13) = 9.296
Prob > F = 0.0093

Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: $\sigma(i)^2 = \sigma^2$ for all i

chi2 (14) = 204.38
Prob>chi2 = 0.0000

الملحق رقم (11): تقدير نموذج ROAA بطريقة Pcse لتصحيح الأخطاء

Dependent Variable: ROAA
 Method: Panel Least Squares
 Date: 01/29/24 Time: 03:27
 Sample: 2011 2020
 Periods included: 10
 Cross-sections included: 14
 Total panel (balanced) observations: 140
 Period weights (PCSE) standard errors & covariance (d.f. corrected)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR	-0.232617	0.038761	-6.001314	0.0000
LIQ	0.008249	0.006125	1.346740	0.1806
CAR	0.024710	0.012164	2.031370	0.0444
NIM	0.210713	0.056732	3.714218	0.0003
DIVE	0.026284	0.005409	4.859355	0.0000
EFF	-0.051742	0.005760	-8.983672	0.0000
C	1.618413	0.535427	3.022658	0.0031

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.803620	Mean dependent var	1.835287
Adjusted R-squared	0.772527	S.D. dependent var	1.045408
S.E. of regression	0.498598	Akaike info criterion	1.577532
Sum squared resid	29.83205	Schwarz criterion	1.997767
Log likelihood	-90.42726	Hannan-Quinn criter.	1.748303
F-statistic	25.84532	Durbin-Watson stat	1.645037
Prob(F-statistic)	0.000000		

قائمة الملاحق

الملحق رقم (12): تقدير نموذج ROAE بطريقة Pcse لتصحيح الأخطاء

Dependent Variable: ROAE				
Method: Panel EGLS (Cross-section weights)				
Date: 01/09/24 Time: 22:28				
Sample: 2011 2020				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 14				
Total panel (balanced) observations: 140				
Linear estimation after one-step weighting matrix				
Cross-section weights (PCSE) standard errors & covariance (d.f. corrected)				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-5.611717	0.058838	-0.330184	CAR
0.0000	-9.823257	0.169767	-1.667668	CR
0.0000	7.094620	0.023375	0.165839	DIVE
0.0000	-11.48312	0.030796	-0.353633	EFF
0.0105	2.600104	0.265584	0.690545	NIM
0.0165	-2.431808	0.032763	-0.079674	LTA
0.0000	8.702197	3.455665	30.07188	C
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Weighted Statistics				
0.807490	R-squared		2.877686	Root MSE
0.777009	Adjusted R-squared		13.82553	Mean dependent var
3.108257	S.E. of regression		7.947012	S.D. dependent var
26.49174	F-statistic		1159.351	Sum squared resid
0.000000	Prob(F-statistic)		1.534304	Durbin-Watson stat
Unweighted Statistics				
12.08797	Mean dependent var		0.751023	R-squared
1.485925	Durbin-Watson stat		1196.778	Sum squared resid

قائمة الملاحق

الملحق رقم (13): تقدير نموذج NIM بطريقة Pcse لتصحيح الأخطاء

Dependent Variable: NIM
 Method: Panel Least Squares
 Date: 01/29/24 Time: 03:15
 Sample: 2011 2020
 Periods included: 10
 Cross-sections included: 14
 Total panel (balanced) observations: 140
 Period weights (PCSE) standard errors & covariance (d.f. corrected)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Z_SCORES	0.030230	0.022318	1.354498	0.1781
LTD	0.013580	0.005849	2.321603	0.0219
CAR	0.066537	0.029785	2.233887	0.0273
GAP	-0.040408	0.006227	-6.489278	0.0000
DIVE	-0.047879	0.005978	-8.009430	0.0000
EFF	-0.038972	0.006900	-5.648146	0.0000
C	9.296744	0.717747	12.95267	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.911113	Mean dependent var	5.509844
Adjusted R-squared	0.897039	S.D. dependent var	2.298694
S.E. of regression	0.737595	Akaike info criterion	2.360721
Sum squared resid	65.28564	Schwarz criterion	2.780956
Log likelihood	-145.2505	Hannan-Quinn criter.	2.531492
F-statistic	64.73801	Durbin-Watson stat	1.235280
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (14): نتائج اختبار مشكلة المنشأ الداخلي

ROAA

. estat endog

Tests of endogeneity

Ho: variables are exogenous

Durbin (score) chi2(1) = 39.5808 (p = 0.0000)

Wu-Hausman F(1,132) = 52.0286 (p = 0.0000)

ROAE

estat endog

Tests of endogeneity

Ho: variables are exogenous

Durbin (score) chi2(1) = 31.3081 (p = 0.0000)

Wu-Hausman F(1,132) = 38.0218 (p = 0.0000)

NIM

estat endog

Tests of endogeneity

Ho: variables are exogenous

Durbin (score) chi2(1) = 4.40665 (p = 0.0358)

Wu-Hausman F(1,132) = 4.28987 (p = 0.0403)

قائمة الملاحق

الملحق رقم (15): تقدير نموذج ROAA بطريقة العزوم المعممة GMM

```
. asdoc xtabond ROAA CAR CR NIM Dive eff LIQ, noconstant lags(1) maxldep(1) maxlags(1) twostep artests(2)
(File zi_ab3.doc already exists, option append was assumed)
```

```
Arellano-Bond dynamic panel-data estimation      Number of obs   =       112
Group variable: ID                             Number of groups =        14
Time variable: years

Obs per group:
      min =        8
      avg =        8
      max =        8

Number of instruments =      14          Wald chi2(7)    =    1.22e+06
                                          Prob > chi2     =    0.0000
```

Two-step results

ROAA	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
ROAA						
LI.	-.0897251	.0243655	-3.68	0.000	-.1374805	-.0419696
CAR	.0383703	.0091889	4.18	0.000	.0203603	.0563802
CR	-.2337022	.0450881	-5.18	0.000	-.3220732	-.1453311
NIM	.3865616	.0443204	8.72	0.000	.2996952	.473428
Dive	.0389057	.0029404	13.23	0.000	.0331426	.0446687
eff	-.0504016	.0062884	-8.02	0.000	-.0627265	-.0380766
LIQ	.0077829	.0027946	2.79	0.005	.0023057	.0132602

Warning: gmm two-step standard errors are biased; robust standard errors are recommended.

Instruments for differenced equation

GMM-type: L(2/2).ROAA

Standard: D.CAR D.CR D.NIM D.Dive D.eff D.LIQ

Sargan test of overidentifying restrictions

H0: overidentifying restrictions are valid

chi2(7) = 10.07072

Prob> chi2 = 0.1846

Arellano-Bond test for zero autocorrelation in first-differenced errors

Order z Prob> z

1 -2.0465 0.0407

2 .92461 0.3552

H0: no autocorrelation

قائمة الملاحق

الملحق رقم (16): تقدير نموذج ROAE بطريقة العزوم المعممة GMM

```
. xtddpsys ROAE NIM CR LTA CAR eff Dive, noconstant lags(1) maxldep(1) maxlags(1) twostep artests(2)
```

```
System dynamic panel-data estimation      Number of obs   =    126
Group variable: ID                        Number of groups =    14
Time variable: years

Obs per group:
      min =     9
      avg =     9
      max =     9

Number of instruments =    22             Wald chi2(7)    =    584.89
                                           Prob > chi2     =    0.0000
```

Two-step results

ROAE	Coefficient	Std. err.	z	P> z	[95% conf. interval]	
ROAE						
L1.	.1486817	.044473	3.16	0.002	.0534361	.2277672
NIM	2.778711	.3612392	7.69	0.000	2.078695	3.486727
CR	-1.773558	.5455773	-3.25	0.001	-2.84287	-.7042465
LTA	.1138235	.0345552	3.27	0.001	.0452966	.1887504
CAR	-.3421932	.1918887	-1.79	0.073	-.7165634	.0321769
eff	-.3829353	.0488527	-7.56	0.000	-.481437	-.2844335
Dive	.273557	.0442566	6.18	0.000	.1868156	.3602984

Warning: gmm two-step standard errors are biased; robust standard errors are recommended.

Instruments for differenced equation

GMM-type: L(2/2).ROAE

Standard: D.NIM D.CR D.LTA D.CAR D.eff D.Dive

Instruments for level equation

GMM-type: LD.ROAE

```
. estat sargan
```

Sargan test of overidentifying restrictions

H0: Overidentifying restrictions are valid

chi2(15) = 18.38381

Prob > chi2 = 0.8003

```
. estat abond
```

Arellano-Bond test for zero autocorrelation in first-differenced errors

H0: No autocorrelation

Order	z	Prob > z
1	-2.889	0.0050
2	1.8353	0.3085

قائمة الملاحق

الملحق رقم (17): تقدير نموذج NIM بطريقة العزوم المعممة GMM

```
. xtabond NIM Zscores LTD CAR Gap eff Dive, noconstant lags(1) maxldep(1) maxlags(1) twostep artests(2)
```

```
Arellano-Bond dynamic panel-data estimation   Number of obs   =   112
Group variable: ID                             Number of groups =   14
Time variable: years

Obs per group:
      min =   8
      avg =   8
      max =   8

Number of instruments =   14                Wald chi2(7)    =   6286.79
                                           Prob > chi2     =   0.0000
```

Two-step results

NIM	Coefficient	Std. err.	z	P> z	[95% conf. interval]	
NIM						
L1.	.4227246	.1335972	3.16	0.002	.1608789	.6845703
Zscores	.026984	.020302	1.33	0.184	-.0128072	.0667752
LTD	.0061556	.0086941	0.71	0.479	-.0108845	.0231957
CAR	.0709547	.028808	2.46	0.014	.014492	.1274174
Gap	-.0240649	.0036451	-6.60	0.000	-.0312091	-.0169206
eff	-.063232	.0061285	-10.32	0.000	-.0752436	-.0512204
Dive	-.0400353	.0020687	-19.35	0.000	-.0440899	-.0359807

Warning: gmm two-step standard errors are biased; robust standard errors are recommended.

Instruments for differenced equation

GMM-type: L(2/2).NIM

Standard: D.Zscores D.LTD D.CAR D.Gap D.eff D.Dive

```
. estat sargan
```

Sargan test of overidentifying restrictions

H0: Overidentifying restrictions are valid

```
chi2(7) = 10.53878
```

```
Prob > chi2 = 0.1600
```

```
. estat abond
```

Arellano-Bond test for zero autocorrelation in first-differenced errors

H0: No autocorrelation

Order	z	Prob > z
1	-3.0929	0.0020
2	.82863	0.4073